

د. محمود محمد جمال الدين

من تاريخ مصر المعاصر



١٩٥٦ - ١٩٥١
عرض تحليلي للأحداث



مُنَاخِضُ مِصْرَ الْمُعْصِلِ

١٩٥٦ - ١٩٥١

عَرَضُ تَحْلِيلِي لِلْأَحْدَاثِ

الدكتور
محمود محمد جمال الدين

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

www.darelfikrelarabi.com
INFO@darelfikrelarabi.com

٩٦٢,٠٦	محمود محمد جمال الدين.
٢ ح ٢	من تاريخ مصر المعاصر ١٩٥١ - ١٩٥٦: عرض تحليلي للأحداث / محمود محمد جمال الدين. - القاهرة: دار الفكر العربي، ٤٣٥ ص؛ ٢٤ سم. بيولوجرافية: ص [٤٢١] - ٤٣١. يشتمل على ملاحق. تدمك: ١ - ١٤٨١ - ١٠ - ٩٧٧. ١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - جمال عبد الناصر (١٩٥٤ - ١٩٧٠). أ - العنوان.

تصميم وإخراج فني: الأستاذ/ محيي الدين فتحي الشلودي

لترجمة اللغوية: الأستاذ/ عبد الحليم إبراهيم



الطبعة رقم ٧١ المأثور من رمضان - المنطقة الصناعية ب٢
تليفون ٠١٥/٢٨٢٣٩٦ - ٠١٥/٢٨٢٣٩٥ - فاكس ٠١٥/٢٧٥١٠٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

...

إهداء

إلى...
روح أبي وأمي وآمال

...

تقديم

شكل الموقع الجغرافى لمصر واحدا من المراكز الإستراتيجية وإحدى نقاط الاتصال الحيوية فى العالم، خاصة بعد شق قناة السويس، أدى ذلك إلى أن تكون مصر مطمعا لعديد من دول الغرب، وكانت بريطانيا أكثر هؤلاء توفيقا فى تحقيق مطامعها، حيث تمكنت من احتلال مصر منذ سنة ١٨٨٢م، واستمر وجودها طويلا حتى يونيو سنة ١٩٥٦م، وكان وضع مصر مع ذلك الوجود بعيدا عن أن يكون تقليديا، فلا هى اعتبرت واحدة من مستعمرات بريطانيا، ولا هى دخلت معها فى اتحاد من نوع ما مثل ذلك الذى كان يربط بريطانيا بدول رابطة الشعوب البريطانية مثلا.

حاولت بريطانيا فى هذا الإطار أن تطيل بقاءها فى مصر مع الاجتهاد فى إضفاء نوع من الشرعية أو القانونية عليه، مستخدمة كل الأساليب الهادئة والعنيفة لتحقيق ذلك الهدف، وفى المقابل كانت مصر تسعى - وفى معظم فترات الاحتلال - للتخلص من ذلك الوجود مستخدمة أيضا كل الأساليب والوسائل المتاحة لتحقيق هدفها، وفى حدود هذه الأبعاد دارت العلاقات بين البلدين.

لكن بريطانيا، وفى ظل إستراتيجيات دولية اعتبرت الاستعمار التقليدى أمرا عاديا، استطاعت أن تحقق لوجودها فى مصر الاستقرار لفترة طويلة، وقد ساعد على ذلك؛ التناقض القائم بين عناصر القوى الداخلية سياسية وشعبية طوال فترة وجودها وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو.

لكن المتغيرات الدولية التى جرت بعد الحرب الثانية اضطرت بريطانيا إلى أن تغير إستراتيجيتها نحو مصر ونحو المنطقة . . كانت تلك المتغيرات ممثلة أولا فى نبذ الفكر العالمى للاستعمار التقليدى وأساليبه، وثانيا فى تكوّن قوتين عظميين كانت أسس التناقض بينهما قائمة منذ تكوينهما، وقد عملت كل واحدة منهما على التفوق على الأخرى، وكانت خطوات الولايات المتحدة - إحدى هاتين القوتين - أسرع وأجدى فى تحقيق أهدافها، حيث استخدمت المعونات الاقتصادية والعسكرية والفنية لتحقيق برامجها المخططة، كما عملت من جانبها أيضا على التخلص من الاستعمار التقليدى فى المنطقة، والاستيلاء على ميزاته هناك، وثالثا لحضور التأثير العربى واستخدامه فى جذب أصوات دول الغرب والتى لها مصالح مع العرب، لصالح مصر.

كذلك كان للتحول الهام الذى جرى داخليا فى مصر وبعد تلك الحرب أيضا، دور فعال فى تغيير طبيعة العلاقات بين مصر وبريطانيا، فقد تغير أسلوب عمل القوى الوطنية من الكفاح السلمى إلى الكفاح المسلح، وأقيمت حكومة الوفد، ولم يكن هناك قوى سياسية بديلة لتحل محلها تستطيع بريطانيا من خلالها أن تحقق سياستها فى مصر مثلما كان الحال فى أغلب الأحوال مع حكومة الأغلبية، كما ضعف موقف القصر حيثئذ وساء إلى الحد الذى لم يكن معه يجرؤ على التصرف فى الموقف الداخلى أو معاونة الجانب البريطانى.

وكان المناخ مهيئا بعد تلك التغيرات لكى تتحرك مصر بفعالية لحل قضيتها، وهو ما بدأ التمهيد له بالكفاح المسلح فى منطقة القناة وبإلغاء حكومة الوفد لمعاهدة سنة ١٩٣٦م، وتركز عليه بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م حتى أمكن فى النهاية إنهاء الوجود البريطانى فى مصر وذلك فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦م.

كما سبق أيضا يمكن أن نقرّ أن البداية الفعلية نحو حل القضية المصرية جاءت بعد إلغاء حكومة الوفد لمعاهدة سنة ١٩٣٦م، ومع إقالة تلك الحكومة، ومع اتجاه القصر إلى الانهيار، ومع تطوير القوى الوطنية لأسلوب كفاحها، كانت تلك البداية مناسبة لاتخاذها بداية للفترة التي شملها موضوع تلك الدراسة الماثلة بين أيديكم في ذلك الكتاب، أما نهايتها فقد كانت محددة بانتهاء الوجود البريطاني من مصر.

ولا تشكل الفترة موضوع الدراسة أهمية خاصة لمجرد اشتغالها على البداية الحقيقية لتطور العلاقات بين الجانبين المصري والبريطاني إلى الحد الذي سمح بحل قضية الجانب المصري، وإنما لاحتوائها أيضا على متغيرات عديدة على المستوى العالمي والمحلي كان رصداهما لتحديد قيمة تلك المتغيرات في التأثير على كل من طرفي العلاقات، ومدى استفادة كل من الطرفين وقدرته على استغلال تلك المتغيرات، ولتحديد دوره في حل المشاكل القائمة بين الجانبين.

من جانب آخر احتوت أحداث تلك الفترة على بعض النقاط التي كانت تحتاج إلى إيضاح، يرجع أنها شكلت تساؤلات دارت بهذهان الدارسين وأيضا القراء بعامة لحسوية أحداثها، وهو ما أعطى قيمة إضافية لتلك الدراسة من حيث إجابتها على تلك التساؤلات، وأمثلة لتلك النقاط: أولا هل جاء إلغاء معاهدة ١٩٣٦م بعد تخطيط من جانب حكومة الوفد؟ وهل كانت هناك بدائل لذلك الإلغاء؟ ثم هل كان البريطانيون مستعدين فعلا للجلاء عن مصر لو كانت محادثات سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١م قد نجحت؟، ثم في تساؤل تال: هل كان قرار الجانب المصري بإطلاق الحرية للجانب السوداني ليقرر مصيره انتقاصا للعمل الوطني من جانب القيادة السياسية المصرية؟، وفي تساؤل آخر عن تلك الفترة بين عامي ١٩٥٤ / ١٩٥٥م: هل كانت معارضة القيادة السياسية المصرية لانضمام أية

دولة عربية لحلف بغداد مجرد تهور وطموح رائد من جانبها أم أنه كان أمرا حتميا؟، وهل كانت خطوة التأميم محسوبة أم أنها كانت حركة عشوائية غير مدروسة؟ وأخيرا هل كانت تحركات القيادة السياسية بعد الثورة وحتى إتمام الجلاء فيما يتعلق بالقضية الوطنية كلها مخططة، أم أنها جاءت وفقا لما أملت الظروف؟.

إن ما احتوته فترة الدراسة من تغيرات علاوة على ما أثرناه من تساؤلات توضح لنا ما يتسم به موضوع وفترة الدراسة من أهمية خاصة، وهو الأمر الذي استدعى ضرورة البحث للوصول إلى النتائج المرجوة، وقد حاولت في هذه الدراسة التركيز على الأسباب الحقيقية لتطور العلاقات بين الطرفين المصرى والبريطانى، وذلك بدراسة المتغيرات الدولية وأثرها الحقيقى على ذلك التطور وأثرها أيضا على الأوضاع المحلية، وأثر التحولات الداخلية على طبيعة العلاقات وتطورها، وبفهم تلك الأسباب الأساسية عملت على تفسير وإيضاح معنى كل تطور فى العلاقات بين الجانبين.

وقد حرصت على استخدام أسلوب موضوعى زمنى فى معالجة تلك الدراسة، وكان قصر فترة الدراسة باعثا مساعدا علم 'ستخدام' الأسلوب، وعلى ذلك فقد اشتملت الدراسة على ستة فصول منها فصل تمهيدى.

الفصل التمهيدي يحوى علامات بارزة فى العلاقات بين الجانبين منذ محادثات ملنر وحتى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦م.

أما الفصل الأول فقد اختص بعرض لتطور العلاقات بين الجانبين المصرى والبريطانى منذ بدء محادثات سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١م وحتى حريق القاهرة، وهذا الفصل فى مجمله يلقى الضوء بشكل أساسى على تطور العلاقات فى تلك الفترة لكن مع التركيز على أثر المتغيرات الدولية والمحلية على ذلك التطور.

أما الفصل الثانى فقد اختص بعرض لشكل العلاقات بين الجانبين منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م وانتهاء بالمحادثات المباشرة التى جرت بين الجانبين فى شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٣م، والتى توقف بعدها الاتصال بينهما حتى ١٠ يوليو سنة ١٩٥٤م، وقد شمل ذلك الفصل عددا من نقاط الدراسة الأساسية، والتى تمثلت أولا فى عرض لطبيعة النظام المصرى الجديد، وعرض لبداية الحضور الأمريكى المؤثر فى العلاقات بين الجانبين، وكذلك عرض ما توصل إليه الجانبان من نتائج بخصوص السودان، ثم بدء المحادثات المباشرة وغير المباشرة وبالوساطة بين الجانبين بشأن القضية المصرية، والتى كانت غير مشمرة فى ذلك الوقت من شهر سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٥٣م، وهى الفترة التى جعلنا منها نهاية لذلك الفصل.

وأما الفصل الثالث فهو يعرض بشكل أساسى لاتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م، وهو يوضح حجم كل دور من الأدوار المؤثرة فى إبرام ذلك الاتفاق فيما يختص بمصر وبريطانيا والولايات المتحدة، ويعرض أيضا للآراء المعارضة والمؤيدة لذلك الاتفاق، وما حاولنا أن نخلص إليه أيضا بشأن تقييم ذلك الاتفاق.

وبناقش الفصل الرابع الظروف التى أدت إلى تدهور العلاقات بين الطرفين، وقد عاجلنا ذلك فى الفترة ما بين نوفمبر سنة ١٩٥٤م إلى يوليو سنة ١٩٥٦م.

ويعرض الفصل الخامس للأساليب المختلفة السياسية والعسكرية التى اتبعها الجانب البريطانى وشركاؤه فى تنفيذ فكرتهم السابقة تلك، والتى تمخض عنها عدوان ثلاثى على مصر، كما يعرض لخطة الجانب المصرى السياسية والعسكرية التى اتبعها فى مواجهة العدوان، ثم يعرض للنتيجة النهائية لذلك العدوان على الجانبين، يشير أيضا للقوى المختلفة التى أسهمت وأثرت بجهودها الدبلوماسية فى إنهاء العدوان، كما يعرض فى النهاية للأحوال التى استقر عليها الوضع فى مصر

وفى منطقة الشرق الأوسط، وذلك منذ بدء استعداد الولايات المتحدة للعمل بمبدأ «أيزنهاور».

ولقد رَجَّحْتُ إجابات محددة على التساؤلات التى تم طرحها من قبل، وذلك فيما يختص بمدى السلبية أو الإيجابية الكامنة فى قرار القيادة المصرية بالانتهاء من المشكلة السودانية للتفرغ للمشكلة المصرية، فأوضحنا أن ذلك القرار كان موفقا إلى حد كبير، فقد كانت رغبة الجانب السودانى دون أى مؤثرات هى الاستقلال بالسودان وليس الاتحاد مع مصر، كما أوضحنا أن القيادة السياسية المصرية تحركت فيما يتعلق بالقضية الوطنية ولديها وضوح رؤيا كامل لأهدافها، كما كانت مخططة لكل خطوة من خطواتها، لكنها قامت بتبسيط المشكلة الكلية إلى أجزاء، وحلها خطوة خطوة، هذا وقد أوضحنا باقى الإجابات داخل الدراسة ذاتها.

يوجد فى نهاية هذه الدراسة عدد من الملاحق، وتتضمن ملحقا لنص اتفاق المبادئ الرئيسية فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤م، ثم ملحقا لنص اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م، وملحقا لنص قرار تأميم قناة السويس، وملحقا لنص قرار إلغاء اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية، ونخص بالذكر منها وثائق وزارة الخارجية البريطانية، والتى أفاد المتيسر منها فى فهم طبيعة العلاقات بين الجانبين المصرى والبريطانى، وكذلك وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، والتى ربما تكون قد ألقت ضوءا جديدا هاديا لفهم طبيعة تلك العلاقات، وأفادت أيضا فى التعرف على مدى تأثير الجانب الأمريكى على علاقات الطرفين، كما فسرت عديدا من قرارات القيادة المصرية والحكومة البريطانية حيال المشاكل القائمة بينهما، وكذلك وثائق مصرية هامة، والتى أفادت فى

الاقتراب إلى فكر القيادة السياسية المصرية، نحو حل القضية الوطنية، وكذلك تقارير السفارات المصرية في العراق والسعودية والأردن وبلجيكا ولندن حول نفس الموضوعات، هذا بالإضافة إلى المراجع والدوريات العربية والأجنبية، واللقاءات التي تمت بيني وبين بعض الشخصيات المعاصرة لفترة الدراسة.

بذلك العرض لموضوع الدراسة أرجو أن أكون قد حققت بعضا من التوفيق في توضيح العلاقات المصرية البريطانية من عام ١٩٥١م وحتى عام ١٩٥٦م، وبلورة المحاور الرئيسية لطبيعة تلك العلاقات، ومن جانب آخر لعلّي أكون قد وفقت في الالتزام بأسس ومبادئ البحث العلمي نحو عرض تلك الدراسة.

والله ولي التوفيق

دكتور/ محمود محمد جمال الدين



الفصل التمهيدي

معاهدة سنة ١٩٣٦م بين الإبرام والنقض

- علامات بارزة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية قبل إبرام
معاهدة ١٩٣٦م:

* ثورة سنة ١٩١٩م.

* المساعى الشعبية والرسمية لحل القضية.

* تصريح ٢٨ فبراير.

* دستور سنة ١٩٢٣م.

- نقد وتحليل لمعاهدة سنة ١٩٣٦م.

- الصداقة والتعاون الودى وحقوق مصر.

- القوى الدولية والقوى الشعبية.

- الدفاع المشترك - مجلس الأمن - حرب فلسطين.

علامات بارزة في تاريخ العلاقات المصرية البريطانية قبل إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦م؛

قبل أن نعرض لمعاهدة سنة ١٩٣٦م بالنقد والتحليل وحتى إلغاء تلك المعاهدة من الجانب المصرى سنة ١٩٥١م، سنذكر بعض العلامات البارزة في تاريخ العلاقات المصرية البريطانية والتي سبقت توقيع تلك المعاهدة.

لم يكن تطور القوات العسكرية المصرية وتوسعاتها في عصر محمد على مناسبة وأغراض الدول الأوربية، وخاصة بريطانيا، لتعارضه مع مصالحها في الشرق الأدنى، ومن ثم تكاثفت هذه الدول وتقلصت الحدود المصرية كما تحدد في مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠م.

ومع افتتاح قناة السويس ازدادت القيمة الحيوية لمصر، فوق ما كانت عليه، وأصبحت المسألة من وجهة نظر أوربا مصالح لها في الشرق الأدنى ومصر ذاتها، وكان العائق أمام أوربا هو قوة مصر العسكرية وخاصة أنها تطورت مرة أخرى وبشكل ملحوظ في عصر إسماعيل^(١).

ويوضح لنا التاريخ أن أحداثا ربما بدت عادية وإن كانت غير منطقية بدأت في الجريان في القاهرة وفي الإسكندرية، واحتلت بعدها بريطانيا مصر، ورغم إعلانها أن قواتها العسكرية إنما جاءت لإقرار الأمن هناك ثم الخروج منها، فإن إجراءاتها التي قامت بها والتي ركزت فيها على مصادر قوة مصر سواء بالتدخل في الحياة السياسية والمالية والإدارة وفي نظام الجيش المصرى، نفت بالقطع ما أعلنته

(١) تيودور رودستين تعريب على أحمد شكرى، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده، ص ٩٢، القاهرة ١٩٢٧م.

نحو نيتها فى الخروج من مصر، وهو ما حدث فعلا واستمر وجودها فى مصر لوقت طويل^(١).

إذن فقد وضحت أهمية مصر أولا كموقع يهم الدول الأوربية، وكذلك وضحت أهمية قناة السويس كشریان حيوى، إلى الحد الذى دفع بريطانيا إلى احتلال مصر رغم عدم وجود أى سند قانونى لمسألة الاحتلال تلك، والذى لا يبرره كون بريطانيا أكبر مساهم فى شركة قناة السويس، أو حتى مسألة الحماية التى فرضتها بريطانيا على مصر بعد ذلك بوقت ليس بالبعيد.

ثانيا أبقت إنجلترا على علاقاتها الرسمية بتركيا الضعيفة، وأبقت على الإدارات الدولية فى مصر، لكن واقع جيش الاحتلال غير وأفرغ تلك الخطط من معانيها ومضامينها، كان المفروض أن تنقل السلطة من تركيا إلى ممثلى إنجلترا، لكن إنجلترا كانت حريصة على ذلك الوضع حيثئذ.

ثالثا ولتحل بريطانيا تلك المعضلة أوفدت مبعوثها اللورد «دفرين» فى نوفمبر ١٨٨٢م، وقد حاول التوفيق بين كل ذلك، الرغبة فى البقاء فى مصر، دون ما صدام مع تركيا، أو مع الدول الأوربية، وأول ما فعل هو الإبقاء على المصالح الأوربية كما هى.

ركز دفرين على مسألة الرقابة على الشئون المالية ومصادر الدخل المركزة فى الزراعة حيثئذ.

وأما فيما يتعلق بنظام الحكم فقد تركه كما هو، تحت سلطة الخديو، وجعل مجلس الوزراء استشاريا له، وذلك النظام لا يعمل إلا بمشورة ممثل إنجلترا فى

(١) هنس رزتر، مصر فى عهد الاحتلال الإنجليزي والمسألة المصرية، ص ٢٦، القاهرة ١٨٨٧م، انظر أيضا، F.O. Egypt, No 2, The Earl of Dufferin to Earl Granville, Nov 18, 1882, No 27.

مصر، لكن تراعى أن يعمل ذلك النظام بما لا يتعارض مع امتيازات الأجانب في مصر، وصلاحيات السلطان التركي هناك.

وفي محاولة لإرضاء المصريين أنشأت:

١ - مجالس تمثيلية في المديرية والقاهرة، كل منها من ٣ إلى ٨ أعضاء لا سلطان لها.

٢ - مجلس تشريعى من ٣٠ عضوا: ١٤ دائمون منهم رئيس المجلس + ١٤ من مجالس المديرية يعينون من هذه المجالس + ١ عن القاهرة + ١ عن الإسكندرية أو مديرية أقل منها نسبيا.

أ - لم تكن الحكومة ملزمة برغبات المجلس، كما أنها ترفض مع إبداء أسباب الرفض، لكن دون نقاش بعد الرفض.

ب - تعرض عليه الميزانية، ويضع رأيه، دون التزام به.

ج - لا يناقش أوجه الإنفاق المالى، وخاصة الالتزامات الدولية.

د - يُسمع للوزراء أو نواب عنهم بالاشتراك فى مناقشات هذا المجلس التشريعى.

٣ - جمعية تشريعية: تتكون من ٨٢ عضوا يشكلها المجلس التشريعى + الوزراء الستة + ٤٦ نائبا يتسحبهم السكان ممن لا يقلون عن ٣٠ سنة ملمون بالقراءة والكتابة، مع دفع ضريبة مباشرة لا تقل عن ٣٠ جنيها فى السنة. والحكومة غير ملزمة بالموافقة على أو الالتزام بأى مشورات للجمعية.

ما هى سياسة الإنجليز فى مصر، ومع وضعهم غير القانونى هناك:

١ - إقامة نوع من توازن القوى بين مختلف الفئات التى يضمها المجتمع المصرى بما فيه الحكومة، ويكون: الإنجليز أو بالأحرى المندوب السامى هو الفيصل الذى تتجه إليه أنظر الجميع دون أن يسمح لقوة أن تطفئ على الأخرى دكتاتورية معتدلة، ومن ثم تبرير وجودهم بمختلف الحجج، مثل: توطيد العرش، وتنظيم الإدارة المصرية لسداد الديون، وتربية المصريين وتدريبهم على حكم أنفسهم.

٢ - الاعتماد على ممثل لهم ذى كفاءة عالية للغاية وخبرة بشئون مصر، وكان ذلك هو المعتمد البريطانى الأول «إفلن بارنج» «لورد كرومر» فيما بعد .

٣ - التركيز على الجانب المالى لتنفيذ السياسة الإنجليزية وأهدافها، وأما إصلاح فعلى مباشر لأهل البلاد ذا فاعلية فلا .

حيثذ ومع النشاط الذى أوجده الإنجليز فى مصر... كان التشكيل الاجتماعى كالاتى:

(١) فى القمة: الطبقة الحاكمة القائمة على أرستقراطية الأرض (تركية - مصرية).

(٢) فى القاعدة: فئات الفلاحين وأرياب الحرف.

(٣) فى الوسط: بروز طبقة وسطى من أهل المهن والموظفين.

(٤) صغار وكبار رجال الدين وقد توزعوا بين الطبقتين.

(٥) برجوازية صناعية وتجارية: كانت ضعيفة بسبب احتكارات محمد على

الصناعية والتجارية، وبرز من بينهم رجال الأعمال والتجار الأوربيون.

حيثذ كان عباس الثانى قد تولى السلطان، وقد عمل على إنعاش الحركة الوطنية فى مصر، وخاصة بعد الخمود الذى انتابها بعد التل الكبير. وحيثذ أيضا استطاع كرومر أن يكتسب فى صفة رجال الأرض الملاك ورجال الدين وبعض رجال الجيش، لكنه لم ينجح فى اكتساب ولاء الطبقة الوسطى: مهنيين وموظفين، ثم سكان المدن المثقفين، والبرجوازية التجارية والصناعية والتى لم تجن الكثير من ورائه فالمشروعات كانت هامشية لهم.

وأدرك المشكلة أكثر فى عهد كرومر المثقفون والدارسون فى أوربا وفى مصر من شباب الجيل - وكان منهم العاطفى - الذى جذبتة التيارات الإسلامية (تركيا الفتاة - الجامعة الإسلامية) أو عقلانى وكان هؤلاء يدعون إلى الوطنية مجردة. هؤلاء جميعا وموقفهم من الغرب والإنجليز بوجه خاص، بالإضافة إلى دور عباس الثانى الوطنى، واتجاه بعض المصريين إلى إحياء فكرة الجامعة الإسلامية، ثم حركة هؤلاء وتفاعلاتهم هى ما عملت على تشكيل الأحزاب المختلفة فى مصر من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤م. كان هؤلاء، وخاصة شباب الجيل يتوقون إلى لعب دورهم فى الحياة السياسية، وكان من أهم ما شكل حيثذ حزب الأمة والحزب الوطنى.

١ - تشكل حزب الأمة: من الملاك الزراعيين، وقد تضخمت قوتهم، وعظم منها سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر.

كان حزب الأمة يرى العمل من أجل الاستقلال وإنما فى إطار وجود الاحتلال، بالاتفاق معه على إنهاء وجوده.

٢ - الحزب الوطنى: فى ثوبه الجديد، وهو القطاع الأكثر ثورية من البرجوازية المصرية أو الطبقة الوسطى مثقفين وطلبة وتجار. كان الحزب الوطنى يرى ضرورة اللجوء مباشرة إلى مهاجمة الاحتلال واقتلاعه من جذوره.

حيثُذ ومع ذلك النشاط الوطنى ترك كرومر مصر سنة ١٩٠٧ ، وخلفه «الدرن جورست» ، الذى كان صاحب ما عرف بسياسة الوفاق ، الوفاق بين «الخديو» ، والسلطة الفعلية «الاحتلال» - ، تلك السياسة جرّت إلى انقلاب جوهرى فى مصر ، وفى توازن القوى بها ، على عكس ما حققته سياسة كرومر القائمة على الدكتاتورية المعتدلة ، لكنه وعلى العموم لم تعد سياسة كرومر المنوه عنها مثالية لأكثر من سبب .

أولا لتولى حزب الأحرار الحكم فى إنجلترا . بعد انقطاع طويل ، وقد عول على أن يطعم سياسته الخارجية بشيء من الليبرالية : ربما لتأثره بالحملة الدعائية ناتج محاكمة دنشواى ، ثم لأنهم يرون أن التعليم لم ينل عناية كافية ، ويرون أنه يجب أن يتاح للمصريين حق أوفر فى الحكم ، والرغبة فى التقرب إلى رأى العام المصرى وتخفيف حدة التوتر السياسى .

ثانيا كان المصريون أنفسهم يرغبون فى الاستقلال ، فقد أصبحت مجالسهم الواهية أكثر نضوجا ، وكانت للأحزاب والأحزاب المعارضة دورها ، فطالب الحزب الوطنى وحزب الأمة بتوسيع حقوق المجالس .

وجرى هناك نمو للحركة الوطنية وقوتها ، والمطالبة بدستور مثل تركيا وفارس ، وذلك منذ سنة ١٩٠٨ ، ومن هنا كان طلب الاستقلال .

لكن سياسة الوفاق بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية هددت كل ما خطط له كرومر بتحيد كل القوى . فى مصر . إلا من قوة الاحتلال :

- فزادت سلطة الخديو إلى حد التدخل فى كل نواحي الحياة السياسية المصرية .

- وكانت سلطة الخديو بهذا الشكل تعنى عرقلة التطور الدستورى .

- ونقلت العداء من الحركة الوطنية للاحتلال إلى عداء بينها وبين الخديو ونظامه .

- عزلت الحكومة عن رأى العام ، وكانت الأحزاب بل حتى الأجانب فى جانب والخديو فى جانب آخر .

حيث كانت هناك أحداث فى محاور ثلاثة :

أولاً : على صعيد العمل الوطنى : بدأ الحزب الوطنى فى انتقاد سياسة الحكومة بزعماء محمد فريد ، وخاصة اعتراض الجمعية العمومية على مد امتياز شركة قناة السويس .

ثانياً : فيما يتعلق بالسياسة الإنجليزية ، كان كرومر قبل رحيله قد أعد لفتنة طائفية ، والتي اشتعلت بمقتل بطرس غالى سنة ١٩١٠م ، وقد قتل على يد إبراهيم الوردانى من الحزب الوطنى ، باعتبار بطرس الساعد الأيمن للخديو فى سياسة الوفاق .

ثالثاً : أحداث أشعلت الموقف كإعادة إصدار قانون المطبوعات ، والذي كان له نفس أثر أحداث دنشواى . كل ذلك أشعل فتنة طائفية خطيرة تزعمها من البداية مطران أسيوط وبعض من أعيان الوجه القبلى ، ولم تصف إلا بأحداث ثورة ١٩١٩م ، وكانت بدايتها قد جرت إثر مقتل بطرس غالى مباشرة .

النتائج :

- أضعفت هذه الأحداث (وهى معارضة قانون المطبوعات ، ومقتل بطرس غالى ، ومعارضة الحكومة) من مركز الحزب الوطنى .

- برور مثلث للصراع من: (القوى الوطنية وتعتمد على جناح غير تقدمى بعد انحلال الحزب الوطنى، ومن الإنجليز، والخديو أو القصر.

جاء بعد جورست كتشز ١٩١١م، وعاد إلى سياسة كرومر، وفض الجمعية العمومية، ووسع من سلطة المجلس، وكون جمعية تشريعية جديدة + مجلس من كل مديرية. وقد كُونت هذه الجمعية لتعطيل الإجراءات التى لا تقرها.

كانت هيئة قوية للمعارضة ضد الحكومة، تكونت من وطنيين دستوريين، ومن محامين وأعيان وتزعمهم سعد زغلول، وأصبحوا سياسيين محترفين، وتركزت على المحامين بعد أن انسلك عنها الأعيان.

وكان هؤلاء من تزعموا ثورة سنة ١٩١٩م، وكانت الجمعية أداة لتدريب رجال السياسة البرلمانية، ومع ذلك لم يدفع إلى الدستور سوى الحرب العالمية الأولى وما خلفته من نضج سياسى، وثورة وطنية سنة ١٩١٩م ونضج وطنى. وكانت إنجلترا قد فرضت حمايتها على مصر قبيل ذلك سنة ١٩١٤م.

إذن كانت المطالب من كل ما سبق هي:

(١) حياة دستورية.

(٢) الاستقلال.

وعلى ذلك فإننا سوف نتعرض لعوامل ثورة ١٩١٩م، وهل قدمت حلولاً لمطالب المصريين من دستور واستقلال. (تصريح ٢٢ - دستور ٢٣).

ثورة سنة ١٩١٩:

تبين لنا مما سبق عرضه أن أعلنت إنجلترا الحماية على مصر، هذا فى ظل تغير لميزان القوى الداخلية هناك، وذلك وفق سياسة الوفاق لجورست، واتضح مع ذلك أن الأمر الإيجابى أن بدأت القوى الوطنية وحركتها فى اكتساب مجال أوسع

للحركة بفضل نضوجها، لضرورة ممارستها ولدعم عباس الثانى لها، ومن ثم جاء تحرك القوى الوطنية عاملا منغصا بقدر ما للوجود البريطانى فى مصر، وكما سبق عرضه أيضا توزعت جهود القوى الوطنية، بين جناحى الاتجاهات الرومانسية والعاطفية والمثالية مدعما لفكرة الجامعة الإسلامية، وازداد مؤيدو هذا الاتجاه بوضوح بين تلك القوى، ثم توزعت فى اتجاه ثان للحركة، غير أن هذا الاتجاه خاصة، ومع تركيز النضال الوطنى قسمة بين حزب الأمة والجمعية التشريعية، لتفتت الحزب الوطنى - قرر أن يكون كفاحه سياسيا، وقد ركز على فكرة الاستقلال الذاتى وفق مساعى سياسية، وكانت طويلة الأمد.

فما هو تفصيل كل ذلك . . . كانت الحركة الوطنية حيثئذ قد ركزت اهتمامها تجاه فكرة الجامعة الإسلامية، وإن كان العقلانيون منهم قد تبنا فكرة (الجريدة) والتى باورت بوضوح مفهوم الاستقلال التام عن كل من إنجلترا وتركيا، لقد كان الاتجاه الأول أيضا يهدف إلى استقلال مصر، وقد دفعهم إليه تصريح السلطان «محمد الخامس» التركى بتحرير مصر واستقلالها إذا ما انتصرت تركيا. . . فى ظل هذه الأحداث كانت إنجلترا قد أعلنت الحرب على ألمانيا فى ٤ أغسطس ١٩١٤م، وكان واضحا أن تركيا ستعمل فى جانب ألمانيا، وأصبح وضع إنجلترا فى مصر حرجا، فمع تبعية مصر الاسمية لتركيا، ولحالة الحرب تلك، كان يمكن أن يثور الشعب المصرى كله على إنجلترا.

من ثم وبعد إعلان الحرب على ألمانيا توالى الأحداث، فقد أرسل الخديو عباس إنذارا إلى الحكومة الإنجليزية يدعوها لسحب قواتها من مصر، ولم يتلق أى رد، ثم أرسل إنذارا نهائيا لوزارة الخارجية البريطانية عن طريق السفير التركى بلندن، طلب فيه جلاء الجيوش الإنجليزية عن مصر فى الحال.

لكن الإنجليز استطاعوا تغيير الموقف لصالحهم فى مصر، فقد صدر بيان من «حسين رشدى باشا» رئيس الوزراء فى ١٥ أغسطس، طالب فيه المصريين بتأجيل جلسات الجمعية التشريعية لأجل غير مسمى، وفى ٢ نوفمبر ١٩١٤م، أعلنت الأحكام العرفية، وفى ٦ نوفمبر أعلنت حالة الحرب بين إنجلترا وتركيا، وحيث أن اختارت إنجلترا أن تفرض حمايتها على مصر.

لم تطلب مصر تلك الحماية، والمعلوم أن الحماية علاقة بين حامى استعمارى ومحمى يطلب تلك الحماية، وهو طلب لا يحقق إلا حالة شكلية أو صورية ليثبت وضع المستعمر أمام رأى العالمى، ومصر لم تطلب ذلك، ولكنها صمتت على مفضض بسبب أحداث الحرب، لكن المصريين استاءوا كثيرا لذلك الإجراء.

وبعد إعلان الحماية، أبقى إنجلترا على السيادة العثمانية كما هى إلى حين، وعلى الامتيازات الأجنبية، وألغت وزارة الخارجية المصرية وضمت ملحقاتها للمندوب السامى، كما خلعت عباس الثانى فى ٢٠ ديسمبر ١٩١٤م، وتولى خلفه عمه السلطان «حسين كامل»، ولقد أرادت أن توضح للمصريين نيتها تجاههم، إذا ما انتصرت، فجاء ذلك فى بلاغها للسلطان، موضعا أن السيادة العثمانية ستزول من على مصر ومعها كل قيودها، كما سيعاد النظر فى مسألة الامتيازات الأجنبية بعد الحرب، وسيتم إشراك المحكومين فى الحكم بمقدار رقيهم السياسى.

حيث أن مع مسير أحداث العمليات، استحوذت قيادات وقوات الاحتلال على السلطة التنفيذية والتشريعية المصرية وركزتها فقط فى سلطات الاحتلال، لقد انعدمت الثقة من جانب المصريين تجاه تلك السلطات «فهري مكماهون» بديل «كتشنر» لم يكن على دراية بشئونهم، كما أن إنجلترا لم تحافظ على وعودها وفق

إعلانها مع مقدمات الحرب بعدم إشراك المصريين فيها، بل على العكس فقد استغلت كل موارد البلاد، ورجال مصر، وشاركوا في حروبها، وفي صد حملات أرسلتها تركيا لاستعادة مركزها في مصر، واحدة من الغرب في نوفمبر ١٩١٥م، وانتهت بالفشل آخر سنة ١٩١٦م، وكانت لشغل إنجلترا عن اتجاه حملة تركية رئيسية من الشرق والتي وصلت إلى قناة السويس ١٥ فبراير، وقد فشلت الحملتان، وكان أغلب وقودها من المصريين مدعى فكرة الجامعة الإسلامية والمستقرين في تركيا.

لقد أشعلت تلك الحروب الأسعار، وأخلّت بالتوازن بين الأجور والأسعار، وكونت ركودا اقتصاديا، لخلل العلاقة بين الصادر والوارد، فصادرات الفطن تدهورت، وحُدّت مساحة الأراضي المزروعة قطنًا.

لما نشلت هاتان الحملتان، بدأت إنجلترا بإجراءات قمع شديدة، ونفت الكثير ممن رأت تشجيعهم لعباس الثانى، أو كانوا ضد إنجلترا، وكان أغلب هؤلاء من الحزب الوطنى.

وازداد سخط المصريين على الإنجليز، وازداد الغليان فى ظل القضاء على الصحف الوطنية الواحدة بعد الأخرى، وحُظرت الاجتماعات وتفشى عمليات الاعتقال والنفي والتشريد.

كان يشغل إنجلترا حيثذ أيضا أمران على قدر كبير من الأهمية؛ الأمر الأول ضمته سياستها، وهو الاستحواذ على موقع مصر الجغرافى، والذي تضاعفت قيمته أثناء حرب إنجلترا، وخاصة على مسرح الشرق الأوسط، عما بدا من أهمية لكل المواقع الآسيوية والأفريقية، وأما الأمر الثانى فقد برز وفق الأحداث السارية حيثذ، وقد ركزت عليه وزارة الخارجية البريطانية وروجت له، بفكرة أن تكون مصر مركزا للجامعة الإسلامية فيما لو انهارت الإمبراطورية العثمانية، وانتصرت

إنجلترا، ثم خططت لكي تنقل رعاة العالم الإسلامى بوجه عام، والعالم العربى بوجه خاص كله إلى مصر، ولقد أغرت تلك الفكرة بل بضم مصر ضمًا كليًا للإمبراطورية البريطانية.

ذلك كان هو المستقبل الحقيقى الذى تخطط له وتأمل فيه إنجلترا لمصر، لقد أوحى بتلك التوصيات للخارجية البريطانية «ريجنالد ونجت» المندوب السامى فى مصر.

واستمرارا لإجراءات السلطة الإنجليزية فى مصر، تحركت فيما أوضحت أنه تمهيد لإلغاء الامتيازات هناك، فرأت تكوين قضاء مصرى إنجليزى، وفقا لنصوص إنجليزية، للفصل فى المسائل الأهلية، وذلك بسن قانون أهلى.

وأما فيما يتعلق بالدستور وفيما أعده لما بعد الحرب:

قدّم «وليم برونيسيت» المستشار المالى للحكومة المصرية بالنيابة مقترحاته، وكان قانونا مخيبا للآمال، ولم يكن إلا تكريسا للاهتمام بمسألة الامتيازات الأجنبية، عن طريق مجلس أعيان ومجلس نواب، وقرارات كل لا تجار إلا وفق قرارات وزارة الخارجية البريطانية، ولقد سُمى ذلك القانون بـ«قانون مصر النظامى».

حيث أن تكونت تيارات قوية فى كل ربوع مصر تطالب بالاستقلال الذاتى، لكن «ريجنالد ونجت» استطاع تهدئة العناصر الهامة والمسيطرة ومنهم ممثلون من الشخصيات المصرية البارزة خارج نطاق الحكومة، والسلطان ووزرائه، وهو الأمر الذى مكن إنجلترا من إدارة عملياتها العسكرية فى الحرب فى مصر بهدوء، أو دون مشاكل على العموم.

لم يكن وهذه الظروف من شكاوى للساسة المصريين إلا شكاوى خاصة من تعطيل الحياة السياسية، وتحديد الاجتماعات والرقابة على الصحف، لكن الوضع اختلف مع الاقتراب من نهاية الحرب، وقد بدأ الساسة حيثذ يفكرون بتركيز فى مصير البلاد بعد انتهاء الحرب، ولقد بدأوا يتلمسون السبل، فمثلا علقوا الأمل على تصريح صدر من جانب بريطانيا وفرنسا فى أوائل نوفمبر ١٩١٨ وفحواه «إتاحة الفرصة لتحرير سوريا والعراق من الظلم العثماني، وإنشاء حكومات وطنية لهم، تستمد صلاحياتها مما تسنه شعوب البلدين بأنفسهم»، كذلك تلمس الساسة المصريون الأمل فيما جرى من إنشاء مملكة عربية مستقلة فى الحجاز.

المساعي الشعبية والرسمية لحل القضية:

لقد رأى حيثذ بضرورة الكفاح السياسى طريقا للاستقلال، ومن ثم وفى أوائل سنة ١٩١٨م، فكر جماعة من ساسة مصر وأقطابها فيما يمكن أن يكون عليه وضع مصر بعد الحرب، وحاولوا تمهيد السبل لحريتها واستقلالها حالة انتصار أى من الجانبين، وعلى ذلك فقد بدأوا فى اجتماعات على رأسها «حسين رشدى باشا» رئيس الوزراء، و«عدلى يكن باشا» وزير المعارف، وكان معهم «سعد زغلول» و«على شعراوى» و«محمد محمود» و«عبد العزيز فهمى» و«لطفى السيد»، لكن اجتماعاتهم لم تكن منتظمة وغير جهرية، لظروف الحرب، لكن رشدى وعدلى نجحا فى تهيئة البلاد للكفاح السياسى لما بعد الحرب، ومن ثم تمكن من إبقاء روح التضامن بين من واصلوا التشاور، كانت هذه الاجتماعات هى ما نبت منها الوفد المصرى (حزب الوفد).

وفى أعقاب الحرب ظهر الوفد المصرى، وفى نفس الوقت ظهر وفد آخر هو «الوفد الوطنى» وقد اعترض ذلك الوفد على تصدر الوفد المصرى زعامة الحركة الوطنية لاشتغال أعضائه باعتدال ميولهم تجاه الإنجليز.

وكان الوفد الوطنى قد اختار رئيسا له هو الأمير «عمر طوسون» ليكون ندا قويا لزعامات الوفد المصرى، لكن كان هناك اعتراض على عمر طوسون:

١ - من جانب القصر لرغبته فى عدم إشراك البيت المالك فى مآرق سياسية.

٢ - ومن جانب حسين رشدى والذى رأى إمكانية وصول محمد سعيد باشا صديق طوسون للسلطة والقبض على مقاليدها دون الآخرين.

٣ - واعترض رئيس الوفد المصرى بشعار أنها حركة شعب لا إمارة وحركة استقلال لا خلافة باعتقاد منه إنما طوسون يسعى لدعم السيادة العثمانية إلى حين تنازل الترك لهم عن مصر فى مؤتمر الصلح.

وعلى العموم فقد تراجع الحزب الوطنى عن مناوئة حزب الوفد لتوحيد الكلمة علاوة على مناورات الوفد لإضعاف ذلك الحزب وإبعاده عن المشاركة فى رعاية العمل الوطنى.

وهنا تثار نقطة، فقد اختلفت الآراء حول بداية تكوين الوفد المصرى:

١ - فرأى احتمال أن يكون الأمير عمر طوسون فكر أثناء الحرب فى تقديم مشروع لمؤتمر الصلح هدفه دعوة الدول إلى بحث المسألة المصرية، وتشاور طوسون مع محمد سعيد الذى اتصل بسعد وضمه إلى جانب الفكرة.

٢ - ورأى آخر - وهو رأى راجح - إذ ظلت فكرة عرض المسألة المصرية على مؤتمر دولى مستمرة حتى بعد أن فكر الوفد المصرى فى عرض المسألة مباشرة على إنجلترا.

٣ - ورأى يرجح أن سعد زغلول درس القضية مع بعض الشخصيات المصرية الكبرى، وفى نهاية سبتمبر ١٩١٨م وصلوا إلى خطة تحدد الخطوات الدبلوماسية الواجب اتخاذها مع إنجلترا عند نهاية الحرب.

٤ - ربما طرح حسين رشدي فكرة مماثلة أخبر بها «عدلى يكن» الذى استطاع أن يقنع بها سعد وأنصاره .

لكن المهم كان اتصال المندوبين المصريين بالسلطات الإنجليزية قد جاء بعد يومين فقط من إعلان الهدنة، مما يثبت أن المسألة المصرية كانت قد استوفت دراستها تماما أثناء المراحل الأخيرة من الحرب العظمى، وكان الوفد على ذلك كائنا .

بعد ذلك خرجت إنجلترا منتصرة من الحرب، وتزعمت العالم الاستعماري، وكان لابد للعمل السياسى من أن ينشط، وكان قد رؤى أن يتقدم الصفوف، أكثر الزعماء المصريين اعتدالا، وفى علاقة طيبة بالسلطات الإنجليزية قبل الحرب .

ولذلك فقد انفرد «سعد زغلول» بزعامة ذلك الموقف، وتخلص من الوفد الوطنى، وجعل الوفد المصرى الجهة الوحيدة التى تبنت القضية الوطنية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، ولقد سلم الجميع من جانبهم بالزعامة لسعد .

من هو سعد زغلول؟

سعد زغلول ريفى صميم كسائر المصريين وطنى جمع بين التربية المصرية والثقافة الأزهرية، وشيئا من الثقافة الغربية، بحكم صلة الانصهار بينه وبين مصطفى فهمى صهر عباس الثانى، كان صديقا محببا لكرومر، غير أن توجهاته الوطنية كانت حاسمة .

عين وزيرا للمعارف سنة ١٩٠٦م، وقبلها رئيسا لمجلس الجامعة المصرية، ثم وزيرا للحقانية ١٩١٠م فى وزارة بطرس غالى، لكنه خرج من تلك الوزارة بعد مقتل بطرس غالى، وفى سنة ١٩١٢م إثر نزاع مع الخديو، لم تدعمه إنجلترا خلاله، وهو ما حول سعدا لينقم على الإنجليز منذ ذلك التاريخ ويتحول ضدهم .

لكن معارضته الواضحة لسياسة الإنجليز جاءت بعد انتخابه وكيلا للجمعية التشريعية، واختلف أيضا مع عدلى يكن وكيل الجمعية المعين، وأضعف من الحزب الوطنى بادعاء تطرفه قبل الحرب، وهنا ننوه أن إنجلترا شردت ذلك الحزب، لقد ساء سعد أن تخلص الزعامة لحزبه، وفيما خطط له.

وفى الجمعية التشريعية وممثلا بها سعد التف حوله الوفد حين تكامل تكوينه سنة ١٩١٩م، وقد ضم فئات مختلفة ممثلين عن (الأقباط، والعشائر البدوية، وبعض أعضاء الحزب الوطنى، وبعض ذوى المواهب الشخصية من موظفى الحكومة، وبعض البارزين من أعضاء الجمعية التشريعية).

لقد تكامل ذلك الوفد بقوة حينما اتفق على سفر وفدين، أحدهما رسمى يمثل الحكومة من حسين رشدى وعدلى، ووفد أهلى برئاسة سعد زغلول، كلاهما يسافر للخارج لعرض قضية مصر.

لكن تأليف الوفد الأهلى لم يكن يُقر إلا بالانتخاب وهو أمر غير وارد فى ظروف الحرب، ومن ثم برزت فكرة التوكيلات لإكساب ذلك الوفد قوة..

لقد تضمنت صيغة التوكيل فقرة «الاستقلال التام» وهو أمر لم يكن فى تخطيط القوى الوطنية حيثئذ، لكنها صيغت كذلك ليوقع الموكلون ووقعوا.

المهم حيثئذ جرت مقابلة من جانب أعضاء الجمعية التشريعية: (سعد زغلول، وعلى شعراوى، وعبد العزيز فهمى) مع المندوب السامى لعرض القضية، ولكنه لم يصدر تصريحات يلتزم بها اللهم إلا إبداء وجهة نظره بتأييد سياسة بلاده الاستعمارية والتهوين من قدر المصريين وبأنهم غير جديرين بالاستقلال.

كان هؤلاء الثلاثة قد عرضوا عليه:

١ - أن تعترف إنجلترا باستقلال مصر.

٢ - واستعداد المصريين حيثل لعقد معاهدة صداقة مع إنجلترا كندين
متساوين يترتب عليها:

أ - التعاون فى مواجهة الظروف الدولية عند الحاجة.

ب - تحافظ مصر على مصالح إنجلترا وتمكنها من احتلال قناة السويس
إذا احتاج الأمر.

لكن ونجت أوضح رأيه السابق، وأوضح حسين رشدى عدم اقتناعه بصفة
الوكالة التى خلعتها سعد وزميلاه على أنفسهم.

وبعد تلك المقابلة طلب الوفد توكيلا مؤكدا من الأمة لمتابعة السعى
للاستقلال التام بالطرق السلمية. وجمعت التوقيعات مرة أخرى لهذا الهدف.

تضامن حسين رشدى مع المساعى الأهلية بضرورة السفر، وتألفت كل
القوى المصرية، فتأثير سياسة الوفاق لم يعد قائما، وتوحدت سياسة الأحزاب،
والسلطان فؤاد لم يعد له نفوذ رغم طموحه وقوة شخصيته.

لقد رأت سلطات الاحتلال أنها يمكن أن تجرى تطورا سياسيا بإقامة حكومة
مصرية تتمشى بعض الشيء مع المطالب القومية، لكن بعد تهدئة وتخفيف التوتر
السياسى فى مصر، لكنها لم تعلق كثيرا على طلب سعد ووفده بالسفر، وماطل
الإنجليز فى سفر الوفد، وأرسلوا نداءات للحكومة الإنجليزية، وللمؤتمر الصلح، دون
نتيجة.

وكرت اجتماعات الوفد لمناقشة القضية الوطنية، وأعلن سعد فى ٧ فبراير
١٩١٩م بطلان الحماية.

ولم يقبل حسين رشدى وعدلى يكن السفر وحدهما دون سفر الوفد للجهة
التى يشاء، وألح رشدى فى قبول استقالته حتى قبلت فى أول مارس ١٩١٩م.

لقد كان الشعب بكافة فئاته يغلى، وهو ما لم يعكسه «ملن تشاتهام» فى مذكراته فى ٢٤ فبراير «اللورد كيرزون» وزير الخارجية، كان قد أوضح إلحاح رشدى وعدلى على الاستقالة، وأوضح أن الموقف لا تزيد خطورته عما كان قائما على أيام «مصطفى كامل»، ولا ضرورة للاهتمام بتطورات دستورية فى مصر أو شكل جديد يجب أن تكون عليه الحماية.

لقد قوبلت استقالة رشدى باستياء شعبى لإحساسهم بمواقفه الوطنية تجاه الوفد، واستمر الوفد فى الاحتجاج، وفى ٨ مارس ألقى القبض على سعد ومحمد محمود ومحمد الباسل وإسماعيل صدقى وأرسلوا إلى مالطة، وأوضح الباقون من الوفد نيتهم فى الاستمرار فى الكفاح بكل الطرق المشروعة، وضح ذلك فى برقياتهم للسلطان يحملونه مسئولية ما حدث، وبرقياتهم للحكومة الإنجليزية بنياتهم على مواصلة الكفاح.

١ - وبدأت الثورة بإضراب الطلبة فى ٩ مارس.

٢ - ثم عمت البلاد كلها موظفين وطلبة وتلاميذ ومحامين وفلاحين وعمالا وتجارا، وأمراء ونبلأ ووزراء، وكبار ملاك، ونساء.

وانتهت فتنة مطران أسيوط وأعيان الصعيد ليتحد المسلمون والأقباط، واختلطت المظاهرات ببعض حوادث العنف الدموية فى الوجه القبلى وديروط ودير مواس وأسيوط.

لكن هذه الثورة لم يشترك بجهد فيها الجيش المصرى مثل الثورة العرابية، فقد أدى البذل النقدى العسكرى وكون الخدمة العسكرية مذلة وامتهانا أن أصبح الجيش غير قادر على المشاركة، وفى حالة يرثى لها فى ظل سلطات الاحتلال.

نخلص مما سبق عرضه إلى أن إنجلترا لم تحقق قدرا من التطور الدستوري أو حتى نيات من قدر قليل نحو الاستقلال، كما أن تجاهل بريطانيا لتلك المطالب أجج المشاعر الوطنية، وسرت تيارات عامة بضرورة الاستقلال، وفي ظل هذا قضى على سياسة الوفاق بتائجها لتتحد الأحزاب كلها في طريق واحد والحكومة معهم، ولقد نجح سعد زغلول ذلك المصري الوطني، والذي فيما يبدو فعل كل ما رأى للانفراد بزعامة العمل الوطني ليخلص إليه وفريقه. نجح في قيادة البلاد وفق طريقته في طريق كان المأمول منه الاستقلال، ولكن وفق مساعي سياسية نظيفة دون صدامات دموية، ووفق ما تطلبه الموقف حينذاك، ولقد نجح سعد في ردود أفعال القوى الوطنية إلى الحد الذي قامت معه ثورة شاملة في البلاد.

فهل نجح سعد وأصحابه في الحصول على الاستقلال وفق مساعيه السلمية، وهل طور من طريقته في السعي لهذا الاستقلال.

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢م:

عملت القوات البريطانية على قمع الثورة، وأسرعت إنجلترا التي فوجئت بالثورة بتعيين «اللورد اللنبى» مندوبا ساميا فوق العادة لمصر والسودان، كان اللنبى القائد العام للجيش البريطاني في مصر منذ يونيو سنة ١٩١٧م، وقد كُلف بأن يستخدم أقصى سلطاته في جميع المسائل الحربية والمدنية، وأن يتخذ كل الإجراءات لإعادة القانون والنظام، وأن يتصرف في كل الأمور وفقا لما يتطلبه «استمرار الحماية على أساس وطيء مشروع»، ووصل اللنبى إلى القاهرة في ٢٥ مارس، وبدأ في تنفيذ خطته، غير أنه مزج اللين بالشدة.. الشدة مع الطلبة والموظفين، ثم يقابل الأعيان وأعضاء الوفد ويناشدهم مساعدته على إعادة الأمن والسكينة، وقد

أكد له هؤلاء أن الثورة إنما ترجع للاستياء من منع المصريين دون غيرهم من بسط آمالهم أمام مؤتمر الصلح.

من ثم وبناء على طلب اللبى والسلطان فؤاد، أعلن بيان من جانب شيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية وبطريك الأقباط وشيخ مشايخ الطرق الصوفية ورئيس المحكمة الشرعية ونقيب الأشراف وعدد من الوزراء المعينين فى ظل الاحتلال، وبعض أعضاء الوفد وكبار الملاك، فى ذلك البيان حث الشعب على التزام الهدوء والسكينة وعدم الاعتداء على الأملاك أو قطع المواصلات، كما رضى اللبى لحكومته إطلاق سراح سعد زغلول وزملائه والسماح لهم بالتوجه إلى باريس، ولم تمنع الحكومة البريطانية فى ذلك، غير أن مؤتمر الصلح كان معدا لكى لا يستمع إلى مطالب مصر.

سُمح لسعد وزملائه بالتوجه إلى باريس بعد إطلاق سراحهم، وبعدها عاد حسين رشدى لتولى الوزارة فى ١٩ أبريل، لكنه لم يبق فيها طويلا لفشله فى إقناع الموظفين بالعودة للعمل، لتضامنهم مع العمال، وهو الأمر الذى أدى إلى تجديد الاضطرابات من جديد، وعلى ذلك كانت الوزارات المعينة حتى صدور تصريح فبراير، وزارات إدارية غير مؤيدة من الشعب.

غير أنه ومع قلة عمليات العنف التى اتسمت بها الثورة منذ قيامها، رأت إنجلترا وبعد انتهاء الاضطرابات أن تعمل على «استمرار الحماية على أساس وطيد مشروع» لكنها رأت أن يتم ذلك بتحقيق أسباب سخط المصريين، ورأت لذلك إرسال بعثة يرأسها اللورد «الفرد ملنر» وزير المستعمرات، والذى كان على دراية تامة بشئون المصريين لوجوده بينهم مع بداية الاحتلال كمستشار مالى للحكومة المصرية، لقد كان إرسال تلك البعثة واردا فى فكر صانعى القرار الإنجليزى منذ

قدوم اللبى إلى مصر، لكنها لم تحضر إلا فى ديسمبر ١٩١٩م وبقيت بمصر حتى مارس ١٩٢٠م.

كانت مهمة البعثة تحقيق الأسباب لاضطرابات الثورة، وتقديم تقرير عن حالة مصر، وعن الشكل القانونى النظامى الذى يعد - تحت الحماية - خير دستور «لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى توسيعا دائما التقدم والرقى، ولحماية مصالح الأجانب».

غير أنه ومع إعلان تأليف اللجنة فى لندن فى ٢٢ سبتمبر، بدأ منذ أوائل أكتوبر مظاهرات احتجاج، ضدها وضد قدومها، فى القاهرة والإسكندرية، وهاجمتها الصحف مطالبة بمقاطعتها، كانت مظاهر الاحتجاج وخاصة فى الإسكندرية عارمة، ولقد قوبلت بإجراءات قمع بوليسية، مما أعاد الإسكندرية إلى حالة ثورة مارس، ومع ذلك فقد نشر بلاغ رسمى فى ١٤ نوفمبر بقرب قدوم لجنة ملتر، موضحة أن مهمتها هى وضع اقتراح للنظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية، لكن الحزب الوطنى رد بمبدئه المشهور «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء»، وأعلن الوفد تمسكه بالاستقلال التام، وهنا عمت المظاهرات مصر كلها مرة ثانية، وكانت عنيفة، واستؤنفت من جديد عمليات القبض، ووصلت اللجنة فى ٧ ديسمبر، لكن ومنذ قدومها استمرت المظاهرات، وأعلن عن مقاطعة اللجنة فى الصحف.

لم يتصل بالبعثة سوى السلطان فؤاد ووزرائه فقط، لكنهم عاملوها بتحفظ واضح ولم يُبدوا أى آراء لها، وبذلك أصبحت مهمتها صعبة، وما صعبها أيضا عدم توقيع معاهدة الصلح مع تركيا لتقرر الوضع النهائى لمصر تحت الحماية فى معاهدة.

وأثناء ذلك بقى سعد وزملاؤه ومن انضم إليهم من أعضاء الوفد فى باريس، وقد ظل المؤتمر منعقدا ستة أشهر، بقى فيها هؤلاء هناك ثلاثة شهور دون قدرة على الاتصال بالمؤتمر وبأعضائه من خارجه، وحين وضع مشروع معاهدة الصلح احتوى اعترافا دوليا بالحماية البريطانية على مصر، وتزعزعت الثقة فى نفوس أعضاء الوفد، وبفشل الوفد فى باريس كان قبوله بعد ذلك الاتصال بلجنة ملنر بعد عودتها إلى لندن أمرا طيعيا.

كما أن لجنة ملنر من جانبها كانت قد أدركت وطوال الأربعة شهور التى بقيتها فى مصر، بضرورة إلغاء الحماية واستبدالها بشيء آخر، كمعاهدة ترضى فيها مصر بأن تسترشد بالإنجلترا فى علاقاتها الخارجية، وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية، كإبقاء قوة عسكرية فى أرض مصر للمحافظة على سلامة المواصلات الإمبراطورية، وتعطى إنجلترا أيضا حق الرقابة على التشريع والإدارة المصرية فيما يتعلق بالأجانب ومصالحهم، ذلك مقابل تعهد إنجلترا بسلامة واستقلال مصر.

كما رأت تلك اللجنة ألا تنفذ معاهدة مثل تلك إلا إذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الشعب نيابة حقيقية، كالجمعية التشريعية المعطلة، أو أفضل هيئة جديدة تنتخب لهذه الغاية، وقد أرسلت اللجنة حيثئذ من يطلب الوفد من باريس للتفاوض فى لندن، وفعلا فى أول يونيه ١٩٢٠م توجه الوفد إلى لندن، حيث بدأت المفاوضات بينه وبين لجنة ملنر.

تعامل ملنر مع الوفد باعتبار أن مؤدى الحماية مقبول، ولكن الاعتراض جاء على الاسم «الحماية» وقدم مقترحات بذلك قابلها الوفد بمقترحات أخرى، ثم صدرت فى النهاية مذكرة مشتركة قال ملنر إنها أقصى ما تستطيع إنجلترا التنازل عنه، لم تكن شروطها تصلح قاعدة لتسوية المسألة المصرية بشكل مقبول، ومع

ذلك كانت هي الأساس لكل المفاوضات التى دارت بين البلدين حتى عام ١٩٣٦م، والمعاهدة التى أدت إليها الظروف الدولية.

المذكرة المشتركة أو مشروع زخلول - ملنر،

عقدت محالفة بين مصر وإنجلترا تمكّن إنجلترا باعتراف مصر بحاجة لإنجلترا لحماية مصالحها الخاصة ومصالح الجاليات الأجنبية، ومن ثم تقدم مصر لإنجلترا كل المساعدات من داخل حدودها حتى فى الحالات التى لا تتأثر فيها سلامة مصر، وذلك فى مقابل مساعدة إنجلترا مصر فى حماية نفسها: كان المفترض أن يحول ذلك كله فى معاهدة.

وكان المشروع قد نص على تعديل الامتيازات لتكون أقل ضررا على البلاد، لكن مع نقلها للحكومة الإنجليزية.

كان رأى سعد أن هذا المشروع به مزايا لا يستهان بها مع علمه بأنه غير واف، وقد رفضه الحزب الوطنى مع فريق من الرافضين، وقبله فريق آخر، بعد أن أرسله سعد للأمة، لكن الاتجاه العام فى مصر قبل به، ولكن بعد تعديله على أساس تحفظات تحد من تدخل إنجلترا فى شئون مصر، وبعد عقد معاهدة تقرر هذا، ويلغى كل ما يقيد استقلال مصر بزوال الأسباب الداعية للتورط، وتمشى الوفد مع هذا الرأى، وتمسك بعدم الدخول فى مفاوضات إلا على هذا الأساس، ورفضت لجنة ملنر ذلك، وترك الوفد لندن وسافر إلى باريس، وتوقفت المفاوضات عند هذا الحد، وهو أمر أدى إلى خلافات بين الوفد ذاته، فانسلخ إسماعيل صدقى ومحمود أبو النصر ضمن الخلاف وعادوا إلى مصر.

لم تشأ الحكومة الإنجليزية إنهاء المفاوضات عند الحد الذى انتهت إليه، وخاصة أنها رأت أنه من الممكن تطويع الموقف لصالحها، ففى ضوء تقرير لجنة

ملتر عن المباحثات تبين أن المصريين متفقون فى الأهداف القصوى ولكنهم مختلفون فى أساليب تحقيقها، وكانت هى فى حاجة إلى سند حقيقى مجمع عليه لتوطيد وضعها فى مصر، لقد رأت الحكومة الإنجليزية أن يتم استغلال ذلك ورأت هى أن عدلى مناسب لهذا الغرض، وهو قبول جوهر المفاوضات، ومن ثم وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١م أبلغت «السلطان فؤاد» برغبتها فى أن يكون عدلى الزعيم المصرى المطلوب لمرحلة المفاوضات المقبلة، وفعلا عُرضت الوزارة على عدلى فى أواسط مارس ١٩٢١م وقبلها على أن يكون هدفه المباشر استئناف المفاوضات، وقد سميت تلك الوزارة بوزارة الثقة.

وحتى تم تأليف الوزارة فإنها كانت تحظى بثقة سعد، وبالتالي بتأييد الشعب لها، هذا، وقد أوضح عدلى فى خطاب تأليف الوزارة:

- ١ - أنه سيدعو الوفد برئاسة سعد زغلول للاشتراك فى المباحثات.
- ٢ - وأن الأمة سيكون لها القول الفصل على لسان ممثليها فى جمعية وطنية فى هذا الاتفاق.
- ٣ - وأن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير الدستور.

وعلى ذلك عرض عدلى على سعد الاشتراك فى المفاوضات، وجاء رد سعد الذى كان فى باريس بأنه سيحضر إلى مصر، وحضر فى ٤ أبريل، وقوبل بها كالأبطال.

كان رجوع سعد إلى مصر أمراً له ما وراءه، وهنا نوضح أنه كان من الأجدر ذهاب عدلى ووفده المعد إلى باريس والالتقاء بسعد ووفده وانضمام الوفدين وتنظيم الخطط والتوجه إلى لندن من هناك، ومن ثم فقد أخطأ عدلى بانتظار رد سعد، وهذا أمر أدى إلى انقسام بعيد الأثر، لما جاء الانقسام: لقد أراد سعد أن

يعود إلى مصر أولا في محاولة لإثبات رعامته بين ظهراني الأمة، لقد قلق سعد من الوضع الذي وجد عدلى فيه، وكان الخلاف بينهما قديما منذ أيام الجمعية التشريعية، وفاقم ذلك الخلاف همزات وغمزات شباب الوفد ممن كانوا حول سعد فى باريس وفى تغيير نفسيته تجاه عدلى، وهو ما جعله يسلك ذلك المسلك، وكان لتلك الهمزات دورها أيضا فى انقسامات الوفد، وانقسام جبهة المفاوضة الوفدية.

لقد آمن سعد بأنه الزعيم الأوحيد فى مصر شعبيا، لقد استفاد بذكائه من حالة التناقضات الطبقية لعناصر الثورة، ومن الانقسام الذى حدث لتلك العناصر واستناده للباقي الوحيد من عناصرها وهو الشعب «أو الأحرار النابتون من صلب الجسم المصرى» والذى بقى مسخلصا لفكرة التخلص من الإنجليز، وكانت تلك الفكرة فى نفس الوقت مجسدة فى شخص سعد والذى ظهر بمظهر أكثر تطرفا من غيره، واستند كثيرا على هذا الاتجاه، واستفاد من التوكيل الممنوح له، غير أنه فسر كل شىء فى ضوء تلك الزعامة، وانعكس ذلك فى تصرفاته، بصفته الأوحيد، فانشق عنه أعضاء الوفد الأولون فى باريس، وبنى موقفه السابق هذا من عدلى ومن والاه على هذا الأساس، على أساس ما تنتظره الحكومة الإنجليزية من عدلى، وليس على أساس تصرف عدلى نفسه، ومن ثم فقد اتهم عدلى ومن معه بعدم الأمانة، لكنه وفى كل الأحوال كانت إنجلترا تنتظر، وتحفز للاستفادة من كل هذا.

على ذلك وبعد تصرفه هذا تجاه عدلى، جاءت باقى تصرفاته متأثرة بفكرته عن ذاته، ومن ثم فقد أعلن فى بيان نشره شروط اشتراكه فى المباحثات وهى:

أ - الإلغاء الجذرى للحماية.

ب - قبول التحفظات المصرية.

ج - إلغاء الرقابة والأحكام العرفية، وذلك قبل بدء المباحثات.

بالإضافة إلى اشتراطه أن تكون للوفد الاغلبية فى هيئة المفاوضات، وبدأت تتسع دائرة الخلاف...

وفى ٢٨ أبريل ألقى سعد خطابا أعلن فيه الخلاف.

ووصف عدلى وإخوانه بأنهم «برادع» الإنجليز، وموالون لهم تماما. واستمر الخلاف قرابة شهرين انقسمت الأمة أثناءها إلى سعديين وعدليين، وكسب سعد الجولة من واقع التنافس الشعب حوله، صحيح أن الشعب اختاره، وعلى الشعب أن يتحمل اختياره، على أن تلك الأمور بالطبع كانت فى وعى إنجلترا.

لكن ما أخذ على سعد نفسه إسرافه فى الخصومة وعدم تحرره فى رمى خصومه بالاتهامات، ولما كان هو معشوق الجماهير فىمكن تحميله مسئولية قدر كبير مما شاب السياسة المصرية على يديه من إسفاف كانت له آثاره الوخيمة على أخلاق البلاد.

حيث سافر عدلى ووفده إلى لندن، لكنه أخطأ بالسفر فى هذا الجو المشحون بالخلاف، وتمادى سعد فى خصومته، فنشر دعايات مضادة ضد المفاوضين المصريين فى الصحف المصرية، وزود أعضاء البرلمان الإنجليزى بمعلومات تخرج عدلى، ودعا أعضاء البرلمان الإنجليزى من حزب العمل إلى مصر للوقوف على مدى شعبيته، وأهاج الطلبة فى فرنسا وإنجلترا على عدلى وسخر الصحف المصرية كلها لمهاجمة عدلى.

كان لا بد لذلك من فشل مفاوضات عدلى - كيرزون.

لقد استغل الإنجليز هذه الظروف واشتطوا فى شروطهم، ومع ذلك لم يفعل عدلى ولم يقطع المفاوضات، وإنما قرر الوصول مع المفاوض الإنجليزى

«كيرزون»، إلى أقصى ما يستطيع الحصول عليه، حتى لو قطعت المفاوضات بالفشل، يكون ذلك هو الحد الواجب البدء بالاتفاق عليه، ولقد قرر لذلك أنه لا يجب أن يرتبط بالموافقة على أى شىء، ولقد فشلت المفاوضات لسببين، أولهما إصرار الإنجليز على إبقاء حامية فى مصر، ثم عدم الاتفاق حول تحديد الإشراف على شئون مصر الخارجية، لقد ثبت بعد نشر تلك المفاوضات، أن عدلى مفاوض ماهر لا يفرط فى حق من حقوق بلاده وفق فهمه لهذه الحقوق.

على العموم ومع كل تلك التطورات، ومع توصية ملنر، كان لا بد من إلغاء الحماية، إما بمعاهدة بشروط بديلة، وهو ما لم يكن متاحا، ولم يكن سعد ليتيح، أو بتصريح من طرف واحد، ولكى تنفذ إنجلترا مستبغات تصريحها من طرف واحد، رأت أن تمهد المناخ بإبقاء عدلى وإخوانه على الساحة، ونفى سعد من مصر، ما دام يرفض الوصول لحل ويعرقل عمل عدلى، وكان عدلى لا يرفض التصريح، ولكنه يرفض فكرة نفى سعد حتى لا يتهم بأنه هو الذى دبرها.

كان عدلى قد وصل فى مفاوضاته مع كيرزون إلى النقاط التى سلمت بها إنجلترا لمصر، أما ما لم يتم الاتفاق حوله فيؤجل إلى وقت آخر وفى ظروف جيدة تتيح الاتفاق حول ما يقبله المفاوض المصرى، ولقد أعد التصريح الإنجليزى بواسطة اللبى من جانب وعدلى وثروت وزيرين فى وزارة عدلى من جانب آخر، ويقدمه اللبى لحكومته لتصرح به وتوافق عليه، على أن يكون من جانب إنجلترا وحدها حتى وقت آخر يرى المصريون التفاوض للحلول التى ترضيهم.

استقال عدلى من الوزارة بعد رجوعه من لندن، حين تبين أن السلطات الإنجليزية مصممة على نفى سعد قبل إصدار التصريح، وفعلا نفى سعد إلى عدن ثم سيشل، ومنها إلى جبل طارق لظروفه الصحية، وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢م صدر التصريح فى كل من القاهرة ولندن.

لقد اعترفت إنجلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وبانتهاء الحماية، وعلقت إلغاء الأحكام العرفية على إصدار الحكومة المصرية لقانون التضمينات نافع المفعول على كل ساكنى مصر.

ولكنها احتفظت لنفسها بصورة مطلقة بأمور معينة حتى يحين وقت الاتفاق عليها طبقا لمفاوضات جديدة وهى التحفظات الأربعة:

١ - تأمين المواصلات الإمبراطورية.

٢ - الدفاع عن مصر.

٣ - حماية الأقليات والمصالح الأجنبية.

٤ - السودان.

كما أنه وفى مذكرة ملحقه بالتصريح بعث بها للنبي إلى السلطان فؤاد ذكر أن إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مشولة عن الطريقة الدستورية الأمر فيه يرجع إلى عظمته، وإلى الشعب المصرى.

والواقع أن التصريح حصر شقة الخلاف فى التحفظات الأربعة والتي انتقصت من الاستقلال والسيادة، لكنه وسع شقة الخلاف أيضا بين القوى الوطنية رسمية وشعبية، بل وبين القوى الوطنية الشعبية ذاتها، كما أنه ربما وضع القصر فى وضعه السابق على أيام جورست ليكون خصما لتلك القوى، فيما يرى.

لكن يبقى التصريح من جانب واحد غير مجمع عليه من كافة طبقات الأمة، وخاصة الجناح الشعبى منها، وهو أمر دفع بريطانيا إلى مزيد من التفاوض، وإلى مزيد من اكتساب وقت مطلوب وغير ضار، وتلك واحدة فيما تحقق من استقلال، وبالمناسبة فقد استمر على هذا الوضع حتى سنة ١٩٥٦م.

إذن كان سعد إيجابيا بقدر ما فيما حققه من التفاف للقوى الوطنية الشعبية حول جناح شعبى وكان قيادا بقدر ما لتجاورات بريطانيا، وكان ذلك أمرا فى حساباتها.

دستور سنة ١٩٢٢م:

ورغم ما قيل عن سعد وعن آتيته وعن تأثيره على أخلاق الأمة، إلا أن شعبيته الجارفة تلك وجبته التى شكلها بالفعل كان أمرا منبها لإنجلترا بضرورة الحصول على سند شرعى لبقائها فى مصر، فدولة ثقيلة الوزن سياسيا مثل إنجلترا لا تترك شيئا ما للظروف، وعلى العموم رُسمت وزارة عبد الخالق ثروت فى أول مارس ١٩٢٢م، ذلك بعد استقالة عدلى يكن، وأخذت تلك الوزارة تعد العدة لإعلان الدستور، كما أعلن السلطان فؤاد نفسه ملكا وذلك فى أواسط مارس.

كان أمرا حيويا أن تحدد سلطات الملك فى وضع الدستور، لكن الملك لم يكن على استعداد لقبول ذلك الالتزام الدستورى دون نضال، ولقد صمم على أن يكون ملكا وحاكما فى نفس الوقت؛ ولهذا الغرض تدخل فى أعمال «لجنة الثلاثين» التى ألفت لوضع الدستور، وبالمناسبة فقد سماها سعد «لجنة الأشقياء» لأنها لجنة معينة لا منتخبة، ثم جاء أعضاؤها الثلاثون غير ممثلين تمثيلا صحيحا للشعب، صحيح هى ضمت عددا غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية، والتى كانت تمثل الشعب تمثيلا رسميا حيثئذ، ثم صفوة من رجال القانون بعضهم من أعضاء الجمعية، وشباب موظفين ممتازين، وممثلين من الأقباط - غير أنها إلى جانب هؤلاء ضمت أشخاصا ليست لهم صلة بالفقه الدستورى، كبطريك الأقباط ومفتى الديار المصرية وممثل عن البدو، وجماعة من كبار الأعيان، قصد باختيارهم إرضاء «أصحاب المصالح الواسعة» فى البلاد.

لقد نجح الملك فؤاد فى الاستئثار بسلطة واسعة جعلت البرلمان فى الواقع هيئة استشارية برغم النصوص، وما يجدر ذكره أن الانقلابات الدستورية التى جرت منذ دستور ١٩٢٣م وحتى ثورة ١٩٥٢م إنما كان مبعثها سلطات الملك التشريعية والتنفيذية الواسعة، ونزعات الملكين الاستبدادية وفق دستور ١٩٢٣م.

لقد حاول سعد زغلول حيثئذ أن يُثبَّت دعائم الحياة الدستورية عن طريق فرض شخصيته واستغلال شعبيته، وتصديه لمقاومة رغبات القصر غير المشروعة، وإن كان قد نجح مؤقتا فإن ذلك لم يحول مع الوقت دون استعادة الملكية لسيطرتها وتسخير الساسة والدستور لمصلحتها.

لقد كان من نتيجة ذلك، أى اصطدام الوفد المستمر بالملك، بالإضافة إلى المنافسات والأحقاد الكامنة داخل الحزب نفسه، ثم بخروج بعض أعضائه المهمين وانضمامهم إلى الأحزاب الأخرى أو تأليف أحزاب جديدة، أن ضعف الوفد بمرور الزمن، هذا من جانب، على أن الجانب المعنى من الأمر، ومع شعور تلك الأحزاب الجديدة بعجزها فى معترك الحياة الدستورية، ولرغبتها فى البقاء، ما دفعها دفعا للاحتماء بالملك ثم سندها لحكمه الشخصى للسيطرة على سير البرلمان والدستور، بل هى ساعدت بطريق غير مباشر، وذلك باشتراكهم جميعا فى سياسة موحدة ضد الوفد فى الأوقات التى لم يكن الإنجليز يناصرونه فيها.

ولكن هل كان دستور ١٩٢٣م هو المسئول عن هذه التطورات، أم الأشخاص الذين لعبوا أدوارهم على مسرح السياسة المحلية، أم ظروف مصر السياسية بعد دستور ١٩٢٣م؟، صحيح أن عدم استقلال البلاد استقلالا تاما قد عرقل من عملية التطور الدستورى، لكن قسطا وافرا من مسئولية القلق السياسى الذى تعرضت له البلاد لابد من توزيعه على من سمحوا للملكية بتحقيق نزعاتها الأوتوقراطية.

أما عن الدستور ذاته، فلم يُراع واضعوه ظروف البلاد الثقافية والاجتماعية، وبما أنه كان منقولاً من دساتير أوربية وخاصة الدستور البلجيكي، فهو لم يكن مناسباً للظروف المصرية، ولم يكن محققاً لاحتياجات البلاد الفعلية، صحيح أنه نص على ضمان المساواة العامة أمام القانون، وكفالة الحريات الشخصية، والنص على التعليم الإجبارى لكل من الجنسين.

ذلك من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن مسموحاً بقدر من المرونة والتطوير لنصوص ذلك الدستور، أى تعديلها وفق الواقع الفعلى والظروف الطارئة للإيفاء بحاجاتها، فمثلاً الدستور الإنجليزى دائماً ما كان ناجحاً لتعامله مع المشكلات بروح الواقع وفى مرونة لتطوير نصوصه وهو أمر أدى إلى استقرار داخلى، ذلك بعكس الدستور الفرنسى بداية من الثورة، وُضع لحالة معينة، وظل جامداً دون تطوير نصوصه وفق الاحتياجات، من ثم مُلئ تاريخ فرنسا منذ ذلك الوقت بانقلابات ثورية سببها ضرورة حدوث تغيرات دستورية.

لكن يجب أن يتضح أنه ومع زحف المؤثرات الغربية، مثلاً كتأثير العامل القومى بدرجة أكبر من العامل الدينى فى فكر صانع القرار، كان هو المسئول بعد دستور ١٩٢٣م عن التفكير الواقعى لأعضاء المجالس النيابية بما دفعهم للبحث الواقعى فى مشاكل مصر وفق مفهوم قومى، من جهة أخرى ولنمو الصحافة واشتداد الوعى السياسى بالبلاد، ما أدى إلى لفت النظر بعدم الاهتمام بشئون الزراعة والسياسة العامة إلى الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية، لقد كان ذلك الفكر مخالفاً لما كان عليه فكر أعضاء المجالس النيابية قبل سنة ١٩١٤م، لكنها وإن كانت قد نوقشت فى المجالس النيابية فإنما ذلك من واقع التوسع فى التمثيل الجماهيرى فى المجالس، لكنها بقيت أمراً مهملاً، وذلك بحكم أن قرارات البرلمان دائماً ما تحكم فيها نفوذ الإقطاع ورأس المال.

تلك كانت ملامح الدستور، وما أحاط به من قيود سلبت برلمانه سلطاته الأصلية وهى التشريع، وما آل إليه وما صاحبه من نتائج، كان أساسها المؤثرات الغربية، وكان أهمها بحث المجالس النيابية بدرجة أو بأخرى فى القضايا وفق تفكير مبعثه المصلحة القومية بدرجة أكبر من المؤثرات الدينية، كذلك وبتأثير الصحافة البحث فى المشاكل الاجتماعية.

وبعد، فإنه وبعد إعلان الدستور ألغيت الأحكام العرفية، وعاد المبعدين عن مصر، وأفرج عن المعتقلين السياسيين، أو من صدرت ضدهم أحكام، سواء أكانوا من زعماء الوفد أو غيرهم، وعاد سعد من منفاه، وقرر خوض المعركة الانتخابية وتجنب القيام بأى عمل من شأنه تأجيل إلغاء الأحكام العرفية وإجراء الانتخابات، ونزل إلى المعركة الانتخابية، وكذلك فعل أعضاء الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين.

لم يكن باستطاعة خصوم الوفد السياسيين أن يضعوا العراقيل فى وجه مطامحه الدستورية، فى الوقت الذى قرر فيه الإنجليز التعاون مع الوفد فى البداية على اعتبار أنها كانت جهة منذرة لدكتاتورية القصر، أما القصر فقد قرر من جانبه عدم إبداء أية خصومة للوفد، فى كياسة فى مواجهة الشعب، ومن ثم فقد جرت الانتخابات حرة تماما، وقد أعلنت الأحزاب الثلاثة المتنافسة (الوفد والأحرار والوطنى) أن هدفها الأسمى هو تحقيق استقلال مصر، ووضع حد للتدخل الأجنبى فى شئونها.

على أن الوفد كان أكثر تأثيرا فى رأى العام، بسبب ما اصطنعه من تنظيم مبكر فى المدن والقرى، حيث كانت له لجان وفروع تتصل جميعا ببيت الأمة (بيت سعد)، هذا بعكس الحزبين الآخرين فقد قصرأ حياتهما السياسية فى القاهرة، لقد مكن ذلك التنظيم الوفد من الاكتساح فى المعركة الانتخابية، علاوة على ما كان

لسعد من مكانة بين الجماهير، تلك المكانة وطبيعته التي تم الإشارة إليها، وقد جعلته يركز السلطة في يديه داخل الحزب، وبعد النجاح في الانتخابات، اعتبر سعد حزبه حزبا برلمانيا، وكان قد اتصف الحزب بالمركزية الصارمة، مع تحكم سعد في تصرفات الأعضاء، وراق سعد نظام وأهداف الحزب الواحد، ومن ثم اتصفت فترة الحكومة الوفدية والتي مهدت لها تلك الانتخابات بعدم احترام الرأى المخالف ومحاولة القضاء على الخصوم السياسيين.

لقد كان سعد أيضا في اتخاذه نظام الحزب الواحد متأثرا بنجاح ذلك النظام في روسيا وتركيا وإيطاليا، ونجاح أكبر في ألمانيا وأسبانيا وكثير من بلدان أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية، لكن سعدا رغم تأثره بتلك النماذج، فإن حزبه هذا لم يكن ذا مبادئ واضحة في المجالات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية تشبه مبادئ الأحزاب التي فرضت أنفسها على بلدان الحزب الواحد.

على العموم يتبين من هذا أن الانتخابات التي أجريت في ١٢ يناير سنة ١٩٢٤م قد أسفرت عن انتصار ساحق للوفد لم يكن يتوقعه خصومه، فقد حصل الوفديون على ١٨٨ مقعدا، ولم يفز الدستوريون إلا بـ ٦ مقاعد، والحزب الوطنى بـ ٤ مقاعد، وعلى ذلك فقد تألفت وزارة سعد رغلول، في ظل أخذ ورد حول حكمة قبول الوفد الحكم في مثل هذه الظروف، فمن قائل أن قبوله يُعد اعترافا بتصريح ٢٨ فبراير، على حين قال آخرون إن قبوله إن هو إلا تعبير عن إرادة الأمة، وقد عُرِفَت تلك الوزارة بوزارة الشعب.

لقد هال ذلك الفور الساحق سعد ووفده، خاصة الأرستقراطيين المنشقين، ونعنى حزب الأحرار الدستوريين، لقد توقع هؤلاء كسب المبادرة بعد الثورة بإحرازهم التصريح والذي منح الاستقلال الذاتى لمصر، كذلك لإشرافهم على وضع الدستور، كانوا يتوقعون انتزاع المبادرة من سعد وإرجاع السلطة إلى أيديهم،

لكن نتيجة انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤م وجهت ضربة شديدة لهم، ومن ثم أصبحت فرصتهم فى الاستيلاء على الحكم، خاصة مع تلك الانتخابات الحرة، فرصة ضئيلة، وعلى ذلك تعددت الاختيارات أمامهم لهذا الهدف، فهم إما يقررون اللجوء للملك الذى يمقت سعد ووفده - وقد كان من حق الملك دستوريا حل البرلمان وإقالة الحكومة وتعيين حكومة مؤقتة، لحين انتخاب حكومة جديدة - وكانوا يأملون فى فرصة حكم من خلال هذا.

هذا من جانب، ومن جانب آخر ربما وضعوا الأمل فى الإنجليز بتوقع دعوتهم للتفاوض معهم، وفق ما تحفظوا عليه من تحفظات، ووفق ما يرون أن الوقت مناسب لمناقشتها، وربما أملوا فى فرصة الحكم من خلال ذلك، غير أن الإنجليز كانوا مقتنعين أن أية معاهدة لا يجب أن تعقد إلا مع الوفد، الحزب الشعبى، غير أن تطرف الوفد ورعيمة الواضح بعد الانتخاب، جعل الإنجليز يقررون عدم إبقائهم فى الحكم لفترة طويلة.

وتكونت وزارة الشعب وفيما يتعاقب سياستها تجاه قضايا الأمة الاجتماعية، وفيما يتعلق أولا بالعمال وقد اعتقدوا من جانبهم بأنهم سيحصلون على بعض الحقوق بعد الدور الذى ساهموا به فى الثورة، اتجهوا إلى تنظيم صفوفهم وتآلفت عدة اتحادات نقابية، وقدموا مطالبهم بشأن الأجور وساعات العمل، لكن الحكومة لم تستجب لمطالبهم، فقاموا بإضرابات فى الإسكندرية والقاهرة، واحتلوا بعض المصانع، وحاولوا طرد أصحابها منها، غير أن الحكومة تدخلت، وقمعت الاضطرابات، واعتقلت عددا كبيرا من زعماء العمال.

أما فيما يتعلق بالمرأة.. لم يكن رأى العام المصرى ومع تأليف وزارة الشعب مستعدا للمساواة بينها وبين الرجل، وذلك فى الحقوق السياسية، لكن المرأة كانت قد تضاءلت شأنها شأن العمال - بتأليف وزارة الشعب، ومن ثم تجمع

عدد من الشابات المصريات بجوارالبرلمان وطالبوا بمطالبةهن السياسية العادية، ومساواة المرأة بالرجل مكافأة لها على الدور الذى لعبته أثناء الثورة، لكنه وعلى العموم كان على المرأة المصرية أن تواصل كفاحها جيلا آخر حتى تحصل على حقوقها السياسية بعد أن أثبتت جدارتها فى الميادين التى شقت فيها طريقها إلى جانب الرجل.

وأما ما يتعلق بالسياسة الوطنية لوزارة الشعب، أولا إزاء المحتلين والأجانب، فقد قرر البرلمان الوفدى التخلص من الديون الأجنبية تدريجيا، وعملت الوزارة على استقلال العملة المصرية عن العملة الإنجليزية، واتجهت إلى بيع أراضي الحكومة للزراعيين وتفضيل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية، واختيار المصريين لتمثيل الحكومة لدى الشركات الأجنبية بدلا من اختيار الأجانب، كما شجعت الحركة التعاونية.

ولقد اتسمت تصرفات الحكومة بالحرص الشديد على حقوقها الدستورية إزاء القصر، وعلى حقوقها الوطنية إزاء دار المندوب السامى.

لكن ما كان متضحاً بشكل كبير وفى عهد تلك الحكومة وعلى المستوى السياسى الداخلى أن جميع الأطراف رسمية وغير رسمية لم ترتفع عن مستوى الحزبية الصارخة إلى مستوى المصلحة القومية العامة، فمثلا كان سعد زغلول قبل توليه الحكم قد استنكر ما قامت به الوزارات التى سبقت وزارته. . وأعلن أن توليه الحكم لا يعد نقضا لما استنكره وهو خارج الحكم، لكنه وفى موقع الحكم بعد توليه، وفى مواجهة الواقع، واجه وضع مصر مع إنجلترا من موقعه كحاكم، ورأى أن الأمور لها أبعاد وحدود، ومن ثم فقد أخرجته المعارضة فى كثير من المسائل المتصلة بجوهر الاستقلال، فلم يجد ما يقوله سوى المطالبة بالتريث والوثوق بزعامته وكلمته، وقد أخذ عليه أنه كان يضيق بالمعارضة، وأنه كان يضطهد من

ناصروا الأحرار الدستوريين، وأنه فصل بعض المديرين والعُمد الذين لم يكن يطمئن إليهم، وأنه شاء أن يؤلف وزارته (زغلولية لحما ودما)، على أن مرجع ذلك قد يكون في عدم وثوقه إلا في الرجال المخلصين له، ولكنه إذا كان قد أسرف في ذلك، فقد أسرفت أيضا المعارضة في نقدها له.

نعود إلى سياسة وزارة الشعب، السياسة الوطنية، فقد تفاعل سعد بإمكانية انتزاع شيء لمصر من وزارة العمال، والتي تولت الحكم في إنجلترا برئاسة «رمزي مكدونالد»، صحيح أن رئيس الحكومة هو أحد أقطاب العمال، وهو ما كان حدثا جديدا في السياسة الإنجليزية، لكن الزعماء المصريين دائما ما كانوا يسرفون في التفاؤل حين تولي وزارات العمال في إنجلترا اعتقادا منهم أنها أقل اتباعا للسياسة الإمبراطورية من المحافظين، وذلك برغم ثبات السياسة الخارجية البريطانية في مبادئها العامة مهما كان من أمر التعديلات الوزارية.

لكن مفاوضات جرت بين سعد ومكدونالد لهذا الغرض، وقد فشلت، وأدرك الجميع أن أيام الوزارة معدودة، فدائما ما كان يعقب فشل مفاوضات، استقالة أو إقالة وزارة قائمة، ثم تعطيل الحياة النيابية، وتعطيل الدستور، وحيث نشطت المعارضة: فأضرب الأزهريون، وعين القصر حسن نشأت وكيلا للديوان دون علم الوزارة، فقدم سعد استقالته قائلا: إنه لا يستطيع العمل في الظلام، وبذلت مساعي عديدة لكي يعدل سعد عن استقالته، فوافق شريطة قبول القصر ألا ينفرد بمنح الرتب والنياشين، أو تعيين موظفي القصر بغير موافقة الوزارة، وسلم الملك فؤاد بهذه المطالب، غير أن الوزارة فوجئت في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤م بمقتل السير «لي ستاك» سردار الجيش المصري، والحاكم العام للسودان.

ودون تعليمات من حكومته، تقدم اللنبي بإنذار للحكومة المصرية ولسعد، مصحوبا بمظاهرة عسكرية، وقد طلب:

١ - أن تقدم الحكومة المصرية اعتذارا عن الجريمة وأن تجرى تحقيقا عن مرتكبيها.

٢ - أن تمنع المظاهرات وتكافحها.

٣ - وأن تدفع فى الحال غرامة قدرها نصف مليون جنيه.

٤ - وأن تأمر فى ظرف ٢٤ ساعة بسحب الموظفين المصريين والوحدات المصرية الخالصة من السودان بحجة تحريضها للسودانيين على الثورة، كما طُلب فى الوقت نفسه أن تتحول الوحدات السودانية فى الجيش المصرى إلى قوة دفاع سودانية وتدين بالولاء لحكومة السودان وحدها.

٥ - زيادة المساحة المطلوب ربيها فى الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان لعدد غير محدود.

٦ - سحب كل معارضة حول أمور معينة متعلقة برغبة الحكومة الإنجليزية، فيما يختص بحماية الأجانب فى مصر، ومن ذلك إبقاء منصبى المستشارين المالى والقضائى واحترام سلطتهما وامتيازاتهما، كما نص عليها عند إلغاء الحماية، واحترام نظام القسم الأوربى بوزارة الداخلية واختصاصاته.

هذا، وقد استند اللبى فى دعم إنذاره إلى القوة المسلحة، فاحتلت القوات الإنجليزية جمر ك الإسكندرية واستولت على إرادته ريثما يُت فى أمر الإنذار.

وقبلت وزارة سعد زغلول من شروط الإنذار ما يتصل مباشرة بمقتل السردار ورفضت ما عدا ذلك، وتعنت اللبى، وقدم سعد استقالته إلى الملك الذى قبلها، وأعلن سعد أنه على استعداد لتأييد كل وزارة تعمل لمصلحة البلاد.

وحيث أن البرلمان المصري على التصرفات الإنجليزية، والتي ليست لها علاقة بالجريمة، مهددة الحياة الزراعية والاقتصادية، وأعلن البرلمان تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان، واللذين يكونان وطننا واحدا لا يقبل التجزئة، وتقرر إبلاغ برلمانات العالم بالاحتجاج وإبلاغ عصبة الأمم، ومطالبتهم بالتدخل، غير أن شكوى مصر لعصبة الأمم لم تسفر عن شيء بفتوى من جانبها بأن العلاقات بين إنجلترا ومصر ذات طابع دستوري وليست ذات صبغة دولية، وأن مصر لا تستطيع أن تستخدم نصوص ميثاق العصبة لتتحرر من تحفظات تصريح ٢٨ فبراير، وهكذا استغلت إنجلترا نفوذها في المجال الدولي.

واستمر استغلال النفوذ الإنجليزي دوليا، وداخليا، وسارت السياسة الإنجليزية وفق أهدافها في مصر، وحُصرت المسألة المصرية في نطاق العلاقات بين الدولتين، وتم تغيير دستور ١٩٢٣م، بدستور إسماعيل صدقي لسنة ١٩٣٠م، والذي اختلف اختلافا جوهريا عن دستور سنة ١٩٢٣م، وأهم ما ننوه عنه أنه أعطى الملك سلطات واسعة ونص على عدم صحة إدخال أى تعديل على الدستور إلا بعد عشر سنوات، وخول للملك إصدار قوانين مالية. . باختصار أعطى الملك سلطات واسعة للغاية، غير أن ذلك الدستور ألغى في نوفمبر ١٩٣٤م، للعودة إلى دستور سنة ١٩٢٣م.

نقد وتحليل لمعاهدة سنة ١٩٣٦م:

كما سبق عرضه اتضح لنا مجموعة من النقاط:

أولها أن بريطانيا كانت بالفعل تسعى إلى تأمين مصالحها، وكانت مصر بقناتها موقعا هاما في طريق تلك المصالح، ومن ثم ومع تناسب الظروف الدولية أو في غفلة منها قررت بريطانيا احتلال مصر بقناتها.

وثانيتها أنها ومع وضوح أهدافها وثباتها عليها مع اختلاف أسلوبها في تحقيق تلك الأهداف حققت سياستها تلك عمليا من خلال محادثاتها ومناقشاتها ومفاوضاتها مع المصريين، إذ إنها وطبقا لخلاف بدأ واستمر بين الوفد ومن هم غير الوفد من المصريين اتخذت أسلوبا يتناسب مع ذلك الوضع وصولا إلى أهدافها وبذلك حققت سياستها حيثلذ، ولنا أن نتوقع ألا تتغير تلك السياسة مع مواصفاتها السابق عرضها، ما دامت بريطانيا لن تعدم الأساليب المتجددة في مواجهة المفاوض المصري، أو أن يطرأ جديد على الجانب المصري في مواجهة المفاوض البريطاني، أو أن يطرأ على الظروف الدولية تغير فعال^(١).

كان هناك جديد بالفعل قبيل معاهدة سنة ١٩٣٦م، فرض وجوده على كل الأطراف، وهو الظروف الدولية، ففي ألمانيا بدأت نظرية المجال الحيوى توضع موضع التنفيذ، فنقض هتلر معاهدة فرساي واحتل منطقة الراين، وبدأ أن أوربا سوف تكون أولى المجالات لتنفيذ تلك النظرية، وفي ظل تلك الأزمة التي ظهرت بوادرها أعوام ١٩٣٤م، ١٩٣٥م ومع تطور الأزمة الإيطالية الحبشية ونشاط إيطاليا المتزايد في تكثيف استعداداتها وقواتها العسكرية في ليبيا وشرق أفريقيا، بدأت بريطانيا تعيد حساباتها فيما يتعلق بوضعها الأمنى في أوربا، وعلاقاتها ودورها تجاه مصر، وكذلك بدأت مصر في تقييم الموقف طبقا لخطورته عليها^(٢).

فقد رأت بريطانيا وفيما يتعلق بمصر، وبصفة أساسية، العمل على أن يسود الهدوء والاستقرار هناك وكسب صداقة المصريين وتعاونهم تحسبا لما قد يطرأ على

(1) F.O. 407, 196, Record of a Discussion with Mr. Ben Spoar, and Mr. E. D. Moral, 8th Feb, 1923, E1623/ 10/ 16, Confidential.

هذه المناقشة دارت بين مجموع من أعضاء حزب العمال والممثلين فى البرلمان وبين وكيل وزارة الخارجية البريطانية فيما يتعلق بالموقف السياسى فى مصر.

(٢) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج١، ص ٤١١، القاهرة ١٩٥١م، انظر أيضا، محمد جمال الدين المسدى وآخران، مصر والحرب العالمية الثانية، ص ١٦، القاهرة ١٩٧٨م.

الموقف من جديد وقد تحتاج لتعاونهم، ومن ثم فقد أعلنت عن استعدادها لفتح باب المفاوضات، ولكن بشرط أن تُنظر المسائل العسكرية من جديد وخاصة فيما يتعلق بحجم القوات البريطانية في مصر تمشيا مع الموقف المحتمل بغزو إيطاليا لمصر والقناة، هذا مع تحميل مصر المسئولية في حالة فشل المفاوضات، وكما أوضحه المستر «إيدن» في خطابه لرئيس الوزراء المصري بأن «بريطانيا ستعيد النظر في موقفها إزاء مصر في هذه الحالة»^(١).

وأما الجانب المصري فقد استشعر الخطر بكل أبعاده، فمن جهة كان يمكن أن تتورط مصر بصورة أو بأخرى في الصراعات الأوربية مثلما حدث لها في الحرب العالمية الأولى أو قد تتطور الأهداف العسكرية الإيطالية لتجعل مصر والقناة ميدانا للصراع، ومن جهة أخرى والموقف على ما هو عليه، كان الدستور معطلا في مصر في أواخر عام ١٩٣٤م وطوال ١٩٣٥م مما قد يسبب ارتجالية في السيطرة على الشؤون الداخلية للبلاد، وخاصة في تلك الظروف المعقدة، كما كانت العلاقات المصرية البريطانية غير ثابتة المعالم، بما سيحدث ارتباكاً في قرارات والتزامات كل بلد تجاه الآخر ومع تلك الأزمات^(٢).

على أية حال وبعد تأليف جبهة متحدة من المصريين وعودة دستور ١٩٢٣م، ثم تولي حكومة وفدية، رأى زعماء مصر العودة إلى طريق المفاوضات وعلى أساس مشروع سنة ١٩٣٠م، على أن يتفق على نقاط الخلاف التي أعاقَت الاتفاق على ذلك المشروع، ولكن المستر «إيدن» وكما بينا أوضح أنه لا يمكن ومع الظروف الناشئة حينئذ وفيما يتعلق بالبنود العسكرية، والقوات خاصة، ألا يكون موقفها

(1) F.O. 407, 14700, Lampson to John Simon, Jan 9, 1934, No. 17, See also, No. 265, John to Lampson, April 14, 1934, and, May 17, 1934, See also.

محمد مصطفى صفوت، إنجلترا وقناة السويس، ص ١٣٤.

(٢) محمود سليمان غنام، المعاهدة المصرية الإنجليزية، ص ٨، القاهرة ١٩٣٦م.

متناسبا والأخطار القائمة، ومع احتجاج الشعب وفى مقدمته الطلبة والمثقفون احتجاجا عمليا عنيفا على زيادة عدد القوات البريطانية فى مصر، وعلى لهجة التهديد الواضحة فى خطاب وزير الخارجية البريطانية لرئيس الوزراء المصرى، فقد بدأت مفاوضات سنة ١٩٣٦م، إذ كان الموقف يتطلب حلا سريعا من وجهة نظر الطرفين.

حيثبدأت المفاوضات، وكان المناخ السياسى فى مصر كالاتى:

كانت وزارة الوفد قد تولت الحكم بعد انتخابات جرت فى عهد وزارة على ماهر وفازت فيها بأغلبية ساحقة، والواقع أن «النحاس باشا» كان قد صمم قبيل تولي وزارته على رفض فكرة أن تتولى وزارة ائتلافية الحكم، فقد كان يرى أنه صاحب الحق فى الانفراد بالحكم؛ لأنه كان مقتنعا أنه صاحب أكثرية إذا ما أجريت انتخابات، وقد فسر موقفه فى خطابه الذى ألقاه فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥م حين قال: «إن الحكومة الدستورية المستندة إلى برلمان الأمة هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع المجلثا اتفاقا شرعيا ثابتا يرضاه الشعب المصرى»^(١).

كان «النحاس باشا» مقتنعا بموقفه إلى الحد الذى لم يجعله يرتب عليه ما كان يمكن أن يحدث من آثار معاكسة لخطأ فى حساباته، وعلى ذلك فقد خلق موقفه هذا والذى كان مصمما عليه منذ سنة ١٩٣١م أن تضادت ردود الفعل لدى الأطراف المصرية الأخرى معه، فقد تزعم فريق من زعماء الأحرار الدستوريين فكرة إقصاء الوفد عن وزارة ائتلافية يمكن تشكيلها وتعمل بسياسة معلنة، وعرضت هذه الفكرة على «لامبسون» وتكرر معه الحديث أكثر من مرة، لدرجة أن عرض عليه إمكانية استقالة وزارة «توفيق نسيم» فى ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦م، وتولى

(1) F. O. 407, 219, Lampson to Eden, Jan 24, 1936, No. 74, See Also,

محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج١، ص ٣٨٥ - ٣٨٦.

«على ماهر» مع تركه الباب مفتوحا «للنحاس» فربما يغير رأيه وينضم إلى تلك الوزارة لبدء المفاوضات، ولكن الانتخابات حسمت ذلك الموقف كله وتولت الوزارة الوفدية^(١).

إذن فتقرير الحال يوضح أن الوزارة الوفدية قد تولت بناء على انتخابات عامة، ومن جهة أخرى كان فريق من الدستوريين يسعى إلى إقصاء الوفديين عن الحكم، وهو ما كان سيتم ما لم ينل الوفد تأييد الأمة، كما أن «على ماهر» كان قد تولي الوزارة وتمت أعمال الجبهة الوطنية في عهده ولكنه لم يستمر في الوزارة إلا شهورا قليلة، وقد كان على استعداد أن يستمر بها في حالة فشل الوفديين أيضا في الانتخابات، ولا بد أن هذه المواقف قد كونت لدى كل طرف من أطراف تلك الأحداث رؤى ومواقف كلٌ تجاه الآخر.

أما بريطانيا - وكما سبق القول - فقد كانت ترى أن يسود الهدوء الأوضاع الداخلية في مصر، سواء في القصر أو بين الأحزاب أو بين طبقات الشعب، ولكنها ومع ذلك لم تكن تنوى أن تدفع ثمننا باهظا في مقابل تلك السياسة، ولا بد أيضا أنها تحفظت مع سلوك السياسيين في مصر قبيل المعاهدة وفيما بينهم، لحين استخدامه في وقت مناسب.

وبعد كثير من الإجراءات والمعاناة تم التوقيع على المعاهدة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦م، ولعلنا نستطيع أن أعرض لموادها للوصول إلى ما حققته تلك المعاهدة لكلا الجانبين المصري والبريطاني، وسوف أركز بصفة أساسية على الجوانب العسكرية التي وردت سواء في مذكرات تمهيدية سبقت توقيع المعاهدة أو

(1) Ibid, p. 14., See Also,

أحمد زكريا، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٢م، ط١، ص٣٩٢، القاهرة ١٩٨٢م.

فى مواد تلك المعاهدة، مع بعض المواد الأخرى والتي سيكون لها ارتباط بها وتساعد فى تفسيرها.

بدأت جلسات العمل فى ٩ مارس سنة ١٩٣٦م، وبحضور جميع الأعضاء، واتفق الطرفان على أن المعاهدة المراد إبرامها كل لا يتجزأ، وبالتالى تخضع صحة أى اقتراح متفق عليه لتمام الاتفاق على جميع النقاط، كما أن كل فريق من الفريقين له الحق فى أن يحتفظ بكامل حريته بالنسبة للجزء الذى يتفق عليه من مشروع المعاهدة إذا لم يصل إلى الاتفاق على الجزء الباقى.

ثم قدم الفريق البريطانى مذكرة - مع بداية المحادثات العسكرية - طالب فيها ببقاء القوات العسكرية فى القطر المصرى ويدون تحديد لمكان أو عدد حتى يتسنى للجيش المصرى أن يستكمل معداته، وحيث أن ينظر الفريقان فى التحديد. ولما رُفِض هذا الاقتراح عدل الإنجليز مطالبهم لتكون تلك القوات برية وجوية متمركزة فى منطقة قناة السويس وفى الإسكندرية وعلى الحدود الغربية لمصر، كما يكون لهم ميناء بحرى فى مصر، ويكون الطيران من غير قيد ولا شرط، ورفض هذا الطلب أيضا من الجانب المصرى^(١).

وفى ٢٦ أغسطس أبرمت المعاهدة، وكانت المواد (١) و(٤) إلى (٨) على وجه التحديد تحوى الآتى:

نصت المادة (١) على إنهاء احتلال مصر عسكريا، والمادة (٤) على عقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما، والمادة (٥) على تعهد كل من الطرفين ألا يتخذ فى علاقته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة، وألا يبرم معاهدات تتعارض مع أحكام المعاهدة.

(١) محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج١، ص ٢٨٤، القاهرة ١٩٥٢م.

وفى المادة (٧) «إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام المادة (٦) فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بنجدته بصفته حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة (١٠) الآتى ذكرها، «وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم، أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات»، وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة» (١).

وتنص الفقرة التالية من المادة (٨) على أنه «إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحددة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة» (٢).

كما توضح المذكرة الثالثة المرسلة من «مصطفى النحاس» إلى المستر «أنتونى إيدن» والمحيرة فى لندن بتاريخ ٢٦ أغسطس «أولا: أن يُسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى، وتلغى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له،

(١) راشد البراوى، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس، ج١، ص ١٥٤، القاهرة ١٩٥٢م.

(2) Schonfield Hugh J., Suez Canal in Peace and War, 2nd Edition, p. 190, London 1969.

وثانيا: نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران وتنوى لمصلحة المحالفة التى تم عقدها أن تختار المدربين الأجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم، فإنها قد اعتزمت أن تتسفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورية للغرض المذكور^(١).

واضح من المواد السابق عرضها أنها نصت على بداية عهد من الصداقة والود والتعاون يحققه التحالف، كما نص على انتهاء الاحتلال فى مصر، ونصت كذلك على أن يوضع فى الأراضى المصرية بجوار القناة قوات بريطانية لتعاون القوات المصرية فى حماية حرية الملاحة فى القنال إلى حين يصبح الجيش المصرى فى الحالة التى تمكنه بمفرده من تحقيق تلك المهمة مع تقديم كافة المساعدات والتسهيلات داخل الأراضى المصرية لتلك القوات ولبريطانيا على العموم، ولكن إلى أى حد انطبق النص مع الواقع.

فهل انتهى الاحتلال فعلا؟، وإذا تجاوزنا عن إصرار بريطانيا على وجود قوات لها فى مصر تمشيا مع الموقف الدولى حيثئذ لحين يصبح الجيش المصرى فى حالة تمكنه من الدفاع عن القناة فهل قامت فعلا أو ساعدت حتى فى تقوية ذلك الجيش ليصبح أهلا لتلك المهمة، ثم ومن جانب آخر ما هى تلك التسهيلات والمساعدات المطلوبة فى المادة (٧) إذ ربما لو خرجت تلك المساعدات والتسهيلات عن قدرة الجانب المصرى لأصبحت عائقا أمام تنمية قدراته.

يرى بعض الباحثين، أن النية لدى بريطانيا كانت وفيما يبدو متجهة لاتخاذ مصر قاعدة عسكرية لها فى الشرق الأدنى لإصرارها فى بداية المحادثات العسكرية

(١) عبد الوهاب بكر، الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ١٩٣٦ - ١٩٤٧م، ط١، ص ١٢١، القاهرة ١٩٨٢م.

على عدم تحديد مكان أو عدد أو مدة زمنية للقوات البريطانية، وأن يكون لتلك القوات حق الدفاع الأبدى عن مصر والقناة، ثم عدلوا طلباتهم على أساس تمركز قواتهم في منطقة الإسكندرية والقناة والصحراء الغربية، واستقر الوضع في النهاية على ما أقرته المعاهدة من زيادة لحجم تلك القوات في وقت السلم، وزيادة مساحة القاعدة البريطانية في منطقة القناة، كما تحول مركز قيادة الأسطول البريطانى قبيل المعاهدة من مالطة إلى الإسكندرية وظل كذلك طوال سنوات الحرب العالمية الثانية، ثم ربطوا مناطق التمرکز تلك بالطرق التى طلبوها فى المعاهدة^(١).

وقد نصت المادة (٨) على بقاء تلك القوات فى مصر إلى حين يصبح الجيش المصرى فى الحالة التى تؤهله للدفاع عن القناة، ومن المذكرة الثالثة المرسلة من «مصطفى النحاس» إلى «أتونى إيدن» يتضح أن عملية تطوير الجيش المصرى وتدريبه تقع بشكل أساسى على مصر مع الانتفاع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية فى استكمال تدريب الجيش المصرى وسلاح الطيران.

كانت حكومة الوفد جادة فى تنفيذ بنود المعاهدة وفى بناء الجيش المصرى، أما الدور الذى تحدّد للبعثة العسكرية البريطانية من واقع المعاهدة وهو تدريب الجيش وسلاح الطيران المصرى فيمكننا متابعته وتقييمه من واقع تعليمات مجلس الجيش البريطانى الصادرة لرئيس البعثة فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧م ومن واقع ما نفذ من هذه التعليمات^(٢).

يوضح نص البند ثلاثة من هذه التعليمات «أن سياسة حكومة صاحب الجلالة هى أن القوات المصرية سوف تتطور إلى قوات حديثة فعالة قادرة على التعاون مع القوات البريطانية فى الدفاع عن مصر، وهدف البعثة هو تحقيق هذه

(١) محمد جمال الدين المسدى وآخران، مصر والحرب العالمية الثانية، ص ١٨ - ٢٠.

(٢) مرجع سابق، عبد الوهاب بكر، ص ١٢٣. |

السياسة، وستنفذ البعثة دورا استشاريا خالصا، ولن يعطى الضباط المكونون لها أية قيادة فعلية إلا إذا رغبت الحكومة المصرية، ولن تمارس البعثة إشرافا مباشرا على الإمدادات بالأسلحة والذخيرة والمعدات إلى الجيش المصرى^(١).

كما أن نص البند الثامن يوضح أنه على رئيس البعثة أن يرفع تقرير ربع سنوى إلى وزارة الحرب البريطانية عن الجيش المصرى^(*).

غير أنه يتضح أن الجيش المصرى كان عاجزا إلا عن تنفيذ مهام محددة ومحدودة، فقد تركز تدريبه فى مستويات معينة لتخصصات معينة، وأما تسليحه فقد كان متمشيا مع حجم وحداته ومع ما تحصلت عليه من تدريب، ومثل ما كان عليه مستوى الجيش كان مستوى سلاح الطيران، وبإلتالى فإن مسألة حماية الملاحة فى القناة وفى الظروف القائمة حيثئذ كانت خارج إمكانيات الجيش والطيران المصرى.

ولما كانت المادة (٨) من المعاهدة تقرر بقاء قوات بريطانية فى نقاط على قناة السويس لحين يصبح الجيش فى حالة تؤهله لحماية الملاحة فى القناة، ولما كانت الإجراءات السابقة للتطوير لم ترتق بمستوى الجيش لتحقيق هذه المهمة، فقد عنى هذا بقاء القوات البريطانية فى مصر لأطول فترة ممكنة، وخاصة أن إجراءات التطوير لم تؤدّ إلى تصاعد فى المستوى التدريبى، وإنما أصبحت القوات المصرية فى حالة سيئة جدا، وهو ما أقره آخر رئيس للبعثة العسكرية البريطانية سنة ١٩٤٧م فى آخر تقرير له^(٢).

(١) نفس المرجع، ص ١٢٣.

(*) كانت هناك صلة بين رئيس البعثة والسفير البريطانى تفرض عليه أن يلتزم مشورته فيما يتعلق بالأمور السياسية، كما أن عليه أن يطلع به وبالتوازي مع تقريره الربع سنوى على وجه التحديد على صفات وطبائع قيادات الجيش.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٥٢.

يتبين مما سبق عرضه من البنود العسكرية للمعاهدة أن بريطانيا عملت على أن تبقى قواتها العسكرية في مصر لأطول فترة ممكنة، كما أنه لم يكن متظرا أن يتطور الجيش المصري إلى حالة أفضل مما كان عليها، وخصوصا بعد أن طلبت بريطانيا من مصر وبأساليب لا تسمح بالاختيار دخول بعض من وحداته في العمليات الدائرة على المسرح المصري أثناء الحرب العالمية الثانية، مما أزهق قواته وتركها قليلة المعدات والأسلحة الصالحة للعمليات، كما أن بريطانيا رفضت حيثث أن تعوض تلك الأسلحة والمعدات على أساس أن الجانب المصري لن يستطيع سداد ثمنها بسبب ديونه الكبيرة في هذا المجال.

وإذا كان الوضع بالصورة التي سبق إيضاحها، فهل انتهى الاحتلال العسكري لمصر فعلا، يرى مؤلف كتاب «المعاهدة المصرية الإنجليزية» وهو معاصر لتوقيع المعاهدة، أن الاحتلال العسكري لمصر قد انتهى بتحديد الأغراض والقيود التي تم الاتفاق عليها في المادة (٨)، لكن المادة (٧) قد أفرغت الاتفاق على تلك القيود والأغراض من مضمونه، إذ إنها وبناء عليها سمح للقوات البريطانية برية وجوية وربما بحرية - والمنصوص عليها في المعاهدة - بالانتشار في أجواء وأراضي مصر كلها تقريبا بغرض التدريب دون قيود واضحة، وبالتوازي ومع انتفاء الشرط الذي حددته بريطانيا لخروج قواتها من مصر، يصبح الاحتلال باقيا، بل خطط لأن يكون لفترة طويلة (١).

(١) محمود سليمان الغنام، المعاهدة المصرية الإنجليزية، ص ٤٥، أيضا،

يمكن أن يتم التدريب في مناطق معينة ويجهز فيها ما يسمى «بخطوط فتح» ويكون محتمل أن يتم في مواجهة خطوط الفتح هذه اختراق حقيقي للعدو، ولذا فإنني أرجح أن مناطق التدريب المحددة في المعاهدة قد اختيرت بناء على أفكار تكتيكية مسبقة لاحتمال حدوث عمليات قتالية في مواجهتها، وبالتالي فقيمتها تعادل قيمة النقاط الموجودة للقوات البريطانية على القناة، واعتمد أيضا في هذا على ما تقرر أسس فن الحرب وخاصة بين الجيوش الغربية، فهي تدبر لتلك الأساليب خاصة بالتزام تطبيقها حاد.

وعلى نفس الأساس النظرى القانونى يمكن أن تعتبر مصر قد استقلت بعد المعاهدة، ولكن الواقع العملى قد ألقى هذا الاستقلال، فلم يكن التمثيل السياسى لمصر دوليا بلا قيود أو قائما على إطلاقه، كما أن تواجد مصر فى عصبة الأمم لم يكن مؤثرا.

إذن ماذا حققت المعاهدة لمصر، قد تكون نجحت فى إلغاء الامتيازات الأجنبية مع إعطاء فترة من السماح لتصفية باقى مخلفاتها فى مصر، وأما ما رددته بعض المصادر حول سماح المعاهدة بعضوية مصر فى عصبة الأمم، والسماح بتمثيل مصر السياسى، فقد كفلت بعض المواد مثل المادة (٣، ٩، ١١، و١٦) من واقع صياغتها ومع ما توافر من مكانة قوية لبريطانيا داخل عصبة الأمم حيثئذ بإمكانية تميع مضمونها، وهو ما كان يحدث بالفعل وأقرته الأحداث.

وأما ما تحقق لبريطانيا من المعاهدة، فهى أهداف، رأتها مناسبة لمصالحها ومنذ زمن بعيد ولكن بعد المعاهدة تحققت هذه الأهداف قانونيا ومع أسلوب يتسم بالود والتعاون بعكس ما كان يتم قبل المعاهدة^(١).

الصداقة والتعاون الودى وحقوق مصر؛

لكن كيف اتفق وتحقق الود والصداقة والتعاون مع أسلوب وأهداف تبين أنها تعنى التعارض ومصلحة مصر، هذا هو ما سنعرضه فى الصفحات التالية، وهو ما شتمله الفترة ما بين سنة ١٩٣٧م وسنة ١٩٥١م، ولكن سأوضحه فى فترتين، الفترة الأولى من سنة ١٩٣٧م إلى سنة ١٩٤٦م والفترة الثانية من سنة ١٩٤٦م إلى سنة ١٩٥١م.

تنازعت سياسة الحكومة الوفدية خيال تنفيذ المعاهدة صورتين متناقضتين؛ الأولى كانت التحالف على الأساس الذى أرسته المعاهدة، أما الثانية فكانت التنافر

(1) F. O. 407, 221, Lampson to Eden, May 20, 1937, No. 656.

الطبيعى مع استدامة السيطرة البريطانية، وقد استمرت هاتان الصورتان منذ إبرام المعاهدة وحتى تولى الملك فاروق حقوقه الدستورية فى يوليو سنة ١٩٣٧م، وكانت صورة التنافر هى الغالبة على صورة التحالف طوال تلك الفترة.

ورغم أن حكومة الوفد اتخذت فى السنة الأولى من حكمها بعد المعاهدة موقفاً كان فى أغلب الأحوال مناقضاً للتحالف مع بريطانيا، إلا أنه كان من رأى السير «مايلز لامبسون» أنها أنسب الحكومات حيثئذ، وقد ذكر للمستتر «أنتونى إيدن» الأسباب التى دعت به إلى إبداء هذا الرأى، فأوضح أن الحكومة الوفدية لم تفكر فى التحالف مع إيطاليا بشكل جدى، كما أنها لم تتأثر بالنفوذ الألمانى، بعكس ما كان يمكن أن تسببه حكومة يعينها القصر ومتحدة الأهداف معه، وقد كانت أهداف وميول القصر حيثئذ متجهة إلى ألمانيا وإيطاليا وإلى إحياء فكرة الأمة الإسلامية بما كان سيسبب متاعبا لبريطانيا أكثر مما كان سيسببها الوفد^(١).

على العموم فقد تحولت سياسة الحكومة الوفدية وبعد عودة «النحاس باشا» من مؤتمر مونترال إلى سياسة أساسها التحالف لتنفيذ المعاهدة وإلى الحد الذى دعا السير «مايلز لامبسون» إلى إبداء رضائه التام عن الوفد، بل أوضح فى رسالته إلى المستتر «أنتونى إيدن» والمرسلة فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٣٧م «أن النحاس باشا أظهر ميلاً متزايداً للرجوع إلينا التماساً للنصيحة بمحض اختياره، وقد أخبرنى أنه يعتزم وبعد تولى الملك سلطته الدستورية أن يُدخل بعض التغييرات، وقد فهمت أنه سيقضى النقرأشى باشا وصفوت باشا وغالب باشا وعلى فهمى باشا»^(٢).

(1) F. O. 407, Cairo to F. O., March 13, No. 249, See also, F. O. 407, Lampson to Halifax, 19 Feb., 1937, No. 25.

(٢) محمد جمال الدين المسدى وآخران، مصر والحرب العالمية الثانية، ص ٢٦ - ٢٨.

ولكن ما الدافع إلى هذا التحول من تناقض إلى تحالف، يتضح من موقف القوى المعارضة من خصوم الوفد أنها بدأت فى انتقاد السياسة الإدارية للحكومة وهو ما أيده بعض من الوزراء داخل الحكومة الوفدية، بل وتطور الأمر إلى حد الاتهامات العلنية، والصدامات الدموية، وذلك فى الوقت الذى بدأ «على ماهر» فى إبراز زعامة الملك فاروق على المسرح السياسى على أن أهم هذه الأحداث هو الانشقاق الخطير الذى حدث بين صفوف الوفد وخاصة بعد إقصاء مجموعة من الوزراء عند تأليف الوزارة الوفدية الثانية، كل ذلك مجتمعا لا بد وأنه دفع الحكومة الوفدية إلى اتخاذ موقف التحالف لضمان تأييد الجانب البريطانى لها، بل والاستمرار فيه.

لكن ماذا كان رد فعل القصر وأحزاب الأقلية والمعارضة، أولا وفيما يبدو استهوت الملك الشاب فكرة أن يضطلع بدور بارز فى الحياة السياسية، وهو ما أعده لها وهياها له «على ماهر باشا»، وعلى ذلك وكرد فعل طبيعى كان لا بد أن يحدث تنافر بين القوى السياسية البارزة على الساحة المصرية ممثلة فى الوفد وبين الملك، وثانيا ولما كان «للنحاس باشا» من موقف مضاد قبيل المعاهدة تجاه أية قوى سياسية غير الوفد فقد كان رد الفعل الطبيعى أن تكون هذه القوى على خلاف معه، وإن كانت قد أرجعت هذا الخلاف وكما حددت إلى سوء الوضع الإدارى الذى سببته الحكومة الوفدية، وبعد الاتهامات العلنية، والصدامات العنيفة، تم تعيين «على ماهر» رئيسا للديوان الملكى، وهو ما حدد موقف القصر بوضوح تجاه الوفد.

ولقد حاول الجانب البريطانى التوفيق ما بين القصر والوفد، بل تطور الأمر إلى التفكير فى إمكانية خلع الملك فاروق، ولم يتم هذا أو ذاك، ثم حاول الجانب البريطانى التوفيق بصورة أخرى، فطالبوا زعيم الوفد بتوسيع قاعدة الوزارة الوفدية

بهم «أحمد ماهر والشمسي باشا» وهو ما تم رفضه من جانبهم، غير أن الموقف المفاجئ ولما انتهى الأمر بإقالة الوزارة الوفدية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧م، هو وقوف السفارة البريطانية موقف المتفرج من هذه الإقالة^(١).

عند هذا الحد يمكن تلخيص الأحداث السابقة ومنذ تولى الوزارة الوفدية وحتى إقالتها في الآتي: اتباع سياسة من التناقض ثم التحالف مع أحكام المعاهدة، وكانت الحكومة المصرية تتهج مسلك التناقض ومن خلفها قاعدة شعبية قوية وفي مواجهة أفراد أو أحزاب أقلية في غياب الملك الشاب، وأما في الحالة الثانية وهي التحالف فقد اختلف الموقف إذ كانت الحكومة الوفدية تعمل وقد بدأ الملك الشاب خطا بدايته محاولة الظهور على المسرح السياسي ونهايته إعلانه العداء الصريح للوفد، بالإضافة إلى تجريخ خصوم الوفد له، والانشقاق الذي حدث من داخل الوفد ذاته، وبما أدى إلى إقالة تلك الحكومة في النهاية^(*).

وقفت السفارة البريطانية - كما سبق القول - موقف المتفرج من هذه الإقالة، رغم أنها ومن رسائل لامبسون المتتالية للمستتر إيدن، ومن مواقفها المعلنة وغير المعلنة وقفت إلى جوار الحكومة الوفدية وحتى إقالتها، فما هو التفسير الحقيقي لهذا الموقف؟

ربما لو استعرضنا وجهات نظر ودور الجانب البريطاني لاستطعنا أن نوضح موقف السفارة هذا، بل ربما نصل إلى تفسير يطمئن إليه للأحداث المتعلقة بالإقالة، فتوضح رسائل السير «مايلز لامبسون» للمستتر «أنتوني إيدن» أنه قد

(1) F. O. 407, 221, Lampson to Eden, Dec. 30, 1937, No. 751 and 752.

(*) طالبت حكومة النحاس حيثئذ بتعيين وزير للقصر يكون خاضعا في عمله لا للملك ولكن لمجلس الوزراء والبرلمان، علما بأنه كانت تتبع القصر بطريقة شبه رسمية وزارات ومصالح كاملة كوزارتى الخارجية والدفاع، والمعاهد الدينية، وهو أمر فسر «طارق البشري» في كتابه «الحركة السياسية في مصر» على أنه محاولة من الحكومة الوفدية لمد نفوذها داخل القصر.

أوضح لمجلس الأوصياء فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦م أن نفوذ بريطانيا لن يقل فى مصر بل يجب أن يزيد إلا أن الطريقة ستختلف لتحقيق هذا النفوذ إذ سيكون أساس تحقيقها التفاهم الودى، كما أن أى حكومة مصرية لن تكثر بنصح السفير البريطانى وتفقد ثقته، يجب ألا تأمل فى الاستمرار فى الحكم طويلا، ولا بد أن مجلس الأوصياء ثم الملك من بعد وعلى ماهر قد استوعبوا هذه الحقائق بل واستغلوها جيدا.

ورغم محاولة استقلال حكومة الوفد عن النفوذ والسيطرة البريطانية وبالتالي تباعدها عن نصح السفير فقد رأى أن الوقت لم يحن للعمل على التخلص من تلك الحكومة لأنها كانت من أنسب الموجودين.

ومن جانب آخر لعل القصر وعلى ماهر والمعارضة والمستقلين قد أسهموا بطريق مباشر أو غير مباشر فى زعزعة موقف تلك الحكومة من واقع التجريح الموجه لسياساتها الإدارية ومن واقع توفير مناخ من العداء بين الملك والنحاس بما دفع الحكومة الوفدية لتغيير سياستها تجاه الجانب البريطانى بل والعمل بنصحه، فكان من ردود الفعل أن انشق الوفديون على أنفسهم، حيث بدت الحكومة الوفدية فى موقف الضعف لعلاقتها السيئة بالملك والأحزاب ثم للأحداث الفوضوية التى حدثت حيث، ولا بد أن تلك الحالة قد دفعت بالحكومة البريطانية إلى إعطاء الأذن بالتخلى عن الحكومة الوفدية.

كان أكثر ما يهم الحكومة البريطانية وفى الواقع هدوء واستقرار الجبهة المصرية، أما عن تلك الأحداث من جانب ومن جانب آخر عدم استعداد السفير البريطانى للدخول فى اختبار للقوى مع ملك شاب حديث عهد بالحكم. فلا بد أنها رأت أن التغيير ربما يحدث وضعاً مستقراً، وعلى ذلك فقد تركت الحكومة الوفدية لإقالتها وانتظرت باقى الأحداث، ومن المهم أنها لم ترغب أحدا على ما

جرى وإنما بذلت نصحا هنا أو نصحا هناك، واتخذت موقفا سلبيا هنا أو موقفا سلبيا هناك، وتركت القوى المصرية لإتمام تلك الأحداث بنفسها، لكن هذه النصائح وتلك المواقف كانت على ما يبدو لى عاملا حيويا فى تحريك الأحداث إلى النهاية التى وصلت إليها.

لكن هل استمرت بريطانيا فى معالجة علاقاتها بمصر بهذا الهدوء، الواقع أن الفترة التالية وبعد إقالة الوزارة الوفدية قد شهدت تحولا تدريجيا من علاقات التفاهم الودى إلى حد الإنذار المسلح فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م، وهو تاريخ تعيين الوزارة الوفدية مرة أخرى، ويبدو أن أحداث تلك الفترة قد ساهمت فى هذا التحول وإلى هذا الحد.

إذ إنه ومع تهديد هتلر بالتدخل المسلح فى تشيكوسلوفاكيا فى سبتمبر سنة ١٩٣٨م بدأ الجانب البريطانى ينظر إلى التحالف مع مصر على أنه يعنى دخولها الحرب إلى جوار بريطانيا حينما تبدأ، وقوى هذا الاتجاه حينما احتلت القوات الألمانية تشيكوسلوفاكيا فى مارس سنة ١٩٣٩م، وحشدت إيطاليا قواتها فى ليبيا.

اختلفت ردود الفعل على الجانب المصرى حيال التزامات مصر تجاه بريطانيا، فمنهم من رأى إيفاء مصر بالتزاماتها وأن يشمل ذلك دخولها الحرب، ومنهم من رأى التزام الحياد مع الحد من التزامات المعاهدة، والبعض رأى أن تفى مصر بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة ولا تزيد على ذلك، ولكن كان هناك اتجاه عام وهو قيام مصر بالدفاع عن نفسها لو وقع اعتداء على أراضيها مع قبول مساعدة حليفتها، وعلى العموم فقد كوّن الاختلاف على الالتزامات انقسامًا بين صفوف القوى السياسية المصرية.

لم يشهد عهد وزارة «محمد محمود» تحولا ملحوظا فى العلاقات، لكن التحول بدأ فى عهد وزارة «على ماهر»، وخاصة أنه لم يكن قد تم الموافقة على

إعلان الحرب من جانب مصر ضد ألمانيا، كما أن افتقاد الثقة من جانب «لامبسون» في «على ماهر» والشك في سياسته نحو الجيش المصرى والبعثة العسكرية البريطانية بالإضافة لتصريحاته التى كان يعنى بها إحراج لامبسون، وكذلك ميوله الواضحة تجاه ألمانيا وإيطاليا، ثم اتخاذه خطأ سياسيا يعنى تحول مصر من الحالة الدفاعية إلى حالة اللاحرب، وخاصة بعد إعلان موسوليني الحرب فى ١٠ يونيو سنة ١٩٤٠م، ووقوف أطراف التيار الليبرالى فى مصر ضده ورغبتهم فى التخلص منه، كل ذلك كان مؤشرا بإيذان استقالته، وفى نفس الوقت بداية التحول فى هذه العلاقات(*).

ومن جانب آخر فإن تأييد القصر لتلك الوزارة وما تلاها من وزارات حتى فبراير ١٩٤٢م، واتجاهه الواضح لإيطاليا، والإعلان المفاجئ للملك بأنه فى جانب الرأى القائل بعدم دخول الحرب، كل ذلك وما كان يعنيه أيضا من تحدٍ للسفير البريطانى فى مصر، مخالفة نصحه، أدى إلى تأزم العلاقات(١).

ولا بد أن سياسة حكومة على ماهر فى تنفيذ برنامج إصلاحى عنى بالأوضاع الاجتماعية فى مصر وما قد يسببه ذلك من فقد لشعبية الوفد، حيث إنه كانت قد سادت آراء بأن الوفد لم يكن يعنى إلا بالقضية الوطنية فقط، ومن ثم فَقَدْ فَقَدَ الأسباب لوجوده بعد إبرام المعاهدة، ذلك لا بد دفع بالوفد إلى التقرب للجانب البريطانى، هذا مع عدم فقدان الوفد لشعبيته كما كان متوقعا لها بعد

(*) كانت جهود كل من «صالح حرب» كوزير للدفاع و«عزيز المصرى» كرئيس لأركان الجيش وما نتج عنها - كما يقول لامبسون - من إضعاف الثقة فى بريطانيا كقوة عسكرية وإضعاف نفوذ البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى، كذلك تكوين الجيش المربط خارج نطاق وزارة الدفاع قد أضعفت ثقة لامبسون فى على ماهر، وخاصة أنه كان مؤيدا لصالح حرب و«عزيز المصرى» ثم عبد الرحمن عزام، ومن الجدير أنه لو كان قد كتب النجاح لإعداد الجيش المربط بل وإعداد طلبة المدارس والجامعات كسنوات تعطيلية فى حرب فدائية لكانت ذات أثر بعيد فى مقاومة الإنجليز، وهو ما كان مؤشرا خطيرا أمام لامبسون.

(1) F.O. 407, 224, Lampson to Halifax, June 5, 1940, No. 401 and 447, and 491.

الانشقاق الوفدى فى منتصف سنة ١٩٣٧م، ولم يهمل الجانب البريطانى ذلك التقارب فقد كان من رايه دائما تولى حكومة اغلبيه تكون قادرة على السيطرة على القاعدة العريضة من الشعب وتضمن لبريطانيا مصالحها فى مصر ووضعها العسكرى^(١).

والحقيقة أن بريطانيا كانت قد أعدت خطة لخلع «على ماهر» كان من ضمنها إمكانية مساعدة «النحاس» على تولى الحكم، ولكن مع عناد القصر وجوئه للمناورات ومع إصرار «النحاس» على تشكيل وزارة محايدة رفض فكرتها رعماء الأحزاب فقد أعطى الملك الفرصة لتوجيه لكمة أخرى للامبسون، وتأخر الصدام هلى مدى وزارتين والذي كان لا بد منه بين لامبسون وملك مصر^(٢).

وفى هذا الوقت حدث تحول فى الرأى لدى البريطانيين فى مصر سياسيين وعسكريين نحو إعلان مصر الحرب، وبالتالي فقد وُجِدَ أنه «لا قيمة للضغط على مصر للتحول إلى دولة محاربة»، وأصبحت تلك سياسة ثابتة للحكومة البريطانية فى مصر حتى إعلان «أحمد ماهر» رئيس الوزراء المصرى الحرب على المحور فى فبراير سنة ١٩٤٥م^(٣).

على الناحية الأخرى كان الجانب المصرى يسعى إيجابيا إلى تطوير العمل بمبدأ «تجنيد مصر ويلات الحرب»، وفى نفس الوقت كان على هذا الجانب بذل أقصى الجهود فى تأمين الجبهة الداخلية لحماية مؤخرات القوات البريطانية التى كانت تواجه موقفا حرجا حيال قوات روميل المتقدمة بثبات فى الجبهة الغربية لمصر.

(1) F.O. 407, 14998, Lampson to Samuel Hoare, Aug 1, 1935, No. 881.

(2) F.O. 407, 224, Lampson to Halifax, June 11, 1940, No. 491, and No. 530.

(٣) محمد جمال الدين المسدى وآخران، مصر والحرب العالمية الثانية، ص ٢٤٢.

كان من أهم مظاهر عملية التأمين تلك ومن وجهة نظر الجانب البريطانى وجود أجهزة حكم موالية ومستعانة، وهو ما لم تره بريطانيا متوافرا، حيث إن الحكومة القائمة حيث لم تكن تملك مساندة برلمانية أو شعبية - وفى رأى لامبسون - هو ما مكن القصر من دفعها للاستقالة.

وعلى ذلك ومع الظروف الدولية السائدة، ومع نوع الوزارة التى كان يمكن أن تحكم فى هذه الظروف وكما حددها لامبسون، ومع استمرار التحدى من القصر للسفير البريطانى، استخدمت القوات المسلحة من جانب بريطانيا فى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢م والتى تم على أساسها فرض حكومة رأسها «النحاس»، وكان هذا الحادث وبلا تعليق مطولا يعنى إهانة واضحة وجهت إلى جميع المصريين^(١).

وطوال وجود الحكومة الوندية فى الحكم أعوام ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤م ومع زوال خطر قوات المحور عن مصر، بل عن دول أوربا، بدأت تلك الحكومة تتخذ الإجراءات لترسيخ وجودها فى الحكم مع إغفال بعض جوانب تحقيق أمن البلاد، وكان الملك قد حاول إقالة «النحاس» سنة ١٩٤٣م، لكن الجانب البريطانى منع تنفيذ هذه العملية، إلا أنه وبعد الحالة التى وصلت إليها تلك الحكومة تخلى عنها فسارع الملك بإقالتها فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤م.

بعد إقالة وزارة النحاس بدأ الملك فى العمل على زيادة نفوذه السياسى فبعد أن كانت تتبع القصر بصورة شبه رسمية عدد من الوزارات، فقد حاول مد نفوذه السياسى بحيث يشمل الوزارة كلها مع الإشراف الفعلى على السياسة الخارجية والسياسة العربية.

(١) F.O. 407, 225, Eden to Lampson, Sep 25, 1941, No. 307, Also,

كان هذا التصرف أحد حلول ثلاثة حددها الجانب البريطانى فيما لو فشل الحلان الآخران فى خلع «على ماهر» من رئاسة الوزراء، وإن كان لم يستخدم هذا الحل فى سنة ١٩٤٠م، فقد تم استخدامه سنة ١٩٤٢م.

وقد اعتمد الملك فى تحقيق هدفه على وزارة من أحزاب الأقلية على رأسها «أحمد ماهر»، وقد تم انتخابها فى ظل الأحكام العرفية، وكانت الانتخابات التى قاطعها الوفد قد أسفرت عن فوز السعديين بـ ١٢٥ مقعدا، والدستوريين بـ ٤٧ مقعدا، والكتلة بـ ٢٩ مقعدا، والحزب الوطنى ٧ مقاعد، والمستقلين ٢٩ مقعدا(*) .

وحزب السعديين هو ما تكون بانسلاخ النقراشى وأحمد ماهر من الوفد بعد معاهدة ١٩٣٦م، ولما كان له من دور هام بتحالفه مع حزب الدستوريين فى العمل وبمساعدة القصر على إقالة حكومة الوفد سنة ١٩٣٧م فقد كان تمثيلهما فى تلك الوزارة حتميا، وأما حزب الكتلة فقد تكون بعد انسلاخ «مكرم عبيد» الساعد الأيمن لـ «مصطفى النحاس» وسكرتير حزب الوفد، ولدور هذا الحزب كان لا بد من تمثيله فى تلك الوزارة مكافأة له، ومن جانب آخر كون مؤسسوه وجوها وفدية قديمة يمكن بهم مواجهة الجماهير^(١).

وأما الوجه الآخر لتلك المعادلة السابقة، فقد كان حزب الدستوريين هو الممثل التقليدى لكبار ملاك الأرض، وأما السعديون فهو ممثل فئة من الرأسماليين الكبار، وكلاهما وجد فى المعاهدة وما تطورت إليه الأحداث مصلحة كبيرة فى التحالف من واقع مصالحهما وكذلك مساندة لنفوذ القصر ولو بصفة مؤقتة.

على العموم ورغم مواتاة الظروف الدولية لإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف والمطبوعات تباطأت تلك الوزارة فى إلغائها وحتى ٧ أكتوبر سنة

(*) قُرِضت الأحكام العرفية بواسطة «على ماهر» فى عهد وزارته الثانية، ولم تكن المعاهدة تنص على شيء من هذا القبيل، ولكنه فرضها أولا لإحكام سيطرته على البلاد وخاصة مع الحرب وثانيا ربحا لإرضاء الجانب البريطانى.

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢م، ط٢، ص ٢٠، القاهرة ١٩٨٣م.

١٩٤٥م وبعد عام من توليتها، كما صرح «أحمد ماهر» بأنه مؤيد لسياسة بريطانيا ومنفذ لمعاهدة سنة ١٩٣٦م، وفي ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥م ألقت الوزارة بياناً في البرلمان أعلنت فيه الحرب على ألمانيا واليابان، وإثر إلغاء هذا البيان أغتيل «أحمد ماهر».

حيثُذ مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت شعوب العالم قد بدأت ترنو إلى بناء عالم جديد تسوده الحرية والإخاء مع نبذ فكرة التسلط والاستعمار، وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة معبراً لهذه الأمانى، فقد تضمنت نصوصه حقوق الشعوب المحبة للسلام.

ولم تكن مصر ببعيدة عن هذا الجوّ العام، فخرجت الجماهير مطالبة بجلاء القوات البريطانية، فقدم «النحاس باشا» كزعيم للحزب الشعبى مذكرة للسفير البريطانى يطالب فيها بـ «الجلاء الكامل للقوات البريطانية عن مصر، ووحدة مصر والسودان»، وخرجت الجماهير فى مظاهرات عامة مطالبة بالحكومة بجلاء الإنجليز، والتى اتسمت ردود أفعالها بالتميع والحذر.

وفى صيف هذا العام تولى حزب العمال الحكم فى بريطانيا والذى كان أكثر تحملاً ومرونة من حزب المحافظين فى سياسته مع المستعمرات، ومع هذا التغيير بعثت حكومة النقراشى بمذكرة للحكومة البريطانية فى ٢٠ ديسمبر تطلب فيها بدء مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦م.

والواقع أن سياسة الصمت والحذر والتميع التى اتبعتها الحكومة المصرية مع تأجيل رد الحكومة البريطانية على تلك المذكرة أضاع على مصر فرصة كانت سانحة بعرض قضيتها على مجلس الأمن، فقد نجحت بريطانيا وبتوقيع حكومة النقراشى فى الابتعاد بمطالب المصريين عن هذا المجلس.

وجاء رد الجانب البريطاني على مذكرة ٢٠ ديسمبر فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦م متمسكا بمعاهدة سنة ١٩٣٦م، ومتشبها بفكرة التحالف، كما وضع من هذا الرد تسليم الحكومة المصرية بمبدأ التحالف هذا، بل أضاف الرد أن بريطانيا تعتبر مصر ضمن مجموعة الأمم البريطانية.

كان رد فعل الجماهير إزاء رد الجانب البريطانى عنيفا، فقد بدأت المظاهرات، كما اتخذ حزب الوفد موقفا متشددا حيال الإنجليز، واستمرت المظاهرات معبرة عن غضب الجماهير، وفى هذه الأثناء كلف الملك فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦م «صدقى» بتأليف الوزارة(*).

أما الجانب البريطانى فقد حاول احتواء الموقف، ومع بعض إجراءات التهدئة والتي لم تُجد، ومع وضوح سياسة حكومة صدقى، ومع تخبطه ما بين الوفد والجانب البريطانى، قرر هذا الجانب العمل على إزاحة وزارته، وخاصة لما أدت إليه تصرفاتها الدموية تجاه الجماهير وإذكاء ردود فعلها، وهو ما كانت بريطانيا تسعى دائما إلى تلافيه.

والواقع أنه كان قد بدأ فى هذا الوقت ظهور عدد من التنظيمات الوطنية كان عمادها الطلبة والعمال، وهو ما ستحدث عنه فى موضعه، والجديد أنها كانت قد بدأت تنادى بفكر جديد تخطى حدود المطالب الوطنية من جلاء واستقلال إلى مطالب شاملة سواء وطنية أو للإصلاح الاجتماعى، بدأت هذه التنظيمات فى نشر أفكارها وفى قيادة المظاهرات ومعها عديد من القوى الوطنية الأخرى.

(*) من المعلوم أن «إسماعيل صدقى» كان من كبار الرأسماليين ذوى المراكز الاحتكارية والمتصلين برأس المال الأجنبى، وهو سياسى مدرب محنك، وكان وكيلا للوزارة فى عهد «محمد سعيد» قبل الحرب العالمية الأولى، وانضم للوفد المصرى سنة ١٩١٩م وكان أول من خرج عليه وتناصبه العداء طوال حياته، وكان وزيرا للداخلية فى أول انقلاب دستورى بعد سنة ١٩١٩م، ومارس أول تزيف للانتخابات، رأس الحكومة سنة ١٩٣٠م، وواجه الحركة الوطنية بالحديد والنار، وألغى دستور ١٩٢٣م، ومكن للملك من دستور جديد.

على العموم فقد بدأت المفاوضات فى ٢ أبريل بين «صدقى» و«بيفن» وزير خارجية بريطانيا، وتمخضت عن إعلان للحكومة البريطانية بإمكانية سحب القوات البريطانية من مصر مقابل إبرام محالفة، وإمكانية عودة تلك القوات إلى مصر فى حالة الحرب أو خطرها الوشيك، كما يتم الجلاء على مراحل، واعترض حزب المحافظين البريطانى على هذا التساهل، ولكن اعتراض وغضب الشعب كان أقوى إزاء هذا التحايل، كما أصدرت الأحزاب والهيئات السياسية المختلفة بيانات مستنكرة هذا البيان.

وفى يونيو تحقق قدر من الاقتراب بين الطرفين على أساس أن تكون مدة جلاء القوات البريطانية فى غضون ثلاث سنوات مع الأخذ بنظام لجنة الدفاع المشترك، وهو ما وافقت عليه حكومة صدقى، ولكن المنظمات الشعبية خرجت فى مظاهرات قوبلت بعنف من جانب حكومته، وبدأت حوادث العنف توجه إلى الإنجليز فى مصر، وبدأت بريطانيا فى فقد الثقة فى صدقى، كما سبق القول، وتوقفت المفاوضات حين تواجد شخص قوى يمكنه تولى زمام الموقف، وقدم صدقى استقالته فى ٢٨ سبتمبر.

كلف الملك «شريف صبرى» بتشكيل الوزارة حيثئذ ولكنه اعتذر عن تأليفها، وعاد «إسماعيل صدقى» إليها، وبمزيد من تصرفاته فقد ثقة الجانب البريطانى بدرجة أكبر، وبمزيد من قراراته الدموية ضد الشعب وباعتراض سبعة من أعضاء وفد المفاوضة على جوانب البيان البريطانى الثلاثة تم حل هذا الوفد، وبدأ الجانب البريطانى فى إجراج «صدقى»، وبدأ «صدقى» حيثئذ فى التذاعى. وبحطم مشروع صدقى - بيفن، وكان ذلك انفراجا لكفاح شعب من أجل استقلاله، وكان بداية لطريق سار فيه الشعب وانتهى بهذا الاستقلال.

القوى الدولية والقوى الشعبية:

وإذا كان الشعب المصرى قد بدأ بتلمس طريقه بجدية إلى الاستقلال الحقيقى الكامل حيثئذ وهو ما غير نظرة بريطانيا للأمور، فقد كانت البداية الحقيقية لهذا الطريق بتطلعه إلى أحوال شعوب العالم، وخاصة مع زيادة المعاناة لفئاته بعد الحرب العالمية الثانية فقد تحررت بعض الشعوب ونالت الأخرى حقوقها والذى كان من بين أسبابه ظهور قوى جديدة على خريطة العالم أسهمت فى هذه التغييرات، وقبل أن نستمر بالأحداث حتى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م، فمن الواجب علينا أن نركز الضوء على تلك القوى والتي كان لدورها أثر إيجابى فى اتخاذ العلاقات المصرية البريطانية طابعا جديدا، وبالتالي أدت إلى التغيير.

أولا: القوى الدولية بعد الحرب العالمية الثانية:

كان هدف الشعوب التى عانت من ويلات الحرب العالمية الوصول إلى عالم آمن يسوده السلام، ولما تمخضت تلك الحرب عن أكبر قوتين هما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وكلاهما وقع عليه العبء الأكبر فى إحراز النصر فقد كان أمرا بديهيا أن يقع عليهما العبء الأكبر فى تحقيق هذا السلام.

ومن جانب آخر فقد خرج المتصرون من الحرب وكل يراوده طموح يرغب فى تحقيقه، فدول أوربا كانت تأمل فى الاحتفاظ بدورها التقليدى فى السيطرة على بلاد العالم، غير أن حقائق القوى فرضت نفسها، فقد سعى كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لتأكيد دوره فى مواجهة الآخر وفى مواجهة دول أوربا خاصة.

لكن أسس التناقض بين أكبر قوتين كانت متوافرة مقدما، وقد فرض هذا التناقض وجوده من خلال نظام الأمم المتحدة الذى أقامه المتصرون لتنظيم أحوال ما بعد الحرب إلى حد الصراع بين هاتين القوتين^(١).

(١) محمد حسنين هيكل ملفات السويس، ص ٢٤، القاهرة ١٩٨٦م.

لكن هذا الصراع كان محدد الأطر، فلم يكن من الممكن ومع اختراع القنبلة الذرية حينئذ أن يصل الأمر إلى حشد الصدام النووي، وإنما غايته حرب تقليدية محدودة الأهداف، وعلى الدوام فالأسلوب الأمثل كان حرب باردة علنية أو سرية، نفسية، واقتصادية، ولا مانع من مناصرة حرب محدودة أو محصورة والتي كانت مرتبطة وتحقيق ذلك الأسلوب من كل اتجاه الآخر، وعلى هذه الأسس قامت العلاقة بين القوتين^(١).

إذن فقد خرج المنتصرون وكل طرف لديه أهدافه وطموحاته، وكانت حقائق القوى قد فرضت نفسها لتحل القوتين الكبيرتين محل القوى التقليدية في الهيمنة على العالم، ومن واقع تلك الأهداف بدأ تنظيم أحوال عالم ما بعد الحرب، ومع هذه الظروف حضرت جميع الأطراف مؤتمر «يالتا» والتي أصبحت على أساسه أوروبا الشرقية في دائرة نفوذ الاتحاد السوفيتي بنسبة ١٠٠٪، وأوروبا الغربية في دائرة نفوذ الولايات المتحدة بنسبة ١٠٠٪، وتوزع النفوذ على البلقان بين الطرفين بالتساوي، أما الشرق الأوسط والعالم العربي فلم يكن تحدد النفوذ فيهما سهلا وكل ما اتفق عليه الاعتراف لكل طرف بمصالح مشروعة للطرف الآخر في هذه المناطق.

بدأت كل من القوتين تضع سياستها ما بعد الحرب في مجال التطبيق العملي، وقد بدا الاتحاد السوفيتي مثقلا بخسائره الفادحة من جراء الحرب وحريصا في نفس الوقت على تمكين نفوذه في أوروبا الشرقية، أما الولايات المتحدة فقد اكتسبت المبادأة وتحركت بخطوات أوسع لتحقيق نفوذها.

كانت القوات السوفيتية لا تزال في إيران مع انتهاء الحرب، وذلك لإقرار الأمن هناك، وذلك بسبب نشوب ثورة في أذربيجان معلنة قيام جمهورية شعبية في

(1) Acheson Dean, Power and Diplomacy, Vol. II, P43, U.S.A., 1958.

الجزء الشمالى من إيران، لكن الدول الاستعمارية الكبرى والتي كانت تخشى عل مصادر استثماراتها البترولية فى إيران كانت تطالب بخروج تلك القوات من هناك، لكن الاتحاد السوفيتى اشترط لخروج قواته من هناك تحقيق بعض المطالب له بالنسبة لمضيقى البسفور والدردنيل والمتحكمين فى المرور بين البحرين الأسود والأبيض، وكذلك جلاء بريطانيا وفرنسا من سوريا ولبنان ومصر.

أما الولايات المتحدة فقد نظمت أسبقيات تحركها، ولما كانت منطقة الشرق الأوسط والعالم العربى قد بدأت تستحوذ على اهتمامها فقد كان عليها أن تتفاهم مع بريطانيا بشكل أو بآخر حيث كانت هذه المناطق تقع تحت نفوذها، وبالتوازي بدأت فى تنظيم علاقات وأسلوب التعامل مع الاتحاد السوفيتى.

على ذلك كان لقاء الرئيس الأمريكى «روزفلت» بمجموعة من الملوك العرب والأفارقة فى ١٣ - ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥م وأثناء عودته بعد انتهاء مؤتمر «يالتا» خضوة هامة نحو هذا الهدف، وفى نفس الوقت بداية لمرحلة جديدة فى الصراع على الشرق الأوسط والعالم العربى^(١).

ويتضح من تقرير «لجنة التنسيق الخاصة» - وهى المسئولة عن وضع السياسة الأمريكية المتعلقة بالشرق الأوسط - والموضوع قبل زيارة «روزفلت» للمياه المصرية بسنة والتي وضعت فيه مخططا طموحا يستهدف إقامة نظام جديد للمنطقة كلها يكون للولايات المتحدة من خلاله دور رئيسى فى الجوانب الاقتصادية والسياسية والقيام بدور الرقيب الحامى للمواطنين الأمريكين وللمصالح القائمة حيثئذ أو الضرورية فى المستقبل، يتضح أنه عقدت النية مسبقا على الدخول بثقلها فى هذه المناطق^(٢).

(1) American Foreign Policy, Egypt, 1945, Vol VIII, pp 1 - 4.

(٢) محمد حسين هيكى، ملفات السويس، ص ٥٣.

كانت المصالح القائمة أو الضرورية للمستقبل من وجهة نظر الولايات المتحدة مركزة فى اتجاهين، الأول هو السيطرة على البترول، والثانى السيطرة على طرق المواصلات، وفيما يتعلق بالاتجاه الأول فقد ضغطت على بريطانيا وبشكل منتظم لانتزاع سيطرتها على بعض مناطق البترول، وأما الاتجاه الثانى ومع عدم تيسر الاحتفاظ حيثل بقوات عسكرية كبيرة فى الشرق الأوسط للسيطرة على طرق المواصلات كان لا بد من إيجاد البديل والذى تمثل وعلى سبيل المثال فى إيجاد أنظمة موالية لها أو زرع كيانات جديدة فى المنطقة تعتمد فى وجودها عليها مما يجعلها فى حالة ولاء كامل لها.

وفيما يتعلق بعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتى ومعه الدول الاشتراكية بدأت حربا باردة وفى جانبها الدول الرأسمالية الكبرى والاستعمارية، فبدأت تمارس ما سعى بسياسة الاحتواء، والتى تعنى ربط الأمم الضعيفة بالولايات المتحدة وبناء مجموعة من القواعد حول الاتحاد السوفيتى.

بدأ التطبيق الفعلى لهذه السياسة فى مارس سنة ١٩٤٧م، وعلى أساسها بدأت السيطرة على تركيا واليونان اقتصاديا بالم وناات وسياسيا بالأحلاف العسكرية، مع ضمان موقف دول أوربا الغربية حيالها بتقديم مشروع «مارشال» بهدف السيطرة على هذه الدول.

ومع إحراز الدول الاشتراكية لثلاثة انتصارات؛ كان أولهم انتصار الثورة الاشتراكية فى تشيكوسلوفاكيا فى فبراير سنة ١٩٤٨م، ثم إعلان الاتحاد السوفيتى امتلاكه القنبلة الذرية فى سبتمبر سنة ١٩٤٩م، وكانت ملكيتها مقصورة على الولايات المتحدة، وثالثهم نجاح الثورة الصينية وإعلان قيام جمهورية الصين الشعبية فى أول أكتوبر سنة ١٩٤٩م، بدأت الولايات المتحدة فى الاستعداد لحرب عالمية ثالثة، وكان قد تكون حلف شمال الأطلنطى فى أوائل سنة ١٩٤٩م، ثم شرعت

فى إعداء حلفىن آخرىن لمحاصرة الصىن فى الشرق الأقصى وبسط نفوذها فى الشرق الأوسط، وفى المقابل تكون حلف وارسو من الاتحاد السوفىتى والدول الاشتراكية.

مما سبق عرضه عن القوى الدولية بعد الحرب العالمية الثانية يمكن أن نرى الحقائق التالية:

١ - تمخضت الحرب عن قوتين عظمىن، وقع عليهما مسئولية تحقيق السلام لعالم ما بعد الحرب، ولكن مرتبط فى نفس الوقت بمنطق أكبر قوتين وقع عليهما العبء الأكبر فى إحراز النصر.

٢ - لكن التناقض كان واضحا بين تلك القوتين، وهو تناقض غائر إلى الأعماق، وترتب عليه حرب باردة كان طرفاها الاتحاد السوفىتى والدول الاشتراكية ضد الولايات المتحدة والدول الرأسمالية.

٣ - كانت أسس هذه الحرب وبين ما تستلزم حربا نفسية أو اقتصادية أو مناصرة حربا محدودة أو مصورة وهو ما كان يمكن تطبيقه بسهولة أكثر بين البلاد المتخلفة أو الفقيرة، وهو ما حاولته كل من القوتين حيال تلك البلاد.

٤ - كما أن سياسة الاحتواء والتي كانت تعنى ربط الأمم الضعيفة بالولايات المتحدة وبناء مجموعة من القواعد حول الاتحاد السوفىتى وبالربط مع الأهداف التى قررتها لجنة التنسيق الأمريكية الخاصة سنة ١٩٤٤م كانت تعنى ضرورة إزاحة الكيانات الاستعمارية التقليدية - وكان أهمها بريطانيا - لتحل الولايات المتحدة محلها.

كان من الطبيعى إذن ومع أهداف كل من القوتين أن تشغل مصر اهتمامهما وإلى حد بعيد وكذلك لنا أن نتوقع أن تصطبغ العلاقات المصرية البريطانية بشكل

جديد وخاصة مع تدخل الولايات المتحدة بثقلها فى منطقة الشرق الأوسط، وعملها على إزالة السيطرة البريطانية من المنطقة.

وإذا كنا وباطمئنان نقر دور تلك القوى بشكل مؤثر فى المسألة المصرية، فقد كانت هناك متغيرات على المستوى المحلى ولها دور مؤثر كبير فى نفس الاتجاه وتمثلت فى القوى الوطنية فى ثوبها الجديد، والتي سنعرض لها الآن، والتي بها ومع ما عرض عن القوى الدولية يمكن أن نكمل ونفسر أحداث الفترة الباقية حتى سنة ١٩٥١م.

ثانياً: الجديد فى القوى الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية (القوى الداخلية)؛

أ- اللجان الوطنية:

(١) يذكر مؤلف كتاب «الحركة السياسية فى مصر» أنه فى شتاء سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢م نشأت فى القاهرة والإسكندرية حلقات ماركسية كانت نواة الحركة الشيوعية فى مصر، كما أمكن معرفة التنظيمات الماركسية الرئيسية فى هذه الفترة وهى «اسكرا»، و«طليلة العمال»، و«الحركة المصرية للتحرر الوطنى»، ثم وفى فترة لاحقة قبل عرض قضية مصر على مجلس الأمن تكونت «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى - حدثو»، وكانت طليعة العمال عبارة عن تنظيم سرى تشكل بمجموعة من الشباب الماركسى المثقف ومن بعض القيادات العمالية، أما الحركة المصرية للتحرر الوطنى فتشكلت بمجموعة من العناصر المثقفة من الطلبة والمدرسين وغيرهم من ذوى الأصول البرجوازية الصغيرة الفقيرة، وأما «حدثو» فتكونت من تنظيمى «الشرارة والحركة المصرية للتحرر الوطنى».

تلخصت أهداف هذه الحركات فى ضرورة تحقيق الاستقلال لمصر، و` يتأتى ذلك من وجهة نظرهم إلا بالوحدة الوطنية مع نبذ الخلافات الحزبية، ولن تكون المفاوضات طريق الاستقلال فهو أسلوب قد ثبت فشله وإنما لا بد من المقاومة لإجلاء المستعمرين، بلا قيد أو شرط، وكان الجديد فى هذا الفكر وتلك الأهداف هو تحقيق الهدف الوطنى مع تحقيق الديمقراطية ولكن متعلقا بمضمونها الاجتماعى، فهى إذن موجهة وعلاوة على الاستعمار إلى «فئات مستغلة طاغية وهى أقلية ضئيلة من سكان مصر»، وعلى ذلك فقد شمل فكرها تحقيق عدالة اجتماعية^(١).

كانت أكثر هذه الحركات انتشارا الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى، إذ انتشرت فى مناطق التجمعات العمالية، ونشطت بين الطلبة من خلال «رابطة الطلبة المصريين»، ونشرت أفكارها عن طريق صحيفة «الجماهير»، واشترك أعضاؤها فى المظاهرات أو التجمعات وإلقاء البيانات، مثلها فى ذلك مثل باقى الحركات.

(٢) كما نشأت «لجنة العمال للتحرير القومى» وهى هيئة سياسية ممثلة للطبقة العاملة، وقد وضع من برنامجها المنشور فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥م والموجه للطبقة العاملة أنه لا انفصال فى سعيها لتحرير العمال على اعتبار أنه «تحرير قومى» وبين تحرير مصر من الاستعمار، إذ لا يمكن أن يتحرر العمال دون أن تتحرر مصر، ووضع اقتصاد الثقة لدى واضعى البيان فى الزعماء التقليديين والأحزاب المحيطة بالسلطة.

وقد أمكن من خلال مؤتمر الاتحاد العالمى لسنقابات العمال الذى أيدته الحركة الشيوعية، والمنعقد فى باريس أواخر سنة ١٩٤٥ أن يستصدر وفدان من العمال المصريين بالمؤتمر قرارا يندد بالاستعمار البريطانى وأعوانه فى مصر، علاوة على

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ص ٨٠.

مناقشة بعض الأمور التي تخص العمال مثل مشاكل الأجور والبطالة وساعات العمل، وقد أوضح المؤتمر بذلك أنه يمكن ربط الهدف الوطنى بالهدف الاجتماعى وكذلك ربط حركة التحرر فى العالم بالحركات الاشتراكية.

(٣) وعلى التوازى ومع ظهور هذه الحركات والهيئات الوطنية كان التوجه الشعبى والذي بدأ فى بداية سنة ١٩٤٦م ملارما لها، ويمكن القول أنه هو الذى ساعد تلك المنظمات وتقبل أفكارها، ولكن فى حدود إدراكه. غير أنه ومما أثر فى موقفها أنه لم يكن يساندها كيانات أو مؤسسات سياسية قادرة على دفعها دون توقف، وقد حكم على أغلبها بالعزلة لتعارض أفكارها وبرامجها مع أفكار وبرامج الأحزاب التقليدية.

ومن جهة أخرى فإن الحركة الماركسية فى مصر ركزت فى هجومها على الولايات المتحدة، وباعتبارها من وجهة نظرها الخطر الأول، متناسية المشكلة الأساسية وهى بريطانيا والتي لم تكن بأى حال من الأحوال مشكلة ثانوية.

ب - حزب الوفد:

من المعلوم أن الوفد المصرى نشأ فى ظروف تاريخية فرضت عليه أن يقف عند حدود الكفاح السلمى المشروع من أجل الحرية والجلال، ولما كانت الجماهير قد أعطته ثقته، ولما كان كفاحه يدور فى حدود لم ينفرد برسمها فلم يكن أمامه إلا كفاح المساومات.

وبعد معاهدة سنة ١٩٣٦م تسربت عناصر من كبار ملاك الأرض لقيادته، وبدأ هدف قيادة الوفد ينحرف من تحقيق المطالب الوطنية إلى مجرد الوصول للحكم، والذي أدى به إلى التخبط مرة متقربا للإنجليز ووقت آخر ممالئا للرجعية.

وكانت بريطانيا تسعى دائما إلى استقرار الأوضاع في مصر بما يحقق مصالحها، وعادة ما كان الوفد يحقق ذلك، وبالتالي كان العائق أمام الوفد في الوصول إلى الحكم هو الملك وأحزاب الأقلية وليس بريطانيا، وبالتالي فقد اتخذ الوفد مسلكا جديدا يميل إلى التطرف والإثارة العنيفة ضد الحكومة القائمة.

وكان حزب الوفد قد بدأ يعمل حيثئذ لكسب ثقة الجماهير، وهو ما عمل له برفع شعارات تتخطى حدود مبادئه، وثانيا مواجهة التيارات والأفكار السياسية الجديدة التي غزت صفوف الشباب(*).

ومن بين إجراءاته لمواجهة تلك التيارات أفسح الوفد مكانا لعناصر شابة وأكثر ثورية ضمن تنظيمه، وقد كانت تمارس اتجاهها ضاعطا داخل الحزب لتنفيذ أفكارها، ورغم أنها صنعت الكثير للوفد وذلك بتنمية اتجاه قومي متوازن مع الاتجاه القديم فيه، وتغذيته بفكر جديد يتعلق بفهم المشاكل الاجتماعية، إلا أنه لم يُقدر لها الوصول إلى قيادة الحزب ورسم سياسته بما يرقى به إلى مستوى أحداث ما بعد الحرب^(١).

يستتبع مما سبق أن دور الوفد قد تحدد في اتجاهين، اتجاه سلكه شباب الوفد والتقدميون بغرض المساهمة في إنضاج وعي الجماهير وإثارتها، أما القيادة فلم يكن في تخطيطها أن تصل بالأحداث إلى ما يهدد النظام القائم سياسيا أو اجتماعيا، وكان الاتجاه العام للحزب هو الهجوم على الحكومة وكشف سياستها غير الوطنية، لكن هذا الموقف كان له خطورته فلم يكن متبينا لأهداف واضحة أو خطوط عملية محددة لبناء مجتمع، وخطورته تكمن في اقتناع الجماهير بهذا الحزب حيثئذ، وهي

(*) عادة ما كان الوفد يتبنى فكرة المفارضة مع الإنجليز ولكن مع موقفه المضاد مع الحكومة القائمة حيثئذ ولكسب ثقة الجماهير بدأ ينادى بشعارات تخطت حدود مبادئه فنادى بعرض قضية مصر على مجلس الأمن.

(١) نفس المرجع، ص ٤١.

التي لو تحركت بتوجيه منه وعلى أساس رؤيته غير المحددة لكان تحركها عشوائيا ضارا كل الضرر بالقضية الوطنية.

جـ- الإخوان المسلمون:

تكونت جماعة الإخوان فى مدينة الإسماعيلية سنة ١٩٢٧م، وبدأت نشاطها كجمعية دينية بالوعظ الدينى والدعوة لإقامة مسجد أو بناء مدرسة مع استنفار المشاعر الإسلامية ضد مظاهر التحلل الأخلاقى، وفى سنة ١٩٣٢م انتقل مركز ثقل الدعوة إلى القاهرة وتركز نشاطها فى الجامعة وفى الأزهر.

ومن الملاحظ وبعد انتقال الدعوة إلى القاهرة أنها بدأت تتخذ خطا سياسيا أساسه تحديد موقفها من الحكومة والأحزاب، ولم يتم ذلك فى صورة صراعات حزبية وإنما من خلال مهاجمة فكرة الحزبية والزعامة، واستخدمت فى نشر أفكارها مجلة أسبوعية أصدرتها مع نقل دعوتها إلى القاهرة، وفى أواخر ١٩٣٨م أصدرت مجلة النذير وهى مجلة سياسية أسبوعية.

ومن الملاحظ أن القصر بدأ فى التقرب إلى هذه الجماعة لاكتساب شعبية للملك ولإبراز رعامته، كما أن الرجعية قامت باستمالتها لتعطيم حزب الوفد، وكان بين الجماعة وحزب السعدين تقارب واتفاق لدرجة إعلانها الخصومة الشديدة للوفد لما طلبوا منها إعلانها سنة ١٩٤٦م، بل وصل الأمر إلى حد الاشتباك فى الطرقات مع مظاهرات الوفد والشيوعيين، وهو ما مثل انحراف الجماعة بوضوح إلى العمل السياسى وعلى الأخص عند إعلانها الخصومة لحزب سياسى، هو الوفد.

وتوضح المراجع أنه رغم ما كان يصدر أحيانا عن قادة الجماعة من تعريض بالاستعمار أو هجوم عليه فقد كانت أقل التنظيمات تعرضا للمسألة الوطنية

وتحديدا لموقفها إزاءها، فقد كان مطلبها للخلافة ولحكومة إسلامية يأتي في المرتبة الأولى قبل المطلب الوطني، ومما يوضح ذلك أنه بعد تكوين «اتحاد الهيئات الإسلامية» الذي دعت الجماعة إلى تأليفه وتكون في أغسطس ١٩٤٧م، راح يهاجم الهيئات الوطنية والشعبية بدلا من تكريس جهوده للدعوة لحل مشكلة مصر والتي كانت محل البحث أمام مجلس الأمن^(١).

ولقد أثارت دعوة الجماعة لتكوين حكومة إسلامية ريبة الوفد والقوى الشعبية، فهي تعنى تغيير النظام كله بما فيه من إعادة تصنيف للقوى السياسية مما سيؤدي إلى تشتيت التجمع الشعبي التقليدي المعادي للاستعمار، ومن جانب آخر كان يمكن أن يؤدي هذا الطلب إلى التفريق بين طوائف الشعب الدينية.

مما سبق يتضح أن نشاط الجماعة بهذا الشكل ربما يكون قد أدى إلى امتصاص جانب من الحيوية السياسية للشعب بعيدا عن المشاركة الإيجابية في أحداث تلك الفترة، ومن جانب آخر رغم وجود نشاط لهذه الجماعة فلم يكن متناسبا مع حجمها الكبير وقياسا لتنظيمات أخرى أقل منهاجا وأكثر فاعلية.

د- حزب مصر الفتاة:

بدأ حزب مصر الفتاة بعد الحرب العالمية الثانية غير قادر على تحديد موقف له من القضية الوطنية، وخاصة مع الأفكار الجديدة التي ظهرت بعد الحرب فمارس نشاط دون برامج سياسية واضحة.

وتمثل نشاط الحزب في اتجاهين، فقد حاول الاندماج مع جماعة الإخوان ولم يوفق، ثم تبني فكرة الدعوة للتقارب مع الولايات المتحدة، ولكن مع فشل قضية مصر في مجلس الأمن أخذ يعيد حساباته بل بدأ يخفف من حدته تجاه الدول الشيوعية.

(١) نفس المرجع، ص ٥٥.

وبين الخطأ والصواب والتردى أخذ الحزب يخوض الصراعات بين الأحزاب والتنظيمات المختلفة وهو ما ظهر بصورة واضحة فى عمله اليومى.

هـ - التنظيمات السرية بالجيش المصرى:

تجمعت أسباب عديدة أدت إلى تبرم الضباط المصريين من الأوضاع المفروضة على الجيش المصرى بل وعلى مصر كلها، كما أدت بهم إلى التفكير فى المشاركة فى العمل الوطنى مثل بقية أبناء مصر.

إذ كان أحد شقى الاختيار الإجبارى هو نزع سلاح القوات المصرية عند دخول إيطاليا الحرب الثانية، ومحاصرة قصر عابدين بالقوات البريطانية فى ٤ فبراير ١٩٤٢م وإجبار الملك على تنصيب «النحاس» رئيس للوزراء وما مثل ذلك من امتهان لكرامة المصريين، كذلك تنكر الإنجليز لمصر بعد انتهاء الحرب فلم يفكروا فى الجلاء عنها، ثم حرب فلسطين واشتداد ساعد اليهود وتشيت الضباط بعد هذه الحرب، كذلك عمليات الاعتقال الواسعة بين الضباط، كانت أسباب هامة دفعت الضباط إلى العمل السرى وتنظيم صفوفه وتصعيد نشاطه.

بدأت حركة الضباط وعلى وجه التحديد فى عام ١٩٤٣م، وبدأت تنمو ويزداد نشاطها وأصدرت منشور «الجيش يحذر» مع عام ١٩٤٥م وكان يهاجم الملك والاستعمار، ورغم إصابة الحركة بنكسة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧م نتيجة خيانة أحد رجالها إلا أنها نهضت واستمرت وسارت فى طريق النمو وساعد على ذلك حرب فلسطين بملاساتها^(١).

ومع إلغاء الأحكام العرفية ومواتاة الظروف، تكونت لجنة مركزية من خمسة أعضاء فتسعة أعضاء عرفت باسم «الضباط الأحرار»، قام كل من هؤلاء

(١) راشد البراوى، حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر، ط١، ص١٩١، القاهرة ١٩٥٢م.

بالاتصالات الفردية بالضباط الأصغر وتكون على ذلك شعب صغيرة بالوحدات، وكان دور كل شعبة إشاعة الوعي ونشر الدعوة بين الوحدات، ثم لجأت بعد ذلك إلى الدعاية المنظمة وبدأت في طبع المنشورات وتوزيعها مثل منشور «نداء وتحذير» ومنشور «الجيش يقول للملك فاروق لا» وبدأت توزعها على العسكريين والمدنيين، واستحوذت على اهتمام الكثير منهم.

كما سبق عرضه عن القوى الدولية والقوى الوطنية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية يتضح أنها أسهمت بالضرورة لطبيعة أهدافها وأفكارها في تشكيل أحداث ما بعد الحرب في مصر، والتي ونتيجة لتأثيرها لا بد أنها فرضت على بريطانيا ومصر كل إعادة حساباته في علاقاته بالآخر، وهو ما اتضح بالفعل وبصورة تدريجية.

فمثلا على الجانب البريطانى، كانت بريطانيا تعاني أزمة مالية حادة نتيجة لأعباء الحرب، وفي نفس الوقت كانت تواجه متاعب في تأكيد نفوذها في عدد من مناطق سيطرتها، وخاصة مع بداية الاتحاد السوفيتى في إثارة المتاعب لها في إيران، كما بدأت الاضطرابات في مصر وسوريا ولبنان وإندونيسيا والهند.

الدفاع المشترك - مجلس الأمن - حرب فلسطين؛

على ذلك ومع استعادة مصر لتوجهها العربى، أيدت بريطانيا فكرة تكوين الجامعة العربية، وبدأت تتبنى فكرة الدفاع المشترك، وربما كانت تأمل من وراء ذلك السيطرة على جامعة الدول العربية وربما عن طريق بعض الحكومات العربية، كما أنها ومع فكرة الدفاع المشترك وبتكوين حلف بينها وبين مصر ربما يمكن توسيعه ليشمل كل دول الجامعة ومنطقة الشرق الأوسط كلها، وأخيرا قد يحقق انشغال مصر بالمشاكل العربية الهدوء الداخلى في مصر والانصراف عن المشكلة القومية المصرية.

أما وقد استطاعت بريطانيا تصفية جانب من مشكلاتها الاقتصادية وتنسيق سياستها مع الولايات المتحدة وفيما يتعلق بمصر، ومع عدم انصراف المصريين عن قضيتهم القومية بتوجههم العربى، ومع قلة فاعلية الجامعة العربية لها حيث، بدأت بريطانيا فى نبذ فكرة الدفاع المشترك، وأخذت تؤكد على أهمية اتخاذ قناة السويس قاعدة عسكرية لقواتها، وفى نفس الوقت أخذت صحيفة «المانشستر جارديان» تنادى بوجوب تشجيع الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية فى مصر^(١).

وأما على الجانب المصرى ومع نشاط التنظيمات الشعبية التى بدأت فى نشر أفكارها الجديدة والتى أعطت للحركة الوطنية أبعادا ومفاهيم متطورة ومع ما صاحبها من تحول للرأسمالية المصرية إلى فئات احتكارية راد ارتباطها بقوى الرأسمالية العالمية وفى نفس الوقت بالرجعية وبالقصر، ومع زيادة الطبقة العاملة وزيادة قوتها بسبب نشاط الصناعات المحلية، كان من السهل التكهّن بشكل وأطراف وقوى الصراع المرتقب فى مصر^(٢).

سبق القول أنه بعد الرد البريطانى على مذكرة الحكومة بدا أن هناك إجماعا من الجماهير على ضرورة الجلاء بدون قيد أو شرط، وكان حزبا مصر الفتاة والوفد قد التقيا على هذا المفهوم مع باقى التنظيمات الشعبية، وبهذا تكون لدى كتلة ضخمة من الجماهير مطلب واضح اتُخذ معيارا موضوعيا تستطيع به الحكم على مواقف الآخرين حكومة وأحزابا وصحفا، وهو ما مهد أيضا هدفا للقاء فى العمل حوله، وكون رأيا واضحا، وخلق رأيا عاما قويا قادرا على الحركة المنسقة وعلى مواجهة الأحداث.

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ص ٢٧٣، انظر أيضا، محمد حنين هيكى، ملفات السويس، ص ٧٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٠.

وعلى ذلك ومع مفاوضات صدقي - ييفين لم يكن الجلاء طبقا لجدول رمنى مع فكرة لجنة الدفاع المشترك وإهمال وضع السودان بالنسبة لمصر مقبولا لدى القوى الوطنية، فخرجت المظاهرات الطلابية والشعبية وجمعت جميع البلاد المصرية، وأريقَت فيها الدماء، وفشلت المفاوضات، وبدأت قوى المعارضة الوطنية بل والرجعية تفكر فى عرض المشكلة المصرية على مجلس الأمن.

كانت بريطانيا ومع بداية عام ١٩٤٧م - كما سبق القول - قد استطاعت أن تنسق سياستها مع الولايات المتحدة، بحيث انفردت هى بمصر، وتركت فلسطين للولايات المتحدة، ومع تنسيقها لخطواتها المقبلة أعلنت تأكيدها على اتخاذ مصر قاعدة عسكرية لقواتها، وفى مارس ١٩٤٧م قامت بتجميع قواتها المتمركزة فى الإسكندرية والقاهرة لتتمركز فى المنطقة المحددة لها على القناة.

حيث تقدمت الحكومة المصرية بالمشكلة الوطنية إلى مجلس الأمن، ومع الغموض الذى لازم الرد على طلب مصر، نشطت التنظيمات الشعبية فى مصر لتنبه إلى هذا الوضع، واندلعت المظاهرات فى ٢٢ أغسطس ١٩٤٧م، وهى ما حسمت قرار المجلس بعدم اللجوء إلى أسلوب «التراضى الدولى» ورد القضية إلى أصحابها للتراضى بشأنها، وإنما تم التصويت بأغلبية الأعضاء ضد مصر، وعلى كل فلم تطالب بريطانيا بشطب النزاع من جدول الأعمال للعودة به إلى نطاقه الأول، وإنما تقرر إبقاء القضية بمجلس الأمن معلقة بغير حسم.

كان للتصويت بالأغلبية ضد مصر فى مجلس الأمن على ما يبدو قيمة إيجابية إذ ظهر لها أن التحكيم الدولى حيث لايس الطريق الأمثل لحل مشكلتها، وبدأت تتردد فى مصر شعارات «الجلاء بالدماء» و«الكفاح المسلح»، كما بدأت الجماهير فى إدراك حقيقة أن الاستعمار ليس ممثلا فى بريطانيا فقط وإنما هى جزء من نظام استعمارى، كما ظهرت قيمة الحياد لمصر بعد ظهور مواقف الدول منها

فى مجلس الأمن، فمثلا وضع موقف الولايات المتحدة، وكانت حكومة النقراشى تعتقد فى إمكانية الاعتماد عليها فى مساعدة مصر وهو ما لم تقم به الولايات المتحدة لا داخل مجلس الأمن أو خارجه.

فشلت حكومة النقراشى فى الوصول إلى حل للمسألة الوطنية عن طريق مجلس الأمن، ففشلت فى تحقيق الجلاء، ولموقفها السلبى بدأت الحكومة البريطانية بتباعد بالسودان عن مصر بترويج دعوى «حق السودانين فى تحقيق المصير» وهو الأمر الذى ربما لاقى قبولا لدى السودانين، وعلى ذلك أوجدوا له جمعية تشريعية فى سنة ١٩٤٨م، ثم بدأوا فى تنظيم إجراء انتخابات لقيام برلمان سودانى.

وعلى التوازى مع بداية عام ١٩٤٧م، ومع فشل الحكومة فى تحقيق الجلاء وإقرار وضع يناسب المصريين فيما يتعلق بالسودان بدأت اضطرابات العمال، إذ كانوا على خلاف مع أصحاب المصانع، ولم تناصر الحكومة العمال على حساب الرأسمالية، بل وقفت ضدهم وبحزم فى الإضرابات، واستمرت الإضرابات مع عام ١٩٤٨م لتشمل الموظفين والبوليس، وكانت هذه الإضرابات مقدمة لتحريك البيان السياسى والاجتماعى القائم نحو «نـ.جـ جديد»(*).

استمرت التنظيمات الشعبية حيث نشر أفكارها بمنهاج محدد لتنمية أسلوب التفكير السياسى لدى الجماهير وبالتالى تطوير فكرهم السياسى، واستخدمت هذه التنظيمات صحفها المختلفة «الجمهورية»، ورابطة الشباب، وطليلة العمل»، كما دعت «الطليلة الوفدية» إلى ضرورة حل المسألة الوطنية بمفهوم أشمل للاستعمار ومتعلقا بالأساس الاقتصادى لها.

(*) كانت حكومة النقراشى قد أعلنت - تغطية للفشل والخيرة بعد قرار مجلس الأمن - أنها تركز برنامج عملها لحل مشاكل البناء الداخلى، وهو ما لاقى اهتمام الجماهير وخاصة أهل المدن ذوى الدخول المحدودة سواء كانوا عمالا أو موظفين، ولم تكن نظرة الحكومة للإصلاح مثلما نظرت إليها التنظيمات الشعبية، إذ كانت فى النهاية تهدف إلى خدمة مصالح الرأسمالية الكبيرة والملاك.

ومع بداية عام ١٩٤٨م كانت الحكومة المصرية فى موقف لا تحسد عليه، فهى قد فشلت فى تحقيق أى شىء للبلاد، وفى المقابل كانت القوى الوطنية متربصة بالموقف وعلى استعداد لمزيد من المظاهرات والتى عادة ما كانت تتحول إلى أحداث دموية، ومع هؤلاء كانت بريطانيا قد ركزت قواتها فى نقاط على القناة كقاعدة دائمة لها، وذلك بعد أن نسقت خطواتها المقبلة مع الولايات المتحدة، وفى نفس الوقت علقت قضية مصر فى مجلس الأمن دون طلب شطبها لأنه كان من رأيها أن مثل هذا العمل ربما يدعم موقفها فى مواجهة القوى الوطنية لو تولت حكومة شعبية.

على العموم أدت حرب فلسطين والتى تقرر دخولها فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٨م وانتهت بهزيمة قاسية للعرب إلى تراجع المسألة الوطنية والصراع الاجتماعى إلى الظل طوال هذه الحرب.

ومما يوضحه كتاب «ملفات السويس» أنه ومع بداية تلك الحرب بمقتضى صفقة بين الملك فاروق شخصيا وبعض العسكريين البريطانيين أبيع لعناصر مصرية «أن تسرق» من المعسكرات البريطانية بالقناة كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر، وفجأة تنبعت الحكومة البريطانية إلى سرقات الأسلحة والمعدات، وفجأة أقفلت مخازنها فى مواجهة هذه السرقات.

ومما يوضحه الكتاب أيضا أن كمية الأسلحة المسروقة سمحت للقوات المصرية ببدء تلك الحرب وبعد ذلك مع موقفها السيئ أصلا فى التسليح بسبب خسائرها فى الحرب العالمية الثانية ويسبب سياسة بريطانيا فى تسليحها ومع إغلاق المخازن البريطانية، لم تكن تلك القوات قادرة على متابعة الحرب، وهو الأمر الذى يبدو كأنه كمين أعدته بريطانيا بمهارة لتوريط الحكومة المصرية فيه.

فهى بذلك قد ورطت القوات المصرية فى حرب خارج حدود قدرتها العسكرية، وهو الأمر الذى سيدعوها إلى طلب المعونة ومن بريطانيا خاصة والتي قيدت تطورها العسكرى من زمن بعيد، وكان على مصر لتتال المعاونـة أن تطلبها صراحة وطبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦م، وذلك فى الوقت الذى تنادى فيه الحكومة المصرية بالتـحليل من تلك المعاهدة، وهو المآرق الثانى الذى أعدته بريطانيا لتلك الحكومة.

لجأت الحكومة المصرية إلى الولايات المتحدة لحل تلك الأزمة، وانسحبت إسرائيل من العرش بعد أن أقنعتها أمريكا بذلك وبعد توقيع مصر وإسرائيل على اتفاقية هدنة دائمة، تلا ذلك تسلم إسرائيل من بريطانيا وبدون أى جهد حربى «أم الرشراش» وهى «إيلات» حاليا فى فبراير سنة ١٩٤٩م، كما سلمتها صفقة أسلحة سنة ١٩٥٠م بدلا من أن تسلم مثلها لمصر، وكانت قد دفعت ثمنها منذ فترة طويلة، وهكذا أوفت بريطانيا للولايات المتحدة بما نسقته معها، وبقي لها أن تتفرغ لوضعها فى مصر^(١).

حققت هذه الحرب لبريطانيا مجموعة من الأهداف، فهى أولا امتصت جهود القوى الشعبية بتوجيهها لمؤازرة العرب، كما استطاعت وبزرع الكيان الإسرائيلى فى فلسطين أن تسبب قلقا لدى المصريين، بإمكانية قطع اتصالهم عن محيطهم العربى، وأعدت منطقة فلسطين لتكون مناسبة لأغراض الولايات المتحدة بما سيتيح لها الحصول على معونة منها لتنفيذ مشروعاتها فى المنطقة.

وبعد الحرب والهزيمة بدأت بريطانيا تؤكد على أهمية وجودها فى قناة السويس بل وبدأت فى عرض المقترحات «إيجار - سلخ» والتي من شأنها أن تثبت

(1) American Foreign Policy, Egypt, 1949, pp. 698 - 707.

هذا الوضع، وكانت تأمل في نفس الوقت أن تتولى الحكم في مصر وزارة ترضى عنها القوى الوطنية، وأملت الصحف البريطانية أن تدعم الحكومة البريطانية الآراء التي تنادي بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مصر.

بدأت القوى الشعبية «الوطنية» في تلمس طريق الكفاح المسلح الذي لم يعد غيره من طريق للاستقلال، وحيث شد مع الإجراءات الدموية للحكومات الرجعية المتتالية في مصر بدأت حركة من الاغتيالات اغتيل أثناءها النقراشي في ٨ ديسمبر ١٩٤٨م، وحسن البنا في فبراير ١٩٤٩م، كما تأكد بوضوح لضباط الجيش المصري ضرورة تغيير قاداتهم بل وقادة مصر كلها، ونظامها، فقد عُذِر بهم في الحرب، وأُمتُنت كرامتهم رغم قتالهم البطولي فعلا خلال الحرب، وأُمتُنت كرامة مصر وعقلية قيادتها.

وبتوقيع الهدنة بدأت مسألة تحديد العلاقات المصرية البريطانية تظهر على السطح مستلزما حلا حاسما، وكانت الحكومة البريطانية ترغب في وجود حكومة مصرية قادرة على التفاهم الوثيق معها، ومن ثم وبعد «إبراهيم عبد الهادي» تولى «حسين سري» في وزارة ائتلافية انتقالية لتحقيق هذا الغرض ومثل فيها نسبة من الوفدين لمراقبة الانتخابات، وفي نوفمبر سنة ١٩٤٩م انتهت مهمة الوزارة، وفي ٣ يناير سنة ١٩٥٠م فاز حزب الوفد في الانتخابات.

ولكن يلاحظ من نتائج انتخابات تلك الوزارة أن العدد الفعلي للناخبين كان ٤١٠٥١٨٢ ناخبا، ومن أدلى بصوته ٢٨٥٩٧٤١ ناخبا، وهو ما يراه الأستاذ الرافعي دلالة على أن قسما كبيرا كان قد ازداد الشك لديه في جدوى إصلاح الأوضاع القائمة.

تولت حكومة الوفد، وكانت قد قامت مظاهرات شاملة مطالبة بإلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م، وتطورت أساليب الكفاح من المظاهرات إلى الكفاح المسلح،

فقد قامت مقدمات للقوى الشعبية من بين جماعة الإخوان ومصر الفتاة وعدد من التنظيمات السرية بالجيش بهجمات متتالية على معسكرات القوات البريطانية في القناة، وتم الرد على هذه العمليات بأعمال قمع وحشية للمدنيين من أبناء تلك المنطقة.

ومع بدء المفاوضات وضع أن حكومة الوفد كانت مصرة على جلاء القوات البريطانية ولكن مع السماح بجدولة الجلاء زمنيا واتخاذ ترتيبات فيما بعد للدفاع لا تمثل احتلالا، والتمسك بربط السودان بمصر دون فصلهما، وهو ما تعارض مع مطالب المفاوض البريطاني، وتعثرت المفاوضات، واتخذت الحكومة حيثذ مواقف تحسب لها فقد رفضت دخول مصر الحرب الكورية ورفضت مشروعا للدفاع عن الشرق الأوسط، وردت عليها بريطانيا بتقديم صفقة أسلحة ثانية لإسرائيل.

كانت الحكومة الوفدية تحاول التقرب إلى الولايات المتحدة لمساعدتها في تقريب وجهات النظر بين مصر وبريطانيا، هذا في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة قد نسقت سياستها مع بريطانيا حول الشرق الأوسط وصدر عنهم بيان ثلاثي في مايو سنة ١٩٥٠م يؤكد على ذلك وعلى ضمان الوضع القائم في إسرائيل على ما هو عليه.

كان من أهم ما شغل بريطانيا في مصر حيثذ هو العمليات المسلحة المصرية ضد معسكراتها في القناة، والتي أرجعتها إما لعجز الحكومة المصرية في السيطرة على المشاعر الشعبية، أو لتشجيعها لها، وعموما فقد بدأت قيادتها العسكرية في الشرق الأوسط في وضع الاحتمالات، وكان الاحتمال الأول تتطلبه ضرورة مباشرة ويتم بالسيطرة العسكرية الكاملة على منطقة قناة السويس ووضعها تحت حكم عسكري بريطاني كامل، وأما الاحتمال الثاني ويتم تحت الضرورة القصوى بتفجر الوضع في مدينة كبرى مثل القاهرة أو في عدة مدن، ونتيجة لتنفيذ

الاحتمال الأول وفي هذه الحالة تجهز الخطط لاحتلال الدلتا والقاهرة والإسكندرية، واتخذت هذه العملية الكبيرة الاسم الرمزي «روديو RODEO».

واتفقت آراء كل من الفيلد مارشال «مونتجمري» والجنرال «أيزنهاور» بضرورة احتلال القاهرة والإسكندرية فوراً، ومع هذا الوضع وقبيل منتصف عام ١٩٥١م كان التناقض قائماً بين جميع الأطراف الداخلية والخارجية والتي لها صلة بالمشكلة المصرية.

. لجأت حكومة الوفد إلى الولايات المتحدة لحل المشكلة، لكنها لم تفلح في التوصل لشئ، غير أن رئاسة أركان الحرب المشتركة في واشنطن توصلت إلى اقتراح يقضى بتدويل القناة، وهكذا بعد ما أُقترح من إيجار وسلخ للقناة كانت فكرة التدويل، ومع الضغوط الشعبية التي لم يمكن وقفها، ومع عدم التوصل إلى حل مرضى مع إنجلترا، لم يبق أمام الحكومة المصرية إلا إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م^(١).

مما سبق عرضه يتضح أن السياسة البريطانية في مصر كانت ذات أهداف واضحة ثابتة، وهي على وجه التحديد تحقيق وحماية مصالح لها في المنطقة، وتحقيقاً لتلك الأهداف فقد تنوعت الأساليب، واتسمت تلك الأساليب تارة بالتهالي والترفع وتارة بالود ومرة بالعنف والهمجية.

وعلى ذلك لم يكن غريباً أن تأتي معاهدة سنة ١٩٣٦م محققة لسياستها التي سارت عليها طوال فترة وجودها في مصر، فكانت في المقام الأول محققة لمصالح بريطانيا في المنطقة، وفي المقام الثاني حققت مكاسب لمصر - طرف المعاهدة الآخر - وهو ما لم تعارضه بريطانيا، غير أنه كان في حدود عدم تعارضه مع مكاسبها وبديهيها كان لا يمثل مكسباً حيويًا بما يفقد مكسبها قيمته، وهو ما كان

(١) محمد حسين هيكل، ملفات السويس، ص ١٢٢.

يعنى فى النهاية عدم تحقيق مطلب رئيسى لمصر وهو زوال احتلال مصر والسودان وتحقيق الاستقلال.

ولكن لم ذلك الموقف المصرى المتداعى؟.. الواقع أن المصريين تنازعهم وعلى وجه التحديد إما مصالح خاصة أو مصالح حزبية تصفوا فى النهاية إلى مصالح أفراد دون سعيها فعلا لتطوير حياة حزبية سليمة، وتحت إلهام مصالح طبقية ومصالح شخصية وأحقاد غريبة ومطامح فى الوصول إلى الحكم تداعت إرادة الحكام غالباً والكرامة المصرية أحياناً وذلك فى مواجهة أساليب بريطانيا المتنوعة وأهدافها السياسية الثابتة.

لكن مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ومع تطور وعى الشعوب بدت الأساليب الاستغلالية الاستعمارية التقليدية منبوذة، وبدأ الوعى بأفكار جديدة تماماً على الحركة الوطنية فى مصر، يصل إلى مداه، وخاصة بين التنظيمات الشبابية، وعنت هذه الأفكار بتحرير مصر اقتصادياً واجتماعياً من قوى الاستعمار فى آن واحد، ومع هذه الأفكار ومع توارد الأحداث كانت القوى الوطنية فى مصر تقف متربصة وعلى استعداد للكفاح المسلح.

حيث كانت بريطانيا تعاني من مشاكل عديدة، كان أهمها الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة لاحتلال مكانة بريطانيا فى مناطق توفر البترول وفى مصر، وكانت مصر قد بدأت تؤكد توجهها من جديد إلى محيطها العربى.

حيث ولأول مرة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية أعلنت بريطانيا أنها توافق على فكرة الجلاء الموقوت مع تبنى فكرة الدفاع المشترك وهو أمر بدا لى وكأنه أريد به خدعة استخدمتها بريطانيا لاحتواء ذلك الاتجاه الجديد لحين تنسيق خطاها مع الولايات المتحدة، وبما يؤكد ذلك دورها الأساسى فى زرع كيان جديد

فى فلسطين هو إسرائيل لعزل مصر عن العرب، كما أنها تناسب فكرة الدفاع المشترك التى كانت تنادى بها بمجرد تحسن موقفها(*) .

ومع طموح الرأسمالية الاحتكارية المصرية ومطامعهم التى لم تتحقق، ومع وجود القوى الوطنية المتحفزة، كان قد تم تنسيق الموقف بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على أساس ضمان ثبات الموقف على ما هو عليه بالنسبة لإسرائيل بل وقبل ذلك بعام تم تبني خط عام للسياسة الأمريكية البريطانية يتعلق بتطوير المصادر الكامنة المطلوبة لدفاع تلك الدول، وبخاصة البترول الخام وخلق سلع رأسمالية جديدة وخاصة مع تحذير «بيفين» باحتمال المرور بفترة ركود صناعى^(١) .

وأما فيما يتعلق بالمشكلة المصرية فلم توافق بريطانيا على مطالب الحكومة الوفدية، وبدأ خطوات الكفاح المسلح ضد القوات الإنجليزية فى القناة، وبدأت بريطانيا ورداً على هذه العمليات فى الاستعداد لاحتلال مصر كلها.

ومع فشل الولايات المتحدة فى مساعيها لحل الخلاف بين بريطانيا ومصر ولتهدة القوى الوطنية، ومع إصرار بريطانيا من جانبها على موقفها، لم يكن أمام الحكومة المصرية إلا التحلل من جانبها من معاهدة سنة ١٩٣٦ م.

(*) يتضح من تقرير لجنة التنسيق الخاصة - وقد سبق الإشارة إليه - أنه كان ومن المحقق لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والعالم العربى ومع عدم مناسبة وضع قوات عسكرية أمريكية هناك أن توجد بدائل لتحقيق سيطرتها، وقد أشير بشكل أو بآخر إلى إمكانية اتخاذ حل ربما عنى به إيجاد كيان سرائلى فى فلسطين، وكان هذا التقرير قد وضع فى سنة ١٩٤٤ م سابقاً لميثاق الإسكندرية أو حتى تكوين جامعة الدول العربية.

(1) American Foreign Policy, Egypt, 1949, Vol. VI, p. 51.



الفصل الأول

أزمة العلاقات المصرية البريطانية

بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

- أهداف القوى العظمى فى منطقة الشرق الأوسط.
- المحادثات المصرية البريطانية ١٩٥٠ - ١٩٥١ م.
- إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وبيان القوى الأربع.
- موقف القوى الداخلية بعد الإلغاء.
- العمل الفدائى.
- ردود فعل بريطانيا والقوى العظمى من الإلغاء.
- حريق القاهرة ونتائجه.

أهداف القوى العظمى فى منطقة الشرق الأوسط:

أسفرت إذن الحرب العالمية الثانية عن تكون قوتين عظميين هما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والتي كانت أسس التناقض بينهما متوافرة مقدما، وقد حاول كل منهما أن يثبت ويؤمن وجوده وحضوره فى مواجهة الآخر وعلى الساحة الدولية.

وقبل الاسترسال فى إيضاح موقف هذه القوى يجدر أن نوضح أن عرضنا لأهدافها واهتماماتها أمر حيوى لتفسير تطور العلاقات المصرية البريطانية حيثئذ، وخاصة أنها قوى عظمى فعالة ومؤثرة، ومن جهة أخرى فقد شملت أهدافها ونياتها العالم كله، ونحن من بين هذا العالم، لكنى سأركز وعلى التحديد على نقاط محددة لأهدافها وإجراءاتها مرتبطة ارتباطا مباشرا ومؤثرا فى هذه العلاقات.

أولا كانت الولايات المتحدة ترى أنه ومع عدم الاتفاق الكامل فى كل من مؤتمرى «دومبرون أوكس» و«سان فرانسيسكو» حول إجراءات التصويت على الخطوات الإجرائية فى ميثاق الأمم المتحدة، ومع استخدام الاتحاد السوفيتى لقواته الموجودة فى أوروبا الشرقية؛ لمساعدة الأحزاب الشيوعية التى تشكل أقلية عديدة على تدمير الجماعات غير الشيوعية أو التسلل إليها وإقامة حكومات موالية للسوفييت، ومع مزيد من هذا التأيد بتأييد الجماعات الشيوعية فى اليونان وتهديد تركيا بسبب سيطرتها على مضائق الدردنيل، كانت ترى أنه لا بد من إجراء مضاد لمواجهة ذلك التسلل خلال أوروبا الشرقية، ثم مساندة الشعوب الحرة التى تقاوم محاولات إخضاعها من جانب أقليات مسلحة أو ضغوط خارجية^(١).

(1) B. Ponomarev, History of Soviet Foreign Policy 1917 - 1945, pp. 493 - 495, Moscow, 1959, See also,

وكالة الإعلام الأمريكية، موجز التاريخ الأمريكى، ص ١٤٧، الولايات المتحدة ١٩٨٦م.

ومع نظرياتها تلك حيال خط الدفاع الأساسى المشترك بين أوروبا الغربية وبين الوجود السوفيتى الكائن فى أوروبا الشرقية، اهتمت وبالتوازي بتنمية واستغلال الطاقات الكامنة، وكذلك السيطرة على نقاط الاتصال والمراكز الحيوية فى العالم والتي من أهمها الدول العربية والشرق الأوسط، وقد ظهرت اهتماماتها تلك بوضوح فيما عبرت عنه «لجنة التنسيق الخاصة» الأمريكية والتي عرضنا تقريرها فيما سبق عرضه (١).

كانت أعماق الدفاع المتتالية بدءا بمنطقة الدفاع الأساسى على حدود أوروبا الشرقية وحتى الولايات المتحدة تشمل بالترتيب دول المواجهة: اليونان، وتركيا، ثم تليها دول أوروبا الغربية، وهى دول خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة بشريا واقتصاديا، وكان على الولايات المتحدة وحيثد ومع استبعاد احتمال ضربة ذرية من جانب الاتحاد السوفيتى أن تعيد التوازن لهذه الأعماق الدفاعية لكى تكون قادرة على الصمود فى مواجهته لمنعه من الوصول إليها، وقد نفذت إجراءات أساسية فيما يتعلق بالترتيب الآتى:

١ - الإسراع فى إعادة التوازن لأعماق الدفاع على المحاور المحتملة لتقدم السوفييت وذلك بالمعاونة بالأموال والمعدات والآلات.

٢ - محاولة ربط دول هذه المناطق بالولايات المتحدة عن طريق معاهدات تؤمن ردود الفعل تجاه السوفييت (*).

(1) Acheson Dean, Power and Diplomacy, p. 43.

(*) أوضحت المناقشات الدائرة مثلا فى مجلس اللوردات البريطانى أن هناك قناعة أن نيات السوفييت لا تنطوى على خير أبدا، كما أنه لا يمكن الثقة فى مجموعة قليلة من الحكام السوفييت هى التى تسيطر على السياسة السوفيتية، وهم ذور عقول صلبة؛ ولذلك فإن عقد معاهدة مع السوفييت لإقرار السلام وما أطلق عليها حيثد «معاهدة المستوى الأعلى» لم يكن أمرا من الممكن تنفيذه، لكل ذلك كان الحل المُرْضى هو تزايد قوة الغرب لتحقيق نتائج فعالة بعد ذلك مع السوفييت عن طريق عقد مؤتمرات لاهداف محدودة تكون فرعية أو إقليمية.

٣ - التوسع بقدر الإمكان فى احتواء دول أخرى من العالم بطريقة أو بأخرى، وخاصة تلك التى تقع فى مناطق إستراتيجية أو نقط حيوية.

فىما يتعلق بالنقطة الأولى، وعملا بالاقترح المقدم من وزير الخارجية الأمريكى «جورج مارشال» نجحت الولايات المتحدة فى تحقيق انتعاش اقتصادى سريع فى ست عشرة دولة ممتدة من أيسلندا إلى تركيا، وذلك ببدئها تنفيذ هذا المشروع فى أبريل ١٩٤٨م، إذ قدمت ١٢ ألف مليون دولار من السلع والخدمات لهذه الدول، وفى أقل من ثلاث سنوات ارتفع الإنتاج الصناعى فى هذه البلاد بنسبة ٢٥٪، وارتفع الإنتاج الزراعى بنسبة ١٣٪، فوق المستويات التى كانت قائمة قبل الحرب، هذا مع حث تلك الدول على العمل على تنمية اقتصادها، بنفسها لكى لا تتحمل الولايات المتحدة العبء وحدها^(١).

نجحت تلك السياسة، والقائمة على أساس المساعدة العسكرية والاقتصادية لتركيا واليونان فى مقاومة الضغط السوفيتى فى تركيا والهزيمة الحاسمة لأعمال العصابات المثارة فى اليونان^(٢).

وفىما يتعلق بالنقطة الثانية فقد عقدت الولايات المتحدة معاهدة «ريو» - وكما يقول الرئيس «ترومان» فى خطابه الافتتاحى - «لتأمين نصف الكرة الأرضية الغربى، والإيضاح بطريقة كافية أن أى هجوم مسلح ومؤثر على الأمن القومى للولايات المتحدة سوف يقابل بقوة ساحقة، وهو ما سيجعل هذا الهجوم المسلح لن يحدث أبدا»^(٣).

(١) المرجع السابق، ص ١٤٨.

(2) American Foreign Policy, Egypt, 1950, pp. 2167 - 2168.

(3) Department of State, 3462, North Atlantic Pact, 1949, p. 9.

ولما كان الرئيس الأمريكى يرى أن أمن الولايات المتحدة يتعلق مباشرة بأمن دول غرب أوربا؛ ولأنها وكما عرضنا على محاور تقدم محتمل للسوفييت، فقد كان عقد معاهدة دول شمال الأطلنطى إقرارا رسميا بهذه العلاقة، وقد عقدت تلك المعاهدة فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩م، وسوف نخص بالذكر منها المواد (٥)، (٦)، و(٩)، وأما التعليق عليها فستؤجله لربطه بمسير ونتائج المحادثات المصرية البريطانية فى أعوام ١٩٥٠ - ١٩٥١م، وعند عرض المقترحات الرباعية للدفاع عن الشرق الأوسط^(١).

مادة (٥): «وقد وافقت الأطراف على أن أى هجوم مسلح على أى منهم فى أوربا أو شمال أمريكا سوف يعتبر هجوما ضدها جميعا، وبالتالي فهم يوافقون - إذا وقع مثل هذا الهجوم - على استخدام كل دولة أو مجموعة دول لحقها فى الدفاع عن النفس وطبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وسوف تساعد الطرف أو الأطراف المعتدى عليها فى الحال بمفردها وبالتوافق مع الأطراف الأخرى، وهذا العمل ضرورى شامل للقوة المسلحة لاستعادة والإبقاء على أمن منطقة شمال الأطلنطى».

مادة (٦): «وللهدف المنوه عنه فى المادة (٥) فالهجوم المسلح على واحد أو أكثر من الأطراف يعنى أيضا هجوم مسلح على أراضى أى أطراف المعاهدة سواء فى أوربا أو شمال أمريكا، أو الأجزاء الخاصة بفرنسا فى الجزائر، أو قوات الاحتلال لأى طرف فى أوربا، أو على الجزء فى دائرة الاختصاص لأى طرف فى منطقة شمال

(1) Senate 1st Session, Document No. 47, North Atlantic Treaty, 1949, pp. 1 - 4.

الأطلنطى شمال مدار السرطان أو على السفن أو الطائرات فى هذه المنطقة لآى الأطراف».

مادة (٩): «سوف يؤسس مجلس من أطراف هذه المعاهدة، وكل منهم سوف يمثل فيه، وذلك للتفكير فى الشئون المتعلقة بالخطوات الإجرائية فى تلك المعاهدة وسوف يكون هذا المجلس منظما بما يتيح لأفراده التجمع فورا فى أى وقت وسيبدأ هذا المجلس عمله كلما بدا ذلك ضروريا وسوف تؤسس فورا «لجنة دفاع»، حيث ستوصى بالإجراءات المطلوب وضعها موضع التنفيذ فى المادة ٣، و٥».

وفيما يتعلق بالإجراء الثالث، وهو المتعلق بالتفاهم مع الدول التى تقع فى مناطق إستراتيجية أو نقط حيوية، ومنها دول الشرق الأوسط والدول العربية، فقد عبرت توصيات مؤتمر الشرق الأدنى بوضوح عن خطوات هذا الإجراء(*)، إذ إنه تمت التوصية بضرورة البحث لخلق ظروف اجتماعية تجعل الحياة الديمقراطية أكثر جذبا من الشيوعية لشعوب المنطقة، ويمكن أن يتم ذلك بتحريك وتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مع ضرورة الحذر فى أن يتم ذلك بثبات مع سرعة لا تزيد عن معدل نمو شعوب المنطقة كى لا يحدث انفجار فى النظام الاجتماعى(١).

(*) عقد هذا المؤتمر فى القاهرة فى ١ / ١١ / ١٩٥٠، وقد حضره مسئولو القنصلية الأمريكية المختصون بشئون الشرق الأوسط، وهم واحد وخمسون ضابطا بالخدمة من أربعة عشر مركزا فى الشرق الأدنى، ومسئولون من إدارة التعاون الاقتصادى وأقسام الزراعة والتجارة والعمل، ومندوبون أمريكيون لشئون الأتراك واليونانيون والإيرانيون، وذلك للاتفاق على فهم واضح للتعامل مع شئون الشرق الأدنى.

(1) American Foreign Relations, Vol v, 1950, p. 4.

فى عرض للاتجاهات والقوى الداخلية للشرق الأوسط، أوضح المؤتمر أن الطبقات الحاكمة فى تلك البلاد بدأت تقبل حتمية التقدم الاجتماعى من أجل منفعتهم الخاصة، كما أنه لا يسدر أن هناك تغيرا محتملا للقوى السياسية فى العالم العربى فى المستقبل القريب.

وفى رسالة من الرئيس الأمريكى إلى الكونجرس فى ٢٤ مايو سنة ١٩٥١م، أوضح أن الضغط الشيوعى ما زال متواصلا على الشرق الأوسط ويمكن التغلب على ذلك بالتعزيز المستمر للدفاع المسلح وتعزيز التطوير الاقتصادى، ويمكن أن يحقق لدول هذه المنطقة أهدافها وتحسين تحقيقها من خلال تقوية اتحادها فى العالم المستقل، وعلى ذلك فقد أوصى الرئيس الأمريكى بعمل «برنامج للدول العربية» لتطوير الأرض ومصادر المياه لتوفير زيادة فى الغذاء المطلوب لهم، مع مساعدات مالية للشرق الأوسط، وكان الرئيس «ترومان» قبلا وفى عام ١٩٤٩م قد قدم برنامجه المعروف باسم «النقطة الرابعة»، والذي بموجبه قدم إخصائون فى الزراعة والصحة والإسكان وغيرها المساعدة والمشورة لبعض دول هذه المنطقة^(١).

ثانيا وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى، وفى مؤلف عن تاريخ السياسة الخارجية السوفيتية لـ «بونوماريوف وجروميكو وكوفوستوف» بلور المؤلفون وجهة نظر الحكام السوفيت فى أسباب التباعد بين الاتحاد السوفيتى من جانب والولايات المتحدة ودول أوربا من جانب آخر، فهم يرون أن الدبلوماسية السوفيتية كانت متعلقة بداءة بالتأكد من أن منظمة الأمم المتحدة سوف تكون أداة فعالة للسلام، وأنه لن يمكن أن تستخدمها قوة أو مجموعة من القوى لخدمة مصالحها الخاصة مما يسبب الإساءة للدول الأخرى^(٢).

غير أنه ونظرا للحالة التى كانت عليها البلاد الأوربية من ضعف وانهيار فقد استطاعت الولايات المتحدة عن طريق المعونات الاقتصادية والعسكرية التى قدمتها لها، ونظرا لأن جزءا ليس بالقليل من بلاد آسيا وأفريقيا كان واقعا تحت سيطرة

(1) American Foreign Policy, 1955, pp. 2167 - 2168, See Also,

وكالة الإعلام الأمريكية، موجز التاريخ الأمريكى، ص ١٤٨.

(2) B. Ponomaryov, History of Soviet Foreign Policy 1917 - 1945, p. 495.

الدول الأوروبية، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تبسط هيمنتها على جو المؤتمرات التي عقدت، فخرجت مواد ميثاق الأمم المتحدة وخاصة عند إجراءات التصويت على الخطوات التنفيذية، لصالح الولايات المتحدة والدول الأوروبية(*).

كانت الحكومة السوفيتية تعتقد «أن التعاون المقرر قيامه بعد الحرب سيكون غرضه الرئيسى تأكيد سلام دائم ومع إمكانية قيام أو إعادة عدوان ألماني وهو ما حرصت عليه أيضا قوى الغرب واعترفت به فى قرارات عدد من المؤتمرات، لكنه ومع انتهاء الحرب كانت هناك علامات لا تبشر بالخير نحو التزام قوى الغرب بهذه القرارات ونسوا أن الاتحاد السوفيتى كان حليفهم ضد الغارى الألماني والاستعمار اليابانى»^(١).

«وترى الحكومة السوفيتية أنها قد أجبرت على أن تأخذ فى حساباتها الحقيقة بأن الدوائر الحاكمة فى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى قد اتخذت اتجاها سياسيا عدائيا علانية، والذي كان هدفه النهائى أن يؤسس بالقوة سيطرة إنجليزية أمريكية على العالم، وهو الاتجاه الذى يتطابق تماما مع سياسة العداء وسياسة إطلاق العنان لحرب جديدة يواصلونها، ونظرا لهذا الموقف فإنه على الاتحاد السوفيتى أن يشن صراعا منتظما أكثر قوة وأكثر انتظاما ضد كل تاجر حرب، وضد سياسة العدوان وإطلاق العنان لحرب جديدة، ومن أجل سلام عالمى النطاق»^(٢).

ومما سبق عرضه ومن المصادر يتضح أن طبيعة العلاقات بين الاتحاد السوفيتى من جانب والولايات المتحدة والدول الأوروبية من جانب آخر قامت على أساس من

(*) خاصة فى مؤتمر «دومبرون أوكس» وسمى باسم ضاحية فى نيويورك، وعقد فى ٢١ أغسطس ١٩٤٤م، ومؤتمر سان فرانسيسكو - فى ٢٥ / ٤ / ١٩٤٥م.

(1) Ibid, p. 498.

(2) Senate Ist Session, Document No. 47, North Atlantic Treaty, 1949, p. 122.

انعدام الثقة بين الجانبين، وسعى كل جانب للتفوق على الآخر وبسط سيطرته على العالم.

وكانت القيادة السوفيتية تتبنى الفكرة القائلة بأن الجهود الرامية إلى السلام كان يجب تحقيقها عن طريق التعاون من أجل منع إمكانية قيام أو إعادة عدوان ألماني، مع مساعدة وعدم الإساءة إلى الدول الأخرى، أما وقد نسي الحلفاء الغرض الأساسي وهو منع قيام عدوان ألماني جديد، ومع ظروف السلم بعد الحرب ومع الإجراءات العسكرية الشاملة التي نفذتها الولايات المتحدة في تعاون مع بريطانيا العظمى وفرنسا مشتملة على الزيادة في كل أنواع القوات المسلحة، وعلى تخطيط تمهيدى من أجل استخدام السلاح الذري وتخزين القنابل الذرية وهو سلاح هجومي كلية، وهو ما يعنى تأسيس قوة للسيطرة على العالم، فلا بد وبالضرورة من أن تكون تلك سياسة عدائية، ولا بد أن يعمل الاتحاد السوفيتي على تحقيق سلام عالمي، عن طريق شن صراع منتظم ضد سياسة العدوان وإطلاق العنان لحرب جديدة^(١).

أما الولايات المتحدة ومعها الدول الأوربية، فقد كانت ترى أن الاتحاد السوفيتي يعمل بكل الوسائل على إحباط أي تعاون من أجل السلام عن طريق استخدام حق «الفيتو»، كما فشل في التمسك بالحياد نحو التزاماتهم تحت ميثاق الأمم المتحدة؛ ولذلك فإن «الكريميلين» لم يفقد أية فرصة «لإثارة المياه العكرة» كما تبرهن عليه بشدة سجلات ما بعد الحرب، فمن حرب أهلية في اليونان إلى إلحاح مستمر على طلب تنازلات تركية في الدردنيل إلى التكفل بحزب «تودا» المتمرد في إيران، مع تأييد النزاع الحزبي في الدول العربية وإسرائيل، كل ذلك يعكس رغبة السوفييت في توسيع سيطرتهم على هذه المناطق الحيوية، وخاصة مع الرفض

(1) Ibid, p124.

المستمر لوحدة ألمانيا وإعادة سيطرة الغرب على الجزء الغربى منها، ومع الإعاقة المستمرة للوصول إلى معاهدة نمساوية، مع احتفاظهم بقوات مسلحة وأسلحة تتجاوز بإفراط مطالب السلم^(١).

وكما تبين اتضح أيضا أن الولايات المتحدة ومعها الدول الأوربية عملت بمعدل أسرع لتحقيق تفوقها على الاتحاد السوفيتى، فقد عملت فى محاور ثلاثة، وعلينا الآن أن نحصر الضوء فى الإجراءات التى قررتها حىال الشرق الأوسط ومن بينه مصر على الخصوص.

نصح مستشارو الولايات المتحدة بأهمية خلق ظروف اجتماعية واقتصادية مناسبة فى البلاد العربية وبلاد الشرق الأوسط لتحديد نوع من الديمقراطية أكثر بريقا وجذبا لشعوب المنطقة عن الشيوعية لابقاء خطرهما، ويتأتى ذلك بتعزيز التطور الاقتصادى وتعزيز الدفاع المسلح وتقوية اتحاد تلك البلاد فى العالم المستقل، وهو ما بدأت تنفذه فعلا الولايات المتحدة طبقا لبرنامج «النقطة الرابعة»، وبدأ الإمداد بالسلاح فى حدود قد تحقق الدفاع، ومع حث الدول الأوربية على اتباع نفس السياسة تجاه مستعمراتها أو ابلاد التى تحتلها.

إذن فقد رغبَّت الولايات المتحدة شعوب وحكام تلك المناطق بقبول هذا المخطط بالمعاونة المالية والفنية وبالأسلحة الدفاعية، ويتطور نظمهم الاقتصادية والاجتماعية، والأهم كما يرى المستشارون الأمريكيون الإسراع والإسهام فى ذلك بتقوية اتحادهم بالعالم المستقل والمعنى به دول أوربا.

(1) Department of State, 3462, North Atlantic Pact, 1949, pp. 7 - 10, See Also, Senate, 1st Session, Document No. 48, North Atlantic Treaty, 1949, p. 124, See Also, American Foreign Relations, Egypt, Vol V, 1950, pp. 3 - 4, Also, American Foreign Policy, 1950 - 1955, pp. 2167 - 2168, and Also, Hansard, House of Lords, 21 - 11 - 1951, p. 406.

أما سياسة الدول الأوروبية حيال تلك المنطقة فهي قديمة معروفة، غير أنه طرأ عليها عنصر جديد، بسبب حث الولايات المتحدة لتلك الدول على التمشي مع ذلك البرنامج المخطط والذي قرره الولايات المتحدة تجاه دول المنطقة العربية والشرق الأوسط، وكانت الولايات المتحدة تملك الحث على ما تريد وتأمل في الاستجابة من واقع سابق فضلها على الدول الأوروبية، لكن الاستجابة اختلفت بدرجة أو بأخرى، فقد اختلفت وجهات نظر تلك الدول حول طريقة تحقيق الأمن الدولي وأساليب تحقيقه.

وبتلك الإجراءات الترغيبية والتي لا بد وأنها لاقت قبولا كبيرا لدى الدول العربية ودول الشرق الأوسط ومع المخططات الأمنية للولايات المتحدة ودول أوروبا أصبحت دول تلك المناطق تلقائيا ضمن مخطط كبير أسسته الولايات المتحدة لرد أى عدوان سوفيتى ربما يعتمل فى ذهن قادة الولايات المتحدة وأوروبا، فمثلا وفيما يتعلق بالإجراءات الأمنية وكيفية ربط دول الشرق الأوسط بها، يتضح ذلك الارتباط بما صيغت به المادة (٥) من معاهدة دول شمال الأطلسنطى والمادة (٦)، إذ نلاحظ أن إحدى طرق تحقيق أمن منطقة شمال الأطلسنطى طبقا للمادة (٥) هي إسهام أطرافها فى معاونة أى طرف من أطراف المعاهدة حينما يقع اعتداء على قواته المحتلة لأى منطقة فى العالم وطبقا للمادة (٦).

كان العرض السابق تحليلا لاتجاهات وأهداف القوى العظمى فى العالم، وحيثلذ وفى مصر، ومع بداية عام ١٩٥٠م كان هناك هدوء نسبي فى المسامى المصرية نحو تحقيق تطور أفضل فى العلاقات المصرية البريطانية.

لكن وبتولى حكومة الوفد المؤيدة تأييدا شعبيا تقليديا طلبت من الحكومة البريطانية استئناف المباحثات، لحل المشاكل القائمة بينهما والتي تشغلها، ولم يكن غريبا أن توافق الحكومة البريطانية على هذا الطلب، فحكومة الوفد حكومة

شعبية، ولعبت دورا كبيرا فيما سبق فى إنجاح معاهدة سنة ١٩٣٦م غير أن الحكومة البريطانية طلبت أن تتم هذه المباحثات بعيدا عن الأضواء السياسية^(١).

قبل أن نعرض للمحادثات علينا أن نشير إلى جزئية، وهى أنه رغم التقليدية فى شعبية حزب الوفد إلا أن تأييد وجدية الناضحين قد قلت لذلك الحزب، وكانت الحكومة البريطانية تعلم ذلك حينما وافقت على مبدأ المباحثات. وهى التى كانت تحرص على تحقيق أهدافها من خلال حكومة ذات اتفاق شعبى عليها، فهل كان الأمر إذن لديها مجرد تحصيل حاصل، وخاصة أنه كانت قد سبقتها مباحثات بنفس الطبيعة ولنفس الهدف وبناء على رغبة ملك مصر، ولم تنجح^(٢).

المحادثات المصرية البريطانية ١٩٥٠ - ١٩٥١م:

مما يبدو لى أن قرار الحكومة البريطانية بالموافقة على مبدأ المباحثات كان نقطة ضعف لها وعلى المدى البعيد وخروج على سياستها التقليدية، فهى وإن أرادت استهلاك الوقت فقد أغلقت أمام سياسيتها الاتجاهات المتاحة للتصرف مع المستويات الرسمية المصرية، وخاصة إذا ما فشلت المحادثات، وخاصة وهذا هو المهم أن القصر يتطور من سىء إلى أسوأ، والحركة الشعبية تنبئ بأحداث ربما أصبحت كبيرة، والحكومة قد تصبح منعزلة لذلك، لكن كان هذا هو الواقع، وتحرك الجميع يظلهم ذلك الواقع.

بدأ السعى للمحادثات بناء على طلب من وزير الخارجية المصرى دكتور «محمد صلاح الدين» وبرسالته إلى المستر «بيفين» فى مارس سنة ١٩٥٠م، التى

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥٨م، ص ٨٧، القاهرة ١٩٦٦م، انظر أيضا، طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط ٢، ص ٤٧٧، وكذلك: هدى جمال عبدالناصر، الرؤيا البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥٢م، ص ٣٢٢، القاهرة ١٩٨٧م.

(2) Eden Anthony, Full Circle, p. 225, London, 1960.

أوضحت أهمية استمرار المفاوضات لحل المسألة المصرية وذلك لتجنب خطورة الظروف الدولية حيثئذ.

ويمكن تقسيم هذه المحادثات فى فترتين، الأولى من مارس إلى ديسمبر سنة ١٩٥٠م، والثانية من ١١ أبريل إلى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١م، بما بين جلسات محادثات ورسائل متبادلة وفترات للراحة، وقد بدأت المحادثات بين كل من ممثلى الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، وكما اقترح المستر «بيفن» فى رده على رسالة الوزير المصرى بالبحث فى النقاط العسكرية.

وتتلخص وجهة نظر المفاوض البريطانى فى الفترة الأولى من المحادثات فى الآتى:

١ - الدفاع عن الشرق الأوسط:

أ - أنه نظرا لفشل دول أوربا فى تحقيق تفاهم بينها وبين الاتحاد السوفيتى، ولتعارض أهدافهما، فلا بد أن هناك صداما لا محالة واقع بينهما، وللقوة التى يملكها الاتحاد السوفيتى بحيث لا يمكن مواجهته بدولة واحدة، فقد بدأت دول أوربا فى التعاون معا، وظهر ذلك فعلا فى تكوين حلف شمال الأطلسى بالاشتراك مع الولايات المتحدة ودول أخرى، وبالطبع فإن هذا الاندماج فى الحلف أدى إلى «تنازلنا عن بعض حقوقنا وتقاليدها العزيزة»^(١).

ب - والاتحاد السوفيتى لن تقتصر أهدافه التوسعية على دول أوربا وإنما لابد سيمد اهتماماته إلى منطقة الشرق الأوسط، لأهمية موقعه وثرواته

(١) دار المحفوظات، ملف ٦٨٢٠ ج٦ المحادثات المصرية البريطانية ١٩٥٠ - ١٩٥١م، وانظر أيضا، وزارة الخارجية الملكية، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية والمملكة المتحدة ١٩٥٠/٥، جلسة ٥ يونيو ١٩٥٠م.

الوفيرة، ومن أجل ذلك فإنه من الواجب وفيما يتعلق بمصر أنه يجب إعدادها لتكون صالحة للدفاع عن نفسها، ولن يتأتى ذلك إلا بالدفاع المشترك بين بريطانيا ومصر.

ج - ويحقق هذا الدفاع المشترك بضرورة وجود قوات بريطانية «سريعة الانتشار» (*) في مصر، مع وجود نظام دفاع جوى كامل شاملاً قوات جوية ومطارات ودفاعاً جويًا، وفي نفس الوقت تظل القاعدة البريطانية في منطقة القناة في أحسن حالاتها تحت القيادة البريطانية، هذا مع فتح مركز قيادة جيش بمواصلاته، وذلك في وقت السلم والحرب، وفيما عدا القوة البريطانية سريعة الانتشار تكون باقى القوات مشتركة مصرية وبريطانية (١).

د - كما أنه من جهة أخرى يمكن أن يحقق دفاع عن الشرق الأوسط بتحالف بعدد محدود من الدول منها مصر، لكن للتغير الحاد في نظام الدفاع عن الشرق الأوسط - إذا ما تم هذا التحالف - فلن يكون مناسباً، وكاقترح بديل يمكن أن يكون الحل المناسب هو اتفاق ثنائى بين بريطانيا ومصر ويكون بديلاً أيضاً لمعاهدة ١٩٣٦م، ويمكن أن يشمل هذا الاتفاق بعض الدول الأخرى، ولتكن العراق وإسرائيل مثلاً، وبالتالي فإن صلح إسرائيل ومصر سيكون مطلوباً في هذه الحالة لإقرار السلام في المنطقة، كما أنه ربما يمكن في هذه الحالة نقل القوات سريعة

(*) هذه التسمية الجديدة (قوات سريعة الانتشار) ترددت أكثر من مرة في المحادثات لتكون بديلة القوات البريطانية غير قوات الدفاع الجوى.

(١) نفس المصدر، جلستى محادثات ٨، ١٣ يوليو سنة ١٩٥٠م.

الانتشار البريطانية إلى شقة غزة كما يفكر المصريون، وربما لن تعارض إسرائيل في هذه الحالة^(١).

هـ - وعلى العموم من المفضل، وما دام أنه لا يوجد بديل لمعاهدة سنة ١٩٣٦م، أن تستمر المعاهدة كما هي ولكن مع اعتبار الوجود البريطانى كحليف دفاعى وليس محتلا، لكن إذا كان هناك إصرار على تعديل أو تغيير المعاهدة - وهو ما رغبت الحكومة البريطانية ألا يتم - فيمكن أن تكون المادة (٨) والمادة (١٦) انطلاقا للتفاهم حول هذا التغيير أو التعديل، بمعنى أنه من الممكن أن يتم الجلاء ولكن مع ترك ميعاد تنفيذه لحين إعداد الجيش المصرى حتى يكون قادرا على الدفاع عن مصر والقناة، ولكن مع هذا الوضع فإن القاعدة البريطانية مطلوب استمرارها مع نظام دفاع جوى كامل، وعمليا فإن القوات البريطانية لن تترك مصر إلا بزوال خطورة الموقف الدولى^(٢).

٢ - السودان:

أ - أوصى المفاوض البريطانى المفاوض المصرى بأن يشغل المصريون أنفسهم بالدرجة الأولى بمشكلة الدفاع عن مصر استعداد للخطر الروسى^(٣).

ب - وأوضح أن السودان ليست أهلة بعد لحكم نفسها بنفسها قبل عشر سنين وحتى عشرين سنة، وأما ما يقال عن إمكانية منحها حكما ذاتيا واستقلالاً خلال عامين فهو أمر خيالى بعيد عن الواقع، فالسودان

(١) نفس المصدر، جلسة محادثات ٤ ديسمبر ١٩٥٠م.

(٢) نفس المصدر، جلسة محادثات ٩ ديسمبر ١٩٥٠م.

(٣) نفس المصدر، جلسة محادثات ٩ ديسمبر ١٩٥٠م.

«لا يزال بها ٢,٥ مليون وثنى من بين تعدادها الـ ٧,٥ مليون، ونسبة المتعلمين والمثقفين بها لا تزيد عن ٣٪»^(١).

ج - وإذا كان لدى المصريين رغبة حقا فى تطوير السودان فعليه بتشجيع المؤيدين للوحدة مع مصر بأن يتقدموا إلى الجمعية التشريعية ناخبين ومنتخبين، لتمثل كافة طوائف الشعب السودانى فيها، والتي ستتطور سياسيا عن طريق تلك الجمعية، وتسرع باتجاهها إلى صلاحيتها لحكم نفسها بنفسها^(٢).

وأوضح المفاوض البريطانى فى نهاية محادثات الفترة الأولى بأن مجلس الوزراء البريطانى قد كلف مستشاريه بدراسة مقترحات الدفاع، وسوف ينظر فى مسألة السودان، وفى نفس الوقت فإن حكومة الوفد عليها دور كبير هى والصحف المصرية فى إقناع المصريين بأهمية الدفاع المشترك، وإقناعهم بأنه مع هذا الوضع الجديد يكون الأمر تحالفا دفاعيا وليس احتلالا^(٣).

أما عن وجهة نظر المفاوض المصرى فى الفترة الأولى من المحادثات فقد تلخصت فى الآتى:

١ - أوضح المفاوض المصرى للمفاوض البريطانى أن الشعب المصرى فاقد للثقة تماما فى الحكومة البريطانية، كما أن مبدأ المفاوضة كان قد انتهى من فكره، ولم يوافق عليها إلا لشقته فى حكومة الوفد؛ ولذا تأمل حكومة الوفد أن تساعد الحكومة البريطانية، ولا يتم ذلك إلا بالجللاء التام.

(١) نفس المصدر، جلستى محادثات ٢٦ أغسطس، و٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠م.

(٢) نفس المصدر، جلسة محادثات ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠م.

(٣) نفس المصدر، جلسة محادثات ٥ يونيو ١٩٥٠م.

٢ - أوضح المفاوض المصري أنه يرحب بفكرة الدفاع عن مصر في ظل الظروف التي ترى بريطانيا أنها تمثل خطرا على المنطقة، وإن كان ذلك الخطر سيظل قائما بمنطق وحسابات الإنجليز، فلو أزال منتصر ما الخطر الروسى فإن هذا المنتصر سيمثل خطرا جديدا وهكذا.

أ - لكن لابد من الجلاء، ووحدة مصر والسودان، ويمكن التباحث في تنظيم ذلك الدفاع، ليكون دفاعا مشتركا ثنائيا، أو حتى تحالفا للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، لكن ذلك يمكن أن يتم لوقت الحرب فقط.

ب - إذن يمكن عقد تحالف ثنائى أو معاهدة دفاعية، أو اتفاق ثنائى يضم عددا محدودا من الدول على ألا يضم إسرائيل، ولتنظيم أسلوب الدفاع بين البلدين أو بلاد المنطقة، وذلك لوقت الحرب فقط، وليس فى وقت السلم وخطر الحرب أو حتى قيام حالة دولية مفاجئة^(١).

ج - ويرى المفاوض المصري أنه من باب التسهيل على الحكومة البريطانية أنه يمكن ترك مصر والجلاء عنها فى مدة عام واحد، ثم قد فيه بريطانيا الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات ليكون صالحا للدفاع، ويمكن للحكومة المصرية أن تكرر مالية مصر لهذا الغرض مع الاستعانة بتضامن الدول فيما قررت من أسلوب الإعارة والتأجير، ويمكن من جانب آخر نقل القوات البريطانية إلى غزة، ويجب ألا تعارض إسرائيل فسياسيا وشرعيا تسمح اتفاقية الهدنة بذلك، لكن الصلح معها غير وارد^(٢).

(١) نفس المصدر، جلسة معادئات ٨ يوليو ١٩٥٠م.

(٢) نفس المصدر، جلسة معادئات ٣ أغسطس ١٩٥٠م.

د - ومن جهة أخرى وفيما يتعلق بموقف القوات البريطانية فلا تحتاج مصر دفاعا جويا فى حالة السلم، ولا قوات جوية، إذ يمكن للقوات الجوية البريطانية أن تصل ومن قواعدا المحيطة بمصر إليها فى ساعتين قبل القاذفات الروسية - مع افتراض هجومها على تلك المنطقة - بعشر ساعات^(١).

هـ - أما عن القاعدة فيمكن تصنيفها من العسكريين البريطانيين إلا من أعداد قليلة محدودة جدا يتم انسحابها مع الوقت، ويمكن أن يديرها المصريون فى السلم، وبريطانيون ومصريون فى وقت الحرب^(٢).

٣ - وفيما يتعلق بالسودان، فقد رأى المفاوض المصري أنه يمكن الرجوع إلى رأى السودانيون فى تحديد رغبتهم فى أى الجانبين يرغبون فى الانضمام إليه، وفى حالة اتخاذهم جانب المصريين فعلى القوات البريطانية أن تجلوا عن السودان لينال استقلاله ويقيم حكومته ويتوحد مع الدولة المصرية فى تاج واحد وجيش واحد ونظام نقدى واحد.

كما سبق كانت وجهة النظر المصرية ترى جلاء جميع القوات البريطانية بما فيهم الذين فى القاعدة، ويمكن تنظيم عودتهم وقت الحرب عن طريق معاهدة دفاعية، أو تحالف ثنائى، أو حلف مشترك يقام على غرار حلف دول شمال الأطلنطى وبنفس القواعد والمبادئ، وذلك لتحقيق دفاع عن المنطقة، على ألا تضم أى من تلك الاتفاقات المقترحة إسرائيل، كما أنه لابد من وحدة السودان مع مصر^(٣).

(١) نفس المصدر، جلسة محادثات ٥ أغسطس ١٩٥٠م.

(٢) نفس المصدر، جلسة محادثات ١٧ أغسطس ١٩٥٠م.

(٣) نفس المصدر، جلسة ٢٨ سبتمبر ١٩٥٠م.

حيثُ طوال محادثات الفترة الأولى كان المفاوض البريطاني - سواء كان رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية الفيلد مارشال «وليم سليم» أو السير «رالف ستيفنسون» السفير البريطاني في مصر أو حتى المستر «أرنست بين» - حريصاً على أن يوضح أن وجهة نظر المفاوض البريطاني التي أبدت في محادثات تلك الفترة إنما هي تعبر عن وجهة نظر المفاوض نفسه، دون التقيد برأى قيل أو ملحوظة أبدت.

وانتهت بذلك الفترة الأولى، ولم تبدأ الفترة الثانية إلا في ١١ أبريل ١٩٥١م، وقبل الانتقال إلى تلك الفترة، علينا أن نتبين إلى أي حد قامت الولايات المتحدة بتنفيذ سياستها المقررة والسابق عرضها نحو الشرق الأوسط، وبخاصة مصر، والآخر الذي أحدثته تلك السياسة في العلاقات الأمريكية البريطانية، وإلى أي مدى انعكس ذلك في قرارات بريطانيا نحو مصر وأثره في سير المحادثات.

دلت التقارير الصادرة من المستشارين الأمريكيين في الشرق الأوسط على أنه يمكن تسوية مشاكل تلك المنطقة بخلق ظروف إيجابية بها من خلال تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، هذا مع تحقيق نوع من التوازن الدفاعي، بتسليح بعض بلاد تلك المنطقة بأسلحة دفاعية، ويجب أن يتم كل ذلك بالاهتمام النشط في «إطار عمل نزيه تماماً»^(١).

ولن تواجه هذه الإجراءات مصاعب، فالتطبيقات الحاكمة في تلك المناطق بدأت تتقبل حتمية التقدم الاجتماعي ومن واقع منفعتهم الخاصة، هذا مع العلم بأنه لن يكون هناك تغير محتمل في القوى السياسية بينهم في المستقبل القريب، وقد تم بالفعل البدء في إدخال قدر من الأفكار التحررية بين هؤلاء.

(1) American Foreign Relations, Egypt, Vol V, 1950, p2.

ومع هذا الاقتراب الحثيث من الولايات المتحدة نحو منطقة الشرق الأوسط، بدأت البرقيات المتبادلة بين الولايات المتحدة وبريطانيا توضح رغبة الأولى في المشاركة في لعب دور ما حيال المشكلة المصرية، وهو الأمر الذى عملت له بريطانيا حسابا كبيرا، وسبب لها قلقا غير قليل^(١).

غير أن المستويات الرسمية البريطانية كان لها رأى آخر فى التعامل مع مطالب المصريين، إذ إنها ترى أنه ومن قبيل الوهم تصور أن «نفوذ الدولار أو التزويد بالأسلحة يمكن أن يكونا فعالين مع أناس لا يحترمون إلا القوة، وذلك إذا ما استخدما»^(٢).

هذا، ومن الأفضل أن تهتم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتبنى خط عام «لتطوير المصادر العظيمة الكامنة لدفاعنا، وبخاصة البترول الخام»، وقد أوضح ذلك الرأى الذى أبداه المستر «بيفن» فى فترة مبكرة وفى لقاءه بوزير الدولة الأمريكى فى واشنطن فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩م رغبة بريطانيا فى الابتعاد بالولايات المتحدة عن مصر خاصة^(٣).

لكن الولايات المتحدة كانت قد قررت بالفعل أن يكون لها دور ما فى مصر، وعلى ذلك بدأت فترة من عدم الثقة والمساومة والشك من جانب بريطانيا تجاه الولايات المتحدة.

وتوضح الوثائق أرقام ٤٣، و٤٨، و٤٩، و٥٠ فى كتاب ملفات السويس سعى الولايات المتحدة للقيام بذلك الدور، وقد اتخذت من عدم إحراز تقدم ما فى المحادثات المصرية البريطانية وما يمكن أن يصاحبها من أعمال فوضوية فى مصر

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ٤٣، و٤٤، و٤٦، و٤٧، و٤٨، و٤٩.

(٢) نفس المرجع، وثيقة رقم ٤٨.

(3) American Foreign Policy, Vol VI, 1949, p.51.

مدخلا لهذا السعى، فطلبت التشاور مع بريطانيا وعلى أساس غير رسمى وسرى للغاية لإيجاد أى طرق أو وسائل قد تكون فى رأى بريطانيا نافعة فى تحقيق الحل الأنسب^(١).

لكن الحكومة البريطانية عملت على الإقلال من محاولات تدخل الولايات المتحدة فى مصر، فبدأت معها بسياسة المساومات والتهديد المعنوى، ومن جانب آخر حاولت أن توضح لها أن تقييمها للموقف فى مصر الذى ربما على أساسه حاولت التدخل هناك هو تقييم خاطئ.

فمثلا فى مجال المساومات والتهديد المعنوى، أوضحت بريطانيا للولايات المتحدة أن كلمة «المهادنة للمصريين» التى ترددت كثيرا مؤخرا بين الأمريكين هى تعنى بوضوح التنصل من بريطانيا بكل طريقة، ولا تتصور بريطانيا أن الولايات المتحدة ستحتفظ بأى مركز لها فى مصر بعد تدمير مركزها هناك، وكيف يتصور الأمريكيون موقف الأتراك من سياسة عدم الوفاق تلك بين بريطانيا والولايات المتحدة والتى ستضعف الدفاع عن الشرق الأوسط، وستجعل الأتراك يدركون أن جتاحتهم الجنوبي مكشوف، ولا بد أنهم أيضا سيحجمون عن التعاون بإيجابية مع الغرب^(٢).

كما أن «المعاملة الاستبدادية» التى تعرضت لها بريطانيا فى أماكن كثيرة فى آسيا والشرق الأوسط إذا ما استكملت بتأييد أمريكى لمصر ستجعل المستقبل لنفوذ الديمقراطية الغربية فى أفريقيا والشرق الأوسط كئيبا.

كما أنه فى حالة إصرار الولايات المتحدة على مزيد من التدخل والضغط على بريطانيا لإضعاف مركزها فى مصر بأى تفسير فى موقف قواتها أو قاعدتها

(١) المرجع السابق، ص ٦٨٠.

(٢) نفس المرجع، وثيقة رقم ٤٨.

الموجودة هناك سيجعل بريطانيا تنفذ متطلباتها في مصر بالقوة، ومن جانب آخر سيتبع هذا الضغط إضعاف لمساهمة بريطانيا في حلف شمال الأطلسي بل ستضعف الوحدة الأنجلو أمريكية أيضا.

وفي خطاب من وزير الخارجية البريطانية المستر «هربرت موريسون» إلى وزير الخارجية الأمريكي مستر «دين اتشيسون» أوضح «أنه لا يمكن أن يكون هناك خلاف خطير بيننا بالنسبة للحاجة العامة لوجود قواعد قبل نشوب أى حرب، ومع ذلك فإننا سعداء جدا بأن يكون لدينا قواعد للقاذفات الأمريكية في بلدنا، ولا نفهم لماذا يعترض المصريون على وجودنا لأسباب مماثلة في بلادهم»، كما أوضح أنه يريد أن يشعر أن باستطاعته «الاعتماد على التأييد الأمريكي بالنسبة لوضع طريقة أخرى للتعامل مع المصريين، لو فشلت طريقتنا الحالية، وذلك لمقاومة جميع المحاولات لطردنا سواء تم ذلك عن طريق مجلس الأمن، أو بأى طريق آخر»^(١).

أما في مجال إفهام الولايات المتحدة بأن تقديرها للموقف والذي ربما حاولت التدخل على أساسه في مصر إنما هو تقدير خاطئ، أوضحت أن رأى الشخصيات السياسية المسئولة في مصر حول وجود القوات البريطانية هناك يتخذ شكليين: رأى معلن للصحافة، وآخر يعلن في المباحثات الدائرة بين الجانبين^(٢).

أما من ناحية الشعور العام نحو وجود القوات هناك فإن تسعة أعشار السكان في موقف اللامبالاة، والعشر الباقي يمكن إكراهه على اتخاذ موقف معين، وبمعنى آخر فإن رأى العام المصرى هو من إبداع الحكومة، كما أن القوات البريطانية قريبة من القاهرة ويمكنها ردع أى أعمال فوضوية، وبالتالي فإن مركز بريطانيا في مصر يختلف عما كان عليه مركزها في إيران^(٣).

(١) نفس المرجع، وثيقة رقم ٤٧.

(٢) نفس المرجع، وثيقة رقم ٣٨.

(٣) نفس المرجع، وثيقة رقم ٤٦.

لكن مما يبدو ورغم أن بريطانيا استخدمت أساليب متعددة لتقليص دور أمريكي في مصر ونجحت في ذلك، إلا أنها كانت قلقة على وجودها هناك بما يكفي لأن تعيد حساباتها في التعامل مع المصريين لا لإرضائهم وإنما للتمشي بدرجة أو بأخرى مع الخط الأمريكي السياسى، وبدافع من التوجيه الأمريكى لها فى أكثر من موضع، وبما يكفي لأن نفسر مقترحاتها خلال الفترة الثانية من المحادثات، بل وبعد ذلك بتبنى فكرة المقترحات الرباعية، وهو ما لم تكن موافقة عليه فى الأصل، وإن كانت المقترحات الرباعية لم تتمش مع مطالب المصريين وهو ما سنوضحه فى موضعه، إلا أنها كانت تغييرا وراءه الأمريكيون ولم تكن هى رغبة فى تنفيذه أصلا.

نستكمل عرض الفترة الثانية من المحادثات والتي بدأت بعرض مقترحات الحكومة البريطانية، وقد استمرت هذه الفترة من ١ أبريل إلى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١م، ما بين جلسات محادثات ورسائل متبادلة، وقد جاءت تلك المقترحات مشتملة للنقاط التالية:

١ - إنه من الممكن استئناف المفاوضات لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦م، لكنه يجب ومع علم الحكومة البريطانية بالصعوبات التى تواجه الحكومة المصرية، ألا تغفل الحكومة المصرية التزامات الحكومة البريطانية تجاه حلفائها فى منطقة شمال الأطلنطى والشرق الأوسط، بما يجعلها حريصة على مصالحهم، وبالتالي عدم التفريط فى الدفاع عن الشرق الأوسط، وهو ما سيتم لو تهاونت بشأن القاعدة التى يجب أن تكون فى حالة صيانة دائمة، وكذلك لو لم يتواجد نظام دفاع جوى جاهز فى مصر سلما وحربا^(١).

(١) وزارة الخارجية الملكية، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ١٩٥٠ - ١٩٥١م، جلسة محادثات ١١ أبريل ١٩٥١م.

٢ - وعلى ذلك ترى الحكومة البريطانية تعديل المعاهدة لتنص على بدء انسحاب القوات البريطانية من مصر بعد سنة واحدة من اتفاق بتعديل المعاهدة وينتهى الانسحاب تماما فى سنة ١٩٥٦م، هذا مع العلم بأن معدل الانسحاب متوقف إلى حد كبير على معدل إعداد محال لإقامة تلك القوات فى مكان آخر، كما تحول القاعدة العسكرية إلى المدنية تدريجيا وحتى سنة ١٩٥٦م، وبعد ذلك تسلم للقوات المسلحة المصرية، على أن تدار وفقا لسياسة عسكرية بريطانية، ويمكن أن تدفع الحكومة البريطانية إيجار للقاعدة فى هذه الحالة، ويجب إنشاء نظام دفاع جوى منسق مصرى إنجليزى طويل الأجل على أن يشمل وحدات مصرية بريطانية، على أنه يمكن أن تعود القوات البريطانية إلى مصر فى حالة الحرب وخطر الحرب الدائم وفى حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تعود هى وحلفاؤها مع استخدام وسائل المواصلات والموانئ والمطارات المصرية وجميع التسهيلات، هذا مع العلم بأن القوات المسلحة المصرية ستزود بأسلحة فى القريب، بقدر حاجة التدريب، ثم ستزود بعد ذلك بأسلحة دفاعية^(١).

٣ - وفيما يتعلق بالسودان، أوضحت الحكومة البريطانية أنها على استعداد لبحث مسألة السودان على أساس أن يكون الغرض الأساسى هو تمكين السودانيين من حكم أنفسهم بأنفسهم، على أنه يجب على المصريين أولا السير فى بحث مسائل الدفاع، علما بأنها على استعداد لقبول مقترحات مقابلة منهم نحو هذه المسائل على ألا تختلف فى كثير عما عرضته الحكومة البريطانية.

(١) نفس المصدر، نفس الجلسة.

أما مقترحات المفاوض المصري فقد تلخّصت في أنه يمكن استئناف المفاوضات لحل المشاكل المعلقة بين بريطانيا ومصر على أساس^(١):

أ - ضرورة الجلاء برا وبحرا، وبمجرد عقد اتفاق، في مدة لا تتجاوز سنة واحدة، مع تسليم القاعدة للقوات المصرية بمجرد إتمام الجلاء ووفقا للشرط السابق، هذا مع إعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصري بالأسلحة والمعدات اللازمة له في أقرب وقت على اعتبار أن مصر قائمة في منطقة حيوية وتحتاج للدفاع عن نفسها.

ب - ويتيح عقد الاتفاق المنوه عنه إمكانية عودة القوات البريطانية إلى الجهات التي يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها إليها للمعاونة في الدفاع عن مصر، وذلك في حالة ما إذا وقع عليها اعتداء مسلح، أو في حالة اشتباك المملكة المتحدة في حرب نتيجة للاعتداء على البلاد العربية المتاخمة لمصر، على أن يتم جلاء هذه القوات بعد انتهاء العمليات الحربية في مدة ٣ شهور.

ج - وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري، وتمتع السودانيون في نطاق هذه الوحدة في مدى عامين بالحكم الذاتي، وبمجرد انتهاء هذين العامين تنسحب القوات البريطانية وموظفونهم وانتهاء الحكم القائم لهم هناك.

د - وبمجرد سريان الاتفاق الجديد تلغى معاهدة سنة ١٩٣٦م وجميع ملحقاتها.

وترى الحكومة المصرية أن كل تأخير يضر بالوقت، وإذا ما انتهت المحادثات بالفشل فإن الحكومة البريطانية تعرف مقدما موقف الحكومة المصرية من معاهدة

(١) نفس المصدر، جلسة ٢٤ أبريل ١٩٥١م.

سنة ١٩٣٦م، ذلك الموقف الذى أعلنته فى مناسبات عديدة، فى خطاب العرش فى نوفمبر سنة ١٩٥٠م، وطوال فترة المحادثات والذى يعنى إلغاء المعاهدة^(١).

إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م، وبيان القوى الأربع،

وباختلاف مقترحات الحكومة البريطانية عن المقترحات المصرية، ومع تنبيه المفاوض المصرى للمفاوض البريطانى باحتمال إلغاء المعاهدة مع فشل المحادثات، ومع تميع الموقف وتضييع الوقت، ومع الخطاب الأخير الذى ألقاه وزير الخارجية البريطانى «هربرت موريسون» فى مجلس النواب البريطانى فى ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١م والذى اعتبرته الحكومة المصرية إغلاقاً لباب المحادثات، ومع الرسالة الأخيرة من وزير الخارجية البريطانى إلى النحاس باشا فى سبتمبر ١٩٥١م بتأجيل أى ردود أو مقترحات ترسل إلى الحكومة المصرية، كان نتيجة طبيعية جداً أن تتوقف المحادثات، ثم ألغيت معاهدة ١٩٣٦م من الجانب المصرى فى ٨ أكتوبر وأقر البرلمان الإلغاء بعد ذلك بفترة قليلة^(٢).

كان إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م يمثل إهداراً للأساس القانونى للوجود البريطانى فى مصر، كما مثل أيضاً «مساساً بالتنفيذ الناجح لنهج الولايات المتحدة الجديد، أو ربما تجاوزه لإبطال مفعوله»، وفى الفترة ما بين خطاب رئيس الوزراء المصرى بإلغاء المعاهدة، وإقرار الإلغاء فى البرلمان، قُدم لمصر مقترح جديد يعنى بالدفاع عن المنطقة وهو ممثل فى تكوين قيادة مشتركة لدول أربع للدفاع عن الشرق الأوسط، ولعل مصر تعدل عن قرارها بالإلغاء أو يكون بديلاً للمعاهدة، وما بين

(١) نفس المصدر، نفس الجلسة.

(2) Farnie. D.A. East and West of Suez, pp. 693 - 694, London, 1969.

إقرار البرلمان بإلغاء المعاهدة وما تلاها من خطوات عملية لتنفيذ الإلغاء وعمليات الكفاح المسلح، صدر بيان بتعديل المقترحات الرباعية^(١).

ولكى تكتمل المادة العلمية لنقد وتحليل أحدث تلك الفترة بدءا بالمحادثات حتى إلغاء المعاهدة، بقى أن نعرض نقاطا معينة فى المقترحات الرباعية، ومن البيان المعدل للمقترحات والذي قدمته القوى الأربع والتي كان مقترحا اشتراكها فى تلك القيادة.

احتوت المقترحات على وثيقتين، وثيقة (أ) وتتكون من عشر نقاط، ووثيقة (ب) وهى ملحق للوثيقة (أ) وتحتوى على أربع نقاط، وبهذه المقترحات وجهت الدعوة لمصر للمشاركة فى إشراف جديد على الشرق الأوسط وذلك فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١م، وسنذكر من الوثيقة (أ) النقاط (٤، و٥، و٦، و١٠)، ونقاط الوثيقة (ب) كلها^(٢).

الوثيقة (أ) نقطة (٤) «لذلك يبدو من المرغوب فيه إقامة إشراف متضامن على الشرق الأوسط تشترك فيه تلك الدول القادرة والمستعدة للمساهمة فى الدفاع عن المنطقة، إن فرنسا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مستعدة للمشاركة مع الدول الأخرى المهمة بذلك فى إقامة ذلك الإشراف».

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٢، وكذلك محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ٤٣، انظر أيضا:

American Foreign Policy, Egypt, Vol V, 1950, pp. 126 - 127, Eden Anthony,

Full Circle, p227, See Also, Farnie. D.A., East and West of Suez, p697.

(2) Hurwitz, Diplomacy in Near and Middle East, p.329, USA, 1958, Also,

هيئة الاستعلامات، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤، ص٦٩١.

نقطة (٥) «توجه الدعوة لمصر للمشاركة كعنصر مؤسس فى الإشراف على الشرق الأوسط، على أسس من المساواة مع باقى الأعضاء المؤسسين».

نقطة (٦) «إذا ما كانت مصر مستعدة للمشاركة بالكامل فى منظمة الإشراف المشترك على الشرق الأوسط طبقا لشروط الملحق المرفق، فإن حكومة جلالته من جهتها ستكون مستعدة للموافقة على عقد جلسة غير عادية بخصوص معاهدة سنة ١٩٣٦م، وستكون أيضا مستعدة للموافقة على أن تنسحب من مصر القوات البريطانية والتي لن تكون مخصصة ضمن قوات الإشراف بالشرق الأوسط، وذلك باتفاقية تعقد ما بين حكومة مصر وباقى حكومات الدول الأخرى المشاركة كأعضاء مؤسسين».

نقطة (١٠) «سيكون هناك علاقة بين هيئة دفاع التحالف المشترك وحلف شمال الأطلنطى، أما تنظيم هذه الهيئة ونوع وحجم العلاقة بينها وبين حلف الأطلنطى فلا تزال فى وضع الإعداد من خلال الاستشارة ما بين كافة القوى المعنية بهذا».

الوثيقة (ب) الملحق الفنى المرفق، نقطة (١) «على غرار باقى القوى المشاركة تقدم مصر التسهيلات الآتية؛ تزويد هيئة الدفاع المشتركة المقترحة بتسهيلات على أرضها ولا غنى عنها وأساسية فى وقت السلم للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، مع تعهد مصر بمنح قوات الاشتراك الرباعى كافة التسهيلات الضرورية والمساعدة سواء فى حالة الحرب أو فى حالة خطر الحرب، أو عند حدوث حالة دولية

طارئة يخشى خطرهما، وتشمل تلك التسهيلات الموانئ والمطارات
ووسائل المواصلات المصرية».

نقطة (٢) «الآمل فى موافقة مصر بتواجد مركز قيادة، وقائد أعلى للقوات
على أرضها للإشراف على تلك القيادة والقوات».

نقطة (٣) «وللمحافظة على مضمون تلك الاستعدادات يجب أن يكون
معلوما أن القاعدة الحالية ستسلم للمصريين فى ضوء فهمهم أنها
ستصبح قاعدة للتحالف بمشاركة مصرية كاملة فى تلك القاعدة
فى السلم والحرب، وثانيا فإن قوة التحالف الخاصة بالدول
المشاركة والتي تكون موجودة بمصر ستحدد ما بين الدول المشاركة
ومن بينها مصر، ومن وقت لآخر تبعا لتطور بناء قوى التحالف
فى الشرق الأوسط».

نقطة (٤) «يجب أن يكون مفهوما أيضا أن هيئة دفاع جوى تشمل القوة
المصرية والقوى المتحالفة ستقام تحت إشراف ضابط يتحمل
مسئولية مشتركة تجاه حكومة مصر وتجاه هيئة القيادة المشتركة
للشرق الأوسط، وذلك للدفاع عن مصر وقواعد التحالف».

ويرفض مصر لتلك المقترحات وإعلان هذا الرفض فى ١٥ أكتوبر سنة
١٩٥١م، صدر بيان من دول القوى الأربع فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥١م وفيما
يتعلق بقيادة الشرق الأوسط، وكان هذا البيان حريصا على أن يوضح أن حكومة
الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا ملتزمون بالمبادئ التالية^(١):

(1) Department of State Bulletin, Nov. 19, 1951, pp. 817 - 818.

نقطة (٣) «ويتولى أن تكون قيادة الشرق الأوسط هي مركز التعاون الدفاعي عن المنطقة ككل ، كما أن تحقيق الأمن والسلام في المنطقة من خلال تلك القيادة سوف يحقق معه تطور اقتصادي واجتماعي» .

نقطة (٤) «وسوف تكون وظيفة تلك القيادة مساعدة ومعاونة الدول الراغبة في الانضمام إلى هذا الدفاع عن الشرق الأوسط ، وتطور قدرتها لتقوم بواجبها المناسب للدفاع عن المنطقة ككل ضد الاعتداء الخارجي ، ولن تتدخل تلك القيادة في النزاعات والمشاكل التي تقوم بين دول المنطقة» .

نقطة (٥) «سوف يكون واجب سيادة الشرق الأوسط في البداية وبشكل أساسي التخطيط وإمداد دول الشرق الأوسط وبناء على طلبها بالمساعدة في شكل نصح وتدريب ، وإمداد الأعضاء المشاركين في القيادة بالأسلحة والمعدات وذلك من خلال قيادة الشرق الأوسط» .

نقطة (٦) «تقود تلك القيادة القوات في المنطقة في حالة الحرب أو عند حدوث حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، أما وضع قوات تحت طلب القيادة في وقت السلم فهو أمر غير ضروري ، علما بأن حركة تلك القوات من وإلى المنطقة تتم بالاتفاق مع دولها ولن تمس استقلالها القومي أو سيادتها» .

نقطة (٨) «أي تسهيلات ممنوحة لقيادة الشرق الأوسط من الدول المندمجة في الدفاع عن الشرق الأوسط سوف تكون خاضعة لاتفاقية محدودة» .

كما سبق دراسته حول أهداف واتجاهات ونشاط القوى العظمى، وخاصة الولايات المتحدة، حيث كان دور الاتحاد السوفيتي قد بدأ في التقلص أمام برامج المعونات الاقتصادية الأمريكية الهائلة. ومما تم عرضه حول المحادثات المصرية البريطانية لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ م، يتضح الآتي:

فيما يتعلق بالولايات المتحدة، ومما تيسر لدى من الوثائق، انحصر دورها حيثئذ تجاه مصر في نشر قدر من الأفكار التحررية بين الطبقات الحاكمة هناك، ومحاولة لعب دور ما حيال المشكلة المصرية، تمثل في التشاور مع بريطانيا أحيانا وتوجيهها في أحيان عديدة بضرورة تغيير أساليبها السياسية التقليدية في معاملة المصريين، ومراعاة واعتبار الرأي العام المصري.

ورغم أن هذا الدور يبدو محدودا، إلا أنه مما يبدو لي سبب قلقا بما يكفى لأن يربك ردود فعل الساسة البريطانيين بما جعلهم يوافقون على التنحي أحيانا عن سياستهم التقليدية في معاملة المصريين؛ كي لا يظهرون بمظهر المخالف لأكبر حليف معاون لهم^(١).

أما بريطانيا فيبدو أنها نجحت في تقليص دور أمريكي مباشر في مصر، إما لعدم استيعابه لطبيعة المشاكل المصرية أو لطبائع الأشخاص المسؤولين، وإما لأساليبها المختلطة التي اتبعتها حيثئذ مع الحكومة الأمريكية، بل إنها من خلال المحادثات المصرية 'لبريطانية حاولت أن توفر مناخا مناسباً للدور الأمريكي في المنطقة، لإبعاده عن مصر، وذلك بإصرارها في أكثر جلسات تلك المحادثات على أهمية الصلح بين مصر وإسرائيل^(٢).

(1) Hansard, House of Lords, 13-11-1951, pp. 61- 62, See Also Eden Anthony, Full Circle, p227.

(٢) جلسات المحادثات من يونيو إلى ديسمبر ١٩٥٠ م.

إذ تلاحظ أن الجديد والأمر الجوهري الوحيد في محادثات سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١م هو موافقة الحكومة البريطانية على إمكانية سحب القوات سريعة الانتشار من مصر إلى مكان آخر، وإنما سيتوقف معدل الانسحاب إلى حد كبير على معدل إعداد محال لإقامة تلك القوات في مكان آخر(*) .

أما موقف الحكومة المصرية بداية بمحادثات سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١م وحتى عدم موافقتها على المقترحات الرباعية فهو أمر يحتاج إلى إيضاح، ونشير هذا الموقف في سؤالين هما: ما هو مغزى طلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية ببدء المحادثات؟، ثم ما هي أبعاد اتخاذ قرار إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م، وعدم قبول مقترحات القوى الأربع؟ .

نما يبدو لي أن حكومة الوفد طلبت البدء بمحادثات سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١م وفي نيتها اتجاهان؛ أحدهما تعلق تنفيذه بعدم تنفيذ الاتجاه الآخر، وأولهما دخول المحادثات كخطوة هامة لإلغاء المعاهدة، وثانيهما الاستفادة الكاملة باتحادها مع العالم المستقل وتحقيق قدر معقول من الاستقلال وقدر كبير من المساعدات الاقتصادية والفنية الأمريكية .

ومما يؤيد الاتجاه الأول وهو دخول المحادثات كخطوة أولى لإلغاء المعاهدة: أولاً: أن الأساس في طلب الحكومة الوفدية لبدء المحادثات هو «التفاهم على ما يجب عمله لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن الدولي واستقلال الشعوب، ويقصد المساهمة الجدية في الجهود المبذولة لدفع الخطر الشيوعي الدولي»^(١) .

(*) كانت الأماكن المقترحة لنقل تلك القوات هي فلسطين وهي تحت الانتداب وفيما بعد شرق الأردن أو غزة، وقد وافق الجانب البريطاني على أن أنسب هذه الأماكن هي غزة ولكن بتحقيق صلح بين مصر وإسرائيل .

(١) نفس المصدر، رسالة من حضرة صاحب المعالي وزير الخارجية المصرية إلى مستر «بيفن» في ٢١ مارس ١٩٥٠م .

لكننا وفي أغلب فترات المحادثات نلاحظ أن المفاوض المصرى يقلل بل يكاد يلغى فكرة وجود خطر شيوعى يمكن أن يهدد مصر^(١).

ثانيا: أوضحت الحكومة الوفدية للمفاوض البريطانى أن الشعب كان قد فقد الثقة فى بريطانيا، وفى جدوى الحل عن طريق المفاوضات، ولكنه لثقته فى حكومة الوفد قد قبل خطوة الحكومة نحو المحادثات، وكانت الحكومة الوفدية تعى تماما أن شعبيتها فى طريقها إلى التناقص لا من قبل التأييد التقليدى فقط، ولكن من قبل التغييرات الفكرية الجديدة فى مصر، وكانت الحكومة المصرية تعلم أن الحكومة البريطانية تعى ذلك، فهل كانت الحكومة المصرية تخدع نفسها؟ أم أنها هى الأخرى كانت تسعى إلى مزيد من الوقت لتبين تماما النوايا البريطانية والأمريكية تجاهها، أو أنها قررت هذه المرة أن تتصرف بأسلوب جديد غير أسلوبها النمطى والذى لم يآلفه منها المفاوض البريطانى، وخاصة مع خطها الصلب وطوال المحادثات.

ثالثا: كان هناك إصرار غير مألوف من المفاوض المصرى على مطالبه ولم يتزحزح عنها بصلابة وإصرار، والتي تمثلت فى الجلاء التام ووحدة مصر والسودان، ولما كان تحقيق المطالب المصرية سيضر فعلا من وجهة نظر المفاوض البريطانى ومن الوجهة العسكرية حيثئذ بالأهداف البريطانية بل وبأهداف حلفائها، فهل كانت الحكومة المصرية وهى تعلم ذلك تضع الحكومة البريطانية فى مجال الاختيار إما بقبول الجلاء، أو بتحقيق مطلب آخر لها تمثل فى إمكانية دخولها فى حلف على غرار حلف شمال الأطلسى بنفس المبادئ والقواعد، أو أنها

(١) نفس المصدر، جلسات محادثات من ٦ يونيو إلى سبتمبر سنة ١٩٥٠م.

ستقوم بإلغاء المعاهدة وهو الأمر الذى يعنى إهدار الكيان الشرعى للوجود البريطانى فى مصر^(١).

ومع إصرار المفاوض البريطانى ومنذ بداية المحادثات وعادت الحكومة البريطانية لتؤكدته وحتى نهاية المحادثات وبحسم أنها لن تتخلى عن قاعدة قناة السويس وعن وجود نظام دفاع جوى كامل فى مصر، ولن تمنح السودان حكما ذاتيا قبل عشر إلى عشرين سنة، وهو ما كان فى وعى المفاوض المصرى بوضوح، فهل كان من بديل أو احتمالات أخرى فى حالة فشل الاتجاه الثانى، ومع أسلوب الكفاح السلمى الذى يتبعه حزب الوفد وحكومته ومع الاتجاه بقوة فى فترة مبكرة لهذه المحادثات إلى تقليص دور المفاوضات فى الحل من جانب القوى الوطنية إلا أن يكون فى تخطيطها مسألة الإلغاء.

أما ما يؤيد الرأى الثانى وهو اتحاد مصر مع العالم المستقل وتحقيق قدر معقول من الاستقلال وقدر كبير من المعاونات الاقتصادية والفنية الأمريكية، فقد حددته فى طلبها مع المفاوض البريطانى بإيضاحها إمكانية الدخول فى حلف على غرار حلف شمال الأطلسى بنفس المبادئ والقواعد، بأن كانت قد أوضحت أنه يمكن الدخول فى حلف ثنائى مع بريطانيا بعدد محدود من الدول، أو بعقد معاهدة ثنائية، فقد كانت تعلم أن تلك المقترحات غير مقبولة من بريطانيا؛ لأنها كانت تعنى الجلاء التام فى نفس الوقت، وعلى ذلك ستجد بريطانيا أن فكرة حلف على غرار حلف الأطلسى مقبولة^(٢).

وهل كان من قبيل المصادفة أن تقدم الدول الأربع مقترحاتها الرباعية بشكل رسمى ومعلن - وكان قد تم الحديث بشأنها قبل ذلك بفترة مع مصر - إلى

(١) ملخص حديث بين معالى «محمد صلاح الدين» بك وزير الخارجية وسعادة مستر «بيفن» وزير خارجية المملكة المتحدة، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٠ م.

(٢) نفس المصدر

الحكومة المصرية بعد قرار إلغاء المعاهدة بخمسة أيام، ثم تطورت بشروطها بعد أن رفضت وبدرجة أخرى لصالح مصر وأعلنت بيانها بعد التصديق على الإلغاء ومع تطور الأحداث من جانب الحكومة ومع العمل الفدائي

وعلى ذلك ولما أغفلت الحكومة البريطانية كل مطالب المفاوض المصري خلال المحادثات، ولم توافق إلا على انسحاب قوات الانتشار، مع شرط إيجاد المكان المناسب، والذي لن يتحقق وجوده إلا بالصلح مع إسرائيل، ولما جاءت المقترحات الرباعية بعيدة عما كان يهدف إليه المفاوض المصري، بل هي كانت تعنى بتكثيف الاحتلال في مصر، بل واشتركت تقريبا في كل ما اقترحه المفاوض البريطاني في محادثاته من مقترحات مع المفاوض المصري. كما كانت روح نصوص هذا الاقتراح وبالمقارنة بنصوص مواد معاهدة حلف شمال الأطلسي، وعلى الأخص الجزء قبل الأخير من المادة (٦) تعطى الانطباع بأن التعامل مع مصر سيكون على أساس أنها دولة غير مستقلة، كما كانت التسهيلات والمساعدات لتدريب وإعداد القوات المصرية لتستطيع أن تشارك مع قوى التحالف الرباعي للدفاع عن المنطقة كانت ستقدم لمصر من خلال وجود هذه القوى على أرضها ومن خلال قيادة تلك القوى، (انظر نقطة ٣ من الوثيقة (٢) في المقترحات الرباعية، ونقطة (٥) من البيان المعدل لها).

ومع عدم تحقيق المطلب الذي يرجح أن الحكومة الوفدية كانت قد أعدته سببا لإعلان الإلغاء وهو تحقيق الجلاء، أو تحقيق الاتجاه الثاني وهو اتحادها مع العالم المستقل بنفس شروط وقواعد حلف دول شمال الأطلسي، لجأت إلى اتجاهها الأول وهو إلغاء المعاهدة، وهي وكما يرجح خطوط منظمة، وإنما كانت العملية خيارات وبدائل أمام الحكومة المصرية.

وعلى ذلك فإنه وما سبق لم يكن قرار إلغاء المعاهدة وليد وقته، لكنه كان ذا تخطيط مسبق، وعلى الأقل اعتُمل بوضوح فى ذهن كل من «النحاس باشا» و«محمد صلاح الدين»، ومنذ بداية المحادثات^(١).

وإذا كان تعنت الحكومة البريطانية، وتذبذب الدور الأمريكى حيال الحكومة المصرية، وكما افترضنا قد أدى إلى اتخاذها قرارا بإلغاء المعاهدة، فهل كانت الظروف الداخلية وظروف الحكومة نفسها سببا فى أن اتخذت نفس القرار، أم أنها على النقيض كان يمكن أن تؤدى بها إلى قرار آخر.

عددت المصادر الظروف التى من أجلها ألغت حكومة الوفد المعاهدة، فالبعض يرى أنها تشجعت بسبب الأحداث التى جرت فى إيران، أو بسبب الفضائح الشخصية والعامة التى مست بعض رعماء الوفد وأقطابه وأسرههم، أو لتحسن الموقف الدولى وعدم وجود خطر يهدد مصر، والبعض الآخر يرى أنها قامت بهذا الإجراء لكسب رضا الملك عنها بتهدئة القوى الوطنية وكسب عطفها وبالتالي لا يقوم الملك بإقالتها من واقع سيطرتها على تلك القوى^(٢).

ويرى البعض الآخر أنها قامت بهذا الإجراء بسبب المشاكل الاقتصادية الداخلية، من ارتفاع للأسعار وسريان موجة الغلاء إلى انخفاض مستوى المعيشة مع زيادة ضريبة الدخل، أو لنمو الوعى الشعبى وتركز الضغط على الحكومة من

(١) مجلة أكتوبر، عدد ٥٨٧، ٢٧ ديسمبر ١٩٨٧م، ص ٤٨.

(2) F.O. 371, 90140, Alex. to F.O., oct 6, 1951, No. 557, See Also F.O. 371, 90140, Alex to F.O., oct 9, 1951, No. 679, And Also Eden Anthony, Full Circle, p225, and Also.

راشد البراوى، المركز الدولى لمصر وقناة السويس، ص ٢٠٩ وكذلك طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ج ٢١، ص ٤٧٧.

الأحزاب والتنظيمات ومن داخل حزب الوفد نفسه، بل ولنشاط الصحافة الزائد في مهاجمة الموقف الداخلي والحكومة^(١).

ولا اختلاف على أن هذه البواعث جميعا سواء كانت عامة أو خاصة أو حتى ذاتية أنها ذات أهمية، وإنما المهم أن محصلتها جميعا أو حتى بتناقضها معا قد خرجت باتساق نهائى مع الباعث الأعم وهو فشل الحكومة فى الاتفاق على تحقيق جلاء كامل وهو ما كان سيرضى الغالبية العظمى من أبناء مصر أو للفشل فى الاتحاد مع العالم المستقل وتحقيق قدر معقول من الاستقلال وقدر كبير من المعونات الاقتصادية والفنية الأمريكية، وهو - على ما يرجح - كان سيرضى تلك الغالبية أيضا، بل وسيخرج الحكومة من ورطتها قبل القوى الوطنية وفى مواجهة المشاكل الداخلية.

موقف القوى الداخلية بعد الإلغاء:

أجمعت المصادر على أن خطوة إلغاء المعاهدة التى قامت بها حكومة الوفد قوبلت بإجماع عليها بين جميع طبقات الشعب المصرى، سواء على المستوى السياسى أو المستوى الشعبى، بين الأحزاب والتنظيمات السياسية والشعبية، وبين جماهير الشعب، لكن هل قامت تلك الحكومة بإعداد نفسها وشعبها للتصرف إزاء ردود الفعل حيال هذا الإلغاء؟، بل وحيال رفضها للمقترحات الرباعية؟، وماذا كان موقف القوى السياسية؟، وماذا كان عليه موقف القصر حينئذ؟.

ثم ما هى ردود الفعل بين بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حيال هذا الإلغاء، وحيال عدم قبول الحكومة المصرية للمقترحات الرباعية.

(1) F.O. 371, 90139, F.O. to His Majestys Representatives, Aug. 31, 1951, No 235, See Also, F.O. 371, 90140, Washington to F.O., oct. 9, 1951, No. 326.

وسنوضح ذلك الموقف الداخلى بالترتيب التالى، موقف التنظيمات السياسية والشعبية، ثم موقف القصر وموقف الحكومة.

كانت قد ظهرت الدعوة من جانب شباب القوى الوطنية المصرية إلى تكوين جبهة تضم كل التنظيمات الوطنية القائمة فى مصر، وقد نشطت تلك الدعوة بتبنى «لجنة الميثاق الوطنى» لها فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥١م، وذلك بفرض توحيد العمل السياسى والنشاط الفدائى، والحقيقة كانت الصحف قد سبقت بإثارة فكرة تكوين كتائب التحرير كمقدمة استندت إليها اللجنة فى إثارة دعوتها^(١).

وكان الحزب الاشتراكى من أكثر التنظيمات السياسية استجابة لتحقيق تلك الدعوة، لكنه فشل فى أن يكتل قوى أخرى حول فكرة الجبهة، مثل التنظيمات الشيوعية وجماعة الإخوان المسلمين، كما أنه لم يوجه نشاطه ودعوته للجماهير الوفدية، أما فيما يتعلق بالحزب نفسه فقد نشطت تلك الدعوة على صفحات صحيفة «الاشتراكية»، وأما التحقيق العملى لأهداف تلك الدعوة فلم يتجفع فيه، ومن جهة أخرى ولهذه الحدود التى تعلق بها دوره لم يكن فى مقدوره وحده أن ينفذ أهدافا كبيرة تتطلبها تلك الفترة.

كان للمناخ الذى أعقب المعاهدة أثر فى نشاط التنظيمات السياسية والشعبية، وكان شباب التنظيمات الشيوعية قد نجح فى تكوين «لجنة الميثاق» والتى سبق التنويه عنها، واستمرت تلك التنظيمات والجماعات بالاشتراك مع باقى التنظيمات

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط ٢، ص ٤٠٠، انظر أيضا، هدى عبد الناصر، الرؤيا البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥٢، ص ٣٥٢. كانت لجنة الميثاق الوطنى قد تكونت من جهود الشباب منذ أبريل ١٩٥١م، وقد تكونت من جميع شباب الأحزاب والجماعات السياسية، بفرض توحيد القوى من أجل المقاومة الوطنية، وكانت قد حددت برامجها فى سبتمبر سنة ١٩٥١م، وأهم ما جاء فيها الحث على إلغاء المعاهدة ورفض التفاوض كأسلوب لتحقيق الأمنى الوطنية.

السياسية فى نشاطهم، فخرجوا فى مظاهرات كبيرة فى ذكرى الاحتلال وذكرى توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦م، وقد ضمت تلك المظاهرات العمال والطلبة^(١).

وكان دور تلك التنظيمات ممثلا أيضا فى نشر أفكارها على صحفها، والتي تمثلت حيثئذ فى توعية العمال الصناعيين بحقوقهم، وإثارة الفلاحين ضد استغلالهم من ملاك الأرض، ولا بد أن هذه الجماعات حاولت أن تؤكد وجودها أيضا من خلال الكفاح المسلح الذى بدأ فى منطقة القناة^(٢).

لكن اهتمام تلك الجماعات والتنظيمات كان بالدرجة الأولى مركزا فى الدعوة لنشر فكرها، مع تربية كوادر لحركتها، وبناء تنظيمات جماهيرية، وقد فشلت من جهة أخرى فى تكوين الجبهة الشعبية التى اتفق على تكوينها ونتيجة للخلافات الحادة القائمة بينها، ولعدم قدرتها على تحقيق قدر من التقارب بين أغلب التنظيمات السياسية والشعبية الأخرى^(٣).

أما بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين، ومما سبق عرضه كان موقفها واضحا، لم توجه إلا فى حدود مبادئ وأهداف الجماعة، كما أن قيادة هذه الجماعة كانت حريصة على إخفاء عملها وتحركاتها فى مجال العمل الفدائى وفى مرحلة الكفاح المسلح، بل إنها كانت تنفى عادة أى اتصال لها بالحكومة لتحقيق تدريب لأفرادها على العمل الفدائى، أو أنها لديها كئيب للتحرير أو أنها تشرع فى تنظيمها، كما أن الدعوة لانضمامها لباقي القوى الوطنية لم تلق استجابة منها، غير أن هذا لا ينفى أنها شاركت فى العمل الفدائى ولكن فى أغلب الأحوال منفصلة بعملها^(٤).

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية، ص ٣٥٨، انظر أيضا، يونان لبيب، تاريخ الوزارات، ص ٥٠٩، القاهرة ١٩٧٥م.

(٢) هدى عبد الناصر، الرؤيا البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ - ١٩٥٢، ص ٣٥٤.

(٣) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط ٢، ص ٥٢٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٨٨.

وعن حركة الضباط الأحرار، فيلاحظ أنه قد طرأ على أسلوبها تغير جديد، إذ إنها وبعد الهزيمة التي حدثت في فلسطين بدأت في الاقتراب من الحياة السياسية، هذا مع الاشتراك في الكفاح المسلح، فقد اتصلوا وكما يذكر «كمال رفعت» في مذكراته بكل القوى الشعبية والثورية سرية كانت أو علنية، وسهلوا للصحف الاستيلاء على وثائق قضية رشاي الأسلحة^(١).

كما بدأوا في إصدار المنشورات التي تهاجم الحكومة، لمنعها ضبط الجيش من الاتصال بالراغبين في التدريب على العمل الفدائي وتدريبهم، ولرفضها إحالة الضباط الراغبين في الخروج إلى الاستيلاء للتطوع للعمل الفدائي، ومن جهة أخرى ومع بداية أعمال الفدائيين على القتال بدأ بعض ضباط التنظيم ومن انضم إليهم من ضباط جدد في تدريب الفدائيين على القتال، بل وشاركوا في خطط الإزعاج التي أعدوها للمعسكرات البريطانية في أحيان عديدة^(٢).

على أنه لا يجب أن تغفل أنه ومن بين تلك القوى جميعا استجاب العمال لموقف ما بعد إلغاء المعاهدة، وخاصة عمال منطقة القناة والمعسكرات البريطانية، فقد عقدوا مؤتمرات سرية وعلنية أعلنوا فيها عن عدم رغبتهم في التعاون مع الإنجليز، كما أنهم كانوا في انتظار تعضيد الحكومة لهم ليركوا أعمالهم، ولا بد أن إجراء مثل هذا، وخاصة أنه متعلق بمصالح حيوية يومية للإنجليز، كان سيؤثر على قدرتهم في إدارة أعمالهم بمناطق عديدة في مرافق حيوية مثل أعمال النقل والشحن والتفريغ في الموانئ والمطارات، وغيرها^(٣).

(١) هدى عبد الناصر، الرويا البريطانية للحركة الوطنية المصرية، ص ٣٥١، طارق-البشرى، الحركة السياسية، ص ٤٧١، وكذلك، مقابلة شخصية مع الأستاذ إحسان عبد القدوس، وأوضح أنه دأب على تكوين رأى عام سياسى داخل الجيش مع نشر ما تحصلت عليه جريدته حول الأسلحة الفاسدة والرشاوى.

(٢) مقابلة شخصية مع الأستاذ وجيه أباطة، انظر أيضا، طارق البشرى، الحركة السياسية، ط ٢، ص ٤٧١.

(٣) طارق البشرى، الحركة السياسية في مصر، ط ٢، ص ٤٨٨.

واشتراك العمال مع باقى عناصر القوى الشعبية والسياسية فى مظاهرات عامة ذات طابع صاحب أحيانا بل ووصل الأمر إلى اشتراك زعامات سياسية حكومية فى المظاهرات وهو ما كان بداية للأعمال الدموية المتصاعدة تدريجيا ووصولاً إلى اشتعال العمل الفدائى .

نخلص مما سبق حول دور القوى الوطنية بعد إلغاء المعاهدة إلى تصور ذلك الدور عن أن يرتقى إلى مستوى الأحداث الجارية حيثذ، فالحزب الوطنى لم يكن له دور كبير، والتنظيمات الشيوعية كان دورها مركزا فى الأساس لاستكمال تشكيلاتها، كما قصر الجناح التقدمى فى حزب الوفد عن أن يكون مستقلا وقادرا على اتخاذ عمل حاسم لا تقره قيادته، وكانت جماعة الإخوان المسلمين حريصة على أن تكون بعيدة عن العمل المشترك مع التنظيمات الأخرى، كما عجز الحزب الاشتراكى عن أن يترجم شعاراته إلى واقع عملى يخدم القضية الوطنية بشكل مؤثر.

وفيما يخص تنظيم الضباط الأحرار، فربما يكون قد استطاع أن ينظم حركته حيال العمل الفدائى فقام بالتدريب والمشاركة فى العمل، ولو أنه حرص أيضا على عدم الانجذاب لتيار معين وهى نقطة كانت لصالحه، إذ إنه وبعدم انتمائه إلا لزمالة السلاح أو لطبيعة العمل تمكن من الاحتفاظ بذاتيته وارتباط أعضاء قيادته.

غير أنه وما يبدو لى ورغم تصور دور تلك القوى عن مستوى الأحداث، إلا أنه ومع إجراءات المقاطعة العمالية للإنجليز وخطوات العمل الفدائى وهو ما سنعرضه فى موضعه لا بد وأنه كان عملا على الأقل له الأثر فى إرباك قرارات القيادة الإنجليزية فى مصر، وهو ما كان يمكن أن يستغل من قبل المصريين بشكل أفضل مما تم حيثذ.

وقبل أن تنتقل إلى عرض دور القصر حينذاك، لا بد وأن ننوّه عن الدور النشط والمؤثر الذى قامت به الصحافة المصرية حيثذ سواء صحف رسمية أو حزبية أو معارضة أو غيرها(*)، وكان الجديد فى هذا الدور هو متابعتة للأحداث أولا بأول وعن قرب، وخاصة حيال إظهار مفاصد القصر ونشر قضية رشاوى الأسلحة وغيرها، وحيال أحداث مقاطعة العمالة المصرية للإنجليز، وحيال العمل الفدائى فى منطقة القناة والدعوة له^(١).

ولابد أن هذا الدور كان له أثره فى تحريك الأحداث، كما أنه أثار إلى حد كبير حق القيادة السياسية والعسكرية البريطانية فى مصر، وهو ما أشار إليه الإنجليز كثيرا فى مراسلاتهم وبين مسئوليتهم^(٢).

عمد القصر - وفيما يخص سياسته الداخلية - إلى تشديد قبضته على الجيش والبوليس وعلى الأزهر والمعاهد الدينية وغيرها، بل وتدخل فى تعيينات الوظائف الكبرى والتى كانت من اختصاص الوزارة، وقد حقق القصر سياسته تلك فى وقت مبكر ومن خلال سياسة الملاينة والتى اتبعتها معه الحكومة الوفدية منذ توليها فى يناير سنة ١٩٥٠م^(٣).

وربما أراد القصر بتشديد قبضته على الجيش والبوليس، ومع سمعته المضطردة فى السوء، ومع ازدياد الشعور الوطنى بالغضب حياله، أراد أن يستند

(*) منذ أغسطس سنة ١٩٥١م وجميع الصحف المصرية ومنها الجمهور المصرى، والمصرى، والاشتراكية، والملايين، وروز اليوسف - وهى ما تيسر الإطلاع عليها - وحتى نهاية يناير ١٩٥٢م نشطت فى الدعوة إلى التطوع للجهاد، ومتابعة تطور ترك العمالة المصرية لمراقف العمل الإنجليزية.

(1) F.O. 371, 90139, F.O. to His Najesty Representatives, Aug. 31, 1951, No. 235.

(2) محمد ركنى عبد القادر محنة الدستور، ص ١٩٠، القاهرة ١٩٧٣م، محمد حسين هبكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ٣٨، انظر أيضا: Eden Anthony, Full Circle, p226.

(3) يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ - ١٩٥٣م، ص ١٥٠ - انظر أيضا، محمد ركنى عبد القادر، محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢م، ط ٢، ص ١٧٧.

إليهم فى تأمين وجوده، واسترداد مكانته التى كانت تنهار باستمرار، والمعروف أنه كان قد بدأ فتور فى العلاقة التى تربط ما بين ضباط الجيش وخاصة الأصاغر وبين الملك، وخاصة بعد هزيمة سنة ١٩٤٨م، ومع تكشف أحداث رشاوى الأسلحة، وعلى ذلك فقد كان فرض الملك حيدر باشا قائدا عاما للجيش وبمَنْصب وزير داخل الوزارة الوفدية أمرا حيويا له حيثُذ(١).

كما أنه ومع إطلاق الحكومة لحرية الصحافة، ومع نشاطها الزائد فى مهاجمة القصر والأوضاع القائمة حيثُذ، ومع تركيزها الضوء على مساوئ الملك وعلى قضية الأسلحة الفاسدة، ومع تلويح القصر بنيتة فى إصدار قانون «من أين لك هذا» مع تطبيقه بأثر رجعى، بدأت العلاقة فى التوتر ما بين الحكومة والملك، ومع أن الملك صدق على إلغاء المعاهدة، إلا أنه قام مباشرة بعد إلغائها بتعيين «حافظ عفيفى باشا» رئيس للديوان الملكى، وكان معروفا بميله للغرب، كما أنه كان قد أعلن قبل إلغاء المعاهدة عدم موافقته على فكرة الإلغاء، كما عيّن كذلك «عمرو باشا» مستشارا له(٢).

ومما توضحه المصادر، أراد الملك بتعيينه لاثنين من الميالين للغرب فى وظائف هامة إقامة صلة ودية بين القصر والإنجليز. كما أوضحت أيضا الصحف الأجنبية أن هذا التعيين إنما يعتقد أنه تم بعد تحذير القادة البريطانيين فى مصر للملك بضرورة حل الأزمة القائمة فى القناة عن طريق تولى زعامات موالية، ويستنتج مما نشرته هذه الصحف أن هذا التعيين إنما كان خطوة لترتيبات أخرى تعنى بالإطاحة بحكومة الوفد(٣).

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص٤٦٦.

(٢) يونان ليب، تاريخ الوزارات المصرية، ص٧٥.

(٣) محمد أنيس، حريق القاهرة، ص٢١ - ٢٢، القاهرة ١٩٨٢م.

هذا من جانب، ومن جانب آخر لا بد أن الملك أراد أن يتخلص من حرج مركزه حيال القوى الداخلية باتخاذ الجانب البريطاني مساعدا له، ومع ما سبق عرضه من المصادر، فإن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الفترة كانت بداية لمرحلة مخططة ما بين القصر وبريطانيا عني بها تصفية القوى الداخلية، حكومة وقوى وطنية.

وأما عن دور الحكومة وبعد إلغاء المعاهدة فيبدو أنه كان متأثرا بعدة عوامل، هي ردود الفعل المتوقعة لموقفها من القوى الخارجية ومن القصر، ومع ضرورة ارتقاء دورها ليتماشى مع تيار النمو المضطرد في حركة القوى الوطنية وهو ما لم يكن في موسوعها ومن جانب آخر ربما كان ضد مصلحتها ومخالفا لمبادئ حزبها^(١).

حيث أكد أن حكومة الوفدية شرعية إلغاء المعاهدة من جانبها، فأوضحت أن الإلغاء جاء لكون معاهدة سنة ١٩٣٦م عقدت في ظل الاحتلال البريطاني، ولتغير الظروف التي عقدت فيها؛ ولأنها تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة المادة (١٠٣) خاصة، ولتكرار الإخلال بأحكام المعاهدة، ولتجاوز القوات البريطانية عدد القوات التي اتفق عليها في المعاهدة ولعرقلة تدريب الجيش المصري^(٢).

كانت الحكومة الوفدية تتوقع تصاعدا للأحداث العدائية من جانب الحكومة البريطانية، وخاصة بعد إلغاء المعاهدة، ومن ثم فقد فكرت في تسليح الجيش؛ ولذلك أرسلت بعثة إلى بعض الدول الأوربية لمحاولة التعاقد على شراء أسلحة،

(١) F O. 371, 90140, Washington to F.O., 1951, No. 526.

(٢) راشد البراوى، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس، ص ٩٠ - ٩١، محمد عبد الرحيم، مشكلة قناة السويس، ص ٩٧ - ٩٨، محمود عزمى، المعاهدات وميثاق الأمم المتحدة، ص ٩٠.

ويتضح أن هذه البعثة قد تعرضت لمضايقات عديدة سببتها الحكومة البريطانية لها بحشها تلك الدول على عدم التجاوب مع البعثة، ولجات الحكومة لمحاولة عقد صفقات مع بعض الدول الشرقية، وربما تكون قد فكرت أيضا في الاستجابة لمبادرة الاتحاد السوفيتى بعقد معاهدة «عدم اعتداء» معه^(١).

كما وجهت الحكومة مصالحها لاستقبال العمال الذين تركوا العمل بمنطقة القناة مدفوعين بوطنيتهم، فأعدت مصلحة العمل مكاتبها فى القاهرة، وفتحت مكاتب بمنطقة القناة لاستقبال هؤلاء العمال وتسجيلهم لتوزيعهم على الحرف والوظائف المختلفة فى جهات أخرى^(٢).

ويوضح تقرير مصلحة العمل بوزارة الشئون الاجتماعية أن عدد العمال الذين يعملون بالقاعدة وتركوا العمل بها كانوا ٨١٠٧٣ عاملا، ويتضح من نفس التقرير أن نسبة العمالة فى الحرف الحوية كانت تمثل ٤٦,٨٥٪ من العدد الكلى، كما أن باقى العدد كان يعمل بحرف من شأن توقفها عرقلة التحركات بالقاعدة، وهو ما كان يعنى وعلى العموم شل العمل فى القاعدة تماما^(٣).

كما أمرت الحكومة كل من يتعامل مع القوات البريطانية سواء كانوا تجارا أو مقاولين أو غيرهم بوقف تعهداتهم تجاههم، وشرعت عقوبات لمن يخالف هذه الأوامر.

(١) مجلس النواب، الجلسة الثالثة، ٣ ديسمبر ١٩٥١م، وكذلك روز اليوسف، عدد ١٢٢٣، نوفمبر ١٩٥١م، وكذلك المصرى، عدد ٥٠٦٠، ٣٠ ديسمبر ١٩٥١م، وأيضا محمد أنيس، حريق القاهرة، ص ٢١٧.

(2) F.O. 371, 90140, Cairo to F.O., Oct. 24, 1951, No. 627.

(٣) محمد أنيس، حريق القاهرة، ص ١٣٩، انظر أيضا محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج ٢، ص ٣٠٩.

أما عن دور الحكومة فى تنظيم الكفاح المسلح، فيبدو أنه انحصر فى محاولة سيطرتها على الأبعاد التى يمكن أن يصل إليها دور تنظيمات ذلك العمل بما لا يهدد الموقف الداخلى أو الحكومة ذاتها، ومما يدل على نية الحكومة فى الالتزام بهذا الدور ردود رئيسها ورعيم حزب الوفد على الصحفيين وبعد إلغاء المعاهدة عن الخطوة التالية بعد الإلغاء قال: «لقد أدت الحكومة واجبها والكلمة الآن للشعب» (١).

يتضح إذن أن قيادات كتائب التحرير التى بُدئَ فى تكوينها، أصدرت البيانات لحث الجماهير على التبرع لصالح العمل الفدائى، وهو ما تم، وعلى ذلك فقد كانت الكتائب مستقلة فى تمويلها عن الحكومة، كما لم يقتصر عمل الكتائب على العمل العسكرى وإنما شمل تنظيم المقاطعة الاقتصادية والتجارية للقوات المحتلة، ثم نظمت الكتائب المظاهرات والإشراف على أمن تحركاتها، وهى كلها كما يتضح أعمال من صميم مهام أجهزة الحكومة، سواء كان إجراءً عسكرياً لطرد المحتل لفشل الحل عن طريق التفاوض، أو قرارات مقاطعة وهى ما أمرت به الحكومة بالفعل، أو تحقيق الأمن والسيطرة على كل تلك الأوضاع الداخلية المتناقضة وهى ما بدأت محاولة السيطرة عليه.

على ذلك لم يكن مستغرباً أن تصدر الحكومة قراراً بتوليها تدريب الكتائب وفقاً لنظام تضعه هى وذلك فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥١م، كما قررت أن يكون تبرع الجماهير لصالح الكتائب تحت إشراف أجهزتها وخزانة الدولة لتنفق فى الأوجه الصحيحة للعمل المسلح، مع عدم السماح لأى فرد أو هيئة بجمع التبرعات لهذا الغرض (٢).

(١) مجلس النواب، مضبطة ٥، ص ٥، ٢٤ ديسمبر ١٩٥١م، انظر أيضاً طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط ٢، ص ٤٨٥.

(٢) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط ٢، ص ٥١٣.

وقد أوضح وزير الداخلية المصرى حينئذ فى حديثه لمندوب مجلة روز اليوسف «أن هذا القرار إنما صدر بقصد تحقيق التدريب العسكرى على أصول فنية صحيحة، وعن طريق الحكومة وسلطاتها المختصة وعلى نفقتها، ولا عن طريق ترك هذا العمل فى أيدي هيئات مختلفة يتناول كل منها بطريقته الخاصة وبأسلوبه الخاص، ولن يكون غرضى فى يوم من الأيام شل الحركة الشعبية بحال من الأحوال»، وقد أوضحت نفس المجلة أن بعض الدوائر المطلعة تعتقد أن الدافع الرئيسى من هذا العمل هو رغبة الحكومة فى الحيلولة دون بروز الشيوعيين بين صفوف الكتائب^(١).

وفى حديث لجريدة المصرى صرح «عبد المجيد بك عبد الحق» وزير الدولة، بوصفه مشرفا على الكتائب، بأنه يسعى لاستشارة الرجال العسكريين من الضباط العظام حول اختيار خير الوسائل والطرق لإنجاح مشروع الكتائب، وسيعقب ذلك تأليف لجنة عليا من العسكريين لوضع أحسن الطرق لإنجاح مشروع الكتائب، وسيكون الضباط المدربون من الضباط المتقاعدين، وقد أوضح أنه كان من رأيه التوسع فى تعميم نظام الكتائب ليشمل القطر كله، لكن العسكريين أشاروا بالتريث حتى يسير العمل بخطوات ثابتة، كما أوضح أنه طلب من الحكومة مبلغ ١٠٠ ألف جنيه لتمويل أعمال التدريب وسيعرض هذا الطلب على البرلمان^(٢).

على العموم قوبل قرار مجلس الوزراء بضم الكتائب تحت إشراف الحكومة بالرفض من جانب «لجنة الميثاق الوطنى» بصفتها ممثلة للعديد من الأحزاب

(١) روز اليوسف، العدد ١٢٢٣، ٢٠ نوفمبر ١٩٥١م، تدريب الكتائب تحت إشراف الحكومة، ص ٦، انظر أيضا:

F.O. 371, 90145, B.M.E.O. to F.O., 1 Nov, 1951

(٢) المصرى، العدد ٥٠٣٧، ٢٧ ديسمبر، لجنة من العسكريين لوضع نظام الكتائب، ص ٣.

والهيئات، وبذلك قوبل قرار الحكومة للتدخل فى الإعداد لخطوات العمل المسلح فى حدود ولاهداف معينة بالرفض من جانب القوى الوطنية.

نما سبق عرضه حول دور القوى الداخلية فى مصر، القوى الوطنية، والحكومة، اتضح أن هذا الدور كان محدودا فهل كان القصور فى هذا الدور لتناقض أهداف تلك القوى؟، أم جاء القصور لضعف فى تنظيمها؟، أو لعدم تبيينها لأهدافها؟، أو أنها عجزت عن التصرف لعوامل وظروف فوق إمكانياتها؟.

فيما يتعلق بالقوى الوطنية سياسية وشعبية فقد اتضح عجزها عن تحقيق برامجها وأهدافها عمليا بشكل مؤثر، ومرجع ذلك، أولا فيما يتعلق بالقوى السياسية، مثلا الأحزاب، إنما لضعف الأساس الذى بنت عليه، فقد تشكلت بأسلوب ولاهداف بقدر ارتضاه لها الاحتلال البريطانى فى مصر، وما بين الأساليب المتتوية للاحتلال لتحقيق أهدافه وبين رغباتها الذاتية ضاع الهدف الأساسى لوجودها، فلم يقم اختيارها لأهدافها الوطنية فى الأصل على أساس حقيقى، وبالتالي فقد كانت : رتها وحرمتها قاصره مع تلك الأحداث الكبيرة.

أما فيما يتعلق بالتنظيمات الشعبية فقد جاءت أفكارها عظيمة، لكن قطاعا كبيرا من أبناء الشعب المصرى كان بمعزل عنها وعجز عن أن يدرك دلالة أفكارها وأهدافها، ولم يكن له فى نفس الوقت التنظيمات أو المؤسسات المختلفة التى حق له التدريب اليومى السياسى على أساس تلك الأهداف والمفاهيم، بحيث يستطيع أن يشارك بفعالية حينما يتطلب الموقف ذلك، وأعنى هؤلاء الذين هم فى أقاليم مصر المختلفة وفى ريفها خاصة، وهو ما سبب انعزالها، وفقد إسهام قطاع كبير من قوى الحركة الوطنية.

ويوضح كتاب الحركة السياسية فى مصر لطارق البشرى أن قسما غير قليل من القوى الشعبية قد انصرف جهده الوطنى مع مبادئ وأفكار جماعة الإخوان

المسلمين، ومن جهة أخرى ولرغبة تلك الجماعة على الدوام الانعزال عن باقى القوى الوطنية، فقد كان على الأقل ذلك يعنى عدم اتحاد كل القوى الوطنية التى كان يمكن أن تتوحد أهدافها وتعطى نتائج طيبة.

ومن جهة ثالثة كان لبعض التنظيمات أهداف حرصت على تنفيذها فى المقام الأول دون الهدف الأعم والأساسى، وبدأت تنظيمات أخرى عاجزة عن مسايرة الأحداث الجسام القائمة حيثئذ، ولم يسمح لتنظيمات أخرى من قياداتها بالإسهام بشكل مؤثر.

وأخيرا ربما تكون تلك القوى قد عجزت لطبيعة استعدادها وتكوينها ومن الواقع السابق عرضه عنها عن مواجهة قوى منظمة مخططة تمثلت فى الاحتلال البريطانى خاصة وخطط الغرب والولايات المتحدة عامة، ومن واقع وجود قوات الاحتلال فى مصر، والأثر النفسى لهذا الوجود على المبادرة الكاملة فى خططها.

ومع أن هذه القوى لم تستطع أن تكشف جهودها فى إطار منظم وفى خطة ذات مدى بعيد؛ وخاصة فى مجال العمل الفدائى للأسباب السابق عرضها ولحدثة خبرة قوى العمل لهذا النوع من الكفاح من جانب آخر، فإن هذا لا يعنى أنها لم تحاول أن تبذل جهودها فى عمليات تلقائية أو منظمة محدودة التنظيم والهدف، ولو أنها استمرت بتنظيم أكثر ولوقت أطول من الممارسة لكان أثرها كاملا، وهو أمر على ما يبدو كان له حسابه لدى القيادة العسكرية البريطانية وسبب لها قلقا، وكان لابد من تحريكها تجاهه.

أما فيما يتعلق بالقصر فقد كان واضحا أنه أصبح حيثئذ عاملا مساعدا للحكومة البريطانية ولقواتها فى مواجهة القوى الوطنية والحكومة المصرية، دفعه إلى ذلك أنه بانهيار الأساس الشرعى للوجود البريطانى فى مصر لا بد وأنه كان سينهار معه القصر والملك إذا ما أزيل ذلك الوجود.

وأما الحكومة المصرية فقد كانت فى موقف لا تحسد عليه، فالقوى الوطنية غير راضية عنها لتذبذب موقفها خاصة مع بداية التهديدات البريطانية والأمريكية بعد إلغاء المعاهدة ورفض المقترحات الرباعية، والقصر فى عدااء معها، لرضوخها لتيار القوى الوطنية بسماحتها التحقيق فى مفاصد القصر وموافقتها على نشرها، وبريطانيا بدأت فى السعى للإطاحة بها لأنها أهدرت الأساس القانونى لوجودها، وعلاوة على ذلك ومع التناقض فى سياستها تجاه عمودى ارتكاز الدولة وسلطتها وهما الجيش والبوليس، ولتناقض أهدافهم من داخلهم ولسياستها تلك تجاههم، كان ذلك على الخصوص إيذانا بانهيائها، بل وربما إيذانا بانتهاء النظام القائم كله^(١).

وقبل أن نتقل إلى عرض ردود الفعل من جانب بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حيال الموقف الداخلى للقوى المصرية وبعد إلغاء المعاهدة ورفض الحكومة المصرية للمقترحات الرباعية، سنعرض لمهام العمل الفدائى حينئذ وما تحقق منها ومناطق تنفيذها.

يوضح كتاب الحركة السياسية فى مصر أن العمل الفدائى اتخذ اتجاهين؛ اتجاها تم منظما، والآخر تم بتلقائية، وفيما يتعلق بالشكل المنظم، فقد بدأ فى تأليف الكتائب مع إعداد المعسكرات لتدريبها، ويرصد المؤلف عدد ست كتائب تم تشكيلها، كل كتيبة تتكون من اثنين وأربعين فردا، وعدد من المعسكرات التى تم إعدادها بواسطة الحزب الاشتراكى وجماعة الإخوان المسلمين وتنظيم الحركة الديمقراطية، وكانت تلك المعسكرات متشرة فى صحراء الجفير وحلوان والإسكندرية والزقازيق وفى منطقة القناة.

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص ٥١٥.

كما يوضح نفس المصدر أن «عزيز المصرى» و«طلعت حرب» كان لهما دور كبير فى التوجيه لتدريب الكتائب على حرب العصابات، كما عقدت المؤتمرات الشبابية بقيادة عزيز المصرى على أساس الإعداد لحرب تحرير كاملة تشمل القطر كله، وقد تشكل مجلس لقيادة الكتائب بقيادة «عزيز المصرى» وكان من بين أعضائه «وجيه أباطة» و«مدحت عاصم»^(١).

العمل الفدائى:

وأما فيما يتعلق بالجانب التلقائى من هذا العمل، فقد بدأ الإعداد للعمليات الفدائية بدءا ببلدة «القرين» بمديرية الشرقية ومنذ ١٨ أكتوبر ١٩٥١م وأشرف على ذلك الاتجاه «وجيه أباطة» وبدأ هذا العمل فى التطور والنمو.

فى لقاء شخصى مع السيد «وجيه أباطة» وبسؤاله عن حجم وطبيعة ونتائج ذلك العمل التلقائى قال: «لقد عملنا بداية منذ سنة ١٩٤٨م، حينما بدأنا فى محاولة الاستيلاء على وتجميع أى أنواع من الذخيرة، وكان تركيزنا على المعسكرات الموجودة فى أبو سلطان، واستخدمنا بعض الخارجين على القانون والذين تحولوا وبروح عالية جدا إلى هذا العمل لصالحنا، وبدأت بعض السرقات لتلك الذخائر»^(٢).

«أما فى سنة ١٩٥٠م بدأت أتفرغ بين فترة وأخرى للعمل الفدائى عن طريق إدعاء المرض والحصول على إجازات مرضية، وكان الجهاز المخطط لهذا الاتجاه بقيادة جمال عبد الناصر وبغدادى وأنا، ولطفى واكد، وكمال رفعت، ومحسن لطفى، ومصطفى عنان، ومدحت عاصم، وحسين فهمى، وعبد الحميد صادق».

(١) نفس المرجع، ص ٥٠٢.

(٢) مقابلة شخصية مع السيد «وجيه أباطة» بمنزله بتاريخ ١٥ / ١٢ / ١٩٨٧م.

«وكانت القوة العاملة تحت قيادتي من شباب الحزب الوطني، وجندهم لنا عبد العزيز على قائد الحركات السرية في مصر، وبدأت عملياتنا بطبع المنشورات السرية وتوزيعها، وكان الذي يقوم بطبعها لنا إسماعيل شوقي مدير المطابع في دار التحرير».

«وعلى ذلك فقد بدأ عملي من بلدة القرين ممتدا حتى الزقازيق وإلى محافظات القناة، وكان تحت قيادتي كتيبة كما قلت مكونة من اثنين وعشرين فردا من ضباط الجيش إلى وكلاء نيابة، وقضاة، ومحامين ومحاسبين، بالإضافة إلى حوالي ثلاثمائة فرد من قطاع الطرق من الزقازيق للقناة تم تجنيدهم لهذا العمل».

«كان فؤاد سراج الدين يعاوننا وأعطانا فعلا ذخائر وأسلحة وقنابل، وكنا نوزع تلك الأسلحة وما نتحصل عليه منها من مصادر أخرى في مديرية الشرقية في مناطق مختلفة منها».

«ومع بداية عملنا المكثف في أواخر سنة ١٩٥١م وبعدها، بدأت في تنظيم العمل بشكل جماعي وفردى وامتدت عملياتنا الإزعاجية شاملة معسكر التل الكبير، والقصاصين، والمعسكر بالإسماعيلية، وأبو سلطان، وعجروود، وعملنا عملية كبيرة في الدفرسوار، وكان إجمالى عمالنا كثيرا جدا وفي حدود الإقلاق والإزعاج والاستنزاف للمعسكرات الإنجليزية»^(١).

«وعلى ذلك مما سبق فقد كان العمل الفدائي في هذا الخط مركزا في كتيبتى، وبين جناحين؛ عسكري وأهم أفرادهم جمال عبد الناصر وبغدادى وأنا وبعض الضباط، والجناح المدنى من كمال رفعت ولطفى واكد ومصطفى عنان ومحسن لطفى وعصمت سيف الدولة».

(1) Farnie, D. A., East and West of Suez, p. 699.

«ويجب أن أنه أن بعض ضباط البوليس الأصاغر على طول الخط من الزقاريق إلى الإسماعيلية وبورسعيد قد تعاونوا معنا بشكل أفاد عملياتنا».

وفى مقابلة شخصية مع السيدين «فؤاد سراج الدين» و«إبراهيم فرج» أوضح السيد «إبراهيم فرج» أن السلاح كان يورع على الفدائيين بعد أن يشتري من مال حزب الوفد ومن أموال فؤاد باشا الخاصة، كما أوضح السيد فؤاد سراج الدين «أنه تم شراء كميات ضخمة من الأسلحة ولكنها كانت تورع بطرق سرية، وبعد توقف العمل الفدائي وضبط أسلحة مع الفلاحين، وبتقديمهم للمحاكمة فى الشرقية، وكان القاضى وهو إبراهيم الشرينى يعمل بالمحاكم هناك قالوا له إنهم أخذوها من الوزير، وقد حكم عليهم بالبراءة»^(١).

وتوضح الصحف حيثذ أمثلة للمهام المختلفة التى نفذت وحجم الخسائر البريطانية، فقد أوضحت «صوت الأمة» أن عربية محملة بالديناميت ومغطاة بالخضروات وبقيادة أحد المتعهدين المصريين دخلت معسكرا للإنجليز بمنطقة القناة ومع تجمع الجنود حولها وبانفجارها قتل وجرح ما يقرب من مائتى وخمسين جنديا بريطانيا، وتوضح أنه تم تسميم مياه الشرب فى منطقة فايد وإصابة خمسين عائلة بريطانية بالتسمم، وتوضح أنه تم بصفة منتظمة الاستيلاء بواسطة الصاعقة المصرية على بعض العتاد العسكرى الإنجليزى، وتوضح أنه تم عمل كمين لقافلة إنجليزية كانت تقل ثلاثمائة عامل قبرصى للعمل بالقاعدة، وإحداث انفجار هائل بمخازن الذخيرة فى فايد^(٢).

(١) مقابلة شخصية مع السيدين فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج بمقر حزب الوفد فى ١٥ / ١٠ / ١٩٨٧م.

(٢) صوت الأمة، عددى ١٥١٧ - ١٥١٨، ٤ نوفمبر، ٨ نوفمبر ١٩٥١م، المقاومة الشعبية تدخل مرحلتها

الجديدة، تسميم مياه الشرب فى فايد وإصابة ٥٠ عائلة بريطانية، عدد الرءوف الكيلانى، ص ١.

وتوضح جريدة «المصرى» أن العمليات الفدائية رادت بشكل ملحوظ طوال شهر يناير، مما دعا القيادة العسكرية البريطانية إلى التهديد باستخدام المدفعية الثقيلة^(١).

أما مجلة روز اليوسف فتوضح أن أحد أساتذة الجامعة قد توصل إلى تركيب مادة كيميائية معينة ثبت أنها تأتي بنتائج حاسمة في حروب العصابات، كما توضح أن الفدائيين بدأوا في إجبار المتعهدين التجاريين غير المنضبطين بالانقطاع عن تزويد القوات والمعسكرات البريطانية بالمواد الغذائية وإذا ما تم مخالفة ذلك كانت تصادر حمولاتهم لصالح الجيش المصرى^(٢).

وقد أجمل طارق البشرى فى كتابه تلك المهام القتالية، فأوضح أنه منذ ١٦ أكتوبر وحتى ٣ ديسمبر أمكن رصد المهام التالية: مهاجمة مخازن الذخيرة ومخازن البحرية الإنجليزية «النافى»، وبعض عمليات الاستنزاف الأخرى، وفى ٣، و٤ يناير تم نسف وإبور مياه للإنجليز فى السويس، وفى ١٢، و١٣ يناير نفذت عملية استغرقت خمس ساعات بين الفدائيين والبوليس من جانب والإنجليز من جانب آخر، وكانت تلك العملية الأخيرة ذات دلالات خاصة، إذ إنها تمت علانية من جانب الفدائيين، مما أعطى العمل طابعاً جديداً نوهت عنه الصحف المصرية والأجنبية بإسهاب^(٣).

أما نتائج تلك العمليات فقد بدأت تظهر على الجانب البريطانى فى مصر،

(١) المصرى، عدد ٥٠٦٢، وطوال شهر يناير ١٩٥٢م.

(٢) روز اليوسف، أعداد ١٢٢١ - ١٢٢٣، ١٢٢٦، ٢١ نوفمبر ١٩٥١م، أساتذة كلية الآداب يتبرعون بعشر مرتباتهم للجهاد، ص ٥.

(3) F.O. 371, 96862, Jan 1952, See Also, 96858, Jan 5, No. 13, and 96859, Jan 15, 1952, No. 505, See Also, طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط ٢، ص ٥٠٠.

فقد بدأ فى اللجوء إلى استيراد العمالة من قبرص، ولجأوا إلى نقل المواد التموينية واللحوم من السودان إلى منطقة القناة مباشرة^(١).

وفى رسالة من مراسل التايمز بفايد أوضح أن الإنجليز فى منطقة القناة يعانون صعوبات خطيرة وأن انسحاب العمال المصريين قد أشاع الفوضى والارتباك والخراب فى أرجاء القاعدة الإنجليزية، وأضعف قدرتها فى مواجهة ما تتعرض له من هجوم متواصل من جانب الفدائيين المصريين^(٢).

وتوضح مجلة «روز اليوسف» أن عددًا من جنود المظلات البريطانية قاموا ببيع أسلحتهم للمصريين متهزين فرصة خطف الأسلحة من المعسكرات ومن الجنود^(٣).

وقد كتب هنرى بوردون مندوب «الأورور» فى السويس يقول: «أن العائلات البريطانية فى منطقة السويس تتسابق للرحيل عن مصر».

حققت إذن العمليات الفدائية إرهابًا وقلقًا وإزعاجًا واستنزافًا للقوات البريطانية فى مصر، وكان الخطر الحقيقى من وجهة نظر قيادة تلك القوات متمثلًا فى الدور الذى يمكن أن تحققه القوات الفدائية، وخاصة بمرور الوقت ومع اعتيادها على ذلك العمل ومع تنظيم صفوفها وخططها وتوحيد جهودها، وخاصة أن الحكومة المصرية لم تعد مسيطرة على الموقف الداخلى، وفوق ذلك فقد ألغى ما اعتبر سندًا شرعيًا لوجود القوات البريطانية فى مصر.

(١) المصرى، عدد ٥٠٠١، ١ / ١١ / ١٩٥١م، حكومة السودان تمهّد قوات الاحتلال فى القتال باللحوم، مندوب المصرى، ص ١، انظر أيضًا الجمهور المصرى، عدد ٥٣، ٧ يناير ١٩٥٢م، الإنجليز يتسللون من الباب الخلفى، الخرطوم مندوب الجمهور المصرى.

(٢) المصرى، عدد ٥٠٥٩، ٢٩ ديسمبر ١٩٥١م، «التيمز» تلمز الجنود الإنجليز فى منطقة القناة، ص ٣، لندن فى ٢٨ من هارى هوبز.

(٣) روز اليوسف، عدد ١٢٢٢، ٣ نوفمبر ١٩٥١م.

وإذا ما أضفنا تأثير إجراء مقاطعة العمالة المصرية للقاعدة البريطانية لاتضح لنا ثقل تلك الإجراءات وتأثيرها على الجانب البريطانى، وخاصة إذا ما كانت قد استمرت وأحسن تنظيمها، وأصبح متوقعا حيثشذ أن نرصد إجراءات مضادة مخططة وغير مخططة من جانب بريطانيا وقواتها فى مصر تجاه القوى الداخلية وذلك فى محاولة للسيطرة على الموقف، ولا بد أن يكون للولايات المتحدة أيضا دور هناك لتأمين خططها فى المنطقة، وربما كان للاتحاد السوفيتى دور أيضا^(١).

ردود فعل بريطانيا والقوى العظمى من الإلغاء؛

مع إلغاء المعاهدة يبدو أن الحكومة البريطانية كانت قد توقعت تصاعد عمليات الكفاح المسلح تجاه قواتها فى مصر، ويبدو أنها استبعدت أن تقوم الحكومة المصرية بإجراءات مقاطعة اقتصادية ضدها، والواقع أن القيادة البريطانية فى مصر كانت فى وقت مبكر ومع تظاهر الجماهير المصرية لإلغاء المعاهدة ومع تولى حكومة الوفد سنة ١٩٥٠م، كانت قد قامت بتقليل كميات البترول التى كانت ترد إلى القاهرة والدلتا والإسكندرية، حيث كانت شركات بريطانية تسيطر على موارد البترول فى خليج السويس^(٢).

وفى اتجاه آخر وفى فترة لاحقة أعرب وزير الخارجية الأمريكى وفى بيان له فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١م عن أمل حكومة الولايات المتحدة فى أن تعيد مدد النظر بعناية فى المقترحات الرباعية التى عرضت عليها، كما أوضح أنه على حكومة الولايات المتحدة أن تعيد تأكيد اعتقادها بأن عمل الحكومة المصرية فيما يتعلق بمعاهدة سنة ١٩٣٦م وملحقاتها قد تم دون احترام للالتزامات الدولية،

(1) F.O. 371, 90145, G.H.Q.M.E.L.F. to Ministry of Defence, Oct. 30, 1951.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ١٢٤، انظر أيضا، هدى عبد الناصر، الرؤيا البريطانية للحركة الوطنية، ص ٣٥٩.

وبالضرورة فإن الولايات المتحدة ستضع عمل الحكومة المصرية هذا فى اعتبارها على أنه عمل غير شرعى^(١).

من جانب آخر حاولت وزارة الخارجية الأمريكية أن توضح لرجال السفارة البريطانية هناك فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥١م على أنه ورغم تأييد الولايات المتحدة لبريطانيا فى إبقاء قاعدة وقوات لها فى مصر، إلا أن الولايات المتحدة قلقة بشأن التطورات الجارية هناك، وهى ترغب ألا تتعدى القيادة البريطانية فى مصر حدودها، بحيث لا تتخذ إجراءات تتعارض مع القوانين المصرية، إلا فى حالة التهديد لمركز القوات البريطانية بما يقلل من إشرافها على القناة وعلى مناطق البترول، كما أنها تفضل ألا تستبعد الحكومة البريطانية إمكانية التوصل إلى اتفاق مع مصر يتيح تعاون المصريين مع بريطانيا والولايات المتحدة^(٢).

لكن الحكومة البريطانية استطاعت أن تسوى أمورها مع الحكومة الأمريكية التى كانت تنصح البريطانيين بضرورة تجنب الصدام مع الحركة الوطنية فى مصر، ومع وجود «ونستون تشرشل» على رأس الوزارة البريطانية بدئ فى اتخاذ إجراءات ردع عنيفة ضد المدنيين والفدائيين على السواء^(٣).

والواقع أن الجانب البريطانى كان قد وضع الخطط للسيطرة على الموقف الداخلى فى مصر، فوضع خططا عسكرية للتعامل مع هذا الموقف، ومخططا آخر يعنى بإزاحة الحكومة المصرية القائمة، وإحلال حكومة أخرى محلها قد تكون نافعة لها، مع الاستفادة بقدر الإمكان من ولاء الملك وقيادات الجيش المصرى^(٤).

(١) U.S.F.P., Egypt, 1950-1955, pp 2182 - 2183.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ٥٥.

(٣) صوت الأمة، عدد ١٥٤٩، ٢٠ يناير ١٩٥٢م، الجنرال أرسكين يفتك بخمس قرى فتكا شنيعا، عبدالرؤف الكيلانى، انظر أيضا، أنتونى ناتج ترجمة شاكى إبراهيم، ناصر، ط ١، ص ٥٥، وكذلك، هدى عبد الناصر، ص ٣٣٠.

(٤) المرجع السابق، وثيقة رقم ٣٥.

وفيما يتعلق بخططها العسكرية فقد تصاعدت باحتمالاتها مع الموقف الداخلي إلى حد إمكانية احتلال مصر كلها، وإن كان مجلس الوزراء البريطاني لم يوافق على هذا الاحتمال، إلا أنه وافق في النهاية ومع تصاعد العمل الفدائي على منح القيادة العسكرية البريطانية سلطة القبض والاعتقال والطرْد لأي فرد أو جماعات مصرية مشتبِه فيها في منطقة القناة، ومع إجراءات القمع الوحشية ورد الفعل الفدائي العنيف أعلنت الأحكام العرفية من جانب البريطانيين في منطقة القناة وتم عزلها بذلك عن باقي مناطق مصر.

أما فيما يتعلق بمخططاتها حيال الحكومة الوفدية وعلى ما يبدو فقد كانت مستعدة لفرض حكومة بديلة حتى لو احتاج الأمر للقوة العسكرية، ولكي لا تغضب الولايات المتحدة التي كانت ترغب في الإبقاء على تلك الحكومة لجأت إلى طريقة أخرى تحتاج إلى وقت ولكنها قد تنجح، وذلك بإظهار الحكومة الوفدية بمظهر الغباء مع اتباع سياسة دعائية قوية ضدها يمكن أن تفقد الشعب الثقة بها تماما وحيث يمكن الإطاحة بها.

ولكي تحقق الحكومة البريطانية كلا الهدفين؛ القضاء على العمل الفدائي وخلع الحكومة الوفدية، وبالإضافة إلى إمكانية تطبيق جزاءات كعوامل مساعدة مثل تجميد الأرصدة الإستراتيجية لمصر، وتقويض الاستقرار الذي يتسم به تبادل القطن المصري، ومع الدعاية القوية الموجهة تجاه الحكومة، قامت بخطوات مرتبة.

فقد أصدرت القيادة العسكرية البريطانية في القناة أوامرها بتشديد إجراءات الرقابة على أي أفراد أو جماعات يشتبه فيها، مع إجراءات تفتيش واسعة للحد أو وقف نشاط الفدائيين في منطقة القناة، واعتبر عملها هذا من وجهة نظر الجانب المصري تدخلا في صميم عمل قوات الشرطة في المنطقة^(١).

(١) نفس المرجع، وثيقة رقم ٦٨.

لكن رغم هذه الإجراءات ازداد عدد العمليات الفدائية، وتعاطف البوليس مع القوات الفدائية وشارك معها أحيانا فى عمليات ١٧، و ١٨ نوفمبر وبالسويس ٣، و ٤ ديسمبر، ومع زيادة العمليات الفدائية وتأثير نشاطها الإرعاجى قامت القوات البريطانية بعملية تأديبية فى «كفر عبده» فى السويس فى ٨ ديسمبر ١٩٥١م، وأكثر ما عنت به هناك كان استعراضا لقواها بين المدنيين والتنكيل بهم دون أن تكون موجهة للفدائيين.

وفى نفس الوقت بدأت القيادة البريطانية فى مصر توجه اهتمامها للبوليس المصرى لكى تمنع تعاونه مع القوات الفدائية، فأسرت قوة الشرطة الموجودة فى التل الكبير، وكررت نفس العمل مع قوات الشرطة فى الإسماعيلية والسويس، وخططت لنزع سلاح الشرطة، وبدأت فى تنفيذ مخططها فى الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢م، ولتَمَسَّكُ قوات الشرطة بمحلاتها ومقاومتها ولعدم تكافؤ القوى كانت مذبحه، اضطرت بعدها قوات الشرطة للاستسلام، والتى كان من نتائجها هياج عام بين الشرطة ثم الشعب، تلاه فى اليوم التالى حريق القاهرة^(١).

والحاقا لهذه الإجراءات فقد عنت القيادة البريطانية بإحداث فتنة بين عنصرى الأمة مسلمين وأقباط لضرب الحركة الوطنية من داخلها، وتمثل ذلك فى حرق كنيسة السويس فى ٤ يناير سنة ١٩٥٢م، وهو الحادث الذى اعتبر من أخطر الحوادث التى هددت الوحدة الوطنية فى منطقة القناة، وقد تبين أن السبب فى الحريق هو أحد الشباب المرتزقة الذين كانوا يعملون فى المعسكرات الإنجليزية، والذى عُرِفَ بعدد من السوابق الإجرامية من قبل، ولو لم يمكن السيطرة على هذا الحادث لأدى إلى آثار ضارة كبيرة^(٢).

(١) أنتونى ناتنج ترجمة شاكى إبراهيم، ناصر، ص ٥٥، بيروت ١٩٨٥م وانظر أيضا
Hansard, House of Lords, 29- 1 - 1952, p. 919.

(٢) محمد أنيس، حريق القاهرة، ص ٢٢.

وبالتوازي كان على القيادة البريطانية في مصر أن تنفذ مخططاتها وكما سبق إيضاحه حيال الحكومة المصرية بإظهارها بمظهر الغباء والتناقض بما يفقد الثقة فيها والذي كان هدفه في النهاية الإطاحة بها.

وعلى ما يبدو فإن الحكومة البريطانية كانت قد أعدت الأساليب السياسية المناسبة لتوريث الحكومة المصرية، وقبعت في انتظار النتائج مستغلة تناقضات تلك الحكومة فقد راحت الحكومة المصرية في الإعلان عن نيتها بقطع العلاقات مع بريطانيا، وفي نفس الوقت لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك، إذ سربت الصحافة المصرية والأجنبية حيثئذ أنباء عن إقدام الحكومة المصرية على قبول وساطة للصلح وإصلاح الموقف بين بريطانيا ومصر بواسطة «الملك سعود» و«نوري السعيد» وهو ما سارت فيه الحكومة البريطانية شوطا معهم، وكانت تعد في نفس الوقت خطواتها تجاه القوى الوطنية وتجاه الحكومة المصرية ومع عدم حسم تلك الحكومة لموقفها بوضوح حيال مسألة الوساطة تلك، وحيال الموقف الداخلي خاصة الموقف المتناقض الذي تسببت فيه الحكومة للجيش والبوليس، وحيال الموقف برمته، انسابت المخططات البريطانية بسهولة نحو التنفيذ^(١).

وبهذا الغموض، ومع عدم الحسم، يصدر «فؤاد سراج الدين» قرارا بتمسك قوات الشرطة في الإسماعيلية بمحلاتها، وكان قرارا من الناحية التكتيكية (فنيا) خاطئا، أدى إلى مذبحة، كان على إثرها حريق شامل، وكان على الحكومة أن تدعم هذا القرار أو لا تسمح به من الأصل، أو تخطط حركاتها جميعا، لكن يبدو أنها كانت تتخبط، وربما بفعل الظروف المحيطة بها والتي سبق الإشارة إليها.

وبهذا الموقف الداخلي وعلى ما يبدو فقد وجدت الحكومة البريطانية المبررات لإبعاد الولايات المتحدة عن التدخل في الشؤون المصرية، وعدم إغضابها في نفس

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ٧٠.

الوقت، كما هيأت ظروف مناسبة لتعضيد ملك مصر حينما يتخذ قراره بإقالة الحكومة الوفدية وتولية حكومة جديدة، هذا مع استغلال موقف الحيدة الذى سببته سياسة الحكومة الوفدية نحو جيشها، ولم تَسعَ الحكومة والقيادة البريطانية إلى التغيير مباشرة بل اتخذت فترة من الوقت لكى لا تحدث تعاطفا مع تلك الحكومة، أو تزيد الحركة الوطنية اشتعالا وفى تقديرها ضدها^(١).

أما عن دور الاتحاد السوفيتى حيال إلغاء المعاهدة، فقد أعلن تأييده الكامل لهذا الإلغاء، بل أعلن عن ترحيبه بعقد معاهدة عدم اعتداء مع مصر^(٢).

كما لاقى هذا الإلغاء تأييدا كبيرا لدى الشعوب العربية وحركات التحرر الوطنى والتي أعلنت بعض تنظيماتها وأفرادها عن استعدادها للمشاركة فى العمل الفدائى فى مصر^(٣).

حريق القاهرة ونتائجه:

اتخذت الحكومة المصرية - وكما سبق عرضه - مجموعة من الإجراءات بعد إلغاء المعاهدة، وكانت الحكومة فى موقف لا تحسد عليه، وكما أوضحنا فالملك أعلن عن استعداده للاتفاق الكامل مع رغبات الحكومة البريطانية شريطة أن تدعم مركزه، والحركة الوطنية كانت تزداد اشتعالا وصخباً ويقدر ما كانت معادية لبريطانيا وللملك بقدر ما كانت فاقدة للثقة فى الحكومة الوفدية التى راحت تتخبط أمام تطور أعمال العنف التى لم تكن - وعلى ما يبدو - قد حسبت أن تطورها سيتم بهذه السرعة، بالإضافة إلى تردد بعض الأخبار عن استعداد تلك الحكومة

(1) F.O. 371, 96923, Minute by Bendall, Feb. 26, 1952, See Also, Hansard, House of Lords, 21 - 11 - 1951, pp. 450 - 457.

(٢) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص ٤٨٦.

(٣) نفس المرجع.

للتفاهم مع الجانب البريطانى حول المسائل التى سبق عدم الاتفاق بشأنها فى مباحثات عامى ١٩٥٠، و١٩٥١م وحول المقترحات الرباعية، وهو ما زاد موقفها سوءاً^(١).

بدأ حريق القاهرة فى ظهر يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢م بعد مقدمات طويلة اختتمت بهذا الحريق، فمنذ إلغاء المعاهدة من جانب مصر، وعدم اعتراف بريطانيا بهذا الإلغاء، وانهيار السند القانونى لوجود القوات البريطانية فى مصر، ومع مشاكل المرور فى القناة بعد ممارسة مصر لحقوقها فيها، بدأ الأمر وكأن حالة حرب فعلية دون نص صريح عليه قد بدأت بين الدولتين، بدأت بعدها عمليات إزعاجية متتالية من الجانب المصرى ورد عليها الجانب البريطانى، وتطورت الأمور إلى حد بعيد اختتمت فى النهاية بأحداث الإسماعيلية ٢٥ يناير والتى كانت الشرارة الأولى التى اندلع بعدها الحريق^(٢).

فى السادسة من صباح يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢م أضرب جنود بلوكات النظام فى ثكناتهم بالعباسية، وخرجوا بأسلحتهم فى مظاهرات صاخبة معبرة عن غضبهم لما أصاب زملاءهم فى الإسماعيلية، ومن جامعة فؤاد الأول انضم إليهم طلبة الجامعة، وكانت المظاهرة تنمو شيئاً فشيئاً أثناء سيرها مارة بمبنى الحكومة وخرج

(١) محمد أنيس، حريق القاهرة، انظر أيضاً، روز اليوسف، عدد ١٢٢٣، ٢٠ فبراير ١٩٥١م، وكذلك، صوت الأمة، عدد ١٥٣٠، ٢١ ديسمبر ١٩٥١م، وكذلك، الجمهور المصرى، عدد ٥٤، ١٤ يناير ١٩٥٢م، وكذلك:

Marlowe John, Anglo Egyptian Relations, p. 383, London, 1954.

أوضح مراسل روز اليوسف من واشنطن حيث أنه كامل عبد الرحيم بك سفير مصر هناك قد تلقى تعليمات هامة من الحكومة المصرية بشأن موقف مصر من المقترحات الرباعية، وقد أدلى فعلاً بتصريح فى واشنطن قال فيه أن مصر لا تمنع فى الانضمام إلى حلف الشرق الأوسط ولكن بعد جلاء قوات بريطانيا من مصر.

(2) F.O. 371, 96862, B.M.E.O. to F.O., Jan. 26, 1952, No. 92.

من الأزهر مظاهرات كبيرة مرت بقصر الملك هاتفة بسقوط الملك، وأمام كازينو بديعة مرت المظاهرات، وبدأ حريق من هذا الملهى امتد إلى ملاه عديدة ودور عرض وفنادق ومتاجر، وكان بعضها يخص رعايا بريطانيين والبعض الآخر يخص غيرهم، ولم ينفذ المتظاهرون إلا بتزول الجيش فى ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم^(١).

تكونت المظاهرات إذن من جنود بوليس وطلبة وعناصر شعبية أخرى، ولا بد أنه كان من بينهم بعض من الميالين للتخريب والإجرام بطبيعتهم، يوضح المستر «أنتونى إيدن» فى مذكراته أن العمل التخريبى الذى تم كان منظما، وكانت أهدافه واضحة، إذ وجد مع بعض المخربين قائمة بأسماء الأهداف المطلوب إحراقها، كما استخدمت أدوات خاصة بالتخريب، ويوضح أن العنف كان موجها بشكل رئيسى للبريطانيين، ومع ذلك فقد قتل أثناء التخريب تسعة رعايا بريطانيين فقط^(٢).

ومن هذه المذكرات ذاتها نستتج أنه عنى بإحداث حريق كبير فى القاهرة يعجز النظام عن مواجهته، وفى نفس الوقت كانت خسائر البريطانيين محدودة، ولا يستبعد أن تكون جميع العناصر قد شاركت فى إشعاله، ولكن كل يختلف دوره وهدفه، بمعنى أن أبناء مصر شاركوا بالغضب والصخب؛ الغضب من الحكومة ومن القصر ومن الإنجليز، ومن خلال هذا الصخب تحركت جماعات منظمة واحتمت بتلك البلبلة ونفذت أهدافها بنظام، وما دام أنها كانت منظمة فهى مخططة، فهل نتائج هذا الحريق انطبقت على أهداف مخططات أعدتها القيادة

(١) محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، جـ ٢، ص ٣١٢، انظر أيضا، طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط ٢، ص ٥٣٢، وكذلك، محمد ركنى عبد القادر، محنة الدستور، ط ٢، ص ٢٠٤.

(2) Eden Anthony, Full Circle, p. 231, London, 1960, and, Marlowe John, Anglo Egyptian Relations, p. 383.

البريطانية مسبقا وسبق عرضها حيال الموقف الداخلى، وهل تطابقت مع رغبات القصر والذي أعلن عن استعداداته للتمشى مع كل متطلبات الحكومة البريطانية فى مصر شريطة تدعيم مركزه، وكان فى نفس الوقت فى عدااء مع الحكومة الوفدية، ولما كان بعض من الشعب قد شارك بغليانه، والقصر له مصلحة، وبريطانيا كانت رغبتها ملحة فى السيطرة على الموقف الداخلى، يرجع أن كلا قد شارك، لكن كلاً وأهمية هدفه وأسلوبه فى التنفيذ، ولكن وكما نرى فقد ساعد كل دور منهم الدور الآخر على استكمال حركته^(١).

أعلنت الحكومة الوفدية الأحكام العرفية فى ذلك اليوم فى محاولة للسيطرة على الموقف، لكنها فشلت، وأقيمت وزارة الوفد فى ٢٧ يناير، وشكل «على ماهر» الوزارة التى تلتها، وفى ٣٠ يناير تقدم السفير البريطانى فى مصر بخطاب شخصى إلى رئيس الوزراء يحتوى بعض المطالب هى فى حقيقتها شروط لا تقبل الرفض ومن البند (٨) من نص الخطاب تتضح تلك الحقيقة:

«بند ٨: لقد قررنا أن الخطوة الأولى التى يجب اتخاذها فى الوقت الراهن هى تهدئة الموقف، ولقد أكدت لى أن حكومة فخامتكم لا تنوى الاشتراك فى الخطوات المعادية لإنجلترا مثل قوانين «عدم التعاون» التى كانت تدرسها حكومة الوفد، إننى أحث سيادتكم على ضرورة إخماد الإرهاب فى منطقة القناة، وقلت كذلك أن الشروط الوحيدة التى تحتاجها فى سبيل ذلك هى السماح للسلطات المحلية فى القناة بالتعاون مع السلطات العسكرية البريطانية فى حفظ النظام، ولقد وافقت أنت على ذلك، وذكرت أن هذه هى أحد المسائل التى تريد مناقشتها مع محافظ القناة»^(٢).

(١) محمد أنيس، حريق القاهرة، ص ٥٤.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٩.

اتخذت حكومة على ماهر عدة قرارات، فقد طلب «على ماهر» من البرلمان مد الأحكام العرفية لمدة ثلاثة أشهر، واتخذت الحكومة إجراءات لوقف الكفاح المسلح فى القناة وانسحاب الفدائيين، واعتقلت كثيرا منهم فى الإسماعيلية وبورسعيد والسويس والتل الكبير، ويذكر السيد «وجيه أباطة» أن «على ماهر» طلب منه هو وزملاؤه «التوقف عن القتال»، كما تخفت الحكومة على عودة كثير من العمال المنسحبين من المعسكرات البريطانية، وعلى استئناف أعمال الشحن والتفريغ للقوات البريطانية فى موانئ القناة وإعادة تموين المعسكرات البريطانية^(١).

وهكذا وبعد الحريق أقيمت الحكومة الوفدية، وقلت إجراءات المقاطعة العمالية للقاعدة البريطانية، وشُتتَ جهود وأعمال القوات الفدائية التى كانت هى فى الأصل غير منسقة.

بدأ على ماهر حكمه وقد أجمعت الأحزاب المصرية على عدم التعاون معه، كما أنها لم تكن فى وضع يسمح لها بالمعاونة، كما طالب هو الإنجليز بالجلء عن مصر، وطالب باستمرار المفاوضات لهذا الغرض، ولم يذعن لمطلب الملك بتعيين «كريم ثابت» وزيرا فى زارته، واتبع سياسة مهادنة للوفد وزعيمه، ولا بد أنه بذلك فقد رضا الإنجليز والملك، وبالتالي دفعه الملك للاستقالة^(٢).

فما بعد وزارة على ماهر تولت ثلاث وزارات وحتى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٢م إما من أقلية، أو من مستقلين وإن لم يعملوا بالسياسة، وقد تحكم فى حركة تلك الوزارات وفى وجودها جناحان فى القصر من «موظفين غير مسئولين» وجماعة «المسئولين فى الديوان»، ومع تبنى فريق المسئولين فى الديوان لفكرة التطهير الداخلى، خشى غير المسئولين هذه الفكرة، وعلى ذلك فقد كان استمرار الوزارة القائمة من عدمه إنما يتحقق بناء على انتصار رأى أى الفريقين على الآخر.

(١) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ط٢، ص ٥٦٢.

(٢) يونان لبيب، تاريخ الوزارات المصرية، ص ٥١٧.

وبالإضافة إلى سيطرة هذين الفريقين على حركة وزارات ما بعد الحريق في وجودها أو إقالتها، فقد ساعدت عوامل أخرى على ذلك، منها عدم قبول الشعب لتلك الوزارات، ومع نشوب أزمة حل مجلس إدارة نادى الضباط والتي مثلت تحدياً للضباط، ومع إصرار الضباط على مرشحيتهم، وإصرار الملك على حل المجلس وعلى اتخاذ إجراءات تأديبية تجاه العناصر المعادية له في الجيش، إنما لم يكن كافياً لإقالة وزارة فحسب وإنما لإشعال شرارة البدء لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م^(١).

ويبدو أن إصرار الضباط على موقفهم وتحديهم للملك، ومع استقالة وزارة «حسين سرى»، ذلك أتاح الفرصة لوزارة «نجيب الهاللى» الثانية أن تفرض شروطاً قبلها الملك دون تدخل منه أو من القصر، وكانت بريطانيا حيث لا تزال تطمح في ممارسة سياستها التقليدية، والولايات المتحدة تنصحها بضرورة تغيير تلك السياسة، غير أن هذا العهد انقضى كله بقيام الثورة^(٢).

كما سبق عرضه تبين لنا أن سياسة القوى العظمى الناشئة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تشكلت، وهناك ثقة مفقودة بين تلك القوى، وقد حاول كل طرف أن يقوى نفسه في مواجهة الطرف الآخر، وخاصة عن طريق السيطرة على مناطق حيوية من العالم، وتبين لنا أن الولايات المتحدة استطاعت أن تنجح في هذا المجال بقدر أكبر من الاتحاد السوفيتى بسبب سياستها الاقتصادية ومعوناتها لأغلب دول العالم، بل ونجحت في تقليص دور الاتحاد السوفيتى في هذا المجال.

(١) نفس المرجع، ص ٥١٧ - ٥٢٦.

(2) Eden Anthony, Full Circle, p. 233.

وإن كانت الولايات المتحدة قد خصصت معونات مالية لدول أوروبا، ومعونات فنية لبعض الدول العربية والآسيوية، فلم تعد معونتها لمصر فى أغلب الأحيان إلا نصيح بريطانيا بضرورة تغيير أسلوبها التقليدى فى معاملة المصريين، ووضع حركة القوى الوطنية المصرية فى الاعتبار، فقد كانت ترى أنها يمكن أن تهدد المخطط الغربى فى منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من مصر، ورغم ضآلة هذا الدور فلا يمكن إنكار آثاره على اتخاذ بعض القرارات البريطانية فى مصر.

لكن بريطانيا كانت ترى أن كل ما يحدث داخلها فى مصر إنما هو أمر لا وزن له، فالحكومة الوفدية هى قد خبرتها جيداً، وأما القوى الوطنية والأعمال الإرهابية فلا نتيجة فعالة لها فى حينها، حيث إن الحكومة المصرية لن تستطيع اتخاذ القرار المؤثر فعلاً على الوجود البريطانى فى مصر، وأما الأعمال الإرهابية فيمكن قمعها بالقوات البريطانية الموجودة على القناة، كما أن تلك العمليات ينقصها التنظيم والخبرة.

أما الحكومة المصرية فما حدث منها فى البداية كان بحق مفاجئاً لبريطانيا، وإن كان ضمن احتمالاتها البعيدة، فقد قامت تلك الحكومة بإلغاء المعاهدة ولم توافق على المقترحات الرباعية، ويبدو أنه كان فى تخطيطها عن طريق أى من هاتين الخطوتين تحقيق إنجاز طيب لمصر، لكن الظروف ومن الداخل أيضاً كانت ضدها على طول الخط، إذ يبدو أنه وبعد خطها الصلب على طول المباحثات وحتى الإلغاء كانت تتوى التراجع مما جعلها تتردى فى مجموعة من الأخطاء قلبت المشاعر الوطنية ضدها، والقصر أصلاً ضدها، والأحزاب والمعارضة ضدها، وأصبحت موزعة مشتتة فى وقت احتاج لحسمها، وزاد موقفها سوءاً^(١).

(1) F.O. 373, 80330, Cairo to F.O., Nov. 16, 1950, No. 792.

وإذا كان الواقع وهو أيضا ما قدرته الحكومة البريطانية أن القوى الوطنية ليست في الوضع الذي يؤهلها إلى قيادة الحركة الوطنية إلى هدف كبير، فقد كان الشغل الشاغل لبريطانيا هو القضاء على الحركة الفدائية؛ لأنها أزعجت واستنزفت القوات البريطانية، ولأن الأحداث جرت بالسرعة التي سببت ذلك، وكانت تخشى أن تنظم تلك الحركة صفوفها وتوحد جهودها ضدها، وهنا كان يكمن الخطر الذي قررت تجنبه، وبالتالي كان على بريطانيا القضاء عليها، وأما الحكومة فبقليل من الدفع كان وصولها إلى حتفها ميسورا.

لكن الأمر الغريب، وأيا من كان قد خطط لإقالة الحكومة الوفدية أو ضرب الحركة الفدائية، أن النتائج لم تكن في حسابان بريطانيا أو القصر، ولم تكن لمصلحتها، فإقالة الحكومة الوفدية وهي وبطرق بريطانيا الملتوية كانت السند التقليدي لها في مخططاتها، لم يكن هناك حزب أو أحزاب راضية أو قادرة على أن تحمل محل حزب الوفد في القيام بأعباء الوزارة، كما لم يكن هناك تنظيم أو جماعة شعبية في الوضع الذي يسمح لها بقيادة مصر حيثئذ، لظروف ترجع إلى طبيعة تكوين أي من هذه التنظيمات ولافتقادها في نفس الوقت إلى زعامة قوية لتوجيهها، كما كان الفساد مستشرياً بواسطة القصر والملك، بل ومع تناقضات الحكومة الوفدية السابق عرضها انفلت البوليس والتيارات الصغرى في الجيش ضد النظام القائم.

وبقدر ما كانت وزارات القصر الأربع فيما بين يناير ويوليو ١٩٥٢م تعبيرا عن فترة مهددة، لا حل وطنيا فيها إلا لمن يقدم ويتولى الحل، فإنها وعلى ما يبدو كانت فترة انتظار وتنظيم صفوف، تيقنت فيها قيادات الجيش الصغرى من إمكانية تحقيق خططها وكانت الثورة.



الفصل الثانى

العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥٢ - ١٩٥٤م

- القيادة الجديدة فى مصر بعد الثورة.
- القيادة الشابة والقضية الوطنية.
- اتفاق السودان / فبراير ١٩٥٣م.
- محادثات أبريل / مايو ١٩٥٣م.
- العمل الفدائى.
- المساعى الأمريكية من خلال الوثائق الأمريكية.
- المحادثات غير الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى.

تشكلت العلاقات المصرية البريطانية منذ احتلال بريطانيا لمصر معتمدة على أطراف رئيسية، كان جانباً منها هو الحكومة البريطانية ومعتمدوها ورعاياها بل ورعايا الدول الأجنبية في مصر، وتمثل الجانب الثاني في الحكومة المصرية والقصر والقوى الوطنية، والذي بدا دائماً متفقاً وفي أغلب الأحوال على ألا يتفق، وجانب ثالث وإن كان قد ظهر حديثاً، وقد تمثل في القوى الدولية الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية.

وإن كان أساس تلك العلاقات ومنذ احتلال بريطانيا لمصر وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م هو استغلال الطرف الأول لمتناقضات عناصر الطرف الثاني في تشكيل تلك العلاقات لصالحه وفي أغلب الأحوال، لكن كان لا بد أن تتغير طبيعة تلك العلاقات بعد الثورة، خاصة أن عناصر تناقض الجانب المصري قد تزعزعت قبل تلك الثورة وهو ما مهد لها، ولم تعد موجودة بعدها، كما أن عناصر القيادة الجديدة في مصر هي عناصر شابة، تنقصها الخبرة والممارسة وربما المعرفة، لكنها ذات رغبة جامحة في التغيير وهو الأمر الذي نبهت إليه الإدارة الأمريكية وأشارت إليه كثيراً في وثائقها، وهو ما سنعرض له في موضع لاحق (*) .

القيادة الجديدة في مصر بعد الثورة:

ولكي نحدد شكل وطبيعة العلاقات المصرية البريطانية بعد الثورة علينا أن نقرب أكثر من أطراف تلك العلاقات، أما الجانب البريطاني ومع اعتبار تأثير

(*) في الرسائل المتبادلة من وإلى وزارة الخارجية الأمريكية أشارت في أكثر من موضع منها إلى أهمية التعاون مع الـ (R.C.C.) مجلس قيادة الثورة المصري، لكن اختلفت تلك الرسائل أكثر من مرة في تحديد أشخاص ذلك المجلس من حيث أهميتهم، فهي تشير مرة إلى «نجيب» على رأس ذلك المجلس، ومرة تشير إلى فريقين في ذلك المجلس أحدهما «جمال عبد الناصر»، و«عامر»، و«سالم»، ومرة تشير إلى أنه على وجه التحديد يمثل في الفريق السابق ذكره فقط.

القوى الدولية عليه فهو معروف لدينا بنمطيته وسياسته الثابتة التي لا تتغير كثيرا، وبالتالي فقد بقى أن نتعرف على الجانب المصرى، من حيث نظمه السياسية، ومدى استقرارها، والأحداث الداخلية التي واجهته.

لم يكن الضباط الذين تزعموا الثورة قادرين على استلام السلطة بمفردهم نظرا لحدثة سنهم وحاجتهم إلى مصدر يصفون به الشرعية على حركتهم، وقد وجدوا هذا المصدر مؤقتا فى اللواء «محمد نجيب» الذى كان بحكم سنه وخبرته وتاريخه العسكرى يحظى باحترام الجماهير، وإذا كان قد ضمن للثورة قوة أكبر إلا أنه أضاف لتركيب القيادة الجديدة مزيدا من عدم التجانس، وقد أدى هذا التركيب غير المتجانس «لهيئة الضباط الأحرار» إلى احتمال وجود عدم استقرار سياسى متزايد، لكن كان يجمع بين هذه الاتجاهات، الاستياء من النظام القائم والرغبة فى تغييره، ومواجهة ما تتطلبه هذه العملية من تحديات^(١).

ثم بدأت الثورة فى تنفيذ خطة مرحلية تهدف إلى السيطرة على أجهزة الحكم فى الدولة وذلك عن طريق تشكيل وزارة مدنية تلقى تأييد الشعب، ومساندة مختلف الأحزاب والقوى السياسية، ثم تحقيق الاستقرار والاستمرار فى الحياة العامة وممارسة شئون الحكم اليومية، وفى نفس الوقت تنال اعتراف الدول الأجنبية ومن ثم تقطع الطريق على أى احتمال للتدخل الخارجى، وبالفعل فقد تم ذلك بالوسائل الشرعية، ومن خلال السلطات الحاكمة، ومن الناحية الشكلية^(٢).

استطاع «على ماهر» أن يلعب دورا رئيسيا فى إدارة الصراع من خلال الوزارة المدنية، فأقنع الملك بقبول التنازل عن العرش، واتخذ جانب الثورة فى

(١) إكرام عبد القادر عابدين، رسالة ماجستير، ظاهرة الاستقرار السياسى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠م، ص ٨٤ - ٨٦، القاهرة ١٩٨١م.

(٢) بكر مصباح، رسالة دكتوراه، تطور النظام السياسى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٦م، ص ١٧٤، القاهرة ١٩٧٩م.

موقفها من الأحزاب التقليدية بدعوتها إلى تطهير الحياة السياسية - وقد تم حلها بعد ذلك - وأيد الرأي القائل بعدم جواز دعوة البرلمان المنحل للانعقاد، وقد ساعد بموقفه هذا من الثورة في تثبيت أقدامها في أيامها الأولى.

وأقيمت وزارة على ماهر، وتألّفت وزارة على رأسها «محمد نجيب»، وكانت الخطوة الأولى للثورة على طريق التصدي لمسئولية الحكم، وبالتالي وخلال ثلاثة شهور منذ تولى الوزارة المدنية وإقالتها تكون السلطة العليا في الدولة والتي تولّاها مجلس قيادة الثورة قد اكتسبت صفة الشرعية، وأصبح من حق المجلس ممثلاً في قائده العام ممارسة أعمال السيادة دون الخضوع لرقابة القضاء، وهو ما وفره له الدستور المؤقت الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٣م^(١).

استخدمت الثورة الدستور القائم عليه النظام الذي ثارت ضده كي تجرد مؤسسات هذا النظام من سلطاتها الدستورية لتركز السلطة في يد مجلس قيادة الثورة، وبعد ذلك ألغت هذا الدستور تمهيداً لإعلان نظامها الجديد.

وإذا كانت القيادة الجديدة قد قررت أن تتحمل بنفسها مسئولية الحكم في مصر، وذلك بتأليف وزارة جديدة برئاسة «نجيب» لكي تقوم بمهامها العادية في تصريف الشؤون الداخلية لمصر، فقد قررت تلك القيادة أن تتفرغ بشكل خاص للقضية الوطنية.

أما عن المؤسسات، وما يمكن أن يطلق عليها «المؤسسات المشاركة» كالأحزاب والجماعات الوسيطة فلم تتكون إلا «هيئة التحرير» في ٢٣ يناير ١٩٥٣م، وقد حدد «على صبرى» الهدف الأساسي لهيئة التحرير في القضاء على مختلف التنظيمات والجماعات السياسية المعارضة للثورة أو تحييدها، وهكذا كان القضاء على القوى السياسية المنافسة هو الهدف الذي كرس له هيئة التحرير

(١) نفس المصدر، ص ١٦٥ - ١٦٧.

جهودها، أما فاعليتها كتنظيم سياسى فعال مشارك فلم تكن موضعاً لاهتمام النظام فى سنوات وجودها^(١).

على ذلك ومما سبق عرضه فقد تمثل النظام القائم فى وزارة عسكرية مع مؤسسة مشاركة تمثلت فى هيئة التحرير والتي ذابت فاعليتها كتنظيم سياسى قوى مشارك، مع مجلس قيادة الثورة وقد تركزت السلطات فى يده، وفى غياب نظام برلمانى دستورى دائم.

والأمر ومع هذا التخطيط من جانب قيادة الثورة وعلى الأقل فى الفترة محل البحث وهى ١٩٥٢ - ١٩٥٦م أمر متسق، إذ لا يمكن أن تتواجد مؤسسات سياسية مشاركة بفاعلية فى ظل نظام برلمانى دستورى ومع رغبة قيادة الثورة فى تركيز السلطات فى يدها.

نخلص مما سبق إلى أن المؤسسات السياسية كان دورها محدوداً أو غائباً عن عملية صنع القرار، وقد تركزت هذه العملية فى يد مجموعة من الأشخاص وبالتالي يمكن أن نستتج أن أغلب القرارات المصيرية كان يتخذها هؤلاء الأشخاص وكانت احتمالات تعرضهم للخطأ أكبر.

أما عن الاستقرار، وفيما يتعلق بالاستقرار السياسى فلم يكن النظام القائم على الأقل فى السنوات الثلاث الأولى للثورة ليوفر استقراراً سياسياً، وفيما يتعلق بالاستقرار الداخلى للبلاد وهو مرتبط فى أحد جوانبه بالاستقرار السياسى فقد تعرض لهزات عديدة كان أطرافها القيادة الجديدة والقوى الداخلية التقليدية، ولا يستبعد أن يكون قد شارك فيها القوى الخارجية بطريق مباشر أو غير مباشر^(*).

(١) المصدر السابق، ص ١٧٨ - ١٧٩.

(*) يتوافر الاستقرار السياسى إذا ما توافرت له أبعاد ثلاثة أولهم السلوك السياسى بمقوماته وهى عدم اللجوء للعنف السياسى والالتزام بالقواعد الدستورية، وثانيها أداء المؤسسات ويشمل التوازن بين مدخلات=

فقد حفلت الفترة منذ قيام الثورة وحتى بدايات سنة ١٩٥٣م بأحداث الصراع بين القيادة الجديدة ومؤيديها من جهة وبين القوى السياسية التقليدية من جهة أخرى، فقد قامت الثورة بتغيير جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للنظام السياسى القديم الاقتصادى والاجتماعى، وكان من بين تلك المؤسسات التى تم حلها الأحزاب القديمة، وقد تم ذلك تمهيدا لوضع نظام جديد للثورة.

تلى ذلك صراع بين الاتجاهات والقوى السياسية العسكرية منها والمدنية على حد سواء، وكان الصراع هذه المرة حول مستقبل النظام السياسى الجديد، وقد بدأت تلك الصراعات واستمرت ما بين سنة ١٩٥٣م إلى ما بعد إبرام اتفاقية الجلاء بل ومع بداية سنة ١٩٥٥م.

بدأ الصراع حول مستقبل النظام السياسى حيثُذ بين مجلس قيادة الثورة من جهة وبين جماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات الاشتراكية الماركسية من جهة أخرى، وبالتوازي دار صراع شبيه بين الاتجاهات السياسية المختلفة داخل المجلس نفسه والذي ما لبث أن تحول إما بدفع القوى السياسية القديمة أو ربما بتأثير من القوى الخارجية إلى صراع على السلطة^(١).

لكن أكثر تلك الصراعات خطورة تلك التى كانت دائرة بين أعضاء المجلس وبين «نجيب»، ثم الدور الذى قسامت به جماعة الإخوان المسلمين من خلال تلك الأحداث، وكاد ذلك الصراع أن يؤدي بالبلاد إلى حرب أهلية ربما كانت ستدمر النظام كله.

=النظام ومخرجاته، وثالثها البعد النفسى ويشمل تمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية والرضاء من جانب المحكومين، ومن الواضح أن النظام السابق عرضة لم يسافر بعض هذه الأبعاد، وبالتالى فلم يتوافر استقرار سياسى فى مصر بهذا المفهوم، لكن ما كانت تتطلبه تلك الفترة ربما هو شيء آخر.

(١) بكر مصباح، تطور النظام السياسى فى مصر، رسالة دكتوراه، ص ٢٢١، انظر أيضا، أكتوبر عدد ٥٦٠، ١٩ / ٧ / ١٩٨٧م، ثوار يوليو يتحدثون، محمود فوزى، ص ٢١.

إذ إنه لما تمكن الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي والذي يقوده «جمال عبدالناصر» من فرض سيطرته على المجلس ونجح كما سبق عرضه في التخلص من الأحزاب التقليدية، أصبح الصراع منذ شهر فبراير ١٩٥٤م يدور بين أنصار هذا الاتجاه وأنصار الاتجاه الديمقراطي الليبرالي بزعامة «محمد نجيب»، وقد مر هذا الصراع بأزميتين عرفت بأزمة فبراير ومارس سنة ١٩٥٤م.

إذ إنه لما بدأت تظهر فجوة كبيرة بين المناصب الهامة التي شغلها «نجيب» وبين ثقله النسبي في صنع القرار قرر تقديم استقالته والتي قبلت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤م^(١).

لكن ضباط الفرسان لم يعجبهم هذا الوضع واجتمعوا مع «جمال عبدالناصر» لإعادة «نجيب»، وفي نفس الوقت تحرك ضباط الصف وحاصروا منطقة تمركز سلاح الفرسان، وكاد الأمر أن يتطور إلى حرب أهلية، لكن أعيد «نجيب» إلى مكانه وتحت ضغط الرأي الإجماعي لضباط الفرسان وخوفا من احتمالات تحركات كبيرة قد تثيرها القوى التقليدية والقوى الخارجية.

فيما بين فبراير ومارس ١٩٥٤م تحركت الجماهير لتنهى «نجيب» بعودته، لكنها قوبلت بمصادمات دموية من البوليس والبوليس الحربي، إذ سقط عشرات من المصابين من بين طلاب الجامعات، كما تم اعتقال زعماء جماعة الإخوان المسلمين من بين طلاب الجامعات، كما تم اعتقال زعماء الجماعة الذين قادوا المظاهرات الشعبية الضخمة يومى ٢٧، و٢٨ فبراير وزج بهم في السجن الحربي، كما تم تشريد واعتقال وإبعاد ضباط سلاح الفرسان الذين أظهروا مناصرتهم لنجيب في أزمة فبراير^(٢).

(١) المصور، العدد ٣١٩٧، ١٧ / ١ / ١٩٨٦م، المذكرات الكاملة لصالح نصر، الحلقة الرابعة، ص ٢٩.
(٢) أكتوبر، عدد ٦٠٧، ١٢ / ٦ / ١٩٨٨م، هل اتخذ الإخوان المسلمون في أزمة مارس موقفا انتهازيا، جمال حماد، ص ٣٥.

لكن عاد الصدام من جديد بين جناحي مجلس قيادة الثورة، وكان فريق «عبدالناصر» مستعداً هذه المرة، إذ أنه ويرغم تجمع الضباط المواليين لـ«نجيب» وإعلانهم الاستعداد للتحرك بقواتهم ضد القوى المضادة، إلا أن الفريق الأول استعد لكل الاحتمالات، وحسم الموقف في ٢٩ مارس لصالحه.

حيث رفض الإخوان المسلمون تلك النتيجة والتي تمثلت في حسم الموقف بأكمله لصالح «عبدالناصر» ومؤيديه، فلجأوا إلى أسلوبهم القديم وهو الإرهاب والاغتيال، وربما قاموا بمحاولة اغتيال «عبدالناصر» في الإسكندرية، وكانت تلك فرصة ثمينة اقتنصها، وعمل على القضاء على تلك الجماعة^(١).

مما سبق عرضه عن النظام القائم والأحداث الداخلية في مصر تحت القيادة الجديدة بعد الثورة، اتضح أنه لم يكن هناك استقرار سياسي، صاحبه اختصاص مجلس قيادة الثورة بسلطات مطلقة هيئها له دستور ١٩٢٣م وكفلها له الدستور المؤقت الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣م، والذي أدى إلى انحصار اتخاذ القرارات المصيرية في يد مجموعة قليلة معرضة باحتمال أكبر للخطأ في غياب توجيه دستوري.

كما دار الصراع داخلياً بين جميع الاتجاهات وانتهى بأزمى فبراير ١٩٥٣م والذي كان في انتهائهما تأكيد وترسيخ لاتجاه سلطوى مطلق لمجلس قيادة الثورة وعلى رأسه «جمال عبدالناصر» وقد عجل بهذا الاتجاه محاولة اغتيال «عبدالناصر».

عرضنا بإيجاز للنظام القائم بعد الثورة في مصر، وكذا للأحداث التي واجهت القيادة المصرية داخلياً في السنوات الأولى من الثورة، باعتبار أن هذه

(١) محمد عودة، حوار حول عبدالناصر، ص ٤١، القاهرة ١٩٨٢م.

القيادة كانت طرفا رئيسيا فى تشكيل العلاقات المصرية البريطانية فى هذه الفترة. ولا بد أن نظمها والأحداث التى واجهتها كان لها أثر واضح فى تشكيل قراراتها حيال المشكلة الوطنية. كما كانت قرارات الجانب البريطانى متأثرة بظروف عديدة من بينها بالضرورة ذلك الوضع الذى اختارته القيادة المصرية لنفسها أو وجدت نفسها فيه.

بدأت عجلة الأحداث بين الجانبين المصرى والبريطانى فى الدوران متأثرة بالأوضاع المصرية الجديدة، فبعد قيام الثورة أجرى مجلس قيادتها اتصالات بالسفارتين الأمريكية والبريطانية لإبلاغهما «أن الحركة ليست موجهة ضد أحد، وأنها من صميم الشئون الداخلية لمصر»، وقد عقدت السفارة البريطانية مؤتمرا صحفيا أعلنت فيه أن بريطانيا لا دخل لها بالأحداث الجارية فى مصر، وأنها لا تتدخل فى شئونها الداخلية ما دامت أرواح وأموال البريطانيين لم تمس، كما أعلنت الولايات المتحدة ترحيبها بالحركة^(١).

وكانت القيادة المصرية قد حركت مجموعة من القوات المصرية للتمركز على طرق الاقتراب المحتملة لتقدم القوات البريطانية المتمركزة فى قاعدة القناة فى السويس والإسماعيلية وبورسعيد إلى الدلتا والقاهرة، بغرض تعطيلها فقط وحسب قدرتها، وذلك حتى يشتد عود الحركة ويقف التأييد الشعبى لها أمام أى قرار متهور يمكن أن تتخذه القيادة البريطانية فى مصر ضد الثورة.

لكن ما أعلنته السفارة البريطانية يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢م بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لمصر شىء وما كانت الحكومة البريطانية تفكر فى تنفيذه شىء

(١) محمد أنور السادات، وثائق السادات، ص ٤٣ - ٤٥، انظر أيضا، بكر مصباح، تطور النظام السياسى فى مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٦م، ص ١٤٧، وكذلك، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ١٤٥ - ١٤٦.

آخر، توضح بعض الدراسات التى رجعتا إليها أن الأمر من وجهة نظر الحكومة البريطانية لن يقتصر على مجرد تهديد سلطان ملك مصر وإنما سيمتد تأثير ما حدث فى مصر إلى الاحتلال، وخاصة أن نوايا وأهداف القيادة الجديدة لم تزل بعد غير معروفة^(١).

على ذلك أصدرت الحكومة البريطانية الأمر بالاستعداد لتنفيذ الخطة «روديو». لكن التنفيذ تأجل أكثر من مرة، وقبع المراقبون البريطانيون فى مراقبة التطورات الداخلية فى مصر من تأييد شعبى يكاد يكون إجماعيا للثورة فى مراحلها الأولى، إلى قوانين تصدر بتحديد ملكية الأراضى الزراعية، ثم مصادرة أملاك الملك وممتلكات أسرته ووجهت للخدمات، وإلغاء الألقاب.

إذن فقد انهارت الطبقة المتميزة فى مصر، وطُرد الملك وصودرت ممتلكاته هو وأسرته. وقوبلت تلك الإجراءات بتأييد شعبى كبير محلى وعربى، كما لم تنقض الثورة وعودها فحافظت على أرواح الأجانب، وهى أحداث كلها دفعت بريطانيا لأن تعيد حساباتها بدقة لتحرك فى مصر، ويبدو أنها قنعت بعدم الحاجة لتحرك رادع من جانبها، ومن ثم ومن بين المؤثرات على قرارها فرض الجانب المصرى على الموقف مهادنة قلقة متروقة.

حيثُذ فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٢م أشر رئيس الوزراء البريطانى «تشرشل» وبعد شهر من الأمر بالاستعداد لتنفيذ الخطة «روديو» بأنه «معجب ببرنامج نجيب وعلى الحكومة البريطانية أن تساعدته هو وشركاءه، كما لا يجب أن تظهر بريطانيا بمظهر المدافع عن كبار الملاك والباشوات ضد الفلاحين، ومن حسن الحظ أن موضوع السودان لا يظهر كثيرا»، وهكذا بدأت احتمالات التدخل البريطانى المسلح

(١) محمد حنين هيكل، ملفات السويس، ص ١٤٦.

فى مصر فى التراجع، لكن بريطانيا ومن جانب آخر بدأت بالضغط الاقتصادى على مصر عن طريق عدم شرائها لمحصول القطن المصرى^(١).

القيادة الشابة والقضية الوطنية،

قرر مجلس قيادة الثورة ضرورة التحرك لحل القضية الوطنية، وقد رتب أولويات تحركه كالتالى: ضرورة بدء المفاوضات مع الإنجليز مع البدء بموضوع السودان أولا ومنفصلا عن موضوع الجلاء للتفرغ له، ثم مناقشة موضوع الجلاء بعيدا عن موضوع الدفاع المشترك، مع الاعتبار وخلال هذه المراحل بالثقل الأمريكى والوضع العربى.

اتفاق السودان / فبراير ١٩٥٣م،

أصر الجانب المصرى - وكما سبق القول - على البدء بقضية السودان منفصلة عن موضوع الجلاء، وبضغوط أمريكية على الحكومة البريطانية قبلت مناقشة القضية السودانية أولا، ومن ثم فقد أعلن عن اتفاق مصر وبريطانيا على فتح باب المحادثات حول تلك القضية^(٢).

بدأت جلسة المحادثات الأولى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢م فى مقر مجلس الوزراء المصرى، وأوضح «رالف ستيفنسون» أن بريطانيا متمسكة باتفاقية الحكم الثنائى فى السودان، لكن الجديد فى الموقف أن «نجيب» أوضح فى تلك المحادثات «أن هدفنا هو تحرير السودان من أى نفوذ أجنبى، وسواء اتحدنا أو انفصلنا فإن مآلنا واحد ومصيرنا لبعضنا، وفى كل الأحوال فإن مصر تطالب للسودانيين بحقوقهم فى

(١) السادات، إعداد وحيد ماتب، القاهرة ١٩٧٩م، ص ٤٨ - ٤٩، انظر أيضا، محمد هيكى، ملفات السويس، ص ١٥٠.

(2) A. Wahab Mohamed, Nasser and U.S. Policy, London, 1989, p. 76.

تقرير مصيرهم، فإذا قرروا بعد ذلك الوحدة معنا فمرحبا، وإذا قرروا الاستقلال فهذا حقهم»^(١).

كان الجانب المصرى قد نشط فى الاتصال بالسودانيين، وأمكن التوفيق بين جميع الأحزاب الاتحادية فى السودان فى حزب واحد هو «الحزب الوطنى الاتحادى» برئاسة «إسماعيل الأزهري» واتفقوا جميعا على التمسك بمبدأ واحد هو حق تقرير المصير - بل أمكن بعد ذلك التوفيق بين جميع الأحزاب السودانية حول هذا المبدأ - على أن يتم الاختيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال نتيجة استفتاء مع عدم معارضة حزب الأمة لنتيجة الاستفتاء أيا كانت.

ومع مزيد من النشاط المصرى فى السودان أرسل «نجيب» مذكرة إلى الجانب البريطانى اقترح فيها تمكين السودانين من ممارسة الحكم الذاتى الكامل، وتهيئة الجو الحر المحايد الذى لا بد من توافره لحق تقرير المصير.

مع محاولة محدودة من الجانب البريطانى لتعطيل الاتفاق وبفشلها وقع الجانبان اتفاقا حول السودان يعطى السودانين حقهم فى تقرير مصيرهم، على أن يتم ممارسة هذا الحق بعد فترة انتقالية من الحكم الذاتى «السودنة» لا تتعدى ثلاث سنوات، يتم بعدها إعلان البرلمان السودانى لرغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير، وقد تم توقيع هذا الاتفاق فى ١٣ فبراير سنة ١٩٥٣م^(٢).

(١) محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط١، ص ٢٧٨ - ٢٨٣، القاهرة ١٩٨٤م، انظر أيضا، محمد وقيع الله، موقف الحزب الشيوعى السودانى من الاستقلال، إيداع ١٩٨٦م، ص ٣٢ - ٣٣، وكذلك، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ١٧٣.

(٢) محمد فؤاد شكرى وآخران، نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر، ص ٣٦٢، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ١٧٣، وكذلك، أكتوبر، عدد ٥٧٨، ٢٢ / ١١ / ١٩٧٨م، لماذا وافقت الثورة على حق تقرير المصير للسودان، ص ٣١، وكذلك، روز اليوسف، عدد ١٢٨٩، ٢٣ / ٢ / ١٩٥٣م، ص ٣.

لم يتم إبرام هذا الاتفاق بسهولة، فقد قام كل طرف ببذل مجهودات مكثفة لتحقيق هدفه، وخاصة الطرف المصرى، وترجيحا كان المستفيد من هذا الاتفاق هو الطرف السودانى، وكان حق له.

فقد قام الجانب البريطانى، ممثلا فى الحاكم العام للسودان وبداية بتقديم مشروع للحكم الذاتى هناك، وذلك فى بداية عام ١٩٥٢م، وأعطى بمهلة ستة شهور لإبداء الحكومتين المصرية والبريطانية رأى فيه وبعدها يتحول المشروع إلى أمر واقع، والذي سيتم على أساسه تقرير مصير السودان فى ظل سيطرة الحكم البريطانى، وتصبح بريطانيا صاحبة النفوذ الأوحد هناك، وكانت تلك الفترة من أكثر الفترات حساسية بالنسبة لمصر^(١).

لكن ومع طلب القيادة الجديدة فى مصر التفاوض بشأن السودان أولا، وافقت الحكومة البريطانية على بدء التفاوض، وقد وافق الجانب البريطانى على التباحث بشأن تلك المشكلة باعتقاد مستمد من خبرته السابقة فى أن موقف مصر حيال السودان ضعيف وغير متماسك.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى لجأت الحكومة البريطانية إلى طريقة أخرى، فقد أخطرت القاهرة فى أواخر شهر أكتوبر ١٩٥٢م بأنها قررت رفع الحظر عن توريد السلاح لمصر، وفى أول نوفمبر قامت لندن بإخطار القاهرة بأنها على استعداد بعد رفع الحظر لتسليم مصر اثنتى عشرة طائرة مقاتلة من طراز «ميتيور» وأنها سوف تسلم أربعاً من هذه الطائرات على الفور، وأما بقيتها فإن مواصلة تسليمها سوف ترتبط بتقدم مراحل المفاوضات فى موضوع السودان.

ومع الموقف الموحد للأحزاب السودانية، بدأ الجانب البريطانى فى محاولة لتكتيل زعماء الجنوب ضد تكتل أحزاب الشمال السودانى، وبدأ فى لوم الزعامات

(١) محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط١، ص ٢٧٧.

السودانية وخاصة «عبد الرحمن المهدي» زعيم حزب الأمة على توقيعه على وثيقة التوفيق دون الرجوع لأخذ رأى السفارة البريطانية واستشارتها.

كان الجانب البريطاني لديه بعض ما يطمئنه تجاه السودان، يوضح بيان وزير الخارجية البريطاني في مجلس العموم في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣م أنه مطمئن للتغير في الموقف المصري بهذا الشكل، وكان مبعث اطمئنانه ما نتج عن ذلك الموقف في اتفاق السودان، حيث كان الاتفاق يوفر للجانب البريطاني الاختصاص بالحفاظ على سلطة السودانين خلال فترة الحكم الذاتي وحتى استعدادهم لحق تقرير المصير، ومن جانب آخر «فإن السودانين يتحركون بخطى سريعة سياسيا ووفقا لخطط بريطانية موضوعة وهو أمر له دلالة ومطمئن»^(١).

أما الجانب المصري فقد أصر - وكما سبق عرضه - على حسم المشكلة السودانية؛ ولهذا الغرض طالب ببدء المحادثات للتعرف على نوايا الإنجليز، وبعد بدء تلك المحادثات مباشرة بدأ واستمر في بذل جهود كبيرة للتوفيق بين آراء الأحزاب السودانية على مبدأ واحد، وأثمر الموقف عن اتفاق الأحزاب الاتحادية أولا ثم جميع الأحزاب السودانية على مبدأ واحد هو إما بالاتحاد مع مصر أو بالاستقلال، كما تمكن من التغلب على الصعوبات التي أثارها الجانب البريطاني في الجنوب ردا على تكتل الأحزاب السودانية واتخاذها قرارا واحدا بما أدى إلى إبرام الاتفاق.

أما الجانب السوداني فمن خلال لقاءات أحزابه المختلفة في القاهرة أو عن طريق لقاءاتهم في السودان مع بعض المندوبين المصريين، وعلاوة على موقفه الموحد حيال مسألة تقرير المصير، فقد اتفقت الأحزاب على إضافة بعض الفقرات

(1) Documents Concerning Constitutional Development Self Government and Self Determination for The Sudan, p. 69.

إلى المذكرة المصرية التى قدمت للجانب البريطانى، مثل مسألة السودنة وإحلال السودانيين فيما تبقى من الوظائف التى يشغلها بريطانيون أو مصريون، وإتمام سحب القوات المصرية والبريطانية، وإيكال مسألة الأمن إلى القوات المسلحة السودانية التى تتلقى أوامرها العليا من البرلمان السودانى والحكومة السودانية وألا يكون للحاكم العام أى سلطات عليها، وهى أمور نص عليها الاتفاق على أن تتم فور إعلان البرلمان السودانى عن رغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير^(١).

ولما أوشكت سنوات الاتفاق على النهاية، أبلغت الحكومة السودانية برئاسة «أزهرى» حكومة مصر وبريطانيا برغبة الجمعية التأسيسية فى ممارسة حقها من حيث تقرير المصير، وطالبت بسحب جيش الاحتلال مصرى أو بريطانى لإجراء استفتاء فى جو حر محايد، وبعد جلاء تلك القوات فى نوفمبر ١٩٥٥م، أعلنت الحكومة السودانية قيام الجمهورية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥م بعد أن أوضحت أن الأمر لا يحتاج إلى استفتاء بعد أن عارضت كل الأطراف الحاكمة مسألة الاتحاد مع مصر^(٢).

وكانت صحف الخرطوم قد قدمت الشكر مقدما للحكومة المصرية والبريطانية بشأن إبرام اتفاق السودان، فطالبت جريدة «صوت الأمة» لسان حال «على الميرغنى» بشكر بريطانيا مع اعتبارها صديقة للسودانيين، واعتبرت السودانيين مدينين لمصر لحلها مشكلتهم^(٣).

(١) محمد وقيع الله، موقف الحزب الشيوعى السودانى من الاستقلال، ص ١٩.

(٢) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ص ٢٥، بيروت ١٩٧٥م.

(٣) المصرى، عدد ٥٤٦٧، ١٥ / ٢ / ١٩٥٣م، ص ٧.

وتوضح بعض المراجع أن السبب فى اختيار السودان للاستقلال دون الاتحاد مع مصر كان لاستقالة «نجيب»، وهو ما كان له وقع عميق فى نفوس السودانيين الذين تطلعوا إلى الاتحاد مع مصر فى وجود «نجيب»، كما اعتبروا أن موقف مجلس قيادة الثورة موقف لا يتسم بالوفاء وخلق فى نفوس السودانيين حذرا من أعضاء المجلس^(١).

كما أوضح «جمال حماد» فى مجلة أكتوبر أن «صلاح سالم» قد اتهم عددا من كبار المسئولين فى الدولة بالتخطيط سرا لتنفيذ مخطط يهدف إلى انفصال السودان عن مصر مخالفين بذلك السياسة الرسمية المعلنة للدولة وكان «عبدالنصر» يؤيد هذه السياسة، بل إنه وكما أوضحت مذكرات بغدادى اتصل هاتفيا «بجمال عبد النصر» وأوضح له أن هناك مؤامرة كبرى تدبر لعدم إتمام اتحاد السودان مع مصر ويدبرها الأمريكيون والإنجليزيون ويقوم على تنفيذها أعضاء المجلس أنفسهم^(٢).

كما توضح بعض الدراسات الأخرى أن السودان فضل الاستقلال وعدم الاتحاد مع مصر وهو ما ناله فعلا بناء على الاتفاق المنعقد والذي تساهلت فيه الحكومة البريطانية؛ لأنها كانت قد خططت وإ، بمدت مسبقا لقرار عدم الاتحاد مع مصر، بخلق جيل سودانى يتبنى إلى أفكارها ويمكنها من السيطرة. هناك فى السودان^(٣).

مع تنوع الأسباب التى سبقت لتوضح سبب عدم الاتحاد مع مصر، والتى ربما تكون قد عجلت بقرار الاستقلال السودانى، فإن الأرجح أن السودان فضل

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو ص ١٩ - ٢٠، انظر، محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط ١، ص ٢٩٥ - ٢٩٨.

(٢) أكتوبر، عدد ٥٨٤، ٣ / ١ / ١٩٨٨ م، ص ٣٢.

(٣) أحمد شلبى، التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية، القاهرة ١٩٨٠ م، ص ٣٢١.

عدم الاتحاد مع مصر؛ لأن تلك كانت رغبته فعلا من البداية، ويتضح ذلك من البنود التي أصرت الأحزاب السودانية على إضافتها إلى المذكرة المصرية لعرضها على بريطانيا، مع العلم أن تلك المذكرة كانت قد أعدت قبل الاتفاق، وقبل استقالة «محمد نجيب»^(١).

ولا بد أن الجانب السوداني كان قد قدر على الأقل أن الأحوال السياسية في مصر غير مستقرة، كما أن موقف الاحتلال البريطاني لمصر لم يتضح حيثئذ، وقرر وتلك هي الملهاة أنه ربما تعيق تلك الظروف في ظل اتحاد مصري سوداني مزعم استقلالاً منشوداً للسودان.

والأرجح أن الجانب السوداني قدر أيضاً أن الاستقلال أفضل من جميع الوجوه، ولا مانع وبريطانيا حيثئذ أكثر تقدماً من مصر أن يستفيد بخبرتها وتطورها في المجالات المختلفة، وتوضح مجموعة التقارير التي كانت محفوظة برئاسة مجلس الوزراء المصري، مكتب الرئيس لسنة ١٩٥٥م، أنه كان هناك اتفاق سري بين الجانب السوداني و«إسماعيل الأزهري» والحكومة الإنجليزية، ربما توضح ذلك المعنى المشار إليه فيما يتعلق بالاستفادة من الخبرة الإنجليزية^(٢).

(١) قادية أحمد سراج الدين، رسالة دكتوراه، القضية المصرية في المرحلة الأخيرة، ص ٢٥٨، القاهرة ١٩٨٧م.

(2) F.O. 371, 102738, Khartoum to F.O., jan. 16, 1953, No. 35, See Also,

دار المحفوظات، ملف ٦٠٩ جـ ٧، مخ ع، رئاسة مجلس الوزراء، مكتب الرئيس، سنة ١٩٥٥م. توضح التقارير المتعلقة بهذا الاتفاق أن الأزهري عاد من لندن إلى السودان في ٥ يناير سنة ١٩٥٥م، وقيل عودته تم إتمام هذا الاتفاق بينه وبين الحكومة الإنجليزية، ويحتوى هذا الاتفاق على وجه التحديد على عشر نقاط وباستثناء النقاط العسكرية، والتي أوضح تقرير المخابرات حيثئذ أنها ستوقع بتفصيلاتها بواسطة اللواء إبراهيم عبود في لندن، وأهم ما جاء في اتفاق العشر نقاط الآتى: «قبول لندن أن تقدم الحكومة الإنجليزية للسودان جميع أنواع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة والتي تم إنتاجها ما بين سنة ١٩٥٣م إلى سنة ١٩٥٥م، كما يتم تسليم البحرية والطيران السوداني بنفس الشروط، كما تقبل الحكومة الإنجليزية إصدار السودان بخبرائها الماليين والاقتصاديين لتنظيم المالية والميزانية، بحيث تكون الخزينة السودانية مضمونة لمدة خمسة عشر عاماً، وتقدم البنوك الإنجليزية جميع التسهيلات للسودان من العملة»

وإذا كان الجانب المصرى وكما أوضحت بعض المراجع قد سعى إلى عدم الاتحاد مع السودان من واقع فصل مشكلتى الاتحاد والجلء للتفرغ لمشكلة الجلء، فقد أحسن، إذ كيف تقوم دولة ناقصة السيادة مثل مصر لوجود الاحتلال البريطانى بها - وتلك هى الملهاة الأخرى - بالبحث فى مشكلة ثانوية قياسا على مشكلتها الرئيسية دون حل المشكلة الرئيسية أولا، وخاصة أن الطرف البريطانى هو طرف أساسى فى حل مشكلة مصر والسودان، وعلى مدى سنوات طويلة كانت تلك النقطة بالذات نقطة انكسار حادة فى العلاقات المصرية البريطانية. بدأ الجانب المصرى بعد إتمام الاتفاق فى التفرغ لمشكلة مصر الرئيسية وهى جلء القوات البريطانية عن قاعدة منطقة القناة، علما بأنه وكما سبق عرضه كانت الحكومة المصرية الجديدة منشغلة بالإصلاحات الداخلية، وفى نفس الوقت واجه النظام الجديد اضطرابات داخلية.

محادثات أبريل / مايو ١٩٥٣م:

بدأت القيادة الجديدة فى التمهيد للإقبال على مفاوضات الجلء، وذلك عن طريق حملات صحفية وتصريحات مستفزة توضح مساوئ الاحتلال ونوايا الشعب

«الصعبة أو بأى ضمان مالى بضمانة العملة السودانية مع غطائها من الذهب السودانى، وكذلك قبول الحكومة الإنجليزية لاحتكار محصول القطن السودانى فى طوكر وملكال وجبال النوبة وشرق السودان بنفس الأسعار العالمية فى البورصات، كما يسر لندن أن يكون فى السودان حزبان فقط أحدهما فى الحكم والثانى معارض، كنظام إنجلترا ودول الكومنولث، ولا تملك الحكومة الإنجليزية حق التدخل فى أى شأن من الشؤون الداخلية للحكومة السودانية إلا فى حدود القانون الدولى أو إذا طلبت حكومة السودان مساعدتها».

«يجب أن يظل ذلك الاتفاق سريا، ويتم تنقيذه ابتداء من أول يناير ١٩٥٦م، كما يسعد لندن أن يتقدم السودان لعقد معاهدة مع العراق وشرق الأردن والحبشة وبنوغندا وكينيا والكاميرون وساحل الذهب ونيجيريا».

وقد أرسلت صورة من هذا الاتفاق إلى السيد «المهدى» كما أرسلت صورة منه مع أحد مندوبى الحاكم العام إلى «على الميرغنى» وقراء عليه ذلك المندوب وباركه «الميرغنى».

المصرى فى حالة عدم إنهاء الاحتلال، وذلك لتحريك الجانب البريطانى والأمريكى لكى تُقبل بريطانيا على المفاوضات، هذا إلى جانب بعض العمليات الفدائية المحدودة الضاغطة على القوات البريطانية فى القناة لكى تعجل بدفع الحكومة البريطانية إلى الموافقة على تلك المفاوضات^(١).

بدأت المحادثات بين الجانبين فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣م، والجانب البريطانى مدرك لأبعاد الظروف الداخلية بمصر، حيث إنها كانت على الأقل تعلن عن نفسها باستمرار، ومقدر لحجم قدرات القيادة الجديدة وإرادتها من واقع جلسات اتفاق السودان، ومن جانب آخر حاولت القيادة الجديدة تحسس بدائل عديدة، هل حياد أم قوى غرب، وثقل الوجود العربى، وخرجت بأساس للتعامل فى تلك المحادثات.

استمرت المحادثات بين الجانبين المصرى والبريطانى من ٢٧ أبريل إلى ٦ مايو ١٩٥٣م، ويبدو أن الأساس الذى قررت بريطانيا أن تتفاهم حوله فى تلك المحادثات كانت قد نوهت عنه أثناء محادثات ومفاوضات الحكم الذاتى وحق تقرير المصير للسودان، ويبدو أنه كان قد اتفق حيثئذ على أن يكون أساس تلك المحادثات هو البحث فى أفضل الوسائل لجعل قاعدة القناة بعد جلاء القوات البريطانية فى حالة استعداد على الدوام، وهو ما يعنى ضمناً أنه قد قُبل مبدأ عودة تلك القوات إلى مصر فى حالات معينة، وكذلك بحث موقف الدفاع الجوى وإمكانية تسليح القوات المسلحة المصرية^(٢).

(١) محمد نجيب، كنت رئيساً لمصر، ط١، ص٣٠٣، انظر أيضاً، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص١٩٩، وكذلك، عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، ج١، ص٧٥ - ٧٦، المصرى، طوال شهر يناير سنة ١٩٥٣م، وكذلك،

Hansard House of Commons, 9 - 3 - 1953, p. 576.

(٢) هيئة الاستعلامات، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤م، القاهرة ١٩٥٥م، محضر الاجتماع الأول ١٩٥٣/٤/٢٧م.

رأس الجانب المصرى فى المحادثات اللواء «محمد نجيب» و«محمود فوزى» و«جمال عبد الناصر» و«عبد اللطيف البغدادى» و«عبد الحكيم عامر» و«صلاح سالم» و«على زين العابدين»، وأما الجانب البريطانى فقد رأسه السفير البريطانى سير «رالف ستيفنسون» و«بريان روبرتسون» وممثلون عن القوات الجوية الملكية البريطانية.

مع بداية المحادثات وفى الجلسة الأولى أوضح رئيس الوزراء المصرى أنه ما لم تحل مسألة الوجود البريطانى فى مصر نهائيا فلن يكون أمام مصر سوى طريقين؛ أحدهما عدم الاستقرار والاستمرار فى الصراع حتى يتم انسحاب القوات البريطانية، والآخر هو طريق الحقائق وبعد النظر «إذا ما لجأنا إلى طريق العقل فأرجو ألا نتحدثوا عن فراغ ستركونه بعد ترككم مصر، فأنا أرى أن ميثاق الأمم المتحدة يصلح أن يكون أساسا للتعاون بين الشعوب الحرة لحفظ حريتهم وتحقيق أمنهم، ونحن قد وقعنا عليه، بل إننا ووفقا له وقعنا ميثاقا آخر هو ميثاق الأمن العربى الجماعى بهدف دفع العدوان عن أية دولة عربية من الدول الموقعة عليه، والذى سيجعله فعالا معاونتكم لتلك الدول فى منحها حريتها، بل إننا نتطلع لليوم الذى نرى فيه كل الدول العربية والإسلامية لا مصر وحدها مناطق قوة وقلاع سلام وأمن»^(١).

لكن السفير البريطانى أوضح أن الأساس لبدء تلك المحادثات هو ما اتفق عليه بين الجانب المصرى والبريطانى أثناء مفاوضات السودان، وهو البحث فى النقاط الحيوية وخاصة وضع القاعدة، وقد رأى أنها نقاط ذات طابع فنى، واقترح تكوين لجان عسكرية من الجانبين لبحث ودراسة تلك النقاط وتفصيلاتها لتحديد ما والبت بشأنها ثم عرضها على طرفى المفاوضات، واقترح تكوين أربع لجان: اللجنة

(١) نفس المصدر، ص ٧٠٥.

الأولى لبحث الوضع فيما بعد الانسحاب، واللجنة الثانية للبحث فى كل ما يتعلق بشئون القاعدة، واللجنة الثالثة للدفاع الجوى، والرابعة لبحث عملية تسليم القوات المسلحة المصرية^(١).

كما أوضح الجنرال سير «بريان روبرتسون» أن المصلحة الأساسية لبريطانيا فى الشرق الأوسط هى استتباب الأمن فى تلك المنطقة، سواء فى قناة السويس أو فى الخليج الفارسى أو على حدود تركيا وإيران، وبلاد تلك المنطقة على العموم والتي تربط بريطانيا بها معاهدات منع اعتداء، وبالتالي فإن مطلب بريطانيا هو الدفاع عن الشرق الأوسط وليس القناة فقط وهو ما سيتطلب بالتالى الاحتفاظ بالقاعدة البريطانية فى مصر، فهو مكان مناسب لها^(٢).

مع أن الجانب المصرى كان مصرا على ضرورة مناقشة المبادئ الأساسية دون الدخول فى جزئيات الاتفاق، إلا أن الجانبين شرعا فى تحديد مهام واختصاصات اللجان الأربع التى اقترحها السفير البريطانى، ومن الجدير بالذكر أن هذه المحادثات ومن خلال جلساتها الست لم تتخط حدود محاولة الاتفاق على نص ملائم يحدد مهام اللجنة الثانية والتي اتفق على تكوينها للبحث فى المسائل التفصيلية المتعلقة بالوضع فى قاعدة القناة بعد الجلاء، هذا إذا ما كان قد اعتبر أنه قد اتفق على مهام اللجان الثلاث الأخرى باعتبار أن الاختصاصات المحددة لها لم تكن فى تقدير الجانبين ستشكل عائقا أمام الاتفاق عليها مثل اختصاصات اللجنة الثانية.

كان الجانب البريطانى يرى أنه ما دام المصريون موافقين على بقاء القاعدة فى مصر فلا بد أن تكون فى حالة صالحة دائما على استعداد للحرب، ويتأتى ذلك بإشراف من فنيين بريطانيين على بعض معدات ومنشآت القاعدة وتحت

(١) نفس المصدر، محضر الاجتماع الثانى، ٢٨ / ٤ / ١٩٥٣ م.

(٢) نفس المصدر، محضر الاجتماع الأول، ٢٧ / ٤ / ١٩٥٣ م.

إشراف عام من المصريين، لكن تصدر لهم تعليماتهم من الجهة الأصلية التابع لها هؤلاء الفنيين، ويكون هذا الإشراف طوال مدة الاتفاق المتظر بين مصر وبريطانيا(*).

أما المفاوض المصري فقد طلب أن تحدد مدة وجود الفنيين بالزمن المطلوب لتدريب فنيين مصريين ليحلوا محل غير المصريين، كما لم يقبل المفاوض المصري فكرة ورود تعليمات لهؤلاء الفنيين بغير الطريق الدبلوماسي وقنواته المختلفة، أو ما يعنى رفض أى رقابة أو إدارة للقاعدة لغير المصريين^(١).

ومع تقديم المفاوض المصري لمشروع أكثر تشددا مما سبق التباحث بشأنه فى موضوع القاعدة ومع رفض الجانب البريطانى لأغلب بنوده، أوضح الجانب المصرى أن الأساس لاستمرار تلك المحادثات وهو تحديد مدة بقاء الفنيين لزمن محدد ومحدود مع رفض أى رقابة أو إدارة للقاعدة لغير المصريين غير موجود فلا مجال لاستمرار المحادثات، وأوضح الجانب المصرى أنه ربما يعن للوفد البريطانى أن يفكر بعض الوقت أو أن يستشير حكومته بالاتصال بها فى لندن.

حيثئذ اتفق الطرفان على التوقف وإبلاغ الصحافة أن المحادثات وصلت إلى مرحلة توجب الإعلان فيما بعد عن الاجتماع التالى^(٢).

فيما يتعلق بتلك المحادثات والتي استمرت على مدى عشرة أيام، عقد بها ست جلسات، نخرج بالآتى حول أشخاص طرفى المحادثات، وحول خلاصة تلك المحادثات:

(*) تمثل الجهة الأصلية هنا إما وزارة الحرب البريطانية، كذلك أيضا إدارات الأسلحة التابعة لها قوات ومعدات وأسلحة ومكونات القاعدة.

(١) نفس المصدر، محضر الاجتماع السادس، ٦ / ٥ / ١٩٥٣ م.

(٢) نفس المصدر، نفس الاجتماع.

ففيما يتعلق بأشخاص المحادثات، اتضح أن الجانب البريطاني قد بدأ تلك المحادثات ولديه خلفية محددة حول أساليب وقدرة وإرادة المفاوض المصري، ومن ثم فقد عرض طلباته بوضوح وبحسم ولكنه لم يغفل أساليبه التقليدية، إذ طلب وأصر على المناقشة في جزئية، وهي لا شك هامة لديه، ولكن إذا لم تثمر طلباته عن استجابة فقد أفشل المحادثات، وكسب مزيدا من الوقت ليكسب في معركة تفتت الإرادات^(١).

كما يلاحظ أن المفاوض البريطاني أهمل بشكل أو بآخر إعطاء «نجيب» الأهمية اللائقة بوصفه رئيسا لوفد التفاوض المصري من حيث التجاوب معه أو مناقشة مقترحاته، في الوقت الذي اهتم فيه بآراء ومقترحات باقي أعضاء وفد التفاوض المصري ومن هم أهم قيادات مجلس قيادة الثورة^(٢).

أما الجانب المصري ومع قبوله لبدء المحادثات على أساس الفرعية المقترحة من الجانب البريطاني، لم يتردد المفاوض المصري في قطعها لإدراكه بعدم جدوى استمرارها، وربما قرر ذلك ليجرب طرقا أخرى ربما تكون أجدى وأنفع.

أما فيما يتعلق بخلاصة المحادثات، فقد أوضح الجانب البريطاني أن المطلب الملح هو تأمين منطقة الشرق الأوسط كلها بما يستدعى وجود قاعدة عاملة نشطة تكون أساسا لانطلاق القوات منها ولإمدادها بالأسلحة والمعدات والتموين والذخائر، وأنسب مكان لهذه القاعدة هو مصر، وفي حالة انسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة فمن المهم وجود عدد من الفنيين لصيانة تلك القاعدة تحت قيادة الجهات الأصلية التي دفعتهم للعمل بالقاعدة^(٣).

(1) F.O. 371, 102788, Eden to R. Howe, Jan. 24, 1953.

(2) نفس المصدر، محضر الاجتماع الثاني، ٢٨ / ٤ / ١٩٥٣ م، ص ٧٢٢، محضر الاجتماع السادس، ٦ / ٥ / ١٩٥٣ م، ص ٧٦٩ - ٧٧٤.

(3) Eden Anthony, Full Circle, p. 253.

ومع تسليم الجانب المصرى بالأساس الذى اقترحه السفير البريطانى لبدء المحادثات، حاول المفاوض المصرى أن يحدد مدة بقاء الفنيين بالقاعدة وعددهم مع عدم ربطها بمدة الاتفاق، مع وجوب الاطلاع على التعليمات الواردة إلى الفنيين من قياداتهم ويتم ذلك عن طريق وصولها من خلال القنوات الدبلوماسية.

يرجع أن الجانب المصرى ومع دراساته التى أجراها عن الموقف الدولى والوضع العربى ومع مشاغله الداخلية ومع الصعوبات العديدة التى يواجهها قد أراد أن يضع حلاً يمكنه من المناورة، اتضح ذلك من إصراره على تحديد مدة بقاء الفنيين وعددهم بالمدة والعدد الذى يكفى لتأهيل مصريين ليعملوا محلهم، مع السيطرة والمعرفة بالتعليمات التى ترد لهؤلاء الفنيين البريطانيين.

كان المفاوض المصرى يهدف أولاً إلى إرضاء وموافقة غالبية المصريين فى حالة الموافقة على تلك النقاط، ومن جانب آخر كانت تلك النقاط ستحقق إنهاء الإشراف الفنى البريطانى دون لوم من الجانب البريطانى أو أى طرف دولى آخر، لكن مع فشل الجانب المصرى فى الاتفاق على هذه النقاط خاصة، طلب إنهاء المحادثات، بدعوى أن الأساس لاستمرار هذه المحادثات غير متوفر.

وأما الجانب البريطانى فقد كان متنبها لهذه النقطة، وأصر هو الآخر على ضرورة ارتباط مدة بقاء الفنيين بمدة الاتفاق المنتظر، والمرجح أنه كان يفكر فى مد الاتفاق المنتظر لحين صلاحية الجيش المصرى أو حتى الجيوش العربية، لتحقيق دفاع عن المنطقة، وجعل من نقطة الصلاحية منطلقاً لمد الوقت، ولما فشل فى هذه النقطة بالذات قرر هو الآخر قبول إيقاف المحادثات.

على ذلك تغيرت نبرة المفاوض المصرى والبريطانى من الهدوء الذى انتابها طوال الجلسات الأربع الأولى من المحادثات إلى نبرة جافة، وعند الوصول إلى عدم الاتفاق على النقطة المنوّه عنها أعلاه وذلك فى الجلسة الخامسة، بدأ التمهيد

لإنهاء تلك المحادثات، وهو ما تم بالفعل فى الجلسة السادسة وحيث ألغيت المحادثات.

العمل الفدائى:

كان قد سبق تلك المحادثات وكما سبق عرضه حملات إعلامية وتصريحات مستفزة كانت الحكومة المصرية قد بدأتها ضد بريطانيا، ومع تلك الحملات كانت الحكومة قد قررت تنظيم واستمرار عمليات تعرضية محدودة لإرباك القاعدة البريطانية، بهدف الضغط على الجانب البريطانى للدخول فى المفاوضات والعمل على إنهائها بما يحقق الجلاء.

تم الاتفاق على تنظيم تلك العمليات من خلال مؤتمر مشترك من أعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء، وكان رأى «نجيب» أن أفضل طرق التنفيذ هو أسلوب حرب العصابات والعمل الفدائى وليس بأسلوب قتال نظامى، ومن ثم فقد تقرر تشكيل لجنة عليا فى كل وزارة لتجنيد المتطوعين بها، وتقرر أن يؤلف «كمال الدين حسين» كتاب الفدائيين، والتى تحولت إلى كتاب الخرس الوطنى بعد ذلك.

فيما يتعلق بالعمل الفدائى فقد نظم على أساس الحصول على سيل من المعلومات عن أوضاع ومعنويات القوات البريطانية فى القناة، ثم التخطيط على أساس هذه المعلومات لعمليات تعرضية ونفسية مختلفة، وقد اختص بهذه المهام قسم بالمخابرات المصرية أطلق عليه اسم «فرع بريطانيا»، وقد ضم هذا القسم عددا من معاونين من أبناء القناة وسيطرت المخابرات على هذه المنطقة بتنظيم عملياتها ضد البريطانيين خارج القاعدة وداخلها^(١).

نفذ ذلك القسم عملياته مستخدما الحرب النفسية، عن طريق المنشورات وبث الإذاعات واستخدام الإذاعة الموجهة، كما عمل على سلب المخصصات

(١) وفيق عبد العزيز فهمى، قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو، ص ١٣٢ - ١٣٨.

التموينية للقوات البريطانية بالقناة، ثم القيام بعمليات تعرضية داخل معسكرات القاعدة، ثم القبض على الخونة من المصريين والمتعاملين مع القوات البريطانية^(١).

بدأت العمليات فى منطقة القناة بشكل محدود، فهى إما عملية هنا أو عملية هناك، إلى بعض عمليات قتل أو خطف جنود بريطانيين، لكن وبعد ردود فعل عنيفة من الإنجليز من تفتيش إلى تحرش بالمدنيين وقتل بعضهم وخاصة فى الإسماعيلية، زاد الضغط من الجانب المصرى بشكل ملحوظ منذ نهاية سنة ١٩٥٣م وحتى أبريل ١٩٥٤م^(٢).

انتشرت تلك العمليات فى منطقة واسعة شملت التل الكبير والسويس وكبريت ثم شملت منطقة القناة كلها، حتى أن عدد حوادث القناة فى شهر يناير ١٩٥٤م وصل إلى عدد عشرين هجوم بأسلحة غير متفجرة وأربعة قتلى من البريطانيين وهو ما أوضحه وزير الخارجية البريطانى أمام مجلس العموم، وفى شهر مارس وأبريل ١٩٥٤م وصل إلى عدد ٥٢ اعتداء على البريطانيين وحسب تقرير وكيل وزارة الخارجية البريطانية أمام نفس المجلس^(٣).

أما من ناحية الحكومة المصرية فقد قامت بإصدار قرار فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٣م بحظر التعامل وتداول المواد الغذائية مع القوات البريطانية فى منطقة قناة السويس، وقد أثمرت تلك العملية إذ شكلت ضغطا على الجنود البريطانيين فى منطقة القناة^(٤).

(١) مقابلة شخصية مع الأستاذ «الطفى واكد» بتاريخ ٣ / ٧ / ١٩٨٨م وبمقر جريدة الأهالى.

(2) Hansard, House of Commons, 22 - 3 - 1954, pp 874 - 879, Suez Canal Zone (Incidents) Oral Answers.

(3) Ibid., pp. 1443 - 1444.

(4) Ibid., pp 874 - 879.

أُمر استمرار تلك العمليات عن إنذارات واحتجاجات قُدمت من الجانب البريطاني للحكومة المصرية ولم تقبلها، حتى جاء الوقت الذي أعلن فيه السير «أنتوني إيدن» في مارس ١٩٥٤م وأمام مجلس العموم أنه «لن يمكن استئناف المباحثات مع مصر بسبب الأحداث الجارية هناك وفي منطقة القناة بالذات»، كما صرح «سلوين لويد» في يونيو ١٩٥٤م وأمام نفس المجلس «أن مستقبل المفاوضات بين مصر وبريطانيا يتوقف على مدى تعاون مصر في الكشف عن المسئولين عن الحوادث التي وقعت في منطقة القناة»، أو بالأحرى إيقاف تلك العمليات^(١).

كما سبق عرضه كان العمل الفدائي مرتبطا بالموقف السياسي، واستخدم كوسيلة لتحريك القرار السياسي البريطاني، ومن ثم فقد اقترن نشاطه بتحريك الموقف السياسي من عدمه، إذ إنه ومع تطور المحادثات رسمية أو غير رسمية كانت فيما بين مايو ١٩٥٣م ويوليو ١٩٥٤م بين الجانبين المصري والبريطاني أو الأمريكي والبريطاني هذا العمل الفدائي ومع تعثرها زاد ذلك العمل^(٢).

ومن ناحية أخرى لم ترغب القيادة في مصر بإعطاء الانطباع للحكومة البريطانية بأنها مستسلمة لأسلوب المفاوضات فقط لحل مشكلتها أو أنها ستخضع لأساليب التهديد، فهي قد أمرت بالقيام بعمليات الفدائيين بعد أن بدأت الحكومة البريطانية في ممارسة ضغوطا نفسية على القيادة المصرية بعد توقف محادثات سنة ١٩٥٣م بنصح رعاياها بالرحيل عن مصر، ولجأت إلى تهديد تلك القيادة، ولم يكن هناك مانع من أن تعاملها تلك القيادة بالمثل وفي حدود أهدافها.

(1) F.O. 371, 108478, F. O. to Washington, March. 18, 1954, No. 266, See Also,

محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط١، ص٣٢١.

(٢) مقابلة شخصية مع الأستاذ خالد محي الدين بمنزله بتاريخ ١٧ / ٦ / ١٩٨٨م، انظر أيضا،

Eden Anthony, Full Circle, pp. 254 - 255.

تركزت تلك العمليات إضافة إلى عملية المقاطعة للقاعدة بشكل ملحوظ في الشهور الأولى من سنة ١٩٥٤م، ومع ذلك كانت الحكومة المصرية تعلن باستمرار عن استعدادها للتفاوض في أى وقت، واستؤنفت المحادثات في ١١ يوليو سنة ١٩٥٤م.

أوضح العرض السابق طبيعة النظام القائم في مصر بعد الثورة ومدى استقراره والظروف الداخلية التي واجهته، ودوره متبادلاً مع الحكومة البريطانية في تشكيل العلاقات بينهما، لكن هل اقتصر تشكيل تلك العلاقات على موقف حكومة المحافظين البريطانية والمتشدد حيال المشكلة المصرية، أو لموقف القيادة المصرية المترقبة للأحداث وبما يحوطها من صراعات داخلية، أم أن الحكومة الأمريكية كان لها دور في التأثير على الأحداث وإعطاء تلك العلاقات أبعاداً جديدة، ذلك ما سنوضحه في فترتين، الأولى قبيل وأثناء محادثات سنة ١٩٥٣م، والثانية في الفترة ما بين فشل محادثات أبريل/ مايو ١٩٥٣م وقبيل إبرام اتفاقية ١٩٥٤م.

وهل تفاعل دور الحكومة الأمريكية بالإيجاب أو السلب مع أطراف تلك العلاقات طبقاً لتغير في موقف حكومة المحافظين أو لاتجاه جديد طرأ على موقف القيادة المصرية، أو لهم معاً مع متطلبات الموقف الدولي بما أثر على ذلك الدور وتلك العلاقات، ذلك ما سنوضحه على وجه التحديد في الفترة الثانية المنوّه عنها أعلاه، ومن خلال الوثائق الأمريكية^(١).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت تنفيذ سياسة من الاحتواء وطبقاً لمبدأ «ترومان»، والذي عني بتحقيق نوع من التوازن أو السيطرة في مواجهة الاتحاد

(1) F.R.U.S., 1952 - 1954, Vol IX, Part 2, All Telegrams Exchanged on The American Side Concerning That Period and Relations.

السوفيتي، والذي تطلب فيما بعد ضم أكبر عدد من دول الكرة الأرضية وخاصة في النصف الغربي منها، إما عن طريق أحلاف عسكرية أو حتى باتفاقيات اقتصادية تمكنها من نفس الغرض، وعادة ما كانت تلوح بالمساعدات الاقتصادية في سبيل تحقيق غرضها هذا، غير أنها لم تكن ترغب عادة في توريط نفسها لتحقيق أهدافها في عمليات عسكرية اللهم إلا في حالات نادرة الحدوث^(١).

كان الإطار الرئيسي لدور الولايات المتحدة في مصر مرتبطاً بهذه السياسة، وربما زاد أو قل ذلك الدور طبقاً لاستجابة الجانب المصري أو سلبيته، وبمدى أهميته وتأثيره على الأحداث، وكذلك مرتبط بواجباتها تجاه حلفائها، ومدى ما سيحققه ذلك الدور من نجاح لسياستها^(٢).

قام الجانب الأمريكي وفي فترة مبكرة بعد قيام الثورة بمحاولة التعرف على أفراد القيادة الجديدة في مصر من حيث أفكارهم واتجاهاتهم السياسية والدولية، وأفكارهم حول كيفية حل مشكلتهم مع بريطانيا، وهل يتضمن هذا الفكر الاستعداد لقبول دفاع مشترك عن المنطقة وكذلك إن كان لهم مطالب. واتضح لهذا الجانب أن القيادة المصرية لا تستطيع حثث الاقتراب من مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط قبل حل مشكلتها مع بريطانيا فيما يتعلق بالسودان والجلاء عن مصر، بالإضافة إلى رغبة تلك القيادة في تسليح الجيش المصري.

بعد تقدير للموقف أجرته مجموعة من وزارتي الخارجية والدفاع وهيئة الأمن القومي الأمريكي عن الموقف في مصر، توضح ملفات وزارة الخارجية النوايا الأمريكية والتي تتلخص في أهمية الموافقة على التأيد المادي والمعنوي للنظام القائم في مصر، ذلك إذا ما اشتركت مصر في التخطيط للدفاع مشترك، والوصول لتسوية

(1) A. W. Mohamed, Nasser and U.S. Foreign Policy, p. 72.

(2) F.O. 371, 102795, U.S. and U. K. Talks of Procedure for Negotiating Defence, Paper No. 3.

كل الخلاف المصرى الإنجليزى، والسلام مع إسرائيل، ويتأتى ذلك إما بتعهدات سرية مكتوبة أو شفوية من الجانب المصرى، مع الإيماء إلى تأييد الموقف الدولى الأمريكى، وأما عن الإمداد بالسلح للجيش المصرى فلا يمكن أن يتم قبل عقد معاهدة أو اتفاقية سلام مع إسرائيل^(١).

استمر الجانب الأمريكى فى مزيد من جس نبض القيادة الجديدة، فاثاروا معها مجددا نوايا تلك القيادة حيال مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، ونواياها حيال إسرائيل، ومع كل فقد وعدوا القيادة الجديدة بأداء دور أمريكى نشط فى تحريك عملية التفاوض مع الإنجليز، ووعدوا بدراسة مطالب تلك القيادة من التسليح، وأصدرت حكومة الولايات المتحدة بيانا فى أغسطس ١٩٥٢م بتأييدها للنظام الجديد فى مصر.

فى أكتوبر ١٩٥٢م وفى ذلك الوقت المبكر من بعد قيام الثورة حاولت الحكومة الأمريكية أن تتلمس طريقا للتدخل المباشر فى مصر عن طريق ما عرف «بميثاق الأمن المتبادل» أو «اتفاقية رأس المال»، ذلك أن المصريين كانوا قد طلبوا سلاحا وتمويلا، ووافق الجانب الأمريكى شرط الإشراف على التدريب على السلاح، ثم فى الحالة الثانية ضمان رموس الأموال المستثمرة فى مصر والتي ستكون وسيلة لتدخلها لأن الضامن فى هذه الحالة كان مشروطا أن يكون حكومة الولايات المتحدة^(٢).

لم تثمر زيارة دالاس لمصر فى ١١ مايو ١٩٥٣م عن شىء جديد من حيث الخط السياسى المعلن من الجانب المصرى، كما لم يغير الجانب الأمريكى من نواياه والمنوه عنها فى مذكرة ملفات وزارة الخارجية الأمريكية والسابق التنويه عنها،

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ١٧٠ - ١٧١.

(٢) محمد أنور السادات، وثائق السادات، القاهرة ١٩٧٩، ص ٤٦ - ٥٠.

وخاصة فيما يتعلق بتوريد أسلحة لمصر، لكن دالاس نوه عن أهمية دور نشط للولايات المتحدة الأمريكية في تحريك المفاوضات، مع أهمية تبصير القيادة الجديدة في مصر بالأخطار المترتبة بهم مع إعطائهم بعض الوقت ليتطوروا فكرياً^(١).

أخذت حكومة الولايات المتحدة في التلويح للمصريين بأنها ستقوم بدراسة تمويل بعض المشروعات مثل «السد العالي» وستعلن عن ذلك إذا ما بدأت المفاوضات، وبدأت المحادثات بين الجانبين المصري والبريطاني في أبريل ١٩٥٣م وفشلت.

كان للحكومة البريطانية دور مؤثر في إلغاء إمداد مصر بالأسلحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، يوضح ذلك الاتصالات الدائبة من رئيس الوزراء البريطاني برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بل إنه كان يدعو إلى ضرورة التشدد مع القيادة المصرية سواء حيال مطالبها أو في المفاوضات المنتظرة، وساعد في ذلك مساعي فرنسا وشركة قناة السويس وإسرائيل لدى الرئيس الأمريكي لنفس الغرض^(٢).

هكذا وبعد مجموعة من الوعود من جانب حكومة الولايات المتحدة بمساندة مصر اقتصادياً وعسكرياً، وبعد محاولة من الجانب البريطاني والأمريكي بإشراك الولايات المتحدة في المفاوضات المصرية البريطانية والتي جعل الرئيس الأمريكي قبول مصر شرطاً لهذا الاشتراك ولم تقبل مصر، كان تسلسل الأحداث فشل محادثات أبريل ١٩٥٣م، وانحصر حيثث دور الولايات المتحدة في هذه الأبعاد^(٣).

(1) Eden Anthony, Full Circle, p. 284, See Also,

محمود فوزي ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦م، ط١، ص٣٧، القاهرة ١٩٨٧م، روز اليوسف، عدد ١٢٨٨، ١٦ / ٢ / ١٩٥٣م.

(2) Eden Anthony, Full Circle, p. 250.

(3) A. W. Mohamed, Nasser and U.S. Foreign Policy, pp. 78 - 79.

لكن هل تطور دور الولايات المتحدة بعد فشل محادثات ١٩٥٣م؟، علينا أولاً أن نتبين أى تغيير يكون قد طرأ على فكر القيادة المصرية لتغيير فى الظروف الداخلية أو الخارجية أو لمؤثرات أخرى قبل العرض لهذا الدور.

أوضح العرض السابق كيف أن الضباط الذين قادوا الثورة كانوا فى حاجة إلى مصدر يصفون به الشرعية على حركتهم، وقد وجدوا هذا المصدر مؤقتاً فى اللواء «محمد نجيب» والذي كان يحظى باحترام الجماهير، لكنه ومع إضفاء الشرعية على النظام القائم بدأت القيادات الشابة بأساليب غير مباشرة ثم تحولت إلى أساليب مباشرة فى محاولة استرداد دورها الذى خططت له وذلك بإقصاء نجيب عن مركز الحكم.

توضح المذكرات الكاملة «لصلاح نصر» أن الصحف المصرية وبناء على توجيهات «جمال عبد الناصر» و«صلاح سالم» بدأت فى تجاهل تحركات نجيب ونشاطه، بل لم تخل بعض الصحف من هجوم خفى على «نجيب»، وذلك بغرض الإقلال من شعبيته والتي رادت فى الشهور الستة الأولى من الثورة^(١).

ومع اضطراب الأحداث بدأت هوة الخلاف فى الاردباد بين «نجيب» والمؤيدين له من جهة وبين فريق من ضباط مجلس قيادة الثورة من جهة أخرى، ولا بد أن ذلك الخلاف كان له نتائجه فيما يتعلق بالمشكلة الوطنية، فقد دفع الجانب الأمريكى والبريطانى إلى تأجيل اتفاق نهائى بشأن الجلاء لحين الاستقرار على من ستفق معهم بريطانيا، من جانب آخر وفيما يخص تأثيرها على الجانب المصرى يرجح أنها كانت نقطة ضعف تمكن من استغلالها والمساومة بها.

كما أن موقف القيادات الحزبية القديمة لا بد أنه كان فى خط مضاد مع مجلس قيادة الثورة وخاصة بعد حل الأحزاب القديمة، وقد حاولت هذه القيادات

(١) المصور، عدد ٣١٩٧، ١٧ / ١ / ١٩٨٦م، المذكرات الكاملة لصلاح نصر، الحلقة الرابعة، ص ٢٩.

أن تضع العراقيل فى طريق تلك القيادة، هذا بالإضافة إلى الاتجاهات السياسية الجديدة، ومع تصاعد نشاط هذه الاتجاهات لا بد أنه شكّل ضغطاً عنيفاً على تلك القيادة، بل وشكّل قناعات وأفكار جديدة لديها^(١).

ومن المرجح أن الحكومة البريطانية حاولت الاستفادة من الأوضاع الداخلية فى مصر لزيادة المشاكل التى تواجهها القيادة الجديدة، وليس ذلك بمستبعد عن أسلوبها، فهى فى أمس الحاجة لإضعاف ذلك المفاوض الجديد العنيد، ومن ثم ربما تكون قد أسهمت فى إشعال الموقف الداخلى والسابق التنويه عنه.

على ذلك كانت محاولة مندوبى الحكومة البريطانية ومنذ قيام الثورة لتلمس أفكار القيادة الجديدة تخدم نفس الغرض، فقد كانت تساؤلاتهم منصبة على الاحتمال لشقاق يمكن أن يحدث بين «نجيب» و«عبد الناصر» ولما لم تتمكن من الوصول لمعلومات فعالة قررت التدخل بنفسها لتقييم موقف المفاوض المصرى، والتصرف بعد ذلك التقييم^(٢).

تحركت الحكومة البريطانية لتحقيق هذا الهدف فحاول مندوبوها الاتصال بمعاونين لها فى داخل مصر ولم يسفر الاتصال عن شيء، ثم اتصلت بجماعة الإخوان المسلمين داخل مصر، وبيعض الإخوان المسلمين خارج مصر، وتكررت تلك اللقاءات لكنها لم تسفر عن شيء حيثئذ، وكانت الحكومة البريطانية ترجو أن تعمل الجماعة بصورة مباشرة وعاجلة لخدمة أغراضها على الأقل بإثارة القلق للنظام القائم، أما تحركات الجماعة فيما بعد فالأرجح أنها كانت لظروف داخلية فقط، لكن من المؤكد أن ذاكرة أعضاء الجماعة لم تكن قد محيت منها ذكرى تلك اللقاءات^(٣).

(١) Eden Anthony, Full Circle, p. 259.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٢٠٤.

(٣) مقابلة شخصية مع الأستاذ خالد محى الدين بمنزله بتاريخ ١٧ / ٦ / ١٩٨٨ م.

كما نشطت الحكومة البريطانية فى شن حملة إعلامية فى دول أوربا وأمريكا ضد النظام القائم، بهدف إظهار القيمة الحيوية لقناة السويس وضرورة فصلها عن المشكلة المصرية، إذ أبرزت حالة أن يخضع البت بشأنها لتشااور دولى دون الاقتصار على مصر وبريطانيا فقط.

كما وضعت الحكومة البريطانية فى اعتبارها وبناء على تقرير البريجادير «سيسل راب» - مسئول المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط - إمكانية استغلال القوات الإسرائيلية لضرب المصريين والذين نقلوا قواتهم من شرق إلى غرب القناة، كعنصر ضاغط على مصر وهو أمر ربما يؤدى إلى تفاوضها مع إسرائيل بما يضعف موقفها أمام العرب وهو أمر مطلوب، ومن جهة أخرى يمكن أن يمثل الضغط الإسرائيلى دافعا لتحريك المصريين لإبرام اتفاق معتدل مع بريطانيا^(١).

بعد عرض تلك الظروف والمؤثرات التى ربما تكون قد أثرت فى فكر القيادة الجديدة نضيف مؤثرا آخر، فقد بدأ «عبد الناصر» فى محاولة لقياس الحجم الفعلى للدور الذى يمكن أن تشارك به الدول العربية من خلال ميثاق الضمان العربى الجماعى أو من خلال دور مزعم تنظيمه فى المنطقة بواسطة الجانب الأمريكى - إجراءات دفاع المنطقة - واستعدادهم وقدراتهم، كذلك تولدت لديه قناعة حيثذ بأن موقفا محايدا لمصر ضمن ذلك العالم لن يمكن الثبات عليه طويلا^(٢).

هكذا وجدت القيادة الجديدة نفسها فى مشاكل عديدة، فهناك انشقاق من داخلها ينمو ويتسع بمرور الوقت منذ قيام الثورة، ومتزامنا معه تبرم المنظمات القديمة ومحاولتها وضع العراقيل أمام تلك القيادة بصورة أو بأخرى، والاتجاهات الحديثة غير راضية عن نظامها، وبريطانيا تحاول أن تزيد من هذا الضغط،

(١) المرجع السابق، ص ٢١٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٧٣.

والولايات المتحدة حاولت أن تقتصر مكانا لها في مصر، ولما فشلت وعدت بالقيام بدور الوسيط للتوفيق بين مصر وبريطانيا، ونصحت بإعطاء الفرصة للجانب المصرى ليطور من فكره ومفهومه، ولا بد أنها كانت تعلم أن عامل الوقت مع تلك الظروف الداخلية وغيرها كفيل بذلك التطور.

اجتهدت الحكومة البريطانية في تحريك الأحداث لصالح بريطانيا، وتحركت في انتظار النتائج لعلها تسفر عن ما يفيد، وكانت مباحثاتها في أبريل ومايو سنة ١٩٥٣م تحصيل حاصل فضياع الوقت لن يضرها كثيرا، المهم أنها لديها تحقيق اتفاق يحقق أهدافها، وانتظرت لعل الوساطة الأمريكية تفيد ولعل الجانب المصرى يلين.

هل لانت إذن القيادة المصرية؟، وهل طوّرت من مفاهيمها، وهل أفلحت المساعى الأمريكية في إحراز نتيجة معينة حيال القضية المصرية، بما أعطى أبعادا جديدة للعلاقات بين مصر وبريطانيا؟، ذلك ما ستوضحه الصفحات التالية من خلال وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، ومن خلال الرسائل المتبادلة بينها وبين سفاراتها في مصر ولندن وكراشي وتل أبيب وأنقرة والدول العربية، وكذلك من لقاءات ورسائل الرئيس الأمريكى ورئيس الوزراء البريطانى، وهى الوثائق المتعلقة بالفترة من أواخر سنة ١٩٥٣م وحتى قبيل اتفاق أكتوبر سنة ١٩٥٤م.

سنوضح الرسائل بالترتيب الآتى، مجموعة الرسائل الموضحة لموقف ودور الجانب المصرى، والمتعلقة أولا بالفترة التى كان «نجيب» فيها على رأس القيادة المصرية، ثم المتعلق منها بمجلس قيادة الثورة، ثم سنعرض لمجموعة الرسائل الموضحة للدور البريطانى، وأخيرا للرسائل الموضحة للدور الأمريكى والتى ستعاون - علاوة على إيضاهاها للدور الأمريكى - في متابعة تطور المحادثات

والمفاوضات التي جرت بشكل رسمي أو غير رسمي بين جميع الأطراف، فيما بين الفترة من فشل محادثات سنة ١٩٥٣م إلى قبيل إبرام اتفاق سنة ١٩٥٤م.

في رسالة من السفير الأمريكي في مصر برقم ٢٤١٧ بتاريخ ٢ مايو ١٩٥٣م والتي بعث بها إلى وزارة الخارجية الأمريكية، أوضح أنه وفي مناقشة دارت بين «دالاس» و«نجيب» هنا في القاهرة أوضح «نجيب» أنه فيما يتعلق بإسرائيل فإن كل شيء يعتمد على الثقة، واليهود لهم سجل طويل بمخالفات لقرارات الأمم المتحدة، ومع ذلك بعد أن يخرج البريطانيون من مصر فإنني متأكد تماما من أنني أستطيع أن أتوصل إلى اتفاق معهم، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن مصر مستعدة أن تناقش على نحو غير رسمي مع الولايات المتحدة مخططين للدفاع المنطقة^(١).

وقد أوضح الرأي الشخصي «لكافري» حول الوضع في مصر، بأنه يتفق مع الرأي القائل بأن تأكيدات مجلس قيادة الثورة المصري المبهمة حول احتياجات الدفاع الغربي في المنطقة غير مقبولة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أعضاء ذلك المجلس لن يستطيعوا أن يصدروا تعهدا مكتوبا بتأكيداتهم تلك، فهو أمر ليس بمقدورهم الآن، بل إن الاقتراب منهم بتلك المقترحات سوف يحطم ثقتهم في الولايات المتحدة، وسيدفعهم إلى نكران عرضهم الحالي بتأكيد الإتاحة الفورية والعاملة للقاعدة، وقد أدلى «كافري» برأيه هذا ردا على استفسار من مساعد وزير الخارجية الأمريكي وذلك في ٢٣ مايو سنة ١٩٥٣م^(٢).

(1) F. R. U. S., 1952 - 1954, Vol IX, part 2 Caffery to the Department of State, May 12, 1953, No. 2417, p. 2069.

(2) Ibid., The Ambassador in Jordan "Green" to the Department of State, May 25, 1953, No. 999, p. 2079, Niact.

ثم عاد «كافري» يوضح لوزارة خارجيته فى ١ يونيو سنة ١٩٥٣م أنه يمكن الحصول على تعهد مصرى رسمى حول ترتيبات الدفاع عن المنطقة وذلك أثناء المفاوضات، لكنه على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خلق المناخ الذى سيمكن مجلس قيادة الثورة المصرى من التعاون علنا مع قوى الغرب، وعموما لا يجب أن يجعل الإنخلاء باديا معتمدا على تعهد دفاع منطقة «واننى على ثقة من هذا خاصة إذا ما صاحب ذلك مساعدة عسكرية واقتصادية»، وكرر «كافري» أن الاقتراب منهم على أساس مقترح سوف يدفعهم إلى نكران ما أقروه فيما يتعلق بالقاعدة، ويمكن وعدهم بعرض غير واضح بمساعدة اقتصادية وعسكرية^(١).

فى السابعة من مساء نفس اليوم ولنفس الجهة أوضح «كافري» أن مجرى الأحداث فى مصر يدل على أنها مقبلة على مقامرة هامة، وهو ما سيتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مقدار كبير من الثقة للقيادة الجديدة، والتحرك بسرعة فى نفس الوقت، بل إن وجود وتوفير الثقة بين المصريين والبريطانيين مطلوب، وعلى ذلك فإن تصريحات «تشرشل» المؤيدة للصهيونية لا مبرر لها الآن، كما أن تسوية تقدمها بريطانيا مطلوبة بسرعة، إذ إنه مع تحرك المسائل ببطء فلن يجزئ أى قائد مصرى على رفع صوته لصالح التعاون مع الغرب، بل إن تأثير ذلك وامتداده إلى الدول العربية يمكن تخمينه، وباختصار «إن الولايات المتحدة تلعب من أجل رهانات كبيرة فى مصر»^(٢).

استمرارا لوجهات النظر التى كان يديها «كافري» لحكومته، كان التعليق المبدئى للسفارة الأمريكية حول إعلان الجمهورية المصرية أن التحكم الفعلى فى أيدي «ناصر» ورفقائه من مجلس قيادة الثورة، وقد انفصل لحجب عن الاتصال

(1) Ibid., Caffery to the Department of State, June 1, 1953, No. 2512, p. 2084, Niact.

(2) Ibid., Caffery to the Department of State, June 1, 1953, No. 2513, p. 2086, Niact.

المباشر مع الجيش وتحرك إلى أعلى، ويبدو أن الوضع الجديد قد أثار طموح «نجيب»، وأما رفقاء «ناصر» وفي مراكز لها نفوذ فهم «عامر» و«صلاح سالم» و«بغدادى»^(١).

بعد التعليق السابق بثلاثة أيام وفي يوم ٢٢ يونيو أضاف «كافرى» إلى ما سبق أن «ناصر هو العقل المفكر وشمعة الاشتعال للحركة، وكنائب لرئيس الوزراء ووزير للداخلية سوف يزيد التسهيلات الرسمية لتنسيق السياسة الوطنية، وبهذه المناسبة فإن صحفى مصرى يبدو عالما بدقائق الأخبار علق مؤخرا أن الإخوان المسلمين كانوا سيسببون المشاكل فى المنطقة لفترة طويلة ما لم يكن ناصر قد تحكم فى الوضع»^(٢).

فى رسالتين متتاليتين برقم ٢٦٥١ ورقم ٢٦٥٢ فى يوم ٢٩ يونيو ١٩٥٣م، من كافرى ولنفس الجهة أوضح أن «ناصر» طلب منه ضرورة التصرف لحل المشاكل القائمة بين مصر وبريطانيا، وضرورة تسليح الجيش المصرى دون الرضوخ لضغط الحكومة البريطانية على الحكومة الأمريكية، وإلا فإن الموقف سيدخل مرحلة جديدة، بل وسيصر على عدم وجود قاعدة على الإطلاق، أو إتاحة مستقبلية للقاعدة.

حيثبدأت محادثات غير رسمية بين الجانب المصرى والجانب البريطانى بناء على المساعى الأمريكية فى التوفيق بين الطرفين، وكانت أولى هذه المحادثات بتاريخ ٦ أغسطس واستمرار للمساعى الأمريكية، ومن خلال رسائلها، توضح رسالة من «كافرى» إلى وزارة الخارجية برقم ١٦٠ وقبيل الاجتماع الأول وفى

(1) Ibid., Caffery to the Department of State, June 19, 1953, No. 2603, p. 2102.

(2) Ibid., Caffery to the Department of State, June 22, 1953, No. 2651 - 2652, pp. 2104 - 2105.

٢ أغسطس ١٩٥٣م «أن الموقف العام لناصر وحالته النفسية أوضحت درجة عالية من الواقعية والنضج السياسى أكبر من ذى قبل»^(١).

كما سبق عرضه من رسائل متبادلة بين مسئولى الحكومة الأمريكية يتلاحظ أن الجانب الأمريكى كان مطمئنا لتجاوب الجانب المصرى لإجراء تسوية فى الأبعاد المذكورة خاصة مع الضغوط الداخلية التى يواجهها، وأما عن موقف الجانب الأمريكى من «الحبيب» فتوضح الرسائل المتبادلة وطوال الفترة من مايو ١٩٥٣م إلى أبريل ١٩٥٤م ذلك الاتجاه، وتكاد تمل تلك الرسائل إلى إيضاح السبب فى ذلك إلى أنه جاء تبعا لرغبة ربما أحسها من جانب مجلس قيادة الثورة.

فيما يتعلق بدور وموقف الحكومة البريطانية من القضية المصرية فتوضحه الوثائق الأمريكية ويتفق معها بعض المصادر الأخرى كالآتى:

فى مذكرة من مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأوربية «بونبرايت» إلى مدير مكتب الكومنولث البريطانى وشئون شمال أوربا «راينور»، وبتاريخ ٩ مايو ١٩٥٣م وفى مسلسل رقم (١١) من المذكرة أوضح «أنه حينما نوقشت مسألة قاعدة السويس فى مارس الماضى مع إيدن فإننا اتفقنا مع المملكة المتحدة بأنه يجب أن يوجد تغير عاجل فى موقف القاعدة الذى يجب أن يقر السيادة المصرية نظريا وفى الواقع؛ لذلك فإن الولايات المتحدة تؤمن بالانسحاب على فترات للقوات البريطانية ولكن على أن تكون القاعدة فى حالة استعداد فوري، أما عن استعداد فى ثلاثة أو ستة شهور ربما يكون متأخرا جدا، «إن الفئتين البريطانيين الذين سيهتمون بالمعدات البريطانية يمثلون النظام الذى لا تريد الولايات المتحدة أن تراه ينهار بدون إجراءات إحلال كافية ومناسبة»^(٢).

(1) Ibid., Caffery to the Department of State, Aug 2, 1953, No. 160, p. 2125.

(2) Ibid., Memorandum, Dec 22, 1953, No. 1260, p. 2181.

فى برقية من وزير الخارجية الأمريكى إلى السفارة الأمريكية فى لندن برقم ٨٠١١ بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٥٣م بعث «أيزنهاور» بالرسالة التالية لـ «تشرشل»: «أرجو أن نكون واضحين على الحد الأدنى من المصالح بما يجعلها مقبولة للمصريين وودية وتقبلها معا ولا تظن أننا ضدكم، فهم لن يحصلوا على أسلحة ما دام أنهم وأنتم غير متفقين، أود أن أطمئنك على هذا»، وفى رسالة من سفير أمريكا فى لندن برقم ٦٦٦٥ أوضح أن «تشرشل» متمسك بالحالة (٨) فقط الخاصة بالقاعدة، وهى الحالة التى تعنى الإباحة الفورية للقاعدة عند الهجوم على المنطقة مع بقاء عدد ٧٠٠٠ فنى بالقاعدة مدة اتفاق منتظر^(١).

فى رسالة برقم ٢٠٣ من وزير الخارجية الأمريكى إلى السفارة الأمريكية فى لندن بتاريخ ١٢ يوليو أوضح الوزير أن البريطانيين قدموا عرضا لخطّة قاعدة السويس يقول باستعدادهم للانسحاب خلال ١٨ شهرا وهى مدة مقبولة، ولكن لا بد من تأكيد رسمى مصرى بأنه فى حالة حرب خطيرة أو تهديد بعدوان على مصر فإن منطقة القاعدة ستكون تحت تصرف كل الأطراف المتعاقدة، ويشمل التهديد تركيا وإيران، ومن الضرورى أيضا الإشارة إلى أن اتفاق الجلاء هو مقدمة نحو طريق إرساء اتفاقية دفاع مشترك، ويجب أن يستمر الاتفاق حتى تصبح دول معاهدة الأمن العربى فى حالة تسمح لها بالدفاع ضد العدوان الخارجى وفى هذه الحالة يمكن التباحث فى هل ينهى الاتفاق، ومبررات إنجائه^(٢).

فى رسالة برقم ٦٦ بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٥٣م من «دالاس» إلى «كافرى» ومعها برقية منفصلة برد «أيزنهاور» على «نجيب» توضح فيما توضح من رد

(1) Ibid., Secretary of State to the Embassy in London, June 17, 1953, No. 8011, p. 2098, See Also, Eden Anthony, p. 250.

(2) Ibid., July 12, 1953, No. 203, p. 2117.

أرسل نسخة من هذه الرسالة وبرقم (٤٧) إلى السفارة الأمريكية فى القاهرة.

«أيزنهاور» «روبرتسون يشاركك الخوف من عملية الانشقاق في الـ (RCC) ومن العناصر الأخرى، وإننى مستعد لتعهد صارم من حكومتنا بمساعدتك فى خططك من أجل التطور الاقتصادى والعسكرى، والمملكة المتحدة أيضا راغبة فى المساعدة»^(١).

مع مزيد من السعى من الجانب الأمريكى لكن - وكما سبق إيضاحه - فى حدود الخطوط السياسية الأمريكية، ثم مع مزيد من المرونة من الجانب المصرى، نجد أن الجانب البريطانى قد قدم عرضا قالوا عنه أنه يمثل رأيهم النهائى، وتوضح البرقية المرسلة من مساعد وزير الخارجية الأمريكى إلى «كافرى» برقم «٣٢٤ - NLAC» فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٣م هذا العرض، إذ توضح أن «سلوين لويد» والسفير البريطانى قدموا للوزارة فى واشنطن مقترحاتهم والتى ترى أنه يمكن إتمام اتفاق يستمر سبع سنوات، على أساس ١,٥ سنة للإخلاء، ٣ أعوام مع ٤٠٠٠ فنى، ٢,٥ سنة للعدد المقلل من الفنيين والمفتشين، أما عن إتاحة القاعدة فهى تأتى بعد إقرار الأمم المتحدة بعدوان خارجى على مصر أو على دولة عربية طرف فى اتفاق الأمن الجماعى فيجب أن تتيح مصر كل التسهيلات لوضع القاعدة فى حالة حرب، كذلك فى حالة الهجوم على تركيا وإيران، وفى التهديد بالهجوم على البلاد المذكورة أعلاه يكون هناك استشارة عاجلة بين مصر والمملكة المتحدة، كذلك تأييد المصريين لحرية الملاحة فى قناة السويس كممر دولى مائى^(٢).

من العرض السابق لدور وموقف الجانب البريطانى يتضح أنه كان متمسكا بأفكار معينة لحل القضايا المتعلقة بينه وبين الجانب المصرى، لكنه وبمسعى الجانب

(1) Ibid., Secretary of State to the Embassy in London, July 15, 1953, No. 66, p. 2120.
See Also, Eden Anthony, Full Circle, p. 284, and, R.C.C: Revolutionary Command Council.

(2) F. R. U. S., Acting Secretary of State to Caffery, Sep 19, 1953, No. 324, Niact.

الأمريكي طورها، فبعد أن كان متمسكا وبعد المحادثات التي فشلت في أبريل/ مايو ١٩٥٣م بضرورة استمرار اتفاق متظر بينه وبين مصر لمدة عشر سنوات، وضرورة بقاء ٧٠٠٠ فنى طول مدة الاتفاق، قبل تخفيض مدة الاتفاق إلى سبع سنوات وبقاء ٤٠٠٠ فنى لمدة ٣ سنوات والباقي لمدة ٢,٥ سنة وذلك فى سبتمبر ١٩٥٣م، وكان هذا التطور فى حدود مصلحة الطرفين البريطانى والأمريكى ومقبولا من الجانب المصرى، لكنه عنى استجابة الحكومة البريطانية لمسعى الحكومة الأمريكية.

المساعى الأمريكية من خلال الوثائق الأمريكية:

أما فيما يخص الدور الأمريكى فتوضحه جميع الرسائل المتبادلة من وإلى وزارة الخارجية الأمريكية مع سفاراتها خاصة فى لندن والقاهرة، كذلك تعدد أكثر من رسالة فى اليوم الواحد حول نفس الموضوع، وقد حملت تلك الرسائل بعض المختصرات فى أعلا الرسالة مثل «NIACT»(*)، «Deptel»(**)، «Embtel»(***)، وذلك بيانا لأهميتها أو لدرجة السرعة المطلوبة فى الرد عليها أو للدلالة على درجة سريتها، كما يوضح ذلك الدور أيضا الرسائل المتبادلة بين الرئيس الأمريكى والرئيس المصرى، وبين الرئيس الأمريكى ورئيس "وزراء البريطانى، وسنخص منها على وجه التحديد تلك الرسائل التى توضح ذلك الدور وستوضح أنه كان مرتبط بالخط السياسى الأمريكى حيال تلك المنطقة^(١).

(*) Niact: Night Action, Immediate Reply.

(**) Deptel: Department of State Telegram.

(***) Embtel: Embassy Telegram.

(1) Ibid., pp. 2063 - 2136, See also,

يتضح أن «جون فوستر دالاس» فى لقائه بـ«نجيب» فى القاهرة أوضح أنه لم يأت مصر ليورط نفسه فى مفاوضات إنجليزية مصرية، وإنما هو مهتم بالدور الذى يمكن أن تلعبه مصر فى مستقبلهم، كذلك ليستطيع أن يتحدث فى المسائل المختلفة كالأمن الجماعى والسلام مع إسرائيل، وقد أوضح هذا المعنى الذى دار فى ذلك اللقاء مساعد وزير الخارجية للشئون الأوربية «بونبرايت» فى مذكرة لمدير مكتب الكومنولث البريطانى وشئون شمال أوربا «راينور» وذلك فى ٦ مايو سنة ١٩٥٣م^(١).

فى رسالة من مساعد وزير الخارجية للسفارة الأمريكية فى باكستان بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٥٣م برقم ١٦٦٥ فيما توضح «أن التأكيدات الشفوية من مجلس قيادة الثورة والتي تقدمها حتى الآن حياى متطلبات الأمن الغربى لا تكفى، لكن يمكن طلب تعهد منهم بالموافقة على التخطيط مع الولايات المتحدة للدفاع الغربى عن المنطقة، وهو البديل لإمكانية إخلاء القاعدة، ولكى يستمر «كافرى» مع المصريين فى مساعيه يجب أن يقدموا تعهدا صريحا ومكتوبا حول عدة نقاط تتم بعد إخلاء القوات البريطانية من منطقة القناة، وهى التعاون المصرى الكامل مع الغرب فى حالة الحرب، وإعادة التنشيط الكامل للقاعدة فى حالة الحرب، وحق الغرب فى الاستخدام الكامل لها، والالتزام بسرية كل هذه المحادثات بشرط أن تنهى النقاط المقترحة أعلاه فى اتفاق رسمى قبل إخلاء القوات البريطانية، وذلك فيما يتعلق بالإخلاء، أما الإتاحة الكاملة لقوى الغرب فتبقى سرية على الدوام^(٢).

(1) Ibid., Memorandum, May 9, 1953, No. 1158, p. 2063.

(2) Ibid., Acting Secretary to Embassy in Pakistan, May 23, 1953, No. 1665, Niact.

هذه الرسالة تم توزيع نسخ منها فى صورة برقيات إلى اسطنبول برقم ١٣٠٤، ولندن برقم ٧٥٥٠، والقاهرة برقم ٢٢٥١.

حيث أوضح «الدريش» السفير الأمريكى فى لندن، لوزارة الخارجية الأمريكية، وحول المقترحات الموضحة فى الرسالة رقم ١٦٦٥ «أنه من الممكن أن نجعل تشرشل يدافع عن الاتفاق المقترح والذي يقر علنا بالإخلاء، وسرا بالإتاحة لقوى الغرب باستخدام القاعدة، وأما عن مصر فيمكن لنجيب أن يعلن الاتفاق على الإخلاء، ثم توجيهه وإعلانه دعوة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لترتيب دفاع عن المنطقة، يتلو ذلك تجهيز وإمداد القوات المصرية بالسلاح»^(١).

أوضح وزير الخارجية الأمريكى للسفارة الأمريكية فى القاهرة، وبناء على الإبلاغ الشفوى الذى قام به السفير المصرى فى الولايات المتحدة لوزارة الخارجية الأمريكية فى ١٠ يونيو سنة ١٩٥٣م، أن الحكومة المصرية وبعد مداوولات طويلة فى القاهرة وبناء على أسئلة الوزارة التى وجهها لهم «كافرى» فى مصر، تتعهد كتابة أن القاعدة سوف تكون متاحة لحلفاء مصر ولحلفاء حلفاء مصر فى حالة الهجوم الأرضى على حدود أية دولة عربية، وعلى الرغم من أن هذه القرارات غير محددة، فإن السفير قد أعطى الانطباع بأن مصر ستفضل الاتفاق المفتوح، «وتعتبر الخارجية الأمريكية المذكور عاليا يمثل تقدما له اعتبار نحو حل مشكلة القناة، والآن فإن اتفاق المنطقة الكبيرة يبدو أنه يوجد بين الوضع المصرى واقتراحات الولايات المتحدة للمملكة المتحدة، وبناء على ذلك فإن الولايات المتحدة فى وضع أقوى لحث التفكير البريطانى على تأييد اقتراحات الولايات المتحدة»^(٢).

فى رسالة من الرئيس «أيزنهاور» لـ «تشرشل» برقم ٧٨٤١، وضمن برقية أيضا. فى ١٧ يونيو وبرقم ٨٠١١، أوضح الرئيس الأمريكى للرئيس الوزراء

(1) Ibid., Aldrich to the Dep., May 26, 1953, No. 6245, p. 2079.

(2) Ibid., Secretary of State to Caffery, June 11, 1953, No. 2346, p. 094.

البريطاني «أنه لا بد من بعض التنازلات التي تسمح ببداية سريعة للانسحاب وتمكن من ترتيب مناسب للقاعدة، كما أننا في انتظار تعهد خاص من مصر بإتاحة القاعدة للغرب في حالة حرب عامة ضد دول عربية، كما أنه ربما يقوم نجيب بتقديم دعوة لنا معا لتطوير دفاع المنطقة، وعليه يمكن التفاوض مشتركا لدفاع غربى في المنطقة، وأرجو أن نكون واضحين حول الحد الأدنى من المصالح بما يجعلها مقبولة للمصريين وودية لقبولها معا، ولا تظن أننا ضدكم، فهم لن يحصلوا على أسلحة ما دام أنكم غير متفقين معهم، أود أن أطمأنك على هذا».

حيث أنه وفي ١٥ يوليو سنة ١٩٥٣م جاء رد «أيزنهاور» على رسالة كان «نجيب» قد بعث بها إليه، وفيما أوضح «أيزنهاور» لـ «نجيب» «أننى مستعد لتعهد صارم من حكومتنا بمساعدتك فى خططك من أجل التطور الاقتصادى والعسكرى، والمملكة المتحدة راغبة أيضا فى المساعدة»^(١).

المحادثات غير الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى؛

وتوضح الوثائق أنه وبالتوافق مع انتهاء انعقاد اجتماعين غير رسميين بين المفاوض المصرى والبريطانى فى القاهرة سأل وزير الخارجية الأمريكى «كافرى» «هل تعتقد أنه وبالإضافة إلى جهودك محليا فى القاهرة، يجب أن تتوسط فى هذا الوقت؟»، وكان رد «كافرى» على هذا التساؤل الذى بعث به «دالاس» فى ٢٨ أغسطس وفى ٣١ أغسطس «أن التوسط الآن غير مستحب»، وفى ٥ سبتمبر أوضح «كافرى» فى رسالة برقم (٢٩٢) أن هناك تطورا فى الموقف المصرى، وفى ٦ سبتمبر وفى رسالة برقم (٢٩٣) أبلغ «كافرى» وزير الخارجية أن «ناصر» قد قدم مقترحات متطورة لكنه يطلب تقديمها بواسطة الأمريكين للبريطانيين حتى لا يقوموا بالمساومة مرة ثانية، وفى رسالة برقم (٣٢٤ - NIACT) فى ١٩ سبتمبر قدم البريطانيون مقترحاتهم الخاصة بمدة الاتفاق على أن يستمر سبع سنوات، ثم

(1) Ibid., Secretary of State to the Embassy in Egypt, July 15, 1953, No. 66, p. 2120.

إتاحة القاعدة فى حالة الهجوم على مصر والعرب وتركيا وإيران، وعند التهديد بالهجوم للمذكورين يستدعى الأمر استشارة عاجلة بين بريطانيا ومصر^(١).

وبتحليل لمؤدى تلك الرسائل يتضح الآتى:

١ - بالاطلاع على تلك الرسائل يتضح أولا أن الجانب الأمريكى قد حقق وعده للقيادة المصرية بالسعى لاستمرار المفاوضات بين الجانب المصرى والجانب البريطانى للتوصل إلى إبرام اتفاق يتعلق بقاعدة قناة السويس وجلاء الإنجليز عن مصر.

٢ - لكن الجانب الأمريكى كان يتحرك وبعد ما فشل فى تحقيق وجود مباشر له فى مصر، من منطلق تحقيق خطه السياسى تجاه المنطقة وهو تكوين قاعدة له فى منطقة الشرق الأوسط تكون بمثابة نسق ثان وعمق ارتكاز لحزام الأمن الذى كان يرغب فى إحكامه فى مواجهة الاتحاد السوفيتى.

٣ - تحرك الجانب الأمريكى وهو يعلم أنه فى مقدوره الضغط على الجانب البريطانى لقبول تسوية من واقع ضغوط كان يمكن أن يمارسها، ممثلة فى التلويح بإمكانية إمداد مصر بالسلاح أو بالمعونات الاقتصادية أو بإظهار بريطانيا بمظهر استعمارى بغيض، وفى المقابل وعد الجانب البريطانى بعدم تحقيق تلك الأمور ما دام هناك اتفاق بين الجانب الأمريكى والجانب البريطانى على خطوط رئيسية للعمل حيال المنطقة، وحيال المشكلة المصرية، وإنهائها وفى الحدود المنوه عنها فى النقطة رقم (٢) السابق عرضها^(٢).

(1) Ibid., pp. 2129 - 2136, No. 1214 - 1221.

الرسالة المنوه عنها أعلاه أرسلت إلى السفارات الأمريكية فى لندن برقم ١٠٤، وإلى باريس وروما وموسكو وإسرائيل وأنقرة.

(2) Farnie. D. A., East and West of Suez, p. 706.

٥ - أسهم فى إذكاء هذا الاطمئنان احتمالات نتائج المشاكل الداخلية التى كانت قائمة فى مصر ومنذ قيام الثورة، وكانت تزداد يوما بعد يوم، والتى وضع من خلالها أن القيادة الفعلية ربما تستقر لـ «جمال عبد الناصر» والفريق المؤيد له، وقد نبه الجانب الأمريكى فى مواضع مختلفة من تلك الرسائل إلى احتمال حدوث تغيير كبير فى مصر وهو يحتاج إلى عون الحكومة الأمريكية، والوقوف بجانب القيادة فى مصر.

ومن الملاحظ أنه بترتيب متناسق مع الأحداث الجارية فى مصر كان اهتمام الجانب الأمريكى بأشخاص القيادة المصرية يتحول من فترة لأخرى، فمرة كان محور الاهتمام هو «نجيب» ومرة القيادة الشابة، ثم فريق من تلك القيادة ممثلا فى «جمال عبد الناصر» و«عبد الحكيم عامر» و«صلاح سالم» و«بغدادى» والفريق المؤيد لهم، لكن الواضح أن الرسائل المتبادلة من وإلى وزارة الخارجية الأمريكية ومنذ فترة مبكرة قبل استقرار القيادة لفريق «عبد الناصر» وله، أوضحت مكانتهم الفعلية وتأثيرهم الحقيقى على الأحداث.

على ذلك كان واضحا منذ البداية اهتمام السفارة الأمريكية بمناقشة أفكار وآراء «عبد الناصر» والفريق المؤيد له، من واقع ثقلهم فى صياغة القرار، وكان التعامل مع «نجيب» وحتى استقالته يتم على المستويات الرسمية العليا وبشكل تقليدى، ولم يكن ذلك بسبب عدم قدرته على التفاهم، وإنما يرجع لإحساس الجانب الأمريكى برغبة القيادة الشابة فى إبعاده عن إبداء رأى أو اتخاذ قرار، أو ربما لخط تقليدى اتبعه فى مناقشة المشكلة المصرية البريطانية من خلال مباحثات سنة ١٩٥٣م، لكن الاحتمال الأول أقرب إلى الصواب خاصة وأن «نجيب» كان قد عرض مسبقا كل ما كان «عبد الناصر» يعرضه.

٦ - أما الأمر الذى لم تختلف فيه تلك الوثائق أو المصادر المختلفة هو أن الجانب المصرى سواء تحت قيادة «نجيب» أو «جمال عبد الناصر» وفيما يتعلق بالقضية الوطنية لم يدخر جهدا أو يترك وسيلة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب لمصر فيما يتعلق بقضية الجلاء، ولكن كل «كان يعمل بطريقته»، إذ بينما اتبع نجيب أسلوبا تقليديا هو أقرب إلى أسلوب القيادة القديمة قبل الثورة لحل المشكلة، لجأ عبد الناصر لكل الطرق المتاحة لتحقيق نفس الغرض، ويبدو أنه حاول أن يتعامل مع الإنجليز بطريقتهم من خداع إلى مساومة ومناورة ويبدو أنه كان أمرا مخططا ولم يكن وليد صدفة، وهو الأمر الذى ربما يتم تأكيده أو نفيه بنهاية أحداث الفصل التالى وكذا الأخير من تلك الدراسة.

٧ - أما عن الجانب البريطانى ويعكس ما تذكر بعض المراجع من أنه بعد مفاوضات السودان قرر فرض مقترحاته حيال مشكلة القاعدة والجلاء، وسواء قبلها المصريون أو الأمريكيون من عدمه فللجانب البريطانى حرية التصرف دون الاعتبار لا للجانب الأمريكى أو الجانب المصرى معا، على العكس كان ذلك الجانب على استعداد للمضى قدر الإمكان مع وساطة الجانب الأمريكى حيال المفاوضات ومن واقع تنسيقهما معا، والذى كان للجانب الأمريكى دور مؤثر فى تغيير فكر الجانب البريطانى من خلال ذلك التنسيق^(١).

أما عن تطور المحادثات حيثتد بين الجانب المصرى والجانب البريطانى وبعد محادثات سنة ١٩٥٣م، يتضح أن هذه المحادثات قد مرت بأطوار عديدة، فهى فى

(1) F.O. 371, 102731, U.S. Attitude, June 30, See Also, F. R. U. S. 1952 - 1954, Vol IX, Part 2, All The Telegrams Exchanged on The American Side in The Period Between 1953 - 1954 Concerning Egypt.

أغلب الوقت كانت إما بين الجانب المصرى والأمريكى بشكل غير رسمى، أو بين الجانب الأمريكى والجانب البريطانى، حتى أمكن التوصل إلى إطار عام لاتفاق ربما كان مقبولا للجانبين، مع أنه كان قد استمر خلاف على نقاط فرعية، وبدأت محادثات غير رسمية بين الجانب المصرى والبريطانى بدأت أولاها فى ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ م.

كان رأى المفاوض المصرى أنه لا يمكن قبول عشر سنوات كمدة لاتفاق منتظر بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، كما أنه لا يمكن بقاء فنيين بالقاعدة طوال هذه المدة، ورأى أن تكون مدة بقائهم ثلاث سنوات، وعن إتاحة القاعدة فقد رأى أنها لا يجب أن تتاح إلا فى حالات الهجوم الفعلى على مصر أو الدول العربية ضمن معاهدة الأمن الجماعى العربى، وأما أن يشمل تلك الحالة تركيا أو إيران فهو أمر غير مقبول^(١).

لكن المفاوض البريطانى رأى أن مدة العشر سنوات مناسبة كمدة لاتفاق، كذلك كان يرى أن بقاء الفنيين يجب أن يستمر طول مدة الاتفاق، وأما من حيث التعليق على رأى المفاوض المصرى حول الإتاحة المستقبلية للقاعدة فقد تركه لاجتماع آخر^(٢).

فى اجتماع بتاريخ ٢٤ أغسطس بين الجانبين رفض المفاوض المصرى اشتغال العودة إلى القاعدة حالة تهديد تركيا وإيران، كما رفض مدة العشر سنوات واقترحوا أن يكون مدة الاتفاق خمس سنوات وثلاثا للفنيين.

أما الجانب البريطانى وفى نفس الاجتماع فقد رأى أنه ومع إصرار الجانب المصرى بشكل مطلق على عدم اشتغال حالة العودة إلى القاعدة عند الهجوم على

(1) Ibid., Caffery to The Dep., Aug2, 1953, No. 160, p. 2125.

(2) Ibid., p. 2126, No. 1211.

تركيا أو إيران، وأنه ومع ما يبدو على المصريين من أنه يمكن التفاهم معهم حول ضم تركيا إلى حالات العودة إلى القاعدة، فقد رأى أن المهم حيثئذ هو تحديد مدة الاتفاق ومدة وجود الفنيين، وقد اقترح الجانب البريطاني بعد هذا الاجتماع مدة للاتفاق عشر سنوات مع بقاء الفنيين نفس المدة ثم طوروها إلى عشر سنوات وأربعة آلاف فني لمدة خمس سنوات يتناقص هذا العدد تدريجيا بعد ذلك^(١).

في اتصال شخصي بين «جمال عبد الناصر» و«كافري» أوضح «عبد الناصر» أنه يمكن قبول ٥ سنوات للاتفاق، ٤٠٠٠ فني بريطاني لمدة ٣ سنوات وإذا ما تم ذلك ستكون مصر في المعسكر الغربي، وبعد اجتماع غير ناجح بين الجانبين المصري والبريطاني في ١ سبتمبر، أبلغ وزير الخارجية المصري السفير «كافري» بتاريخ ٥ سبتمبر - ومع محاولات كافري الدائبة للتوفيق بين الطرفين - أن مصر ستقبل مدة إجمالية للاتفاق ست سنوات منها عام واحد للإخلاء، ومن المحتمل ترك الفنيين المدة كلها لكن الفترة الأخيرة من الاتفاق يبقاها الفنيون في صورة مفتشين، كما أوضح «عبد الناصر» أنه سيقبل المقترحات السابقة التي تمت مناقشتها مع «فسوزي» لكنها لن تُقدم للبريطانيين من جانب المفاوض المصري، بل على واشنطن أن تقوم هي بتحريكها^(٢).

على العموم قدم «سلوين لويد» والسفير البريطاني أحدث المقترحات البريطانية للخارجية الأمريكية، وكانت تلك المقترحات توضح أنه يمكن أن تكون مدة الاتفاق سبع سنوات، تبدأ بعد ختام الاتفاق، على أساس ٥, ١ سنة للإخلاء، مع ٤٠٠٠ فني بريطاني لمدة ثلاث سنوات، ٥, ٢ سنة للعدد المقلل من الفنيين، كما تتم إتاحة القاعدة في حالة الهجوم من قوة خارجية على مصر أو

(1) Ibid., Caffery to The Dep., Aug 25, 1953, No. 253, p. 2128.

تم مناقشة هذا المقترح بين السفارة البريطانية والسفارة الأمريكية.

(2) Ibid., Caffery to Dep., Aug 31 - Sep 9, 1953, No. 273, 293, 302, pp. 2130 - 2134.

دولة عربية طرف في اتفاقية الأمن الجماعى وتركيا وإيران، وفي هذه الحالة تقوم مصر بتقديم كل التسهيلات لوضع القاعدة في حالة الاستعداد لحرب، كذلك في حالة التهديد بالهجوم على البلاد المنوه عنها أعلاه يكون هناك استشارة عاجلة بين المملكة المتحدة ومصر^(١).

عند هذا الحد من العرض لتطورات المحادثات حول القضية المصرية نتوقف، فقد حتم موقف الوثائق المتيسرة هذا، لنكملها في الفصل التالى وفي فترة تعتبر ذات طابع جديد من حيث موقف القوى الداخلية في مصر، وموقف القيادة الجديدة وبعد استقرار القيادة لـ«عبد الناصر»، كما أنه ومن خلال وثائق الفترة ما قبل اتفاق ١٩٥٤م وأثناءه ربما يمكن إلقاء الضوء على نقاط جديدة في تلك الاتفاقية.

كما سبق عرضه في هذا الفصل أمكن التعرف على كل ما يتعلق بالقيادة الجديدة بعد الثورة، وخاصة أنها هي ذاتها والظروف التي أحاطت بها والمؤثرات القائمة كانت مختلفة كل الاختلاف عن القيادة السابقة للثورة، وكان التعرف على تلك القيادة أساسيا على اعتبار أنها طرف رئيسى في العلاقات المصرية البريطانية، وقد اتضح لدينا أن عناصر الاستقرار الذى أوجدته تلك القيادة للنظام السياسى لم تكن متوافرة، وهو أمر قد شكل ضغوطا مطردة على القيادة الجديدة ومتناسبة مع استمرار عدم الاستقرار هذا، ولا بد أن ذلك أثر بدرجة أو بأخرى على قراراتها سواء حيال المشاكل الداخلية أو القضية الوطنية.

كان هناك شبه اتفاق على أن تتفرغ الحكومة المصرية للعمل السياسى اليومى الداخلى، ويقوم مجلس قيادة الثورة بالتفرغ للقضية الوطنية، وبقدر ما وفر له هذا التفرغ من حرية للحركة إلا أنه من جانب آخر أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار

(1) Ibid., Acting Secretary of State to Caffery, Sep. 19, 1953, No. 324, p. 2136.

السياسى، فقد كان من نتائجه أن قرر «نجيب» الاستقالة ثم تلاها أرمات فبراير ومارس، وتحرك القوى الداخلية وعدم رضائها عما يحدث، ثم ما ترتب على ذلك من اتخاذ قرارات وإجراءات مضادة من جانب مجلس قيادة الثورة حيال تلك القوى.

علاوة على عدم الاستقرار الذى وجدت القيادة الجديدة نفسها تواجهه فقد وجدت حولها عالما عربيا يشكو المشاكل فى بعض مناطقه ويعانى الكثير، كما أن رعماء الحياض فى العالم حيثذ لم يكونوا على استعداد للوقوف بجانب مصر لو اتخذت مبدأ الحياد والذى سيجعل حدود الاستخدام القانونى لقناة السويس غير مرغوبا لقوى الغرب.

تحت هذه الضغوط التى حاولت الحكومة البريطانية أن تزكى عوامل نشوئها بطرق مختلفة، ومع مساعى أمريكية للتوفيق بين الطرفين المصرى والبريطانى وقد جعلت من المعاونة الاقتصادية والعسكرية مكافأة للمصريين إذا ما أحرروا تسوية مقبولة فى مسألة القاعدة وجلاء القوات البريطانية، بدأت القيادة المصرية فى التحرك لحل القضية المصرية، فحاولت فعلا اكتساب عون الحكومة الأمريكية للضغط على الجانب البريطانى للتعجيل بحل تلك المشكلة، واستخدمت كل الطرق، فاتصلت بالصحافة والتليفزيون الأمريكى، كما حققت اتصالات مباشرة مع السفارة الأمريكية فى مصر، ومع الحكومة الأمريكية، بل اتصلت بالصحافة البريطانية لإيضاح قضيتها.

على ذلك مع احتساب تلك الظروف ومع استطلاع البوايا والرغبات، قررت القيادة الجديدة ومن واقع اتفاق السودان أن تعطى الفرصة للجانب السودانى ليتخذ القرار الذى يناسبه فيما يتعلق بمستقبله، وقد أحسنت تماما بسماعها بحدوث هذا الاتجاه من بداية مفاوضات السودان حتى إبرام اتفاق فبراير ١٩٥٣م وبنفس

الاسلوب قطعت محادثات أبريل/ مايو ١٩٥٣م لأنها لم تحقق نقطة جوهرية فى جزئية هى أرغمت أن تناقشها منفردة دون المبادئ الرئيسية التى أرادت أن تحقق اتفاقا بشأنها من خلال تلك المحادثات.

استخدمت القيادة الشابة العمل الفدائى كوسيلة للضغط على الجانب البريطانى وتحريك قراره السياسى. نحو التفاوض، ولقد أثمر العمل الفدائى وقرارات الحكومة المصرية فى مقاطعة القاعدة فى الضغط على الحكومة البريطانية بدرجة أو بأخرى، ومع أنها أعلنت أنها لن تتأثر بذلك العمل، فقد عادت لتعلن أكثر من مرة عن طريق رئيس وزرائها ووزير خارجيتها وبعض أعضاء مجلس العموم فى مجلس العموم أن هذا العمل مؤثر بكل المقاييس على الحالة العامة للجنود البريطانيين فى القناة، ولا بد لبدء المفاوضات أن يوقف العمل الفدائى^(١).

أما عن الجانب البريطانى فقد كان تائها حيال منفذى الثورة، وحيال أفكارهم وطلباتهم، وكثيرا ما لجأ إلى التهديد والوعيد وخاصة بعد فشل محادثات أبريل/ مايو سنة ١٩٥٣م، ومع عدم قبول الجانب المصرى لهذه التهديدات وثباته فى

(١) دار المحفوظات، ملف رقم ٥٥٥ ج-٣، سنة ١٩٥٣م، مخ ١٥٠٠، ١/ ٨ / ١٩٥٣م، ص ٢٦١ - ٢٦٤، أوضحت ملفات إدارة المخابرات الحربية عن حوادث هروب أفراد من القوات البريطانية فى منطقة القناة، وكان عددهم على وجه التحديد قبل حادثة هروب الرقيب (رجدن) خمسا وخمسين فردا من مختلف الدرجات، كان رقم (١) فى كشف الهاربين باسم «لابولا» من الطيران ورقمه ٧٧٤٤٦٣، والتالى «ر. ف. جونى» من المدفعية برقم ٤٣٩٧٢-٨، ويتهى بمسلسل (٥٥) باسم «روبرت» وقد ضبط هاربا من معسكر الانتقال فى منطقة بورسعيد يوم ٢٩ / ٣ / ١٩٥٣م وقد قبض عليه البوليس فى الباخرة «ترانيا» بملايس مدنية، وسلمه للجيش البريطانى.

يتضح أن هؤلاء الهاربين منهم ما ضبط هاتما محاولا الاختفاء، ومنهم من سلم نفسه للمعسكرات المصرية، طالبا اللجوء إليها لقسوة الحياة فى المعسكرات البريطانية، انظر أيضا:

F.O. 371, 108479, F. O. to Washington, March 18, 1954, No. 266.

مواجهة الضغوط الاقتصادية البريطانية كان هناك دور أمريكي للتوفيق بين الطرفين، وربما كان الجانب الأمريكي قد نجح فى إقناع الحكومة البريطانية بتغيير أسلوبها التقليدى، وربما أوضحت الحكومة الأمريكية للحكومة البريطانية الكثير عن كيفية التعامل فى تلك المرحلة حيثذ مع المصريين وخاصة أن المندوبين الأمريكيين كانوا على اتصال دائم بالقيادة الجديدة فى مصر، وكانوا ينقلون نواياها وأفكارها للحكومة البريطانية بما جعلها تنهج منهاجاً آخر اتضح فى التمشى مع الجانب الأمريكى فى محادثات لانتهاى من تلك القضية، بل جاء المفاوض البريطانى إلى مصر، وبدأت محادثات غير رسمية مع المصريين لحل تلك القضية، وفى حدود المتفق عليه بين الجانبين الأمريكى والبريطانى.

على ذلك يتضح أنه فى الفترة بعد فشل محادثات أبريل سنة ١٩٥٣م، كان كلا الجانبين المصرى والبريطانى مستعدا لقبول المساعى التى قامت بها الحكومة الأمريكية وأجهزتها المختلفة، وكل من الجانبين تفاعل بقدر وضعه وظروفه واحتياجه لهذا المسعى، وكان الجانب الأمريكى يتحرك بالطبع لتحقيق الحد الأقصى إن أمكن من مطالب الأمن الغربى فى مصر وفى الشرق الأوسط من خلال تلك المحادثات أو المفاوضات.

لكن ومن خلال الوثائق الأمريكية المستخدمة لم يبدُ أن هناك اختلافاً فيها حول قيمة الدور الذى قامت به القيادة المصرية منذ قيام الثورة وحتى إبرام اتفاق الجلاء، سواء تحت قيادة «نجيب» أو تحت قيادة «جمال عبد الناصر»، لكنها أوضحت وبطريق غير مباشر التقليدية والجمود فى أسلوب «نجيب» لحل تلك القضية، بعكس الأسلوب اللاتقليدى والمجدد الذى استخدمه «جمال عبد الناصر» فى مواجهة المفاوض الإنجليزى.

وإذا كان الأسلوب التقليدي لـ«نجيب» لم يسفر عن نجاح مع الجانب
البريطاني من خلال محادثات أبريل/ مايو سنة ١٩٥٣م، فماذا حقق «جمال
عبدالناصر» بأسلوبه الجديد مع المفاوض الإنجليزي؟، ذلك ما ستوضحه في الفصل
الثالث^(١).

(1) Abd El - Wahab Mohamed Nasser and The American Foreign Policy, p. 91.



الفصل

الثالث

اتفاق ١٩ أكتوبر

سنة ١٩٥٤م

- الاتفاق على المبادئ الرئيسية قبل إبرام الاتفاق النهائي.
- دور الولايات المتحدة.
- التوقيع على اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م.
- نقد وتحليل للاتفاق.

عمل مجلس قيادة الثورة ومنذ استقرار النظام الجديد بعد الثورة وحتى عقد اتفاق إجلاء القوات البريطانية من مصر على محاولة كسب ثقة الجانبين الأمريكى والبريطانى، وبنجاحه فى ذلك الاتجاه ومع توفر ذلك المناخ استخدم كل قدراته ليضمن دعم الجانب الأمريكى بالضغط على الجانب البريطانى فى سبيل تحقيق الأهداف المصرية، ثم جذب المفاوض البريطانى نفسه للتفاوض والاتفاق^(١).

توفر ذلك المناخ نتيجة لمجموعة من الإجراءات والقرارات اتخذها الجانب المصرى، الذى كان ممثلاً على وجه التحديد فى شخص الرئيس «جمال عبدالناصر»، والذى تركزت أغلب القرارات المصرية والسلطات الرئيسية فى يده، وخاصة بعد إقصاء «نجيب» عن الحكم، كانت تلك الإجراءات والقرارات مدروسة ومحسوبة لتحقيق أهدافاً أقرب بها لتحقيق الثقة فى نفس الجانب البريطانى وممتهاها تحقيق الجلاء وحل القضية الوطنية.

تنوعت تلك الإجراءات والقرارات، منها ما اتخذ ضد القوى الداخلية، ومنها ما كان فى صورة قرارات بالموافقة على حلول اقترحها المفاوض البريطانى لحل القضية المعلقة بين الجانبين المصرى والبريطانى، لكن إلى حدود لم يستطع المفاوض البريطانى أن يتعداها لوجهة وقوة حجة المفاوض المصرى بشأنها.

ولعل الإشارة إلى مجموعة من الوثائق الأمريكية وبالتعرف على رؤية وتقدير الجانبين الأمريكى والبريطانى لتلك الإجراءات والقرارات أن توضح إلى أى حد كان لتلك الإجراءات دور فى تحريك الجانب الأمريكى لدعم الجانب المصرى، وكذلك إسهامها فى إيجاد التقارب بين الطرفين المصرى والبريطانى.

(1) F.O. 371, 96979, Nov. 7, 1952, See Also, 102795, U.S. and U.K. Talks on Egypt, Paper No. 3, and Also, 102796, Cairo to F.O., Feb. 10, 1953, and Also, 102798, March 30, 1953.

توضح الرسالة رقم (١١٦٨) والمرسلة من «كافري» إلى وزارة الخارجية في ٢٦ مارس ١٩٥٤ ، أنه فيما يتعلق ببرقية السفارة رقم (١١٦٧) والخاصة بالقرارات التي اتخذها مجلس قيادة الثورة المصري بشأن السماح للأحزاب السياسية بالتكون ثانية واعتبار الثورة منتهية، إنما كانت لتجنب أزمة داخلية محتملة ويرى «كافري» أن المبرر وراء قرار المجلس كانت قد سيطرت عليه الاعتبارات التالية أولاً ، «اتجاه نحيب إلى التعاون مع أسوأ العناصر في مصر بما فيهم الوفديون والإخوان المسلمون والشيوعيون ليظلوا في قوة» في تحالف لم يكن المجلس على استعداد للمجازفة باحتمال الدخول في اشتباك معه، كما أن الشقاق مع «نحيب» لم يكن مستحسباً حيثئذ من وجهة نظر مجلس قيادة الثورة.

«ويبدو أن مجلس قيادة الثورة كان قد قدر أنه مع التعديلات التي كان متتظر أن تترتب على قرارى ٥ ، ٢٥ مارس سيتمكن إنجار تسوية بين مصر وبريطانيا ستمكن ذلك المجلس من الاحتفاظ بدور فعال سواء بطريق مباشر أو غير مباشر فى الحكومة المتظرة لمصر، ومع كل يبدو أن ذلك البديل كان مفضلاً لذلك المجلس ومخاطرة محسوبة عن قيام حرب أهلية قد يقوض استمرارها النظام كله»^(١).

فيما يتعلق بتلك الرسالة رقم ١١٨٦ وبغض النظر عن مدى دقة وتيقن وتحليل المراقب الأمريكى للأحداث المحتواة بها، فإنها توضح استحسان ذلك المراقب للقرارات التي اتخذها مجلس قيادة الثورة فى معالجة الأوضاع الداخلية.

(1) F.R.U.S., Caffery to the Dep., March 26, 1954, No. 1186, p. 2245.

كان أهم تلك القرارات هى تنحى «جمال عبد الناصر» عن رئاسة الوزارة وعودته نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، ثم فى ٢٥ مارس قرر مجلس قيادة الثورة السماح بقيام الأحزاب، وتم حل ذلك المجلس فى يوم ٢٤ يوليه أى يوم انتخاب الجمعية التأسيسية.

لكن الرسائل أرقام ١١٨٧ إلى ١١٨٩ ، ١١٩٥ ، ١٢٠٨ والمتبادلة بين السفارة الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية فيما بين الفترة من ٢٧ مارس ١٩٥٤م إلى ٣٠ مارس ١٩٥٤م توضح أن جموعاً ضخمة من الناس بدأت في التظاهر مناصرة مجلس قيادة الثورة، وقلة كانت تناصر «نجيب» وقد ناصر المجلس عمال النقل والسكة الحديد والترام والأوتوبس والتجارة والزراعة ومؤسسات الصحافة والنشر، كما عبر الوزراء المدنيون عن تأييدهم لمجلس قيادة الثورة، ثم بدأ الجيش في مناصرة مجلس قيادة الثورة، القوات الجوية والقوات البحرية، وكذلك كل أسلحة وأفرع الجيش، وكانت المظاهرات تتم تحت رقابة البوليس، ويبدو أن موقف قوات الأمن كان تحت التحكم، كما قرر ضباط البوليس تنفيذ أوامر مجلس قيادة الثورة^(١).

يوضح «كافري» في برقية إلى وزارة الخارجية في ٣٠ مارس ١٩٥٤، و برقم ١٢١٣ عديد من الملاحظات والتي رأى أنها ربما تكون ذات فائدة للوزارة في محاولة لتحليل الأحداث التي جرت في الأيام القليلة التي سبقت تلك الرسالة وكانت كالتالي:

١: قد تم استخدام العمل المنظم عمدا وبفاعلية لأغراض سياسية على نطاق واسع لأول مرة في التاريخ المصري، ويتوقع من الآن فصاعداً بأن يكون أكثر شيوعاً على نحو متزايد، وأن التنسيق والتحكم في الحركة العمالية عن طريق مجلس قيادة الثورة أمراً أدهش الملاحظين^(٢).

٢: أوضحت القوات المسلحة بأنهم يقفون بصلابة مع مجلس قيادة الثورة في تصفية الحساب مع نجيب.

(1) Ibid., Caffery to the Dep., pp. 2247 - 2250.

(2) Ibid., Caffery to the Dep., March 30, 1954, p. 2252.

٣: كان من الحكمة أن مجلس قيادة الثورة أرجع أسباب النزاع إلى قضية عودة الأحزاب القديمة، وليس لعدم اتفاقهم مع نجيب، ويبدو أن ذلك يشير من جهة أخرى إلى أن المجلس قد فهم وبتفويض من الشعب أنه ضد عودة الفساد السياسى والنزاع الحزبى.

٤: تحطمت سمعة نجيب خصوصا بين الطبقات المثقفة وذلك لعبثه مع السياسيين الوفديين، وإن كان ما زال يحتفظ بكثير من التعاطف الشخصى بين جماهير القرويين، وبعض الجمهور العام.

٥: على الرغم من بقاء عناصر المعارضة الرئيسية من الوفديين والإخوان المسلمين والشيوعيين، إلا أنهم لن يجدوا الفرصة لتوجيه الرأى العام. وعلى العموم فقد تم التنفيس كثيرا عن التوتر المتراكم، وإذا لم يأخذ الموقف أدوارا لا يمكن التنبؤ بها نحو الأسوأ، فإن الحكومة قد تحول انتباهها مرة أخرى إلى المشاكل الضخمة للسياسة الداخلية والخارجية^(١).

أوضح «كافرى» فى برقية بتاريخ ٣٠ مارس وبرقم ١٢١٥ إلى وزارة الخارجية الأمريكية أن «ناصر» كان قد أعطى لمحة بالنسبة لخططه، فهو كان قد سمح عن عمد للموقف السياسى بأن يتدهور لكى يفعم رد الفعل المعاكس فى القوات المسلحة، وفى نفس الوقت رتب لاستخدام العمل المنظم من أجل مرحلة نشيطة مع تجنب استخدام الجيش، هذا مع اقتناع «ناصر» بأن اكتساب «نجيب» متعاوننا أفضل ومصدر قوة للنظام^(٢).

كما سبق عرضه وفيما أوضحه «كافرى» لوزارة الخارجية الأمريكية يتضح أن مجلس قيادة الثورة قد عالج نزاعه من «نجيب» والمؤيدين له بحكمة استحققت

(1) Ibid., p. 2262.

(2) Ibid., Caffery to the Dep., March 30, 1954, p. 2253.

إعجاب الجانب الأمريكى، كما أن ذلك المجلس وبمضى الوقت اتخذ مجموعة من الإجراءات عن عمد للسيطرة على القوى الداخلية، ولتركيز السلطة مرة ثانية فى يد المجلس، وقد تمت تلك الإجراءات بناء على عمل منظم تحت السيطرة، وهو العمل الذى أزمع التوسع فيه حيثئذ.

كما يوضح أنه من خلال تلك الإجراءات ونتائجها اتضح أن الشعب ضد فكرة عودة الفساد السياسى السابق والنزاع الحزبى.

ويتضح أن كلا من السفيرين الأمريكى والبريطانى فى مصر قد خرج بقناعة بأن ذلك المجلس ولإجراءاته السابق عرضها وخاصة من حيث سيطرته على القوى الداخلية كان أنسب الموجودين أهلا للثقة وللتعامل معه، ولا بد أن ذلك الانطباع وتلك القناعة قد نقلت بالتالى إلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية.

الاتفاق على المبادئ قبل إبرام الاتفاق النهائى:

حيث يوضح «كافرى» فى رسالته رقم ١٢٥٨ إلى وزارة الخارجية الأمريكية وبتاريخ ٥ أبريل سنة ١٩٥٤، أنه وبناء على تقدير مشترك بينه وبين السفير البريطانى للأحداث التى جرت فى مارس ١٩٥٤ فقد خرجا معا باستنتاجات مؤداها أنه وبتحقيق اتفاق إنجليزى- مصرى ستكون أكثر الحكومات التزاما مع بريطانيا هى حكومة النظام القائم، كما أنه لا توجد حكومة بديلة للحكومة القائمة وتكون مقنعة للغرب، كما أن مجلس قيادة الثورة سيكون الأقدر على التعامل مباشرة مع الوضع الداخلى بعد إعلان التسوية المنتظرة^(١).

هذا من جهة الإجراءات التى اتخذها مجلس قيادة الثورة لإثبات وجوده وسيطرته على الوضع الداخلى، وللفت نظر الحكومة البريطانية إلى أن ذلك المجلس هو الجهة الوحيدة الممكنة للتفاوض معها بشأن العلاقات بين الطرفين،

(1) Ibid., Caffery to the Dep., April 15, 1954, p. 1258.

ذلك بالإضافة لما سبق ذكره من رغبته فى إشاعة جو من الثقة بينهما، أما من حيث القرارات، فقد اتخذ المجلس عددا منها وقدم مجموعة من المقترحات فى مقابل المقترحات البريطانية التى قدمت فيما يتعلق بقاعدة القناة وإخلاء البريطانيين من مصر.

يمكن أن نين تطور المقترحات والقرارات المصرية فى فترتين: الأولى منذ فشل محادثات مايو ١٩٥٣ وحتى انتهاء المحادثات غير الرسمية المباشرة بين المصريين والبريطانيين، والثانية منذ نهاية سبتمبر سنة ١٩٥٣ وحتى عقد اتفاق الجلاء، وقد اتسمت الفترة الأولى بتوسط وسعى الجانب الأمريكى لتقريب وجهات النظر بين الجانبين المصرى والبريطانى، واتسمت الفترة الثانية بوقوف الجانب الأمريكى، وكما توضح وثائقه، بعيدا وخاصة عن الجانب البريطانى، واقتصر دوره على التدخل إذا طلب منه ذلك.

كما سبق عرضه فى الفصل السابق يتضح أن الجانب المصرى وطوال الفترة الأولى المتوّه عنها أعلاه كان قد قدم تأكيدات بإمكانية إتاحة القاعدة لبريطانيا وحلفائها، وذلك فى حالة الهجوم الأرضى على مصر، أو على حدود أى دولة عربية، مع إمكانية تعهد الحكومة كتابة بذلك وإنما من خلال اتفاق بين الطرفين، كما يمكن الحصول على تعهد مصرى رسمى بالاشتراك فى ترتيبات دفاع منطقة ويتم ذلك أيضا أثناء مفاوضات ذلك الاتفاق، وأخيرا يمكن التشاور مع بريطانيا حالة التهديد بالهجوم على الجهات السابق ذكرها لبحث التصرف الواجب اتخاذها(*).

(*) توضح الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية الأمريكية والسفارة الأمريكية فى القاهرة وبين السفير الأمريكى فى لندن ووزير الخارجية الأمريكية ما بين ١٣ مايو ١٩٥٣م إلى ١٠ يوليو ١٩٥٣م التطور فى المقترحات المقدمة من الجانبين المصرى والبريطانى وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وسيطا فعلا بينهما، ومن الجدير بالذكر أن كلا من «الحبيب» أو «جمال عبد الناصر» كان قد وافق على هذه الاقتراحات وتطوراتها.

مع أن الحكومة البريطانية اعتبرت تلك التأكيدات إما مبهمة أو غير رسمية وغامضة فإن الجانب المصرى وعن طريق الوساطة الأمريكية ومع ما سبق عرضه كان قد وافق على أنه من الممكن إتاحة قاعدة القناة لبريطانيا وحلفائها عند الهجوم الأرضى على مصر وعلى أى دول عربية عضو فى معاهدة الأمن، ثم وافق على أنه من الممكن عند ختام التفاوض بشأن الجلاء بحث مسألة ترتيب دفاع المنطقة، وأخذ فى دراسة المقترحات المقدمة من الجانب البريطانى حول مدة استمرار اتفاق منتظر ومدة الإخلاء، وتطورت تلك المقترحات بين الجانبين.

تطورت قرارات القيادة المصرية فى الفترة الثانية بحيث وافقت على اعتبار حالة خطر حرب عالمية من الحالات التى تستدعى إتاحة القاعدة لقوى الغرب أيضا، وتركزت المقترحات فى تلك الفترة حول أى البلاد التى إذا هوجمت تستدعى عودة القوات البريطانية وحلفائها إلى القاعدة، كذلك دار نقاش حول مدة استمرار الاتفاق المنظم لهذه المقترحات، وحول مدة الإخلاء، وعدد الفنيين المطلوب بقاؤهم فى القاعدة، ولقد أظهر الجانب المصرى كما توضح الوثائق الأمريكية تفهما وكياسة وقوة حجة أجبرت الجانب البريطانى على الشئ عليه.

فيما يتعلق بطلب الجانب البريطانى بضم حالة تهديد إيران بالهجوم إلى الحالات التى تستدعى التشاور بين مصر وبريطانيا أوضح «عبد الناصر» أنه لا يجب أن تذكر إيران فى جزء يكفل الاستشارة فى حالة التهديد بهجوم، لكن من الممكن النص على تعبير جغرافى عام بدلا من النص صراحة عليها ضمن تلك الحالة، ويبدو أن مصر بطلبها هذا كانت تعمل على تجنب احتمالات غضب الاتحاد السوفيتى منها والتى على ما يرجح أنها كانت تعد لمرحلة من العلاقات الطيبة معه^(١).

(1) F.R.U.S., Acting Secretary of State to The Embassy in Egypt, April 23, 1954, No. 1310, p. 2265.

أما الرأى المصرى الذى وضع بصورة رسمية كما تقرر فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣م وحول إتاحة القاعدة فقد تم تعديله بواسطة «عبد الناصر» ليوفر الإتاحة لقوى الغرب بدخول القاعدة أيضا فى حالة الهجوم على تركيا وبشرط كما أوضح «كافرى» أن يكف البريطانىون عن إصرارهم على فكرة ارتداء فنى القاعدة للملابس العسكرية^(١).

أصر الجانب المصرى فى النهاية على مدة للاتفاق المقترح سبع سنوات، وأن يتم إخلاء القوات البريطانية فى مدة أقصاها خمسة عشر شهرا، والإصرار على عدم ضم إيران للحالات التى تستدعى عودة قوات بريطانيا وحلفائها للقاعدة، وقد علقت السفارة البريطانية مستحسنة الأسلوب البارع، والجاد الذى قدم به «عبدالناصر» القضية المصرية فيما يتعلق بأهم النقاط التى لم يوافق عليها، ولكنه فى نفس الوقت أوضح حسن النوايا ببعض التنازلات وهو ما يدل على رغبة المصرين فعلا فى إيجاد تسوية^(٢).

بهذه المرونة استمر الجانب المصرى مع الجانب البريطانى سواء بوساطة الجانب الأمريكى أو بتفاوضهما الرسمى والمباشر. فى تعديل مقترحاتهما حتى تم التوصل فى النهاية إلى الخطوط التمهيدية لاتفاق وقع عليه فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤، وصودق عليه نهائيا فى ١٩ أكتوبر، كما تبودلت وثائق التصديق فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤، وهو الاتفاق الذى سنعرضه فى موضعه من هذا الفصل^(٣).

(1) Ibid., Caffery to The Dep., May 10, 1954, No. 2658, p. 2271.

(2) Ibid., Caffery to The Dep., July 15, 1954, No. 71, p. 2284, See Also, F.O. 371, 108463, Cairo to F.O., Jan. 28, 1954, No. 23, See Also, 108422, Cairo to F.O., July 12, 1954, No. 795, and Also, 108423, No. 810.

(3) F.O. 371, 108424, Cairo to F.O., July 27, 1954, No. 870.

أما عن الجانب البريطانى فقد أوضح عددا من العوامل دفعته لضرورة إبرام اتفاق مع المصريين بشأن قاعدة السويس وإخلاء القوات البريطانية منها، ومع هذه الدوافع كان الاستعداد الذى أظهرته القيادة المصرية لحل المشاكل القائمة بين الجانبين المصرى والبريطانى عاملا إضافيا نشطا وفعالا فى جذب حكومة المحافظين البريطانية لإبرام اتفاق بشأن تلك المشاكل.

ويمكن ترتيب تلك العوامل كالتالى:

أولا: رغبة حكومة المحافظين فى إعادة تجميع وتوزيع قواتها المتمركزة فى مصر، وفى منطقة الشرق الأوسط، وكذلك لتوفير بعض القوات للإسهام فى تكوين احتياطى استراتيجى للتمركز فى منطقة جنوب شرق آسيا، وخاصة مع انتشار الحركة الشيوعية هناك، كما كانت عملية إعادة التجميع والتوزيع تلك فى مصلحة بريطانيا ماليا، وهو الأمر الذى كان سيقدم دعما سياسيا لحكومة المحافظين المقبلة على الانتخابات^(١).

ثانيا: وكما أوضح «ونستون تشرشل» رئيس الوزراء البريطانى «لايزنهاور» الرئيس الأمريكى لتغير وقلة الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القناة والقاعدة وذلك بسبب التطورات النووية، ولنشاط الولايات المتحدة فى تكوين أحلاف حزام الأمن سواء الـ «NATO» أو الـ «SEATO»، أو الـ «MEATO» بما كان له أثر حيوى كبير فى هذا التغير وخاصة بعد تكون تلك المجموعة وفيما بعد من «تيتو» واليونان وتركيا، وقد مدت أيديهما للعراق، وانضمام باكستان لتلك القوى ضمن المخطط الغربى^(٢).

(1) F.R.U.S. Memorandum, June 11, 1954, p. 2273, See Also,

Farnie, D.A., East and West of Suez, pp. 704 - 705 See Also,

الجمهورية، العدد ٢٠٥، ٢ يوليو ١٩٥٤م، مشروع بريطانى من ثلاث نقاط يقدم لمصر، تشرشل يغير موقفه إزاء مصر، وكذلك،

(2) F.R.U.S., Prime Minister Churchill to President Eisenhower, June 21, 1954, p. 2275,=

ثالثا: الظروف التدريبية والمعيشية السيئة التي تمر بها القوات البريطانية في منطقة القناة بما أدى بالضرورة إلى انخفاض كفاءتها القتالية، بالإضافة لما تتعرض له تلك القوات وأسرها من ضغوط نفسية وبدنية بسبب هجمات الجانب المصرى على المعسكرات «فقد كانت هناك أكثر من ألف ومائة حادثة في منطقة القناة موجهة ضد القوات والأسر البريطانية ما بين هجوم بأسلحة نارية وبأسلحة أخرى وذلك في الفترة من مايو ١٩٥٣ إلى يناير سنة ١٩٥٤م^(١).

رابعا: كان لابد للحكومة البريطانية من التقارب مع المصريين والذي ربما يحققه اتفاق بين الطرفين، وخاصة بعد اهتزاز النفوذ البريطانى فى إيران، وفى منطقة الشرق الأوسط بوجه عام، ليحقق لبريطانيا نفوذا بهذا التقارب يمكنها من استمرار الحفاظ على مصالحها فى المنطقة^(٢).

خامسا: الدور النشط الذى قامت به الولايات المتحدة، وقد وافقوا على استخدام المساعدات الاقتصادية كحافز لإقناع المصريين بالموافقة على الاتفاق بشروط مقبولة للحكومة البريطانية، كذلك تعهد حكومة الولايات المتحدة بمساندة مبدأ حرية المرور عبر قناة السويس علنا.

=See Also, Marlowe John, Anglo Egyptian Relations 1800 - 1956, U.S.A., 1956, p. 408, See Also,

- NATO: North Atlantic Treaty Organization.

- SEATO: Southeast Asia Treaty Organization.

- MEATO: Middle East Treaty Organization.

(1) Hansard, House of Commons, 11 - 3 - 1954, p. 2295, Supply: Army - Estimates, See Also, Eden Anthony, Full Circle, p. 260, and Also, Hansard, House of Commons, 22 - 3 - 1954, pp. 372 - 374, Suez Canal Zone (Incidents), Oral Answers.

(2) Trevelyan Humphrey, The Middle East in Revolution, p. 13, London, 1970.

سادسا: من جانب آخر كان على الحكومة البريطانية أن تقدر الدور الذي قامت به الولايات المتحدة وبالتالي فإن رأيها الذي أوضحه رئيس وزرائها في ١٤ يوليو ١٩٥٤م في مجلس العموم البريطانى بأن للولايات المتحدة مصالح إستراتيجية في مصر، وفي قناة السويس باعتبارها مجرى مائيا عالميا، وهو الأمر الذى يحتم على بريطانيا ألا تتحمل وحدها المسئولية بهذا الصدد.

سابعا: أن إبقاء بريطانيا على قاعدتها وقواتها في مصر كما هي دون السعى إلى عقد اتفاق مع المصريين سيرسخ العداوة بين مصر وبريطانيا، بل وسيضيف عداوة جديدة من الدول العربية الأخرى وهو أمر لا يتفق حيثذ والوضع الذى كانت بريطانيا متردية فيه في المنطقة، ومن جانب آخر فإن الاتفاق الناجح مع المصريين يكون هو أفضل، كما أنه سيتيح نقل القوات البريطانية إلى أى منطقة أخرى يتم اختيارها بدقة وبهدوء نتيجة الظروف الهادئة التى سيوفرها جو المحادثات والمفاوضات لذلك الاتفاق^(١).

دور الولايات المتحدة:

على هذا لم يكن مستغربا أن تقبل الحكومة البريطانية على التفاوض مع الحكومة المصرية، وخاصة في ظل العوامل السابق عرضها، ومع تأكيد من الجانب الأمريكى بأنه سيجعل الجانب المصرى يوافق بلا تشدد على اتفاق مع الجانب البريطانى، كما أن الجانب المصرى كان مستعدا وبمرونة لحل مشاكله، لكنه ورغم المحاولات التى قام بها الجانب المصرى لإيجاد مناخ من الثقة بينه وبين الجانب البريطانى فقد عملت الحكومة البريطانية على التوصل مع الجانب المصرى إلى بنود اتفاق مقدما وبشكل غير رسمى قبيل إبرام ذلك الاتفاق.

(1) Eden Anthony, Full Circle, pp. 255 - 256.

كان الجانب الأمريكى قد لمجى فى التوفيق بين الجانبين البريطانى والمصرى فى أنه عقدت بينهما اجتماعات بشكل غير رسمى فى القاهرة وذلك منذ ٦ أغسطس ١٩٥٣ واستمرت تلك الاجتماعات طوال القسم الأخير من سنة ١٩٥٣ لكن تلك الاجتماعات توقفت طوال النصف الأول من سنة ١٩٥٤ حتى عادت إلى الانعقاد بشكل رسمى منذ ١٠ يوليو سنة ١٩٥٤.

يوضح «انتونى ناتنج» فى كتابه «ناصر» أن ذلك التوقف إنما هو راجع إلى سياسة الترغيب والوعيد التى اتبعها «ناصر» مع الجانب البريطانى، وكذلك وكما أبدت الحكومة البريطانية لهجمات المصريين وعملياتهم على المعسكرات البريطانية فى منطقة القناة، لكن الأرجح أن ذلك إنما كان مرجعه لرغبة الجانبين المصرى والبريطانى فى اكتساب الوقت كل لتقييم موقفه وإعادة حساباته، من حيث الموقف الداخلى سواء فى مصر أو فى بريطانيا، ثم ليتبين الجانب البريطانى أى القوى ستول إليها السيطرة بين قوى النظام المصرى الجديد. وكذلك لاستطلاع استعداد تلك القوى للمفاوضات والمحافظة على اتفاق يزعم إبرامه، لكن يلاحظ أيضا أنه ومع هذا التوقف إنما كان السعى دائما بين الجانبين عن طريق الولايات المتحدة، فكانت هناك مقترحات وتعديل لتلك المقترحات، واتخاذ قرارات بشأن بعض المقترحات، بحيث إنه لما بدأت المفاوضات الرسمية فى يوليو سنة ١٩٥٤ كان قد اتفق على كل شيء تقريباً^(١).

بدأ التفاوض بشكل رسمى بين الجانبين المصرى والبريطانى منذ يوم ١٠ يوليو ١٩٥٤، لكنه وكما سبق القول كان قد اتفق على كل الخطوط الرئيسية المشتملة فى هذا الاتفاق؛ لذا وقبل أن نعرض للمخطط التمهيدي وملحقاته لاتفاق

(١) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، ط ١، ص ٧٦ - ٧٧، انظر أيضا، مذكرات محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط ١، ص ٣٢٣.

القاعدة والجلاء الذى تم التوصل إليه فى ٢٧ يوليو، سنقوم بعرض التطورات التى مرت بها مقترحات الجانبين مع تحديد المختصين فى تحقيق تلك التطورات، كما سيتضح الهدف من إبرام اتفاق مبادئ رئيسية وترك فترة بينه وبين الاتفاق النهائى فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤.

كانت الحكومة البريطانية قد طلبت من الحكومة الأمريكية فى سبتمبر سنة ١٩٥٣ مساندة مقترحاتها فيما يتعلق بثلاثة بنود محددة وهى: حرية الملاحة، والإتاحة، واستمرار الاتفاق، علما بأن الحكومة الأمريكية كانت قد قررت ومنذ اجتماع «سالزبورى» و«دالاس» فى واشنطن - عدم التوسط بأى طريقة فى مفاوضات السويس متمشين مع الافتراض البريطانى بصحة هذا الموقف، لكن الحكومة الأمريكية استجابت ثانية لذلك الطلب وبدأت فى مساندة المقترحات البريطانية، لكنها قامت تلك المرة بإبداء الرأى وإسداء النصح فقط لكل طرف على حدة، ودون النية لإقحام نفسها بشكل رسمى فى مفاوضات أو غيره^(١).

قدمت وزارة الخارجية البريطانية للسفارة الأمريكية فى لندن مقترحات خاصة بقاعدة السويس، وقامت السفارة الأمريكية بدورها بإرسال تلك المقترحات إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى ٢ أبريل ١٩٥٤ لىتم دراستها والتشاور بشأنها بعد ذلك بين الجانبين الأمريكى والبريطانى وطبقا لرغبة الحكومة البريطانية، ثم تقديمها للحكومة المصرية إما بمندوبين من الحكومتين معا أو بالتمثيل المتوارى، ود عنت تلك المقترحات بتحديد خطوط مبدئية لاتفاق بين الطرفين المصرى والبريطانى، فأوضحت ضرورة عقد اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية ينظم تحقيق انسحاب القوات البريطانية مع إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وصيانة القاعدة، وإتاحتها

(1) F.R.U.S., Aldrich to The Dep. Oct24, 1953, No. 1769, See also,

محمد حسين ميكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ١٠٤، من إيدن إلى تشرشل.

لقوى الغرب، وتتم الصيانة بشركات مقاولات إنجليزية قائمة فعلا، أو شركات تجارية خاصة، من خلال عقود مدنية، أما الإتاحة للولايات المتحدة، تنظم بمذكرات خاصة بين الحكومتين المصرية والأمريكية^(١).

أوضحت وزارة الخارجية الأمريكية اتفاقها حيثئذ مع المقترحات البريطانية بشرط أن تُقدم تلك المقترحات للحكومة المصرية بالتمثيل المتوازي، وفي نفس الوقت كانت التقارير الواردة إلى الوزارة من السفير الأمريكي بالقاهرة ومن مندوبيها هناك توضح أن هناك مخاطر محتملة بالانشقاق بين أفراد مجلس قيادة الثورة ما لم يتم التوصل إلى اتفاق مصري إنجليزى، وفي نفس الوقت فإن الحكومة القائمة فى مصر هى من أنسب الحكومات للتعامل مع الغرب إذا ما تم أيضا دعمها بالاتفاق والمساعدة الاقتصادية ثم العسكرية، وعلى ذلك فقد نصح وزير الخارجية الأمريكى بضرورة الاقتراب البريطانى السريع من المصريين لعقد اتفاق حتى ولو لم تكن التفاصيل الفنية فى الاتفاق قد تمت^(٢).

حيثئذ أبلغ وزير الخارجية البريطانى نظيره الأمريكى عند لقائه به أثناء انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول الغرب فى جنيف فى ١٢ أبريل سنة ١٩٥٤، أبلغه بأن رئيس الوزراء البريطانى قد وافق على مقترحات القاعدة التى سبق إرسالها لوزارة الخارجية الأمريكية، كما أوضح بأنه سيقوم بالتلميح للمصريين بالرغبة فى إعادة افتتاح المحادثات، غير أنه قلق من احتمال تدهور الموقف فى مصر فجأة لغير

(1) Ibid., Aldrich to The Dep., No. 4342, p. 2254, See also,

استطاع «رالف ستيفنسون» أن يتحدث إلى «ناصر»، وأن يستطلع وجهات نظره حول خطوط رئيسية للاتفاق وهو ما يوضحه «الدريش» إلى الخارجية الأمريكية فى رسالة رقم ٤٣٤٢ وقد كان مندهشا لتحقيق اتصال بينهما بهذه السرعة.

(2) Ibid., Dulles to The American Ambassador in London Aldrich, April 13, 1954, No. 5163, p. 2257, and Caffery to The Department of State, No. 1258.

صالح الاتفاق، لكن «دالاس» أوضح له أن التقارير الواردة من القاهرة توضح أن هناك تحكما طيبا من مجموعة الجيش في مصر^(١).

وكان السفير الأمريكى فى مصر قد قدم اقتراحا لوزارة الخارجية الأمريكية يتعلق بأنسب الطرق لبدأ المحادثات بين الطرفين المصرى والبريطانى، ويقضى باتصاله هو سرا «بجمال عبد الناصر» وإخباره، «أن بريطانيا وأمريكا كانتا تعملان بجد لإيجاد حل وسط يقى بحاجة مصر وحاجة بريطانيا والولايات المتحدة، ومن ثم فهناك صيغة جديدة لاتفاق ننصحكم بشدة بقبولها، وسوف يعطيكم ستيفنسون التفاصيل»، وتكون الخطوة التالية هى اتصال السفير الإنجليزى فى مصر «بناصر» لإخباره عن المقترحات، وقد اتفقت الوزارة مع كافرى حول اقتراحه^(٢).

قامت وزارة الخارجية الأمريكية فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٤ بإعداد مسودة للمقترحات البريطانية التى كانت وزارة الخارجية البريطانية قد أعدتها فى ١٧ مارس ١٩٥٤م، وقد بلورت تلك المقترحات - وكما أوضح «سميث» من وزارة الخارجية الأمريكية - متمشية ومراعية للآراء المصرية السارية حيثئذ، ويبدو أنه لانشغال وزير الخارجية البريطانى فى مؤتمر الوزراء بجنيف ولعدم اتخاذ الحكومة البريطانية قرارا فعالا بشأن بدء المفاوضات، أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية تلك المسودة للسفارتين الأمريكية فى لندن والقاهرة، بغرض موافاتها برد فعل الأطراف، مع التوصية بعدم إظهار السفارتين للمسودة عينا لآى من الطرفين^(٣).

سنخص بالذكر من المسودة البنود التالية: أولا رقم (٢) سوف يقر الاتفاق بأن قناة السويس جزء مكمل لمصر، وهو عمر مائى دولى ذو أهمية من الناحية

(1) Ibid., Dulles to Department of State, April 13, 1954, Oct. 8, p. 2261, NIACT.

(2) Ibid., Caffery to Dep., p. 2256, and Acting Secretary Smith to Aldrich, p. 2259.

(3) Ibid., Smith to Caffery and Aldrich, April 30, 1954, No. CA- 6247, pp. 2268 - 2269.

الاقتصادية والتجارية والإستراتيجية؛ لذلك يؤيد الطرفان اتفاقية سنة ١٨٨٨ التى تضمن حرية الملاحة فى القناة، (٣) سيبقى الاتفاق لمدة عشر سنوات من تاريخ سريانه، (٤) سوف تنسحب كل قوات جلالتهـا من المنطقة المصرية خلال فترة ٢٤ شهرا من سريان هذا الاتفاق.

أما البند رقم (٥، ٦) كان أولا فى حالة الهجوم من قوة خارجية على مصر أو أى دولة عربية عضو فى معاهدة الضمان الجماعى العربى أو على تركيا سوف تتكفل مصر بالتسهيلات الضرورية لجعل القاعدة فى حالة حرب لتشغيلها بكفاءة، مشتملة تلك التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى الحدود الضرورية جدا، ثانيا فى حالة التهديد بهجوم لأى عضو فى معاهدة الأمن العربى أو على دولة إسلامية مستقلة تقع على حدود دولة عضو عربى فى معاهدة الأمن الجماعى أو عند نشوب حرب عالمية ثالثة، فإنه ستحدث استشارة عاجلة بين المملكة المتحدة ومصر.

(بند ٧) قد تصبح الولايات المتحدة طرفا ثالثا فى ذلك الاتفاق، ويتم ذلك فقط بموافقة بريطانيا ومصر، وفى هذه الحالة تطبق عليها التسهيلات المذكورة فى خامسا وسادسا.

(بند ٨) يدار الجانب الفنى فى القاعدة بواسطة شركات مدنية إنجليزية وإذا رغبت مصر يمكن أن تكون هناك شركات أمريكية أيضا، وتكون كلها تحت سلطة وسيادة الحكومة المصرية.

أما من حيث التشاور بشأن مد الاتفاق أو انتهائه فى الموعد المتفق عليه، فقد أوضح البند رقم (١١) أنه يمكن أن يتشاور الأطراف فى نهاية فترة الاتفاق لتقرير ما إذا كان هناك رغبة فى استمرار ترتيبات صيانة وتشغيل القاعدة أو إحلال

ترتيبات أخرى محلها، وفي حالة فشل الأطراف في الاتفاق على استمرار آخر
ينتهي الاتفاق بعد المدة المقررة كما تحدد في بند ثالثا.

لكن استطلاع الرأي الذي قامت به السفارة الأمريكية في القاهرة حيث
وفيما سبق أوضح أن الجانب المصري غير موافق على الأفكار المتضمنة في المسودة
وذلك فيما يتعلق بمدة استمرار الاتفاق، ومدة إخلاء القوات البريطانية وحجم
المعدات المتبقية في القاعدة، واشتغال حالة الاستشارة لدول غير الدول العربية
وتركيا، أو اشتراك الولايات المتحدة في تشغيل وصيانة القاعدة^(١).

أوضح رئيس الوزراء البريطاني للرئيس الأمريكي في ٢١ يونيو ١٩٥٤، أنه
قد وضح له أخيرا تغير القيمة الإستراتيجية لمنطقة القناة بسبب التطور النووي،
واضطراب النجاح الأمريكي في تكوين الأحلاف، ومن ثم فإن الحكومة البريطانية
تسعى لتوفير ما تنفقه على قواعدها وقواتها في تلك المنطقة بالإقلال من القوات
وتخفيض حجم القاعدة، وأوضح «تشرشل» «لايزنهاور» أنه يسعى لاجتماع آخر
الأسبوع ليناقدش معه تلك التفاصيل بالإضافة إلى بحث مشاركة بريطانيا للولايات
المتحدة في المجال النووي، ويبحث مزيد من طرق دعم أحلاف حزام الأمن^(٢).

بدأت محادثات رسمية بين الجانبين المصري والبريطاني في ١٠ يوليو سنة
١٩٥٤، بناء على تقديم السفير البريطاني بالمقترحات السابق عرضها للجانب
المصري، واستمرت مفاوضات متقطعة حتى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤، وقد تخللها
توسط السفير الأمريكي «كافري» لإقناع الجانب المصري ببعض النقاط، كما قامت
الحكومة البريطانية في نفس الوقت وفي محاولة لتحسين جو استئناف المحادثات
بالإعفاء من عشرة ملايين جنيه استرليني من الأرصدة المصرية المجمدة، وأبلغت
ذلك للمصريين، كما أبلغت بأنها تفكر في إلغاء قيود التبادل التجاري^(٣).

(1) Ibid., Caffery to The Department of State, May 10, 1954, No. 2658, p. 2271.

(2) Ibid., Churchill to Eisenhower, June 21, 1954, p. 2275.

(3) Ibid., Aldrich to Dep., July 9, 1954, No. 143, p. 2278.

أصر المفاوض المصري على ألا يستمر الاتفاق أكثر من سبع سنوات، وألا يستغرق الإخلاء أكثر من خمسة عشر شهرا، مع عدم ضم إيران بأى شكل إلى الاتفاق، لكنه ومع توسط «كافري» أوضح الجانب المصري أنه من الممكن أن يتم التفكير فى تغيير مدة الإخلاء، لكن بشرط إخلاء القوات المقاتلة فى خمسة عشر شهرا^(١).

أبلغ «انتونى هيد» وزير الحرب البريطانى السفارة الأمريكية فى ٢٦ يوليو ١٩٥٤ أنه ومن خلال اجتماع عقد بين الجانب البريطانى والمصرى فى نفس اليوم أبلغ الجانب المصرى أن الحكومة البريطانية تقبل سبع سنوات مدة استمرار للاتفاق، مع إسقاط إيران من الاتفاق، لكن على المصريين أن يوافقوا بأن يتم الإخلاء فى عشرين شهرا، وأوضح المصريون بأنهم سيقبلون تلك الشروط^(٢).

على ذلك وقع المفاوض المصرى والبريطانى على وثيقة «مبادئ رئيسية» وذلك فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ والتي أقرت مجموعة من الاتفاقات من حيث المبدأ تلخص فى الأمور المتفق عليها فى اجتماع ٢٦ يوليو ١٩٥٤، هذا مع التأكيد على إضافة تركيا لحالات استدعاء العودة للقاعدة، واتفق الطرفان أن يتم التشاور بين ممثلى الحكومتين للوصول إلى اتفاق نهائى بشأن استخدام البريطانيين مستقبلا لقاعدة السويس، وذلك فيما يتعلق بإمكانية مد مدة الاستمرار من عدمه، كذلك الاتفاق على العدد الخاص بالموظفين المدنيين، وكذلك تحديد العاملين منهم من داخل مصر أو من خارجها^(٣).

بقى أن نشير إلى نقطة جديدة بالذكر قبل الانتقال إلى فترة ما بين اتفاق المبادئ الرئيسية والاتفاق النهائى، وهى أنه طوال فترة المحادثات بشكل غير

(1) Ibid., Caffery to Dep., July 13, 1954, No. 57, p. 2282.

(2) Ibid., Caffery to Dep., July 27, 1954, No. 113, p. 2287.

(3) Ibid., Editorial Note, p. 2288.

رسمى، أو أثناء انقطاعها وتوسط الجانب الأمريكى لدفع التطور فى مقترحات قاعدة السويس وإخلاء القوات البريطانية من هناك، كان هناك استطلاع رأى مستمر بين المسئولين المصريين حول إمكانية إشراك الولايات المتحدة أولا كشريك فى مفاوضات القاعدة فى حالة عقدها، أو كطرف ثالث فى اتفاق يعقد، أو كمساهم فى عملية صيانة القاعدة، لكن رأى الجانب المصرى كان يميل إلى عدم النص صراحة حيثئذ بإشراك الولايات المتحدة لا فى اتفاق ولا فى صيانة القاعدة^(١).

لما كانت الولايات المتحدة قد ربطت موافقتها بالاشتراك فى الاتفاق بموافقة الجانب البريطانى والمصرى، وفى الصيانة بموافقة الجانب المصرى، فقد قررت عدم المشاركة لا فى الاتفاق أو فى الصيانة، وأوضحت أنها ستصدر قرارا محددا- بعد أن يتم وضع الاتفاق المصرى البريطانى من حيث المبدأ- سيوضح «كيف ستربط الولايات المتحدة نفسها بوضوح وبشدة بالترتيبات النهائية، وذلك من حيث تحقيق المطالب الضرورية للولايات المتحدة فى المنطقة»^(٢).

أوضحت الولايات المتحدة أنه يمكن أن تحقق مطالبها فى المنطقة ما لم تكن عن طريق اتفاق ثلاثى أو بالاشتراك فى صيانة القاعدة، عن طريق النص على تلك المتطلبات ضمنا فى اتفاقيات مساعدة اقتصادية أو عسكرية، وتكون اتفاقيات خاصة منفردة بين الولايات المتحدة ومصر، وتكون تلك الاتفاقيات وخاصة العسكرية فى قسم اتفاقيات المساعدات الخاضعة لقانون الأمن المتبادل^(٣).

على ذلك تحرك الجانب الأمريكى بعد توقيع اتفاق المبادئ الرئيسية المتعلق بقاعدة السويس ليحقق متطلبات الأمن الخاصة بالولايات المتحدة، من خلال

(1) Ibid., Smith to Caffery, April 23, 1954, No. 1310, p. 2265.

(2) Ibid., Smith to Aldrich and Caffery, April 30, CA - 6247.

(3) Ibid., Dulles to Caffery, June 28, 1954, No. 1602, p. 2277.

برنامج مساعدات، إذ قدم السفير الأمريكى فى مصر لوزير الخارجية المصرى فى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٤ مجموعة من المخططات التمهيدية تمهدا لاتفاق يتعلق بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر، وقد أوضحت تلك المخططات أنه يمكن أن يخصص لمصر ما قيمته ٢٠ مليون دولار مساعدة اقتصادية و ٢٠ مليون دولار كمساعدة عسكرية، لكن فيما يخص المساعدة العسكرية على الخصوص فإن الأمر يستدعى اتفاقيات تنفيذية أساس إبرامها تعزيز قوة مصر على الدفاع عن منطقتها باعتبارها حجر الزاوية فى دفاع المنطقة، وشرط أساسى أن تكون هى راغبة فى ذلك^(١).

لكن الحكومة المصرية قررت ألا تطلب مساعدة عسكرية من الولايات المتحدة. حيث، وأبلغتها بذلك وأوضحت لها أن الاتفاق الخاص بالمساعدة وإذا ما تم بشكله المقرر فى المخطط التمهيدى قد يكون له رد فعل مضاد فى مصر، وخاصة أن اتفاقية تميز مساعدات عسكرية كانت ستجيز أيضاً حقوق الدفاع المشترك للولايات المتحدة وبشكل واضح، ومع ذلك الطلب طلبت الحكومة المصرية رفع المساعدة الاقتصادية^(٢).

حيث أوصى السفير الأمريكى فى مصر بأهمية رفع قيمة المساعدة الاقتصادية، وأوصى أيضاً بأنه فى حالة تقديم أية مخططات بشأنها للمصريين يجب أن يراعى فى صياغتها ألا تؤدي إلى إحراج الحكومة المصرية، بل يجب أن تؤدي إلى أقصى دعم سياسى لتلك الحكومة داخليا وبما يجعلها تحافظ على موقفها المؤيد للغرب، وفعلاً تم الاتفاق على تقديم مساعدة اقتصادية لمصر قدرها ٤٠

(1) Ibid., Caffery to The Department of State, August 2, 1954, No. 144, p. 2292.

(2) Ibid., Caffery to The Dep., August 29, 1954, No. 268, p. 2297.

مليون دولار عن العام المالى ١٩٥٥ وذلك فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، ومع ذلك فإن مصر لم توقع اتفاق تعهدات وكما توضحه الوثائق المتيسرة^(١).

تم التوقيع إذن فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ على اتفاق مبادئ رئيسية بين مصر وبريطانيا، ويرجع الغرض من إيجاد فترة من الوقت بين اتفاق قاعدة السويس والإخلاء فى صورته المبدئية وصورته النهائية إلى فكرة قد أشار بها الجانب الأمريكى على الجانب البريطانى مؤداها بدء إخلاء القوات البريطانية من القاعدة بعد اتفاق المبادئ الرئيسية مباشرة، وذلك بشرط ألا يتعدى الانسحاب نقطة اللاعودة قبل التأكد من نوايا الحكومة المصرية فيما اتفق عليه، بحيث يمكن وقف الانسحاب فى حالة عناد المصريين نحو تحقيق التزاماتهم المنصوص عليها فى اتفاق المبادئ الرئيسية^(٢).

مع إنه قد نص صراحة فى اتفاق المبادئ الرئيسية على إتاحة القاعدة لبريطانيا وحلفائها (تركيا) وبالتالي حلفاء حلفائها، ونصت صراحة على الاستخدام الحر لجميع الدول لقناة السويس طبقاً لاتفاق سنة ١٨٨٨ ، إلا أن المفاوض البريطانى وعملاً بالنص الأمريكى السابق عمل على أن يتم الانسحاب بذلك الشكل، وربما أراد أن يحقق للجانب الأمريكى فترة يحقق فيها اتفاقياته الخاصة بالمساعدات وضمانات الأمن عن طريق الأمن المتبادل المتضمن فى تلك الاتفاقيات، وذلك قبل أن يتم الانسحاب إلى مرحلة لا يمكن إيقافه فيها أو عدم التراجع عنه.

هذا من جانب، ومن جانب آخر يرجح أن الجانبين الأمريكى والبريطانى كانا قد قررا إتمام هذا الإنجاز ولو فى صورة مبدئية لدعم موقف الحكومة المصرية أمام القوة الداخلية، وخاصة أنه كان قد وضع فاعلية إجراءات اتخذتها تلك

(1) Ibid., Caffery to The Dep., August 30, 1954, No. 271, p. 2299.

(2) Ibid., Caffery to The Dep., June 1, 1954, No. 2512, p. 2085, NIACT

الحكومة بما سيجعلها تسيطر على تلك القوى فى النهاية، ولقد وجهت السفارة الأمريكية كثيراً إلى أهمية دعم الحكومة المصرية، وكذلك لهدف آخر هو البحث فى التفاصيل المتعلقة باستخدام القاعدة والبحث عن أنسب الطرق لمدة الاستمرار من عدمه، وكذلك لتنظيم عدد الموظفين المدنيين، ثم لمزيد من المسائل التفصيلية المتعلقة بالتدابير المالية وتحقيقها بمفاوضات تبدأ فوراً.

يتضح مما سبق عرضه أنه كان قد اتفق بين الجانبين المصرى والبريطانى على الخطوط الرئيسية فيما يتعلق بحل مشكلة وجود القوات البريطانية فى مصر وقاعدة السويس، وذلك قبيل إبرام الاتفاق بشأنها، واتضح أن الجانب الأمريكى سواء بالتوسط بإجراء محادثات مع كل الجانبين أو بالتوسط بإبداء المشورة والنصح كان له الدور الأساسى فى توصل الجانبين إلى اتفاق المبادئ الرئيسية.

كما يتضح أن الجانب البريطانى طوال الفترة ما بين إخفاق محادثات مايو ١٩٥٣ إلى إبرام اتفاق المبادئ الرئيسية فى يوليو ١٩٥٤ كان قد قرر أن يطلق يد الجانب الأمريكى فى مساعيه للتوفيق بينه وبين الجانب المصرى للتوصل لاتفاق لدرجة أنه لما أعلن الجانب الأمريكى فى سبتمبر ١٩٥٣ بقراره بعدم التدخل بين الجانبين عاد الجانب البريطانى ليطالبه بضرورة التدخل وخاصة فيما يتعلق بشروط ثلاثة وهى استمرار الاتفاق، ومدة الإخلاء، وصيانة القاعدة، وكان الجانب البريطانى قد اتخذ ذلك المسلك لما أعلنه مراراً من عدم «ثقته بالدكتاتورية العسكرية فى مصر»؛ لأن الجانب الأمريكى وعده بإيجاد أفضل الحلول لصالحه.

من جهة أخرى فإن عوامل عديدة سبق عرضها دفعت الجانب البريطانى لضرورة الاتفاق، لكنه قدر أن أساليبه التى كان يتبعها فى تلك الظروف لن تكون مناسبة إذ إن عناصر التناقض الأساسية وهى القوى الداخلية فى مصر قد تغيرت عما كانت عليه قبل الثورة، ولم يعد هناك إلا جهة واحدة يتعامل معها، ومن ثم

فإن انتظاره بعيداً لعل تلك الجهة تنهار تحت الضغوط الداخلية هو أفضل، أيضاً ولأن تلك الجهة أظهرت ميلاً وتجاوباً مع الجانب الأمريكى فلا ممانع من استخدام ذلك الجانب حالة نجاح تلك الجهة فى السيطرة على الوضع الداخلى فى حل مشاكل الطرفين^(١).

كما كانت الولايات المتحدة قد قررت التدخل بثقلها فى تلك المنطقة طبقاً للتوجيهات المتتالية للجنة السياسات، والتوجيهات الرئاسية المتتالية خاصة التوصية رقم (٥٤٠١، ٥٤٢٨)، ومن ثم فإن الحكومة البريطانية قررت أن تمنحنى أمام الأحداث لترقب النتائج.

ومع ذلك فإن الجانب الأمريكى ومما يوضحه العرض السابق، وبعد محاولات التدخل المباشر فى مصر وفشله فى ذلك، ومع محاولات الجانب الأمريكى والبريطانى فى محادثات لندن بإيجاد صيغة مناسبة لإدخال الجانب الأمريكى فى مفاوضات القاعدة والإخلاء أو كطرف ثالث فى اتفاق هذه المنطقة، ورفض الجانب المصرى، لم يحاول أن يرغم ذلك الجانب على قبول رغبته، وإنما أوضح أنه سينفذ متطلباته بطريقة ودية، ومع أنه حاول أن يجعل المساعدات العسكرية طريقاً لهذا الغرض، إلا أنه لم ينجح فى ربط مصر بقيود حادة من خلال تلك المساعدة، اللهم إلا ما وفرته قيود المساعدة الاقتصادية.

أما الجانب المصرى فقد نجح فى أن يحدد جهة واحدة داخليا أمكن عن طريقها تحديد اتجاهات التعامل بوضوح بين طرفى العلاقات المصرية البريطانية،

(1) F.O. 371, 96971, Extract from COS (52) 147th Meeting held on 21 - 10 - 52, See also, 96923, Stevenson to Eden, Feb. 25, 1952, and 9697, F.O. to Cairo, Oct. 23, 1952, and also, 102795, Jan. 16, 1953..

وقد فوت حسم تلك المسألة فرصا عديدة كان المفاوض البريطاني يستخدم مثيلاتها بكثرة فيما قبل الثورة للمماطلة والتسويف.

نجح الجانب المصرى أيضا فى اكتساب ثقة الجانب الأمريكى، ونجح فى استخدام تلك الثقة لصالحه، بل نجح ذلك الأسلوب فى النهاية إلى جذب المفاوض البريطانى إلى مائدة المفاوضات وإبرام اتفاق ٢٧ يوليو ١٩٥٤، ثم الاتفاق النهائى.

قيل اتفاق المبادئ الرئيسية وفيما بينه وبين الاتفاق النهائى فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، وبينما كانت تجرى مفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى لإعداد الاتفاق فى شكله النهائى، وكانت تجرى مفاوضات أيضا بين الجانبين المصرى والأمريكى لإعداد منحه المساعدات لمصر، بل وبعد الاتفاق النهائى، كانت هناك أحداث أخرى تجرى داخليا وخارجيا كان من بين تأثيراتها المباشرة تغير التوجهات السياسية للقيادة المصرية سواء داخليا أو خارجيا، والتي كان لها تأثير مباشر فى تطور العلاقات بين مصر وبريطانيا، وبين مصر ودول الغرب عامة.

أولاً: كانت إسرائيل قد بدأت تشعر بالقلق بسبب الاتفاق المصرى البريطانى المتظر حيثذ، وعلى ذلك فقد بدأت فى الاحتجاجات لدى وزارة الخارجية البريطانية بواسطة سفيرها فى لندن على اعتبار أنها صاحبة حق فى معرفة ما يدور بين مصر وبريطانيا نحو ذلك الاتفاق، كما طالبت بربط ذلك الاتفاق بعقد اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل، وطالبت بالمناسبة بإمدادها بالأسلحة، ومع ازدياد احتياجاتها ومع عدم وصولها إلى إجابات مرضية من الحكومة البريطانية، حاول رئيس وزرائها الاتصال بـ«جمال عبد الناصر» ومن جهة أخرى بدأت فى التكتل مع فرنسا التى كانت غاضبة بدورها لعدم إطلاعها على ما يجرى بشأن القناة والقاعدة، ومع شركة قناة السويس، وطالبت إسرائيل فرنسا بإمدادها بالسلاح،

وبالفعل وافقت فرنسا، وعقدت بينهما صفقات كانت أولها في أغسطس سنة ١٩٥٤م^(١).

كانت الحكومة البريطانية تميل إلى مساعدة إسرائيل، لكنها ومع الظروف القائمة حيث لم تكن على استعداد لتطويع خططها وأهدافها لصالح إسرائيل، مع احتمال تعريض الاتفاق للفشل، ومن ثم فإن الحكومة الإسرائيلية بدأت في إيفاد عملاء (الموساد) داخل مصر وقيل عقد اتفاق المبادئ الرئيسية لتخريب العلاقات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، وكذلك الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية، وذلك عن طريق تنفيذ بعض عمليات التخريب في المباني والمنشآت الإنجليزية والأمريكية، لكن تم اكتشاف هذه العمليات مصادفة، وأوقفت^(٢).

لم تنقطع الاستفزازات الإسرائيلية، ومن جانب آخر لم تنقطع عمليات التسلل الفدائية من الحدود المصرية بغرض إقلاق اليهود وإحياء القضية الفلسطينية، وقامت القوات الإسرائيلية بعبارات متكررة متتالية على الحدود المصرية، والتي كان لها آثار عميقة على قرارات القيادة المصرية، وخاصة بعد غارة غزة، وهو ما سنعرضه بالتفصيل في موضعه.

ثانيًا: كانت الحكومة البريطانية تبني حيثذ فكرة العمل على إيجاد وسيلة بديلة لسد الفراغ الذي سيتركه إخلاء القوات البريطانية لمصر، وقد هداها تفكيرها إلى إمكانية تكوين حلف عسكري دفاعي بالمنطقة يضم العراق من جهة، وتركيا من جهة أخرى باعتبارها عضوا في حلف «الناتو» وهو ما سيوفر دفاعا للمنطقة عن طريق قوى الغرب، وعلى ذلك كانت الدعوة الموجهة للعراق من باكستان

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٢٨٨ - ٢٩٩.

(2) Hansard, House of Commons, 5 - 7 - 1954, pp. 1779 - 1780, Anglo Egyptian Relations, Oral Answers, See Also, Eden Anthony, Full Circle, p. 261, See Also,

محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، وثيقة رقم ١٠٥، ١٠٦.

وتركيا للانضمام إلى حلفيهما المكون في ١٩ فبراير ١٩٥٤م الخطوة الأولى لتكوين هذا الحلف، وقد تكون فعلاً في يناير ١٩٥٥م من باكستان وتركيا والعراق وإيران^(١).

لكن ذلك الحلف لم يكن مقبولا من الدول العربية، فقد تزعم الدول العربية الرفض لهذا الحلف مصر والمملكة العربية السعودية، ونجحتا فعلاً في عزله عن انضمام أي من الدول العربية إليه، وقد أدى ذلك الموقف العربي وموقف مصر خاصة من حلف بغداد هذا إلى إغضاب بريطانيا إلى حد كبير^(٢).

ثالثاً: وفيما يتعلق بالأحداث الداخلية، توضح المراجع أن شاباً من جماعة الإخوان المسلمين أطلق النار على جمال عبد الناصر أثناء إلقاء خطاب بالمنشية في نوفمبر ١٩٥٤م وهو يشرح تفاصيل اتفاق الجلاء، لكنه نجح من تلك المحاولة^(٣).

كانت تلك الحادثة إيذاناً باحتدام الصدام بين النظام الجديد وبين جماعة الإخوان المسلمين فقد اعتقل عدد كبير من زعمائها، وأعدم عدد آخر وحكم بالمؤبد على المرشد العام للجماعة، كما أنه ومع إعلان ارتباط «نجيب» بتلك الحادثة في نفس الشهر أعفى من مهام الرئاسة، وحددت إقامته ومن جانب آخر فقد أدى ذلك الأسلوب من جانب الجماعة إلى تحول واضح في مسار الثورة من حيث سيطرة العسكريين بشكل مطلق وواضح على السلطة^(٤).

(١) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات، ط١، ص١٩٩ - ٢٠٠، انظر أيضاً محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣١٣.

(٢) محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ط١، ص١٩، بيروت ١٩٨١م، انظر أيضاً، والتر لاكوثير تعريب مجموعة من أساتذة الجامعة، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ط١، ص٢٤٢، بيروت ١٩٥٩م.

(٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٠٦.

(٤) أنتوني ناتج ترجمة شاكراً إبراهيم سعيد، ناصر، ط١، ص١٠٠، انظر أيضاً، محمد عودة، حوار حول عبد الناصر، ص٤١.

أثرت الأحداث السابق عرضها على توجهات القيادة المصرية سواء داخليا أو خارجيا، إذ إنه على المستوى الداخلى وبعد حادث إطلاق النار على «عبد الناصر» بدأ العسكريون فى تركيز سلطات الدولة فى يدهم فى ظل نظام وجهاز أمنى كبير ومحكم، أما على المستوى الخارجى فقد دفعت تحركات القوات الإسرائيلية على الحدود المصرية والقيام بعمليات متقطعة هناك، دفعت الحكومة المصرية إلى تطوير علاقاتها خارجيا لتتعدى انحصارها فى دول الغرب إلى دول الشرق، وكذلك فإن المحاولات الجديدة التى تبنتها بريطانيا منذ شروعها فى الاتفاق على الخروج من مصر وهو ما تبلور فى حلف بغداد أسهمت فى تكوين قناعة لدى «جمال عبدالناصر» بعدم جدوى الأحلاف العسكرية وبأهمية الحياد، ومن جهة أخرى فقد أسهمت فى مزيد من التوتر بين الاتحاد السوفيتى وقوى الغرب، وهو ما قرب بالتالى بين مصر والاتحاد السوفيتى.

التوقيع على اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م:

بعد مراجعة النقاط التفصيلية، وبعض النقاط المتعلقة بعدد الفنين، ومدة الاتفاق من عدمة، ومع بعض الإضافات، وبعد أربعة وثمانين يوما تم التوقيع على اتفاق نهائى بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن جلاء القوات البريطانية من مصر، وتنظيم العمل بقاعدة القناة، وذلك فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م^(١).

بالرجوع إلى مواد وملاحق ومحاضر اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ فى مصادرها الأصلية، يتضح أن الاتفاق قد عالج القضايا القائمة بين الطرفين المصرى والبريطانى بطريقتين، إذ وضع لجزء من تلك القضايا حلولا وضعت موضع

(١) دار المحفوظات، ملف ١١٠ ج٣، نص اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا لسنة ١٩٥٤م وتقرير عن تنفيذ الاتفاقية بين الدولتين، انظر أيضا، هيئة الاستعلامات، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤م، ص ٨٠٦، القاهرة ١٩٥٥م.

التنفيذ مباشرة، وهى المتعلقة بالجانب المصرى، والجزء الآخر كان تحقيقه مرتبطا بحدوث أحد الاحتمالات المتوقعة وهى المتعلقة بالجانب البريطانى، أى أن جزءا من المشاكل تم حله فوراً وبشكل مباشر وبدأ تنفيذه وهو المتعلق بالجانب المصرى، وجزء كان تحقيق حلوله مؤجلا لحين حدوث احتمال متوقع.

إذ أقرت المادة واحد إخلاء لكل القوات البريطانية الموجودة بمنطقة القناة خلال فترة عشرين شهرا تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاق، كما أن تنفيذ ذلك الإخلاء كان سيعقق وكما توضح المادة (١٢) بموجب ذلك الاتفاق والذي يستمر لمدة سبع سنوات، ولا يمكن مدُّ مدة الاتفاق دون رغبة أى من الطرفين وخاصة الطرف المصرى، ولن تكون هناك أية وساطة لإقناع أى من الطرفين بمدّه سواء من جانب الأمم المتحدة أو أى هيئة أو أى شخص.

على ذلك فقد أقر انسحاب فعلى من مصر لحوالى ثمانين ألف جندى بريطانى ليبقى ما لا يزيد عن ألف ومائتين من الفنيين المدنيين التابعين لشركات تجارية لصيانة ما تبقى من القاعدة، هذا مع احتمال عودة قوات بريطانية إلى تلك القاعدة، وفى حالة ذلك الاحتمال وعودة القوات البريطانية إلى منطقة القناة فإنها وبعد انتهاء الحالة التى استدعت تواجدها تخلى تلك المنطقة فوراً.

أكدت المبادئ المحتواة فى المادة (١٠) والتى أصر المفاوض المصرى على اشتمال الاتفاق عليها حقوقا والتزامات لكلا الطرفين تجاه الأمم المتحدة، ولعل المفاوض المصرى قد أحسن بإصراره على اشتمال الاتفاق على نص تلك المادة وتحقيق شروطها، وذلك أولاً لإكساب ذلك الاتفاق شرعية، وثانياً للاستفادة بالحقوق خاصة التى أتاحها ميثاق الأمم المتحدة لأعضائها.

مثلا الفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرين من ذلك الميثاق توضح أن أعضاء الأمم المتحدة يعهدون إلى مجلس الأمن بالتبعية الرئيسة فى أمر حفظ

السلم والأمن الدولى، ويوافقون على أن يحقق ذلك بالنيابة عنهم، ويتعهدون بقبول قراراته وتنفيذها، وطبقا لهذا التعهد وكما توضح الفقرة الأولى من المادة الثالثة والأربعين يضع الأعضاء تحت تصرف مجلس الأمن طبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولى ومن ذلك حق المرور^(١).

توضح المادة (٥١) من مواد ذلك الميثاق والخاصة بمعاهدات الدفاع عن النفس أن تدابير الدفاع التى اتخذها فرد أو جماعة إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة لا تؤثر بأى حال فى سلطة المجلس ومسئوليته المستمدة من أحكام ذلك الميثاق، فى أن يتخذ فى أى وقت ما يراه ضروريا من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولى، أو إعادته إلى نصابه.

أما فيما يتعلق بما استطاعت بريطانيا أن تحققه بذلك الاتفاق، فقد استطاعت أولا: أن تحقق لنفسها ولحلفائها من قوى الغرب والولايات المتحدة إمكانية تنفيذ خطة تعرضية أو دفاعية من قاعدة مركزها منطقة قناة السويس، وذلك فى حالة الهجوم من دولة غير الدول العربية المشتركة فى ميثاق الضمان العربى ساعة توقيع الاتفاق، وتركيا وإسرائيل ومصر وبريطانيا على تلك الدول باستثناء بريطانيا وإسرائيل، وهو ما يخدم أغراضها وأغراض حلفائها، وذلك بالسيطرة على تلك المنطقة فى تلك الحالة.

إذ إنه بالنص على تركيا فى المادة (٤) من الاتفاق المصرى البريطانى حالة الهجوم عليها ضمن حالات عودة القوات البريطانية إلى القاعدة، ومع كون تركيا واحدة من أعضاء حلف دول شمال الأطلنطى، وطبقا للعبادة (٥) من معاهدة تلك الدول تصبح المنطقة من تركيا شمالا إلى مصر جنوبا منطقة عمليات عسكرية

(١) محمود عزمى، المعاهدات وميثاق الأمم المتحدة، ص ٦ - ٧، القاهرة ١٩٤٦ م.

لبعض أو كل دول حلف شمال الأطلسي، وهو ما يعنى ربط مصر بإجراءات ذلك الحلف العسكرية، فقط فى الحالة المنصوص عنها فى المادة (٤) من اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤م^(١).

ثانيا: كان النص فى المادة (٨) بإقرار حكومة مصر وبريطانيا باحترام اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ المواد (٤، ٨، ٩) تكريسا وتأكيدا وعاملا مساعدا لما اتفق عليه فى المادة الرابعة، ومن جهة أخرى فإنه وضع منطقة القناة حالة الحرب مثلا بين أى دولتين أو مجموعة دول فى حالة توتر دائم مع احتمال إقحام الدولة المصرية فى تلك الحرب حيث كان من مسئولياتها وكما أقرت اتفاقية القسطنطينية اتخاذ التدابير الضرورية لضمان تنفيذ بنودها، وكانت شروط اتفاقية ١٨٨٨ قائمة ما لم تلغ الاتفاقية ذاتها أو يلغ اتفاق أكتوبر ١٩٥٤م^(٢).

ثالثا: أقر الاتفاق بانسحاب القوات البريطانية على مراحل ويستغرق انسحابها عشرين شهرا ولأسباب سبق ذكرها، وكان من أهمها تبين نوايا المصريين هل هى تجاوز أم عناد مع ما اتفق عليه إجمالا فى الاتفاق لإمكان وقف الانسحاب فى ميعاد مناسب إذا استدعى الأمر ذلك؟ كما تركت بريطانيا قاعدة مستعدة تحت إدارة عدد من الفنيين لا يتعدى ١٢٠٠ مدنى لصيانتها لتكون درجة استعدادها عالية ومستمرة طوال مدة الاتفاق.

هذا فيما يتعلق بمصر وبريطانيا، أما فيما يتعلق بإسرائيل ومن المحضر المتفق عليه الذى وقع عليه من الجانب المصرى «جمال عبد الناصر» والوفد المرافق له، وتم توقيعه فى نفس يوم الاتفاق، وفيما يتعلق بالمنطقة الثانية منه فقد أقر الطرفان أن المقصود باصطلاح دولة من الخارج كما هو موضح فى المادة (٤، ٦) يعنى كل

(1) Senate, 1st Session, Document No. 48, North Atlantic Treaty, 1949, pp. 1 - 4.

(2) هيئة الاستعلامات، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤م، ص ١٨.

الدول عدا الدول العربية الأعضاء فى معاهدة الأمن العربى الجماعى وتركيا وإسرائيل .

لم يكن ذلك النص بمضمونه الحرفى لىؤدى إلى مكسب ما لإسرائيل ، لكنه أوضح مدى اطمئنان دول الغرب والولايات المتحدة إلى تلك الدول المنصوص عليها ، فلم يكن يستدعى هجومها افتراضا إذا ما تم على أى دولة من بينها تحرك قوى شمال الأطلنطى ضدها ، وإنما أرجعت تسوية نزاعها لمجلس الأمن ، ومن جهة أخرى ربما كان النص على إسرائيل ضمن تلك الدول لمجرد إرضاء إسرائيل ، ولحث وتعويد الدول العربية وخاصة مصر على قبولها وتدرجيا كدولة صديقة .

نخلص مما سبق إلى أن اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م قد نص على تخليص مصر من قوات بريطانية والتي احتلتها أكثر من اثنتين وسبعين عاما ، لكن وفى نفس الوقت ومع إصرار الولايات المتحدة على تحقيق سياسة الاحتواء وتنسيقها لذلك مع بريطانيا ، ومع رغبة بريطانيا فى البقاء بالمنطقة ، قبلت مصر تحقيق سياسة الأحزمة الدفاعية بطريق غير مباشر لكن فى حالة واحدة طوال مدة الاتفاق ، كما أقرت مصر بحرية الملاحة الدولية فى سواذ السويس وطبقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨م^(١) .

قوبل الاتفاق منذ صدوره فى صورة مبادئ رئيسية بانتقادات واستنكارات من القوى الداخلية والعربية ، فقدمت جماعة الإخوان المسلمين استنكارها بشكل عملى وعلنى ، وحرر نجيب مذكرة اعتراض على الاتفاق كما اتفقت بعض المراجع مع هذه الانتقادات ، من جهة أخرى فقد كانت هناك آراء عديدة توضح القيمة الإيجابية للاتفاق ، أوضحها «جمال عبد الناصر» ، ومعاصرون للاتفاق ، وعديد من المراجع^(٢) .

(1) Trevelyan Humphrey, The Middle East in Revolution, p. 14.

(2) صلاح شادى ، حصاد العمر ، ط ٣ ، ص ٣١١ ، انظر أيضا ، مذكرات نجيب ، كنت رئيسا لمصر ، ط ١ ، ص ٣٢٩ ، وكذلك ، أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ٢ ، ص ٣٤ ، وكذلك ، من لقاء شخصى بالسيدى خالد محيى الدين ولطفى واكد .

من الفريق المعارض للاتفاق، قام المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين بإعلان رفضه لهذا الاتفاق وذلك أثناء رحلته بالبلاد العربية في ٢٨ يوليو ١٩٥٤م، وقد أوضح أسباب رفضه هذا على صفحات جريدة «المنار الدمشقية»، فأوضح أن الاتفاق أتاح لبريطانيا سنداً قانونياً بالبقاء ولمدة أطول بعكس ما كانت ستحققه معاهدة سنة ١٩٣٦م، كما لم يحدد لخروجهم بعد ذلك أمد طويل ولا قصير، وكسبت تلك الاتفاقية امتداداً للمعاهدة الملغاة خمس سنوات أخرى لا تنتهي الأوضاع بعدها إلا إلى التشاور بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها بعد انتهاء مدة الاتفاق، وأوضح أن الإخوان - ولما سبق ذكره - يعلنون رفضهم للاتفاق، ويصرّون على أن أي اتفاق يجب أن يعرض أولاً على برلمان منتخب انتخاباً حراً نزيهاً يمثل إرادة الشعب، كما قدمت مذكرة من الجماعة أودعت مجلس الوزراء في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٤م وبنفس المعنى الذي أعلنه مرشد الجماعة، وأضافت أنه يجب إعداد الشعب وتربيته وحث روح الجهاد فيه لاستخلاص الجلاء بالكفاح المسلح ما لم يتم من جانب بريطانيا بلا قيد أو شرط^(١).

كما توضح مذكرات «نجيب» أنه كان قد أعد كتاباً رسمياً للاعتراض على الاتفاق ولم يُعرف به لسنوات طويلة إلا من خلال تلك المذكرات، يوضح في كتابه أن مصر باتفاقها هذا أولاً ربطت نفسها بقوى الغرب لمدة سبع سنوات، وهو الأمر الذي سيجلب لها عداء الكتلة الشرقية لها وخاصة روسيا، ولمصر أن تتوقع من جانب تلك الكتلة تدابير انتقامية ستعم نواحي عسكرية واقتصادية، وثانياً يرى أن مسألة العودة إلى القاعدة في حالة هجوم بلد ما (المادة ٤) تعيد إلى الأذهان ذكرى نصوص مواد معاهدة ١٩٣٦م.

(١) صلاح شادي، حصاد العمر، ط٣، ص٣١٢، ٤٢٤.

ثالثا يرى أن دعاة الانفصال ربما يتخذون من هذا الاتفاق تكأة لتعزيز نشاطهم الانفصالي بحجة تجنب جنوب الوادى ويلات الحرب، ويرى «نجيب» أنه لابد من حصر مناطق عودة القوات البريطانية إذا ما عادت إلى مصر، كذلك لابد من النص على انسحاب تلك القوات مباشرة فور انتهاء الحالة التى استدعت قدومها إلى مصر^(١).

أما الآراء التى أوضحت القيمة الإيجابية للاتفاق، فتوضح أنه كان لابد من إبرام الاتفاق ليحقق الجلاء، وهو أمر لم يتحقق منذ الاحتلال ومحاولات مختلفة من الجانب المصرى، وإن كان قد حدث تجاوز بالنسبة لتركيا فى حالة واحدة موضحة فى المادة (٤) من الاتفاق فقد كان ذلك لسببين أولا لإمكانية التفرغ للمشاكل الداخلية القائمة، وثانيا لمنع الحكومة البريطانية ومفوضيها من استغلال التناقضات الداخلية القائمة ومد أمد الاحتلال فترة طويلة^(٢).

وقد أوضح «جمال عبد الناصر» رأى ذاته من حيث حرصه على جلاء القوات البريطانية كأسبقية أولى، ثم تأتى بعد ذلك باقى المشاكل كأسبقية ثانية، وقد أوضح «لطفى واكد» أنه بسؤاله «لجمال عبد الناصر» عن مغزى قراراته بإبرام الاتفاق بذلك الشكل قال: «ما هو الأسهل هل تفضل أن يخرج الإنجليز بدون قتال ثم نصدهم إذا حاولوا أن يدخلوا مرة ثانية، أم نحاربهم سنوات لإخراجهم» وقد اتفق فى تأكيد تلك الأقوال «خالد محى الدين» وبسؤاله له «ومن يضمن أنهم إذا قرروا العودة سيمنعون عنها» قال: «ألا تتق فى»^(٣).

(١) محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط١، ص ٣٢٨ - ٣٢٩.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ م، ص ١٨٧ - ١٨٨، انظر أيضا، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص ٣٩، وكذلك، وفيق عبد العزيز فهمى، قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو، ص ١٢٥.

(٣) لقاء شخصى بالسيد لطفى واكد بمقر جريدة الأهالى فى ٣ / ٧ / ١٩٨٨ م وكذلك، تيرنس روبرتسون، تعريب خيرى حماد، أزمة القاهرة ١٩٦٥ م، ص ٢٨ - ٢٩.

يوضح «خالد محي الدين» أن «جمال عبد الناصر» بكل بساطة حقق ما حقق وانتظر الظروف، وقد تم كل هذا من خلال صراع تعددت أطرافه وكل كان له هدفه، لكن جمال كان يشغله أساسا عملية جلاء الإنجليز، ثم أراد أن يحسم المشاكل الاقتصادية القائمة سواء في الجانب الزراعى أو الصناعى^(١).

توضح المراجع أن فئات كثيرة من جماهير الشعب اعتبرت أن الاتفاق جاء أقل من طموحاتها وأكثر تراجعاً من إرادتها، فهو يعنى فى مضمونه تحالفا مع البريطانيين قبله الوفد عام ١٩٣٦م، ثم رفضه رفضا باتا بعد إلغاء المعاهدة، لكن «عبد الناصر» كان يعتقد أن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون «حبرا على ورق» ويمكن أن يلغى فى الوقت المناسب^(٢).

نقد وتحليل للاتفاق،

بعد العرض السابق للآراء المعارضة والمؤيدة للاتفاق، سنقوم بتحليل تلك الآراء، ولعل تحليلها يوضح لنا صورة حقيقية لحجم وقيمة اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤م.

كانت أهم الانتقادات التى وجهت للاتفاق هو أنه سمح بربط مصر بالكتلة الغربية لمدة سبع سنوات، ووفر سنداً قانونياً لبريطانيا للبقاء فى مصر مدة أطول مما كانت ستحققه معاهدة سنة ١٩٣٦م، وخلالها ستُجر مصر إلى ويلات حرب لهذا الارتباط، وكسب عدااء الكتلة الشرقية وخاصة روسيا، وكذلك سيؤدى إلى انفصال السودان دون الاتحاد مع مصر، كما أن هذا الاتفاق غير مقبول لأنه عقد بمعزل عن ممثلى الأمة.

(١) لقاء شخصى بالسيد/ خالد محيى الدين بمنزله فى ٦ / ٧ / ١٩٨٨م.

(٢) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص ٣٣، انظر أيضا، صلاح شادى، حصاد العمر، ط ٣، ص ٣١٤.

إذا كان الحد الأدنى الذى أبرم على أساسه اتفاق ١٩ أكتوبر هو النص على تركيا ضمن حالات استدعاء القوات البريطانية إلى قاعدة السويس، وإذا كان هذا الشرط ضد مصلحة مصر ومع ذلك وافقت عليه، هل كان لديها بدائل أخرى لإنهاء الاحتلال؟ هل كانت تستطيع الانتظار كما توضح بعض الآراء لحين سريان مفعول مواد معاهدة سنة ١٩٣٦م التى ألغتها حكومة الوفد ولم تعترف بهذا الإلغاء الحكومة البريطانية، وهل كان عليها ألا تبرم الاتفاق لكى تمنع راغبى الانفصال عن منع اتحاد مصر والسودان.

أما عن البدائل وفيما يتعلق بمعاهدة سنة ١٩٣٦م، فقد نص الجزء التالى من المادة الثامنة على «أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة، فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذة وقت توقيع تلك المعاهدة، أو على أى هيئة أو أى شخص للفصل فيه طبقاً للإجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان، وفيما توضحه المعاهدة أيضاً أنه يمكن بعد عشر سنوات الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين لاعادة النظر فيها^(١).

يوضح الجزء التالى من المادة (١٦) من معاهدة سنة ١٩٣٦م أنه يمكن أن «يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك» أو يلجأ الطرفان

(١) راشد البراوى، المركز الدولى لمصر ولقناة السويس والسودان، ص ١٥٤، انظر أيضاً، محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١، ص ٣٠٣.

لعصبة الأمم للفصل فى الخلاف الناشئ لكن طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذة وقت توقيع تلك المعاهدة.

يتضح من المادتين (٨، ١٦) أولاً أن الشرط الداعى لبقاء قوات بريطانية فى مصر هو قيامها بالدفاع عن القناة لضمان حرية الملاحة حتى يصبح الجيش المصرى فى حالة تمكنه من القيام بتلك المهمة، وإذا لم يصل إلى تلك الحالة - وهو أمر ميسور على الجانب البريطانى - يمكن إعادة النظر فى نصوص مواد معاهدة سنة ١٩٣٦م وكما توضح المادة (١٦)، كان الأجل إذن فى تلك المعاهدة هو الاستمرار مع جوار التعديل، أما إذا اختلف على صلاحية الجيش المصرى من عدمه يجوز اللجوء لأحكام عهد عصبة الأمم^(١).

على ذلك كان من المفترض أن يعاد النظر فى صياغة نصوص مواد معاهدة سنة ١٩٣٦م وذلك سنة ١٩٥٦م لتتلاءم أحكامها مع الظروف السائدة، ولأن الجيش المصرى لم يكن حيثئذ قد وصل للكفاءة التى تؤهله لحماية القناة، أو أن يعرض الخلاف على هيئة الأمم المتحدة، وعلى ذلك كان هناك صورتان للحل من واقع معاهدة ١٩٣٦م، أما أن تستمر القوات البريطانية بمصر بشكل أو بآخر وتنظمه صياغة جديدة لمواد المعاهدة، ولكن دون النص على تحديد ذلك الوجود بزمان محدد، أو عرض الخلاف على الأمم المتحدة طبقاً للأحكام النافذة وقت توقيع المعاهدة وهو أمر مشكوك فى فاعليته.

على ذلك لم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦م قد وفرت ضمانات بإنهاء الوجود البريطانى بمصر، وإنما كان ذلك الوجود مرتبطاً ومدى صلاحية الجيش المصرى

(١) محمود سليمان غنام، المعاهدة المصرية الإنجليزية، ص ٣٥٢ - ٣٥٤، انظر أيضاً، محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج١، ص ٣٠٣، وكذلك، راشد البراوى، المركز الدولى لمصر وقناة السويس والسودان، ط١، ص ١٦٨.

الذى لم تكن كفاءته أو صلاحيته قد تغيرت عما كانت عليه من انخفاض وحتى سنة عقد اتفاق أكتوبر ١٩٥٤م، أما مسألة إمكانية خروج تلك القسوات بلجوء الجانب المصرى للأمم المتحدة فقد كان أمرا مشكوكا فيه، خاصة أنه هناك تجربة سابقة من هذا النوع، عندما لجأت حكومة النكراشى لمجلس الأمن لحل نفس المشكلة ولم يصوّت إلا ضد مصر، وإنما ربما تكون فكرة إمكانية لجوء مصر للأمم المتحدة قد دفعت بريطانيا إلى التعجيل بإبرام اتفاق ١٩ أكتوبر كما هو عليه، لكن فى حالة غياب ذلك البديل وهو الاتفاق فقد كان مشكوكا فى استجابة الحكومة البريطانية لحل النزاع عن طريق معاهدة سنة ١٩٣٦م إلا طبقا للمادة (١٦) من تلك المعاهدة، وعلى ذلك وما سبق لم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦م لتصلح بديلا لاتفاق سنة ١٩٥٤م ولإنهاء الاحتلال^(١).

تسقط بالتالى أى قياسات حول مسألة استمرار الاتفاق، فلا يمكن إسناد المدة المقررة لبقاء الإنجليز فى القاعدة طبقا لاتفاق أكتوبر ١٩٥٤م إلى مدة ما كانت تقررها معاهدة سنة ١٩٣٦م فلم تكن هناك مدة مقررة فى الأصل فى تلك المعاهدة لإنهاء الوجود البريطانى فى مصر، فقد كان الأصل - وكما سبق القول - فى تلك المعاهدة هو استمرارها مع جواز التعديل فيها، وبالتالى إذا أريد مناقشة مدة استمرار الاتفاق فيمكن أن تُناقش منفصلة دون قياسها على معاهدة ١٩٣٦م، وقد أخذت تلك المسألة وقتًا طويلاً بين المتفاوضين المصريين والإنجليز، بحيث تطورت مع الجانب المصرى من ٣ إلى ٥ إلى ٦ إلى ٧ سنوات ومع الجانب البريطانى من ١٢ إلى ١٥ إلى سبع سنوات.

وبعد معاهدة سنة ١٩٣٦م ما هى طبيعة وحجم التطوير فى قرارات الحكومتين المصرية والبريطانية نحو حل المشاكل القائمة بينهما وحتى قيام ثورة ٢٣

(١) عبد الوهاب بكر، الوجود البريطانى فى الجيش المصرى، ط١، ص ٢٥٢.

يوليو سنة ١٩٥٢م، هل حقًا كانت هناك حلول أفضل مما قدمها اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م؟، هل اعتبر ذلك الاتفاق حيثًا أقل من طموح الجماهير وأكثر تراجعًا عن إرادتها، وهل كان الاتفاق لذلك يمثل تحالفًا مع البريطانيين.

في مفاوضات صدقي - بيفن في ٢ أبريل سنة ١٩٤٦م وافقت الحكومة البريطانية أن تكون مدة جلاء قواتها عن مصر في ثلاث سنوات لكن مع الأخذ بنظام لجنة للدفاع المشترك عن مصر أو الشرق الأوسط في صورة التزامات تفرض على مصر في معاهدة وتكون تلك الالتزامات محل التنفيذ منها ما هو في السلم أو في الحرب وأيضا في حالة خطر الحرب وعند قيام حالة دولية مفاجئة، ووافق الجانب المصري شريطة أن يقتصر الدفاع المشترك على حالة الاعتداء على مصر أو إحدى جاراتها المباشرة، لكن المفاوضات فشلت للخلافات السياسية الداخلية في مصر، ولوجود رأى جماهيري إجماعي ضد تلك المفاوضات، كما قدم صدقي استقالته^(١).

في محادثات سنة ١٩٥٠/١٩٥١م وافقت الحكومة البريطانية على إمكانية سحب قواتها من مصر بحيث ينتهى انسحابها سنة ١٩٥٦م، هذا فيما يتعلق بالقوات البرية المقاتلة (القوات سريعة الانتشار)، أما القوات الجوية وفنيين مع نظام دفاع جوى كامل فتبقى إلى زمن غير محدد، كما تبقى القاعدة البريطانية بعد أن يحول أفرادها إلى المدنيين تحت إدارة عسكرية بريطانية ويدفع إيجار لها، كذلك يمكن عودة القوات سريعة الانتشار إلى مصر في حالة حرب أو خطر حرب أو حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تعود هي وحلفاؤها، إما من خلال دفاع مشترك ثنائي أو تحالف للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط^(٢).

(١) أحمد زكريا، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣م، ج١، ص ٢١٨ - ٢٢٠.

(٢) وزارة الخارجية الملكية محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس ١٩٥٠م - نوفمبر ١٩٥١م، جلسة محادثات ١١ أبريل ١٩٥١م، انظر أيضا،

Farnie. D. A., East and West of Suez, p. 709.

لكن المفاوض المصري طالب أن يتم الجلاء فى مدة سنة واحدة من تاريخ توقيع اتفاق، مع إمكانية عودة القوات البريطانية إلى مصر فى جهات تحدد منها وذلك فى حالة الهجوم عليها أو على البلاد العربية المتاخمة لمصر، على أن يتم جلاء تلك القوات بعد انتهاء العمليات الحربية بثلاثة شهور، هذا وقد كانت حكومة الوفد وقبل نهاية تلك المحادثات مستعدة لقبول تنظيم دفاع عن المنطقة أما بدفاع ثنائى أو تحالف آخر بأى شكل من الأشكال ولو على نمط تحالف دول شمال الأطلنطى، لكن يمكن أن يتم هذا التحالف فقط لوقت الحرب، وقد فشلت تلك المحادثات، ولم توافق مصر فيما بعد على المقترحات الرباعية أو تعديلاتها، وخططت بريطانيا لعقاب الحكومة الوفدية ولجحت فى الإطاحة بها بعد حريق القاهرة^(١).

لم تصل المفاوضات والمحادثات السابق عرضها إلى نتيجة للأسباب الآتية، فى مفاوضات «صدقى- بيفن» أوضح «صدقى» أنه لا مبرر لفرض القضية على مجلس الأمن إلا بعد قطع الأمل فى المفاوضات ويبدو أن البريطانيين كانوا قد تشددوا فى الشروط السابق عرضها لعقد اتفاق مع المصريين خاصة أنه ظهر خلاف حاد فيما بين أعضاء هيئة المفاوضة المصرية والذي يرجح أن المفاوض البريطانى قد استغله وأصر على شروطه ومن ثم فشلت المفاوضات وكسبت بريطانيا مزيدا من الوقت للبقاء فى مصر، وقد صرح «بيفن» فى مجلس العموم، أن الخلافات السياسية الداخلية فى مصر هى العامل الحقيقى فى عدم بلوغ الغاية من المفاوضات الحالية^(٢).

(١) نفس المصدر، جلسة محادثات ٥ يونيو ١٩٥٠م.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٠.

أما فى محادثات ١٩٥٠/١٩٥١م فىرجع الفشل وكما رجحنا لعدم توفيق حكومة الوفد فى تحقيق تسوية مقبولة أما بالحصول على قدر كبير من المساعدات الاقتصادية الأمريكية مع قبول تنظيم دفاع من الشرق الأوسط على غرار حلف «الناتو»، أو بالجلء التام للقوات البريطانية من مصر مع إمكانية العودة إلى مناطق معينة حين الهجوم على مصر أو الدول العربية الموجودة على الحدود المصرية مباشرة.

كان هناك عدد من العوامل تضغط على الحكومة الوفدية تسببت فى قرارها بإنهاء المحادثات وبالتالي إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م، منها موقفها السيئ أمام القوى الوطنية، والسمعة السيئة التى بدأت تلوكها الألسن حول زعماء الحزب الحاكم، ثم الموقف الاقتصادى السيئ القائم فى مصر، ولخوفها من إقالتها، ومن ثم كان قرار إلغاء المحادثات نهائيا لأنه كان مقدمة لقرار إلغاء المعاهدة، ما لم يتحقق جلء مشرف وربما معاونة اقتصادية أمريكية كبيرة مع بعض التعديل فى المواقف.

مما سبق عرضه بدءا بالتعليق على ما حققته المادة (٨، ١٦) من معاهدة سنة ١٩٣٦م وحتى محادثات ١٩٥٠/١٩٥١م يتضح وفيما يتعلق بتطور العلاقات بين الجانبين المصرى والبريطانى أولا فيما يتعلق بمفاوضات «صدقى - بيفن» كانت العقبة الرئيسية هى مطالبة بريطانيا للجانب المصرى بقبول شرط العمل بنظام لجنة الدفاع المشترك، وكذلك لإهمالها وضع السودان وكان رد الفعل المصرى أن انشقت هيئة التفاوض من داخلها وقدم صدقى استقالته وفشلت تلك المفاوضات، ثانيا وفيما يتعلق بمحادثات حكومة الوفد سنة ١٩٥٠م فقد قررت هى إلغاءها تمهيدا لإلغاء المعاهدة لأوضاع تتعلق بتلك الحكومة ذاتها علما بأنها كانت على استعداد للدخول فى أى حلف على غرار حلف «الناتو» شريطة حصول مصر على دعم اقتصادى أمريكى كبير.

على ذلك لم تقدم معاهدة سنة ١٩٣٦م نصا صريحا بإنهاء وجود القوات البريطانية من مصر فى زمن معين، وكان الأصل فى تلك المعاهدة هو الاستمرار مع جوار التعديل، كما أن مفاوضات صدقى - بيفن كان الأصل فيها ما طالب به المفاوض من العمل بلجنة الدفاع المشترك إذا ما تجاوزنا عن السودان بما سبب رد فعل انفعاليا بين المفاوضين المصريين أفضل المفاوضات، وفى محادثات حكومة الوفد سنة ١٩٥٠م كانت الحكومة على استعداد للدخول فى أى أحلاف للدفاع عن المنطقة لكنها وبفشلها فى تحقيق ذلك بما يناسبها ولأسباب خاصة بها ألغت المحادثات ثم ألغت المعاهدة.

يجدر بنا أن نشير إلى ملاحظة هامة وهو أن فشل مفاوضات صدقى بيفن يرجع فيما يبدو لشرط عرضه المفاوض البريطانى أدى إلى انقسام بين أعضاء هيئة المفاوضة المصرية، ووقع صدقى فى عدد من الأخطاء لضعف الجهة التى تعضده داخليا، فقدم استقالته، وهكذا كان الحل إما أن يستقيل رئيس حكومة، أو يقيله الملك، أو تعمل بريطانيا على معاقبته، أو معاقبة الوزارة كاملة كما فعلت بوراثة الوفد إثر إلغائها المعاهدة، وأطاحت بها، وفى كل ذلك لا ضرر على بريطانيا فقواتها باقية فى مصر أنسب القواعد لقواتها.

نتقل إلى التعليق على مطلب آخر كانت جماعة الإخوان المسلمين قد قدمته إلى مجلس الوزراء فى مذكرة اعتراضها على الاتفاق، وهو ما كان يعبر عن نفس رأى المرشد العام للجماعة، فقد كانت ترى أنه ما كان يجب إبرام ذلك الاتفاق إلا من خلال ممثلى الأمة، وذلك بعرض أى اتفاق على برلمان منتخب انتخاباً حراً نزيهاً، مع رفع الرقابة على الصحافة^(١).

(١) صلاح شادى، حماد العمر، ط٣، ص ٤٢٤ - ٤٢٥.

مع التسليم تماما بوجاهة ذلك الطلب، هل كان من الواجب التوقف عن السعى لإجلاء القوات البريطانية عن مصر لتكوين برلمان حر منتخب فى حاجة إلى أعضاء هم فى أمس الحاجة للتدريب على العمل السياسى اليومى لإمكانية القيام بأعباء مهام (سياسية) طالما عجز عنها أقرانهم قبل الثورة، وحتى لو تم تدريبهم فإنها عملية فى احتياج إلى وقت ويبدو أن القيادة الجديدة لم تتوقف للتفكير فى ذلك الاحتمال ومع فقدتها للثقة فى المؤسسات السياسية القديمة.. أم أن الأمر فى احتياج إلى أسلوب جديد تماما قد ينجح ولكن فشله لن يضر إذ سيترك الأوضاع عما هى عليه وهو ما حدث مرارا وتكرارا قبل الثورة من حيث تجمد العلاقات عند نقطة مفتعلة دائما من جانب بريطانيا وهى السودان أو وضع شرط معجز لا يقبله المفاوض المصرى فتفشل المفاوضات، كان إذا ومع هذا الوضع لا بد من المرونة والمناورة.

ثانيا إذا كانت المسألة هى تسبب هذا الاتفاق فى إغضاب الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتى، كذلك ما سيجره على مصر من ضغط عسكرى واقتصادى، فقد كان الحل الذى وفره الاتفاق هو الأفضل، إذ سيوفر مع مزيد من التنازل إذا كان الغرض الأساسى دعم عسكرى واقتصادى، سيوفر أكبر دعم من جانب الولايات المتحدة، لكن المسألة لم تكن دعما أو غيره بقدر ما كانت انتهاج أى الطرق بأقل الأضرار لتحقيق الجلاء، بدليل أن مصر حينما وجدت حاجتها لدى الشرق لجأت إليه وفيما بعد دون الاعتبار لإغضاب الغرب، كانت الأهداف الملحة هى التخلص من الإنجليز، والبناء الداخلى، ثم تحديد توجهاتها بعد ذلك.

أما كون السودان مع مصر، كما يرمى «نجيب»، ومما سبق عرضه فقد كان من الواضح أن زعماء الأحزاب السودانية كانوا قد قرروا الاتجاه إلى الاستقلال بالسودان كلية دون الاتحاد مع مصر أو غيرها، وبالتالي فلم يكن الأمر فى حاجة

إلى انفصاليين من عدمه، وكذلك لم يكن منطقياً إرجاء اتفاق خاص بجلاء البريطانيين عن مصر لتحقيق الاتحاد مع السودان.

للإجابة على السؤال السابق طرحه حول هل كان هناك حلول أفضل مما قدمه اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م، وهل يعتبر ذلك الاتفاق لهذا أقل من طموح الجماهير، وهل عنى بذلك الاتفاق تحالفاً مع البريطانيين، نوضح أولاً أنه لا يجب النظر إلى الاتفاق وحده دون استعراض كاف للأحداث التي مرت بها العلاقات المصرية البريطانية منذ الاحتلال الإنجليزي لمصر وحتى سنة عقد الاتفاق بما احتوت من أشخاص وإرادات أولئك الأشخاص، والمواقف، والنتائج هذا بالطبع مع مراعاة الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بكل حدث.

ثانياً اتخذ البريطانيون خطأ واحداً في مفاوضات صدقي - بيفن سنة ١٩٤٦م، وفي محادثات سنة ١٩٥٠م، وفي اتفاق أكتوبر ١٩٥٤م من حيث تحقيق دفاع منطقة دون اختلاف إلا في المسميات، وكان الميزة في الاتفاق الأخير أنه أبرم ولكن نص على ألا تعود القوات البريطانية إلى مصر إلا في حالة الهجوم فقط على البلاد المحددة في المادة (٤) من ذلك الاتفاق، وعلى ذلك ربما كان اتفاق ١٩ أكتوبر متقدماً خطوة عن نتائج مفاوضات صدقي - بيفن ومتفقاً تقريباً مع نتائج محادثات الوفد قبل إلغاء المعاهدة.

ذلك عن الآراء التي كانت ضد الاتفاق والتي ترى أنه لا يجب إبرامه من الأصل، أو بعضها أراد التعديل والإضافة لبعض نصوصه، ويرجح أن تلك الآراء قد أسهمت أو أثمرت، إذ أضيف إلى الاتفاق النهائي المادة رقم خمسة ولم تكن موجودة في اتفاق المبادئ الرئيسية.

أما عن الآراء التي كانت ترى أن الاتفاق قد حقق قيماً إيجابية لمصر، مرجع رأيها إلى كون الاتفاق قد نص على جلاء القوات البريطانية برية وجوية وبحرية

كاملة عن مصر، وكانت تلك الآراء ترى أن إخراج الإنجليز من مصر ولو بتنازل ما أفضل من بقائهم والتفاوض معهم سنوات طويلة لإخراجهم بمصاحبة ظروف داخلية صعبة كان أساسها متطلبات الأحزاب القديمة، ورغبات الاتجاهات السياسية الجديدة، ونسبة كبيرة من الجماهير خاصة فى الأقاليم بعيدة عن الوعي السياسى، ومن ثم فإن الاتفاق مع أقل الخسائر كان مطلوباً، كان يمكن إجراء وقفه بعد نجاح الاتفاق وإعادة تقييم لكل النظام، لكن ذلك بالطبع لم يتم(*).

كما سبق عرضه من مفاوضات ومحادثات تمت بعد الحرب الثانية بين المفاوض المصرى والمفاوض البريطانى يتضح أن الأهداف البريطانية فى مصر وفى قناة السويس وخاصة مع متطلبات الولايات المتحدة فى المنطقة يتضح أنها لم تتغير طوال تلك الفترة، وإنما هى غيرت أساليبها ومسميات مقترحاتها، على ذلك فإن ما طلب من «صدقى» أو من «النحاس» هو فى مضمونه ما طلب من «نجيب» أو من «جمال عبد الناصر»، فالدفاع المشترك فى مفاوضات صدقى - بيفن أو حلف على غرار حلف دول شمال الأطلنطى فى محادثات حكومة الوفد ١٩٥٠/١٩٥١م، أو دفاع المنطقة كما طلب من «نجيب» ووافق، وإدخال تركيا ضمن حالات عودة القوات البريطانية إلى مصر كما وافق «عبد الناصر»، كلها كانت تهدف إلى تحقيق دفاع من منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية أو بالأحرى لإكمال سلسلة الأحزمة الدفاعية التى قررتا الولايات المتحدة.

من جانب آخر يتضح أن العبرة ليست بما تعرضه بريطانيا لتحقيق تسوية، وإنما بما يتحقق مما يعرض، وعادة ما كان المفاوض البريطانى يسعى إلى عدم تمكين

(*) يوضح محمد عبد الوهاب مؤلف كتاب «Nasser and U.S. Foreign Policy» أن الحالة الياسة لـ«عبد الناصر» كانت قد دفعته لإتمام اتفاق ما، لكن ما رجحناه أن ذلك الاتفاق كان خطوة ضمن خطوات عبد الناصر المخططة نحو حل القضية الوطنية.

المفاوض المصري من الوصول إلى تحقيق ما عرض بطريقتين؛ إما أن يكون العرض أصلاً قاسى الشروط وخاصة إذا ما شعر المفاوض البريطاني أن جبهة المفاوضة المصرية متماسكة فتتصدع تلك الجبهة غالباً لقسوة الشروط، أو يعرض شروط عادية مع علمه مسبقاً بضعف جبهة المفاوضة في مواجهة أساليب المفاوض البريطاني لاستهلاك الوقت حيث كانت منطقة القناة من أفضل المناطق المناسبة للقاعدة البريطانية.

بذلك يتضح أن اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ كان موفقاً في حسمه مسألة إخلاء القوات البريطانية من مصر، كما أنه لم يكن متخلفاً بدرجة أو بأخرى عما سبق عرضه على الحكومات المصرية بعد الحرب الثانية وحتى الثورة وربما كان متقدماً بدرجة أفضل عما عرض، والأهم أن المفاوض المصري نجح في إبرامه، ولم يترك الفرصة للحكومة البريطانية لإبقاء قواتها في مصر.

كما سبق عرضه يتضح أن الهدف الرئيسى لقادة ثورة يوليو كان تحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر لإنهاء الوجود البريطانى هناك، وقد تحركت تلك القيادة في عدة اتجاهات لتحقيق هدفها، إذ قامت بحملة دعائية ضد الوجود البريطانى في مصر، كما نفذت عمليات فدائية بغرض الضغط السياسى لتحريك الحكومة البريطانية نحو حل المشكلة المصرية، وقامت تلك القيادة بمحاولة السيطرة على القوى الداخلية لتكوين جبهة واحدة لا يمكن استغلال تناقض ينشأ بينها من الجانب البريطانى، كما قامت تلك القيادة بالاستفادة ومنذ قيام الثورة بالتقارب الذى تكون بينها وبين الجانب الأمريكى بحث ذلك الجانب على التفاهم مع الحكومة البريطانية والتأثير عليها لبدأ التفاوض واستمراره لحل المشكلة القائمة بين الطرفين المصرى والبريطانى.

مما عرض فى ذلك الفصل، قام الجانب الأمريكى بدوره إما عن طريق مناقشة مقترحات قدمها إليه كل من الجانبين المصرى والبريطانى وأبدى رأيه فى كل، أو عن طريق نصحه لكل من الطرفين، كما عمل على إيجاد جو من الثقة والألفة بينهما، وقد كان ذلك الجانب يتحرك فى الأساس لتحقيق جزء من أهدافه المخططة فى المنطقة إما عن طريق تحقيق وجود مباشر له فى مصر، أو عن طريق اشتراك الولايات المتحدة فى اتفاق ثلاثى يضمها هى وبريطانيا ومصر، وأخيرا وبفضل الطريقتين السابقتين عن طريق المساعدات الاقتصادية والتى يمكن من خلال جو الألفة والثقة بين السفارة الأمريكية فى مصر وبين «عبد الناصر» من إضافة تركيا إلى اتفاق ١٩ أكتوبر، فى نفس الوقت ومن المثير للانتباه أن «جمال عبدالناصر» لم يقبل إبرام اتفاق مساعدات عسكري على أساس برنامج الدفاع المشترك.

أما الحكومة البريطانية فقد قبلت توسط الجانب الأمريكى ومنذ قيام الثورة، لأنها لم تكن قد تعرفت على قادة الثورة، كما أن عناصر التناقض المصرية القديمة المعروفة لها كانت تنهار واحدة وراء الأخرى، كما أن عناصر جديدة وقديمة بدأت فى مناوئة النظام الجديد وكان الانتظار والمراقبة أفضل لعل النظام ينهار، وإذا لم يكتب له الانهيار فإنها وعلى ما يرجح لم تكن على استعداد لاختبار قواها وبشكل جدى فى مواجهة ذلك النظام، ومن ثم فقد تركت الجانب الأمريكى يعمل بأسلوبه، والمرجح أنه عمل ولكن جاءت حلوله مستفقة وقواعد السياسة الأمريكية المرسومة نحو تلك المنطقة.

استجابت الحكومة البريطانية للمساعى الأمريكية، ووافق رئيس الوزراء البريطانى على العودة للمفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى لحل مشكلة قاعدة السويس وإخلاء القوات البريطانية من مصر، وعلى اعتبار أن القاعدة قد

فقدت قيمتها الإستراتيجية التى كانت لها من قبل، وعلى ذلك فقد تم الاتفاق تقريبًا بين الجانبين المصرى والبريطانى على المقترحات التى قدمت من الجانبين بوساطة الجانب الأمريكى وبشكل غير رسمى قبل إبرام الاتفاق، وفى نفس المناسبة التى بعث «ونستون تشرشل» «لايزنهاور» ليلغى باتخاذ هذا القرار أوضح له رغبته فى اشتراك بريطانيا مع الولايات المتحدة فى المجال النووى وكذلك مناقشته فى موضوع إكمال «الجهة العالمية» «ناتو ومياتو وسياتو»^(١).

على ذلك وبعد مفاوضات رسمية استمرت من ١٠ يوليو إلى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤م تم توقيع المبادئ الرئيسية، ثم تم التفاوض فيما بين ٢٧ يوليو إلى ١٩ أكتوبر حتى تم وضع الاتفاق فى شكله النهائى فى ذلك التاريخ، وجاءت الإضافات فى الاتفاق النهائى فى التفاصيل، ثم أضيفت مواد لم يكن يحتويها اتفاق المبادئ الرئيسية مثل المادة رقم (٢) والمتعلقة بإنهاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦م، والمادة (٥) والمتعلقة بضرورة انسحاب أى قوات عادت إلى مصر بموجب المادة (٤) وفورًا، وكذلك أجزاء متعلقة بعدد الفنين، ومحضر متفق عليه.

جاء ذلك الاتفاق محققًا وفى المقام الأول لأصول وقواعد السياسة الأمريكية نحو منطقة الشرق الأوسط ومصر لكن فى حدود ضيقة، وهو ما تحققه المادة أربعة من الاتفاق، إذ إن عودة القوات البريطانية إلى قاعدة السويس لن تتم إلا فى حالة واحدة وهى الهجوم كما تنص عليه المادة (٤)، كما أن قوات شمال الأطلنطى لن تتحرك إلى تلك المنطقة إلا فى حالة مهاجمة تركيا، وكان الاحتمال الأرجح أن تتعرض تركيا للهجوم قبل مصر.

(1) Foreign Relations of U.S.A. 1952 - 1954, Vol. IX, Churchill to Eisenhower, June 21, 1954, p. 2275.

أما قيادة الثورة فقد كانت رؤيتها واضحة تماماً من حيث تصفية الوجود البريطاني في مصر، ومع الظروف الداخلية القائمة فعلاً أو التي أوجدتها تلك القيادة سواء عدم استقرار للقوى الداخلية أو ظروف البناء الاقتصادي والاجتماعي، ومع استيعاب تلك القيادة لوضع البلاد العربية المحيطة والتي اتسمت بعدم الاستقرار، ومع استطلاع الدعم الحقيقي الذي يمكن أن يقدمه زعماء الحياد لمصر إذا ما اتخذت موقف الحياد ومع وضوح غيابه، كان لابد أن تؤثر تلك العوامل حين مناقشة المفاوضات المصرية لقضية بلاده.

وبقدر ما كان للوضع السياسي الذي تكون داخليا بعد الثورة من سلبيات إلا أنه كان له إيجابياته، فقد نجح في تكوين جبهة واحدة من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة اتفقت في مواجهة المفاوضات البريطانية، بحيث لم يعد هناك فرص إلا في أضيق الحدود لنكوص ذلك المفاوضات عما اتفق عليه، ونجح المفاوضات المصرية في المتابعة حتى إبرام اتفاق ١٩ أكتوبر والذي يقضي بخروج حوالي ثمانين ألف جندي بريطاني من مصر عدا ألف ومائتين وثلاثة عشر مدنياً يخرجون بعد سبع سنوات من إبرام الاتفاق، وتسلمت مصر منشآت عديدة منها مطارات حربية وميناء بحري، ومعسكرات ومصانع ومخازن وورش.

أما فيما يتعلق بقرار الحكومة المصرية باشتغال تركيا في الاتفاق وطبقاً للمادة (٤)، هناك سؤال نظرحه وهو: ماذا لو نشأت حرب بين القوى الكبرى وغالباً ما ستكون تقليدية؟ من المعلوم أن إفريقيا هي معبر رئيسي لأي من القوتين الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة كل تجاه الأخرى، كما أنها تتخذ عادة قاعدة لانطلاق عمليات، وتخزين معدات ومواد، ومصر في قلب كل هذا ماذا ستفعل؟ هل ستقف على الحياد؟ يمكنها ذلك لو أنها كانت أقوى من الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة، أم ستلجأ للأمم المتحدة للحفاظ على حيادها؟ وهذا غير محتمل

فى حرب مثل تلك التى نتحدث عنها، لأنها ستكون حرباً عالمية، فأى أمم متحدة تلك التى ستحافظ على حياد مصر، لابد وأن كل تلك التساؤلات قد دارت بعقل المفاوض المصرى ووازنها مع ظروفه المحيطة به، وكان قراره حيثئذ نحو بلاده الاتفاق الذى خرج به المتفاوضون وعلى ما يرجح انتظاراً لظروف أفضل مع أقل الخسائر بقرار الاتفاق هذا، مع ثقة مطلقة وفيما يبدو فى إرادة الله.

بعد أن أبرم الاتفاق وكان له صدى طيب بين بعض دول أحلاف حزام الأمن الأمريكى، وبعد أن أحكمت القيادة فى مصر قبضتها على القوى الداخلية وسيطرت على السلطة بيد من حديد، كيف كانت تحركات تلك القيادة داخليا وخارجيا وخاصة مع بداية انتهاج إسرائيل لسياسة جديدة فى المنطقة، ومع محاولة ضم عديد من البلدان العربية فى حلف جديد إكمالا لسلسلة الأحلاف الغربية، ذلك ما سنوضحه فى الفصل التالى.



الفصل الرابع

مقدمات العدوان الثلاثى على مصر

- دور بريطانيا فى تطور العلاقات:
- حلف بغداد - إسرائيل.
- تحركات القيادة المصرية:
- باندونج - دفعات من الفدائيين للعمل خلف الخطوط - صفقة أسلحة.
- عدد من التحالفات العربية.
- جيلد هول.
- بعثة تمبلر - طرد جلوب.
- إلغاء عروض القرض.
- تأمين قناة السويس.

دور بريطانيا فى تطور العلاقات:

أشارت توقعات فريق من الساسة البريطانيين إلى إمكانية حدوث حالة من الاستقرار فى العلاقات المصرية البريطانية، وخاصة بعد عقد اتفاق الجلاء، وبدأ انسحاب القوات البريطانية من مصر، وقد أشاروا حيثذ إلى أن مسئولية هذا الاستقرار مثلما تقع على الجانب المصرى، فالسياسة التى سبتهجها الحكومة البريطانية مسئلة أيضا وإلى حد كبير، لكن عددا من العوامل القائمة والطارئة أدت إلى عكس تلك التوقعات.

إذ إنه ورغم إشارة رئيس الوزراء البريطانى إلى تضاول القيمة الاستراتيجية لمنطقة قناة السويس بسبب التطور النووى، إلا أن الحكومة البريطانية لم تكن ترغب فى فقد سيطرتها كلية فى تلك الاتجاهات، لما لها من أهداف ومصالح فى المنطقة العربية خاصة، ومع وضوح ذلك الهدف مع قيام حزب العمال البريطانى المعارض حيثذ بانتقاد الحكومة، راتهاها بالتهاون فى حقوق بريطانيا، واستياء الرأى العام الإنجليزى الخائق على الحكومة لاعتقاده فى تهاونها من حيث إبرامها اتفاق بإجلاء القوات البريطانية من مصر، فقد أصبح كل ما تمثله مصر مثالا لضعف الإمبراطورية من وجهة الرأى العام الإنجليزى، ومن ثم وجدت الحكومة البريطانية القائمة حيثذ نفسها معرضة لضغوط متلاحقة تحت تلك الأعباء، ومن تلك القوى⁽¹⁾.

إضافة إلى العوامل السابقة، ومع تولى رئيس وزراء جديد بعد ونستون تشرشل يتسم بالتردد وعدم الحسم فى قراراته، ومع تأثره هو ومعاونوه بالأصوات المؤيدة للصهيونية سواء داخل مجلس العموم أو خارجه، لم يكن من الممكن أن

(1) Trevelyan Humphrey, The Middle East in the Revolution, PP. 7, 13-14.

تتخذ الحكومة قرارات تؤيد الاستقرار فى العلاقات، وخاصة أنه وعلى رأس جهازه الحكومى اتبع سياسة من التعتيم حول حقيقة الأوضاع فى مصر، ربما كون شعورا عاما إنجليزيا وغريبا كارها وحاقدًا على مصر وعلى رئيسها^(١).

علاوة على أن الجانب المصرى ومع أهدافه الواضحة فيما يتعلق بالقضية الوطنية والتي لم تكن على استعداد للتعرض لآية مؤثرات طارئة، قد تؤدي إلى عرقلة خطوات التخلص من الوجود البريطانى بشكل نهائى من مصر، أو تؤدي إلى وجود استعمار آخر بديل سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وإضافة إلى الحالة التى كانت الحكومة البريطانية تعيشها بسبب الضغوط الواقعة عليها وكذلك المزاج النفسى السيئ لوزير خارجية الولايات المتحدة، دفع ذلك القيادة المصرية إلى التطرف فى قراراتها أحيانا، بما أدى فى النهاية إلى تطور الوضع بشكل خطير فى المنطقة.

هل أدت إذن أزمة الثقة بتتائجها من شكوك واتهامات وردود أفعال كما يوضح «أرسكين تشايلدرز» فى كتابه «الطريق إلى السويس» إلى تدهور العلاقات بين الطرفين المصرى والبريطانى، أم أن المسألة كانت تضارب المصالح والأهداف، وكلٌ حاول أن يحقق أهدافه المضادة لأهداف الطرف الآخر بما أدى إلى انهيار تلك العلاقات.. أم أن المسئولية كانت تقع فى المقام الأول على الحكومة البريطانية لأن مصر أوضحت أهدافها فى وقت مبكر وكانت تحركاتها فى حدود تلك الأهداف.. أم توزعت المسئولية على أطراف أخرى، ذلك ما سنوضحه فى هذا الفصل، من عرض لتفاصيل الأحداث، ودور كل الأطراف المعنية، وما أدى إليه دور كل طرف على وجه التحديد فى العلاقات المصرية البريطانية^(٢).

(1) Hansard, House of Commons, 22-3-1955, P. 6, Oral Answers,

انظر أيضا، أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١٠٤، القاهرة ١٩٦٢.

(٢) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١١٢.

حلف بغداد - إسرائيل،

كان لبريطانيا مصالح هامة بترولية وغيرها في العراق وفي منطقة الخليج العربي، ولم يكن بوسعها أن تغير استراتيجيتها مرة واحدة لحماية تلك المصالح، سواء بالقوات أو بالقواعد، بل ازداد تعلقها بنظرياتها الأمنية تلك، خاصة مع مفاوضات ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ لإجلاء القوات البريطانية من مصر، ومع إتمام تلك المفاوضات وإجراء الاتفاق، بدأت تفكر في قاعدتها السياسية التقليدية في تلك المنطقة، بل وفي مركزها الإنذاري المتقدم، ونعني العراق والأردن^(١).

من جانب آخر استحوذت تلك المنطقة سواء العراق أو الأردن ثم سوريا ولبنان على اهتمام «جون فوستر دالاس» لأنها كانت تمثل عمقا أكبر لما كان يسميه بحلف النطاق الشمالي، والذي رغب أن يضم -علاوة على تركيا وباكستان- تلك البلاد العربية ثم إيران ليحقق له امتدادا أكبر ليربط الشرق الأقصى بدول حلف الأطلسي مارا بالشرق الأوسط، وقد قويت رغبته تلك مع فقدان الأمل في إمكانية ارتباط مصر بموقعها المتميز بذلك الحلف، وقد قويت تلك الفكرة مبكرا وبعد لقاء «دالاس» و «عبد الناصر» في سنة ١٩٥٣^(٢).

عمل رئيس الوزراء العراقي «نوري السعيد» على تحقيق تلك الفكرة منذ صدورها، وبدأ في السعي إلى تنفيذها، وكان في وعيه رغبة الدولتين وطموحاته الخاصة، فأعلن في بداية سنة ١٩٥٤ استعداداه لقبول أية مساعدات أمريكية

(1) Trevelyan Humphrey, The Middle East in the Revolution, PP. 13-14, See also, Marlowe John, Anglo Egyptian Relations, P. 413, See also,

انتوني ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ناصر، ط١، ص١٠٧.

(٢) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر، الإثنين ٢٨ مارس ١٩٥٥، قاعة المحاضرات، بإدارة الجيش، ص٢٥-٢٦، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٢٤، وكذلك أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، كذلك

Travelyan Humphrey, M.E. in Revol, P. 14.

للعراق، وبدأت فعلا حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا فى إجراء محادثات مع «نورى السعيد» حول تنفيذ تلك الفكرة، وبدأ هو بعد ذلك فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم معارضته داخليا لتنفيذ هذا التحالف فحلّ جميع الأحزاب، وأبطل البرلمان، وأجرى انتخابات جديدة أبعد عنها قوى المعارضة، ونجح فى إجراءاته، وقد بدأت خطواته تلك منذ بداية شهرى أبريل ومايو سنة ١٩٥٤، وبعد ذلك شرع نوري السعيد فى جولة بدأت منذ منتصف سبتمبر سنة ١٩٥٤، زار فيها عددا من البلدان خارج العراق^(١).

كانت نتائج جولة «نورى السعيد» غير واضحة، كما لم تسفر زيارته لمصر إلا عن بيان غير معبر لما تم فى لقاءه مع الرئيس «جمال عبد الناصر»، وتوضح المراجع أن حوارا طويلا دار بين الرجلين، حاول «كل منهما إقناع الآخر بوجهة نظره»، فنورى السعيد موضحا قيمة التعاون بين الدول العربية ودول الغرب، وجمال عبد الناصر مؤكدا نبذه لفكرة الأحلاف الغربية وأهمية اعتماد الدول العربية على ذاتها ومع بعضها فى تحقيق أمنها^(٢).

فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٥ أعلن فى بغداد وفى وجود «عدنان مندريس» رئيس وزراء تركيا و«نورى السعيد» رئيس وزراء العراق عن نية كل من العراق وتركيا فى عقد اتفاق عسكرى بينهما لتحقيق الأمن فى الشرق الأوسط وفى ٢٤ فبراير من نفس العام تم توقيع ميثاق التحالف بين العراق وتركيا، ثم انضمت إليه بريطانيا فى ٥ أبريل من نفس العام، وشاركت الولايات المتحدة فى هذا الحلف جزئيا بالانضمام إلى لجنة مقاومة النشاط الهدام واللجنة الاقتصادية له، ثم انضمت إليه كل من باكستان وإيران، وانضمت فيما بعد الولايات المتحدة إلى بلجته

(١) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١١٥.

(٢) محمد أنور السادات، وثائق السادات، ص ٦٣، انظر أيضا، عبد اللطيف البغدادي، مذكرات، ج ١، ص ١٩٩-٢٠٠، وكذلك، أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١١٦.

العسكرية، هذا وقد نُص في ميثاق التحالف على أن «الحلف مفتوح للانضمام إليه من أى دولة من دول الجامعة العربية، التى يهملها أمر السلم والأمن فى المنطقة»^(١).

مع الإعلان الأول لنوايا تركيا والعراق بعقد الاتفاق السابق ذكره، شنت الصحافة والإذاعة المصرية حملة عنيفة على الحلف المزمع عقده، وعلى «نورى السعيد»، وكان قد سبق تلك الحملة بفترة طويلة محاولات مصرية لإقناع «نورى السعيد» بعدم الانضمام لذلك التحالف، كما كانت وجهة نظر «عبد الناصر» فى لقائه «بنورى السعيد» فى القاهرة واضحة، وبالتوازي مع تلك الحملة التى بدأت منذ ١٦ يناير سنة ١٩٥٥، حاولت القاهرة عن طريق اجتماع رؤساء حكومات الدول العربية فى مؤتمر دعت له ليبدأ فى يوم ٢٢ يناير توحيد موقف الدول العربية حيال ذلك التحالف، وانتهى الاجتماع فى ٦ فبراير دون الوصول إلى نتيجة محددة، لكن الذى كان واضحا هو أن إجراءات القاهرة لم تكن مقبولة من بريطانيا، ومن جانب آخر كان هناك ترحيب كبير بتلك الإجراءات بين الجماهير العربية وبين القادة الوطنيين^(٢).

على ذلك تركزت نقاط المحادثة فى لقاء جرى بين المستر «أنتونى إيدن» والرئيس «جمال عبد الناصر» فى ٢٠ فبراير أثناء مروره بالقاهرة لحضور مؤتمر فى «بانكوك» على موقف القيادة المصرية من الأحلاف الكبيرة، وموقفها من الصراع العربى الإسرائيلى، ولقد ركز «أنتونى إيدن» على التعرف على وجهة نظر «جمال عبد الناصر» فى هاتين المسألتين، حيث أوضح «جمال عبد الناصر» فيما يتعلق بالأحلاف أنه من الأفضل أن يحقق أمن المنطقة العربية عن طريق الدول العربية

(١) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١١٧-١١٨، انظر أيضا: عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ط ١، ص ١٣٩-١٤٠، وكذلك، عبد اللطيف البغدادي، مذكرات، ج ١، ص ١٩٩-٢٠٠.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٢٧-٣٢٩، انظر أيضا، أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١١٧.

ذاتها، وإن أمكن معاونة دول الغرب لها بالتسليح والتدريب ومعاونتها اقتصاديا، كما أوضح فيما يخص الحلف العراقي التركي أنه ليس من المعقول أن تتصرف دولة عربية، منفردة، خاصة إذا كانت ضمن دول الجامعة العربية وقبلت مسئولية عضويتها، دون أخذ رأى باقى دول الجامعة، وكذلك ليس من حقها إذا رأت أن تتصرف منفردة إجبار دول عربية أخرى على الانضمام إليها؛ لأن فى ذلك بعثرة للدول العربية وإضعاف لقوتها، كما أن محاولة العراق ضم سوريا ولبنان والأردن إلى حلفها فيه خطورة كبيرة على مصر من جانب إسرائيل.

كانت القيادة المصرية قلقة من معلومة وصلت إليها، وهو ما توضحه المراجع من أن النية كانت متجهة إلى ضم الأردن للعراق وتقسيمها بين العراق وإسرائيل لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى بشكل نهائى فى المنطقة العربية، وقد دأبت القيادة المصرية حيثئذ على اتهام بريطانيا بالسعى لتحقيق هذا الغرض، وتوضح تلك المراجع أنه يبدو أن اتهامات القيادة المصرية وجدت ما يؤيدها، إذ يعترف «إيدن» فى مذكراته بأنه قدم طلبه إلى «نورى السعيد» بأن يوفد بعض القوات العراقية بالطائرات إلى الأردن، كما تم إثارة هذا الاتهام مرة ثانية حين بات جزءا من الاتهامات المحددة التى وجهها «دالاس» إلى حكومة «أنتونى إيدن» بشأن أزمة السويس^(١).

أوضح «إيدن» فى لقائه «بجمال عبد الناصر» أن الحملة على الحلف العراقى التركى تعنى فى نفس الوقت حملة على السياسة البريطانية والسياسة الأمريكية فى المنطقة، وهو الأمر الذى سيؤدى إلى إساءة العلاقات بين مصر والغرب، كما أنه لا يعبر فى مضمونه عن حسن نوايا القيادة المصرية والذى كان مرجحوا بعد الاتفاقية الأخيرة، وطالب «إيدن» «عبد الناصر» بوقف تلك الحملة، كما فهم

(١) أرسكين تشايلدرز، تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١٣٤.

«إيدن» وجهة نظر «جمال عبد الناصر» فى المشاكل العربية الإسرائيلية بعد الهدنة، وعرف أنه من الممكن أن تقبل الدول العربية قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، لكن «إيدن» أبدى قلقه فى نهاية اللقاء نحو آراء «جمال عبد الناصر» فى الأحلاف الغربية الكبرى^(١).

حيثُ قد وقع حادث لم يكن غريبا أن يقع، وهو إغارة قوة إسرائيلية نظامية على مدينة غزة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥، حيث إن حوادث اختراق خطوط الهدنة بين العرب وإسرائيل لم تتوقف منذ بدأ الهدنة، لكن الجديد فى هذه العملية أنها كانت مُنظمة لقوة نظامية كبيرة، ولم يكن هناك طارئ جديد على خطوط الهدنة ليجعلها بهذا الحجم وبأسلوب التنفيذ، إلا أن يكون لها أهداف مخططة وطارئة، وربما كان التوقيت يحمل فى طياته معنى خاصا، وقبل أن نوضح مغزى حدوث تلك الإغارة وتوقيت وقوعها، والذي سيساعد فى تحليل نقاط البحث، سنعرض باختصار لأهداف إسرائيل فى المنطقة^(٢).

كانت الأهداف اليهودية منذ أمد بعيد تحكمها الأحلام الدينية والتاريخية ممثلة فى السيطرة والسيادة على شبه جزيرة سيناء، وكان هذا الدافع مقرونا بدوافع أخرى، هى دوافع إستراتيجية وضرورات سياسية وأغراض دفاع عن النفس، شكلت أهمية لتحقيق هذا الهدف لدى القوى الصهيونية وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ولقد أعلن «بن جوريون» تلك الأهداف بصورة رسمية واضحة فى مستهل عام ١٩٥١، كما ظهرت إشارات فى الكتاب السنوى الإسرائيلى عام ١٩٥٥ تشير للحدود التاريخية لإسرائيل، وكما سبق القول لم تنقطع أحداث خرق

(١) عبد اللطيف البغدادي، مذكرات، ص ١٩٩، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٥٣.

(٢) دار المحفوظات، ملفات أرقام ١٠٩، ج ٥، ١١٨، ج ٥، ١٥٩، ج ٣، ٨١٣ ج ٣، ١/٥/١٩٥٢-١٩٥٤، مخ/١٥٠.

الهدنة منذ توقيعها وحتى وقوع العدوان الثلاثى على مصر، وهو ما سنشير إليه فى موضعه، وهى خطوات عملية اتخذتها إسرائيل بهذا السبيل^(١).

كانت الإشارة حيثئذ إلى أهداف إسرائيل محصورة فى الحدود السابق ذكرها، ولم تؤيدها أقوال رسمية أخرى أو وثائق معينة، لكن مؤلف كتاب «الطريق إلى السويس» يوضح أنه يمكن تبين صحة هذه الأهداف بالرجوع إلى يوميات عسكري بريطاني مشهور، من أصدقاء إسرائيل المتعصبين، وهو العقيد «ريتشارد مانيرز تهاجن» الذى رافق خطوات نشوء إسرائيل، ويوضح المؤلف أن أهم أفكاره التى دونها فى يومياته هى: أولا دفع الجانب المصرى دائما على أن يظهر بمظهر المعتدى فى أى عمليات قد تنشب بين مصر وإسرائيل، وثانيا الوصول إلى القناة فى أى عملية كبيرة والسيطرة عليها، وإعلانها عمرا مائيا دوليا، وإعلان سيادة إسرائيل على سيناء^(٢).

وهكذا ركزت إسرائيل الضوء على تلك المنطقة الفاصلة بين مصر وإسرائيل، وهى سيناء، وخاصة مع بدء الاتفاق على إخلاء القوات البريطانية من مصر، والذى سيجعل تلك المنطقة عراء من القوات البريطانية الصديقة لإسرائيل والعارلة بينها وبين مصر، وثانيا مع تيار القومية العربية وتركز الضوء على «جمال عبدالناصر» واكتسابه لصلاحيات زعامية واسعة يمكن أن تشكل تهديدا لإسرائيل، ومن ثم بدأت فى إحدى عملياتها القتالية فى ٢٨ فبراير وذات الطابع الاستطلاعى لردود أفعال الجانب المصرى، ويقدر ما كانت تلك العملية لصالح النوايا الإسرائيلية المستقبلية، إلا أنها كانت تحمل أيضا فى طياتها معانى أخرى عديدة.

بدأت عملية الإغارة على غزة بعد عودة «ديفيد بن جوريون» وزيرا للدفاع وخلفا «للافون» بعشرة أيام، وقد اشترك فى هذه العملية خمسون فردا من قوات

(١) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١٦٥-١٦٦.

(٢) نفس المرجع، ص ١٧٠.

المظلات الإسرائيلية بهدف الإغارة على معسكر شمال غزة، بهدف تدمير الأهداف الحيوية في المعسكر، والقضاء على القوة الموجودة به، واستمرت تلك العملية لمدة ثلاث ساعات، انسحبت بعدها القوات الإسرائيلية إلى قواعدها، وقد تم خلال تلك المدة نسف وتدمير محطة مياه، وكانت خسائر الأفراد ٣٨ قتيلًا و٣٣ جريحًا من قوات المعسكر، وثمانية قتلى وتسعة جرحى من قوات الإغارة^(١).

صدر قرار مجلس الأمن في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٥ «بإدانة هذا الهجوم لانتهاكه لشروط قرار مجلس الأمن. بوقف إطلاق النار في ١٥ يوليو سنة ١٩٤٨»، «ويعبر عن اقتناعه بأن الحفاظ على اتفاقية الهدنة العامة يهدده الانتهاك المتعمد لتلك الاتفاقية من قبل أحد الأطراف له»، ورغم هذا القرار فقد أوضحت تقارير مراقبي خطوط الهدنة أن الاعتداءات ما زالت جارية، بل أعلنت حكومة إسرائيل بعد ذلك في تحد أنها دبرت هذا العدوان كعمل ثأري لما وقع مؤخرا من غارات على إسرائيل في قطاع غزة قبيل تلك الإغارة، ورغم أن حججها لم تجد ما يؤيدها من تقارير عن عمليات غير عادية يكون أصدرها مراقبو الأمم المتحدة، أو وسائل الاستطلاع الأمريكية المتفوقة، فإن الأمر لم يتعد سوى قرار بالإدانة من مجلس الأمن، ولم يترتب عليه شيء^(٢).

لكن ما هو موقف بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، دول الاتفاق الثلاثي أو التصريح الثلاثي لعام ١٩٥٠ من هذا الاتفاق، إلى أي حد نفذت حكومات

(١) هيئة البحوث، وزارة الدفاع، حرب العدوان الثلاثي على مصر، ج ١، ص ٢٣، القاهرة ١٩٨٨، محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ط ١، ص ١٨، بيروت ١٩٨١، أرسكين تشايلدرز تعريب حماد، الطريق إلى السويس، ص ١٢١، القاهرة ١٩٦٢، ص ١٢١.

(2) American Foreign Policy, 1950-1955, pp 2247-2248, See also,

محمد أنور السادات، وثائق السادات، ص ١٦، انظر أيضا، أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١٢١، وكذلك، انتوني ناتنج، ناصر، ط ١، ص ١٢٩.

يعد تقرير الموقف عادة لاي من القوات المتضادة طبقا لدخول ١٨ طريقة حصول على معلومات، أي أن تقدير الموقف في هذه الحالة مبني على حقائق، وليس افتراضات نظرية.

تلك الدول تعهداتها كما جاء فى التصريح، بالحفاظ على الأوضاع العربية الإسرائيلية القائمة سواء بالنسبة إلى الخطوط التى رسمتها اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩، أو بالنسبة لتحقيق توازن التسليح بين الفريقين.

توضح الوثائق المصرية المتيسرة أن موقف التسليح بين القوى العربية وبين إسرائيل كان مختلفا إلى حد كبير، وذلك من واقع حجم القوات الإسرائيلية والعربية طبقا لتقدير الموقف الذى جاء بتقرير اللجنة العسكرية الدائمة، والهيئة الاستشارية العسكرية، التابعتين لجامعة الدول العربية، وذلك فى ٣ مايو سنة ١٩٥٤ (١).

كان حجم القوات النظامية الإسرائيلية، أولا:

القوات البرية: ٣ فرقة مشاة + ٣ كتائب مدفعية ميدان + ٢ بطارية مضادة للطائرات ٣,٧ + ٣ لواء مدرع + ٣ كتائب مصفحة + ٢ كتيبة مظلات + ٢٤ كتيبة حرس حدود + سكان المستعمرات (٢).

القوات الجوية: ١٠٤ طائرة مقاتلة + ٣٢ طائرة قاذفة خفيفة + ٣٠ طائرة نقل قاذفة.

القوات البحرية: لها قوات بحرية.

الاحتياطى العام: يصل عند التعبئة إلى ٣٠٠,٠٠٠ مقاتل.

وكان حجم قوات الجيوش العربية معا:

(١) دار المحفوظات العسكرية، ملف رقم ١٥٦ ج ١، عمليات ٢٠/٥/١٩٥٤، ص ٣٥-٤٠.

(٢) نفس المصدر، ص ٣٧.

حجم القوة التى نفذت عملية غزة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ تعادل سرية تقريبا، وهى ما يعادل ثمن قوات المظلات الإسرائيلية حيثئذ، وهو حجم نسبيا ضخم لعملية بهذه الظروف.

القوات البرية: ٣ فرق مشاة + مجموعة لواء مدرع + ٢ لواء مشاة مستقل + ٩ كتائب حرس وطنى، وكان فى الأردن خاصة ٢٦ ألف فرد حرس وطنى يمكن رفعها إلى ٤١ ألف فرد فى حالة توفر أسلحة جديدة.

القوات البحرية: لها قوات بحرية.

أما الجيش المصرى مثلاً منفرداً: ١ فرقة مشاة + مجموعة مدرعة.

يتضح من العرض السابق أنه كان هناك تفوق وذلك فيما يتعلق بالقوات الجوية الإسرائيلية، وكذلك فيما يتعلق بالأسلحة الأرضية، فى مدفعية الميدان، وفى المدرعات «الدبابات»، وكذلك فى الأسلحة الصغيرة، وخاصة إذا ما تم استدعاء الاحتياطى العام الإسرائيلى وهو أمر سهل إجراؤه ببساطة فى إسرائيل، وسيكون التفوق حيثئذ شاسعاً جداً، وكان هذا الموقف قائماً حتى ٣/٥/١٩٥٤ (١).

أدى ذلك التفوق فى تسليح الجيش الإسرائيلى إلى قيامه بعمليات متتالية على الحدود المصرية، وكانت فى البداية لا تتعدى عمليات عبور لخطوط الهدنة مع القيام ببعض السرقات البسيطة والصغيرة على الحدود مباشرة، وهو ما كان يتم من الطرف المقابل أيضاً، ثم تطور الأمر من الجانب الإسرائيلى إلى القيام بعمليات استطلاعية استفزازية، متحدية لكل القوانين والمواثيق ولم يُدنها أحد.

(١) المعروف أن نسب الاستكمال لأى جيش من الجيوش سواء بالنسبة للأفراد أو المعدات أو الأسلحة تتوقف عادة على الحالة الاقتصادية للدولة، وعلى أساليب الاستخدام، وعادة عند بدأ إنشاء وحدة أو تشكيل لا تكون نسب الاستكمال واحدة أو كاملة لكل الوحدات الفرعية، مثلاً قد تكون نسبة استكمال الأفراد ٨٠٪ من المرتب الأساسى لهذه الوحدة، ونسبة استكمال التسليح الرئيسى ٨٠٪، والفرصى ٦٠٪ وهكذا، وبديهيًا ومع المعونات الخارجية وللظروف التى أنشأت خلالها إسرائيل، ومع الأخذ بنظرية نسب الاستكمال تلك تكون قوات إسرائيل هى المتفوقة حيث إن نسبة القوة الضاربة المدرعة ١:٣، والحجم العددي عند التعبئة أكبر، هذا مع افتراض أن اقتصاديات كل من الدول العربية وإسرائيل فى نفس المستوى.

توضح الوثائق المتيسرة أنه منذ بداية شهر مايو سنة ١٩٥٢ إلى نهاية شهر يوليو سنة ١٩٥٢ كانت تتم عمليات عبور لخط الهدنة لأعداد محدودة من اليهود بغرض سرقة مواد غذائية، أو كان يتم إطلاق نيران مؤثرة على بعض الأعراب داخل مزروعاتهم في الجانب المصرى، أو إطلاق نيران على دوريات مصرية ثابتة، كما كان الجانب المصرى من أعراب سيناء يردون بالمثل على تلك العمليات سواء كانت سبرقات، أو إطلاق نيران على دوريات ثابتة، أو زرع ألغام لدوريات متحركة^(١).

كما توضح الوثائق أيضا أن طبيعة تلك العمليات قد بدأت فى التطور من الجانب الإسرائيلى، فتوضح دخول إحدى كاسحات الألغام اليهودية المياه الإقليمية المصرية أمام غزة فى شهر أكتوبر من سنة ١٩٥٣، وتوضح أن باخرة إسرائيلية باسم «بات حليم أو باك ساليم» القادمة من مصوع قد تم احتجازها وبحارتها فى ميناء بور توفيق فى السادسة من صباح يوم ٢٨/٩/١٩٥٤، وكانت تحاول عبور القناة للوصول إلى حيفا وعلى حد قول بحارتها، كما بدأت طائرات «السبتفاير» الإسرائيلية فى اعتراض طريق طائرات شركة مصر للطيران وذلك على وجه التحديد فى أيام ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٤، ٣٠ نوفمبر، ١١ ديسمبر من نفس السنة، كما تم اعتراض طائرة سورية من طراز «داكوتا» قادمة من دمشق فى طريقها إلى القاهرة، وذلك فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٤، وقد أجبرتها الطائرات الإسرائيلية النفائة المعترضة على النزول فى مطار اللد بإسرائيل، وقد أبلغت هذه الطائرة بتلك المعلومات وهى فى الجو^(٢).

(١) نفس المصدر، ملف رقم ١٥٩ ج٣، تسجيل ٥/١، مخ ١٥٠.

(٢) نفس المصدر، ملف رقم ١١٨ ج٥، تسجيل ٥/٣، مخ ١٥٠، ص ٣٢-٣٤، وكذلك نفس المصدر،

ملف رقم ١٣٩ ج٦، مخ، فرع النشاط الداخلى، وكذلك نفس المصدر، ملف رقم ١٠٩ ج٥، مخ ١٥٠، ص ١-٥.

فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٤ فتحت قوات يهودية نيران الهاون على أربعة مواقع مصرية شرق وشمال غزة، وفى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ دخلت مجموعة من اليهود بقوة فصييلة معسكر بمنطقة العوجة أخلته القوات المصرية واستمرت به القوات اليهودية لمدة ثمانى ساعات ونصف ثم أخلته بعد ذلك، وفى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٤ عبرت قوات إسرائيلية خطوط الهدنة وتوغلت لمسافة ٣ كيلومترات فى الأراضى المصرية حتى منطقة «بئر نفع» وحرقت خيمتين واستولت على كمية من المواد الغذائية^(١).

يتضح مما سبق عرضه أن إسرائيل طورت عمليات اختراق الحدود بشكل اضطرادى، وكما توضح الوثائق المتيسرة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٤، فبدأتها بعمليات سرقة أو حوادث إطلاق نيران محدودة التأثير، إلى عمليات استطلاعية ومنها ما يسمى فى الاصطلاحات العسكرية «استطلاع بقوة»، إلى أن كانت إغارة ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ بذلك الحجم من القوات وتلك النتيجة الدموية، وقد ارتبط ذلك التطور بشكل اضطرادى أيضا مع التطور فى كميات وأنواع الأسلحة، هذا فى الوقت الذى اتخذت فيه العمليات المضادة طابعا واحدا لم يتغير حتى تاريخ تلك الإغارة.

هذا فيما يتعلق بالتسليح وتوازنه بين مصر وإسرائيل، وكذلك فيما يتعلق بحوادث اختراق خطوط الهدنة والتى كانت ستؤدى بالتأكيد فى النهاية إلى عدم الحفاظ على الخطوط التى رسمتها اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩ وقد وضح أن هناك تفوقا فى التسليح الإسرائيلى على التسليح العربى مجتمعا، كما خرقت خطوط الهدنة من الجانب الإسرائيلى بشكل يدعو إلى الاستفزاز وتصعيد الموقف دون أن تقوم الدول الثلاث بتحقيق تعهداتها.

(١) نفس المصدر، ص ٢١-٢٥.

وتجدر الإشارة إلى نقطة يرجح أن تكون متصلة بتلك الأحداث، إذ توضح المصادر المصرية من واقع برقية إشارية وردت إليها من دمشق أن حكومة صاحبة الجلالة لاحظت في هذه الأيام الأخيرة أن الحالة بين إسرائيل ومصر وسوريا والمملكة الأردنية الهاشمية متوترة جدا، وأنها أصبحت على أسوأ ما تكون، وقد توافرت لدى حكومة صاحبة الجلالة الأدلة القوية الواضحة التي تشير إلى أن حربا مسلحة ستقع في وقت قريب جدا بين إسرائيل وبعض هذه الدول تعصف بالسلام في هذه المنطقة من العالم؛ لذا فإن حكومة صاحبة الجلالة رأت من واجبها أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بقمع هذه الحرب إذا وقعت ولو بالقوة؛ لذا أعطيت التعليمات والأوامر للقوات الموجودة بهذه المنطقة بالبحر المتوسط للتحرك والوقوف على أهبة الاستعداد لمجابهة أي طارئ قد يحدث^(١).

وإذا ما استعدنا ذكر النصائح التي قدمها العقيد البريطاني «ريتشارد مانيرز تهاجن» لإسرائيل، لوجدنا أنها تنصح بشدة بإظهار مصر وعلى وجه التحديد بمظهر المعتدى في أي عمليات تنشب بينها وبين إسرائيل، إلى آخر نصائحه السابقة عرضها، وإذا ما أضفنا محتوى نقاط الوثيقة التي أوضح «أحمد حمروش» أنها سلمت إلى «جمال عبد الناصر» بواسطة أحد ضباط المخابرات نجد أنه يوضح أنها تشير إلى مدى تطور العلاقة بين بريطانيا وإسرائيل، وتتضمن عدة نقاط أهمها توفر التأييد الكامل البريطاني لسياسة إسرائيل وهجومها على قطاع غزة^(٢).

(١) نفس المصدر، ملف ٥٠٩ ج ٢، بريطانيا، نموذج إشارة في ١٩٥٥/٢/٢١. وكذلك، هذه البرقية تم وصولها إلى القيادة المشتركة في مصر عن طريق فرع القيادة بدمشق بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢١، وقد وصلت هذه البرقية أصلا لدمشق عن طريق الأردن، وبذلك يبدو أن سلم مدير الأمن العام اللبناني صورة من مذكرتها سلمها المستر «ملتون» السفير الإنجليزي بلبنان للرئيس «شمعون» شخصيا في يوم ١٩٥٥/٢/١٨. سلمها مدير الأمن للسفارة الأردنية ببيروت، وقد أرسلتها تلك السفارة لرئيس الوزراء الأردني، وقد أبلغت مصر السعودية بمضمون هذه الإشارة يوم ١٩٥٥/٢/٢٣.

(٢) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢، ص ٦٧.

ماذا عنى بهذه البرقية التى سلمها السفير البريطانى فى لبنان إلى «كميل شمعون»؟، هل عنى تحقيق مصلحة للعرب من ورائها خاصة أنها أبلغت لهم، أم عنيت بريطانيا بالألا يعصف بالسلام فى المنطقة، أم عنيت بحفظ توازن من أى نوع لإحداث استقرار بين العرب وإسرائيل، من الواضح من العرض السابق أن ميزان القوى أصبح مختلفا حيثذ ولصالح إسرائيل، وذلك من واقع تفوق التسليح الذى أتاحه لها الغرب، ومن الواضح أنه لم يتخذ إجراء واحد فعال ضد حوادث خطوط الهدنة، إذن ماذا عنيت بريطانيا بما أبلغته للرئيس اللبنانى؟، يرجح أنها أرادت أن تفعم ردود أفعال الحكومات العربية لترفع درجة استعداد جيوشها بما يعطى الحجة لإسرائيل لتبرير عدوانها أو عدوان لها إذا ما تم، أو أن بريطانيا أرادت أصلا أن تختبر ردود أفعال وحجم استعدادات الدول العربية فيما لو حدث شىء مثل الذى افترضته فى مذكرتها، وإن لم يكن الأمر كما سبق تحليله، وكانت صادقة فيما أشارت إليه فى مذكرتها، لماذا لم توجه ولو لوما بسيطا للحكومة الإسرائيلية على تلك الإغارة، ولكى لا يعصف بالسلام^(١).

كانت هذه الإغارة خطوة مرغوبة جدا من جانب إسرائيل فى طريق تحقيق أحلامها وأمنها المفترض، ولكنها عنيت وكما يتضح بإحداث تأثير معنوى نفسى أكثر مما عنيت باحتلال أرض أو التمسك بها، ووضح أيضا أنه كان هناك تهاون من دول الاتفاق الثلاثى فى الحفاظ على توازن التسليح بين العرب وإسرائيل، وفى الحفاظ على الأوضاع الناتجة بعد اتفاق الهدنة فى سنة ١٩٤٩ ووضح أن بريطانيا لم تكن بعيدة عن الشك الذى أثير حول اتفاقها مع إسرائيل حول تلك الغارة، ولكن لماذا كل تلك التطورات وخاصة أن عهدا جديدا مستقرا كان يتوقع وجوده بعد اتفاق الجلاء مع مصر، يجدر بنا أن نتعرف على طبيعة الأحوال السائدة على الجانب المصرى حيثذ للإجابة على هذا السؤال.

(1) Eden Anthony, Full Circle, P. 261.

تحرركات القيادة المصرية:

مما سبق عرضه وضع أن القيادة المصرية كانت قد أفهمت الحكومة الأمريكية أن عليها أن تصبر حتى إبرام اتفاق الجلاء، وبعدها يتم التفاهم حول أنسب الطرق لتحقيق الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، كما أنها بدأت في التباحث مع مفوضي تلك الحكومة، بعد إبرام اتفاق المبادئ الرئيسية في ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ م. بين مصر وبريطانيا، حول اتفاقيات للمساعدات، كانت الولايات المتحدة ترغب في أن تبرمها على أساس شروط الأمن المتبادل، لكن الحكومة المصرية لم تبرم سوى اتفاقيات اقتصادية ويدون قيود تذكر، أو بمعنى آخر دون ميزة مرجوة للولايات المتحدة.

من جانب آخر كانت القاهرة مركزا لعدد من اللقاءات العربية بين مسئولين عرب والرئيس «جمال عبد الناصر» وذلك منذ منتصف سنة ١٩٥٤ وحتى الإعلان عن عقد تحالف بغداد، كما قام «جمال عبد الناصر» بالالتقاء بعدد من الشخصيات العربية والإسلامية أثناء أدائه فريضة الحج وذلك في أغسطس سنة ١٩٥٤، وقد حدث اللقاء حول بعض وجهات النظر بين الجانبين المصري والسعودي، كما ضمت القاهرة مؤتمرا جمع رؤساء الحكومات العربية ومع أنه لم يصل إلى نتيجة واضحة إلا أنه أظهر إمكانية تجمعهم وفي القاهرة، كما أنه وبناء على طلب الحكومة السورية الجديدة في دمشق وافقت مصر على اقتراح بمشروع توحيد الجيشين المصري والسوري تحت قيادة مشتركة وذلك في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ م^(١).

أما داخليا فقد تم في المجال العسكري مجموعة من الإجراءات كانت القيادة المصرية تركز عليها، وتوضح الوثائق التي توافرت لدينا أنه كان قد وضع خطة

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٣١٣-٣١٨.

بواسطة اللجنة العسكرية الدائمة وأقرتها الهيئة الاستشارية العسكرية والتابعتين لجامعة الدول العربية وذلك فى ٣ مايو سنة ١٩٥٤ ، بغرض «صد أى رحف عدوانى تقوم به القوات الإسرائيلية ضد الدول العربية بإمكانياتها الحالية» وقد تلخضت توصيات تلك اللجنة فى أنه لا يحتفل أن تتمكن الجيوش العربية من تنفيذ الخطط المقررة بالأوقات المقررة لها، وذلك لعدم توفر قائد عام واحد للقوات، وتدريب موحد، وكذلك للموقف الداخلى لكل دولة، ثم للتفوق الجوى الإسرائيلى، وأوصت اللجنة بسرعة التدريب والإعداد، وزيادة المجهود الجوى^(١).

مع أن تلك الخطة قد عنيت بالدفاع وصد أى هجوم إسرائيلى على الدول العربية، إلا أنه كان مخططا أن يكون دفاعا نشطا، على أساس مهاجمة القوات الإسرائيلية من أى جبهتين غير مشغولتين بها لمهاجمتها الجبهة الثالثة من الجبهات المحيطة بها، مثلا حين هجوم الجيش الإسرائيلى على الجيش العربى الأردنى - الجبهة الشرقية - تثبت تلك الجبهة للدفاع فى مواجهته وفى نفس الوقت تقوم بمهاجمته جيوش جبهة الشمال - سوريا ولبنان، وجبهة الجنوب فى مصر، وبالتالي فهى عمليات تعرضية مع دفاع نشط، وهى خطة تشكل خطورة كبيرة على إسرائيل إذا ما أحكم تنفيذها فعلا حين الاحتياج إليها، ومع أن قرارات اللجنة الموصية بتلك الخطة لم تحرك قراراتها بسرعة، إلا أن إمكانية تخطيط وتنسيق عسكرى عربى بدا أنها متوفرة، بل بدا فى تلافى واستكمال مطالب اللجنة، وهو الأمر الذى لم يغب بالطبع عن متابعة أجهزة الموساد الإسرائيلية.

من جانب آخر قدمت إدارة تنظيم وتسليح الجيش المصرى للقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية دراسة طلبتها منها تلك القيادة وذلك فى ١٩ نوفمبر سنة

(١) دار المحفوظات، ملف رقم ١٥٦ ج ١، عمليات، ٥٤/٥/٣، ص ١٨-٤١، تكونت اللجنة العسكرية الدائمة من عشرين ضابطا، منهم ضابطان من الأردن، وضابطان من سوريا، وضابطان من لبنان، وضابطان من السعودية، و٣ ضباط من العراق، و٨ ضباط مصريين منهم رئيس اللجنة، وضابط واحد من المملكة اليمنية المتوكلية، وتراوحت رتبهم بين عقيد ولواء.

١٩٥٤ ، وكانت خاصة بتطوير قوة الجيش المصرى وتسليحه وتنظيمه ، وقد نوقشت تلك الدراسة فعلا بمكتب رئيس هيئة أركان حرب الجيش وذلك فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٥ ، وقد عرفت تلك الدراسة فيما سمي «مشروع نوفمبر ١٩٥٤»^(١).

تم وضع مقترح التطوير هذا بأسبقيات مختلفة (أ) ، (ب) على أن يتم تنفيذ الأسبقية (أ) فى موعد أقصاه يوليو سنة ١٩٥٦ ، ويتضح أنه تركز فى تلك الأسبقية على تكوين القيادات والرئاسات ، مع إنشاء الإدارات والمنشآت التى تخدم مهام وأهدافا حيوية ، وقد كانت قيمة تكلفة الأسبقية (أ) وفيما يتعلق بالقوات البرية مبلغ ٤٦, ١٨٧ مليون جنيه مصرى والدفاع الجوى ٤, ٩٠١ مليون جنيه مصرى ، والدفاع الساحلى مبلغ ١, ٤٤٣ مليون جنيه مصرى ، وكان إجمالى تكلفة المرحلتين (أ) ، (ب) هو ٧٧, ٩٤٢, ٧٨٢ مليون جنيه مصرى ، وقد شرع فى تنفيذ ذلك المقترح ، ولكن مع إعطائه فترة سماح أطول مما كان مقدرا للمرحلتين ، إذ طلب أن تستغرق فترتا التطوير خمس سنوات بدلا من ثلاث سنوات ، وبالتالي يتم تقليل ما سيتم صرفه سنويا من إجمالى المبلغ الكلى^(٢).

وفى المجال المدنى بدأ الإعداد لاستلام وإدارة قناة السويس من دراسات إلى خطوات تمهيدية حين ينتهى امتياز تلك الشركة ، وتحسبا لآى طارئ قد يحدث ، وبهذا الصدد فقد كلف الرئيس «جمال عبد الناصر» المهندس البحرى «محمود يونس» وذلك منذ منتصف نوفمبر سنة ١٩٥٤ بأن يقوم بإعداد دراسات لأعمال شركة قناة السويس سواء عن الإدارة أو التخطيط ، وأن يقدم إليه تقريرا مفصلا بما توصل إليه عن هذه المؤسسة^(٣).

(١) نفس المصدر؛ ملف رقم ٥٣٢١ ج ١ ، تنظيم وإدارة ، ٢٣/٢/١٩٥٥ .

(٢) نفس المصدر ، مشروع نوفمبر سنة ١٩٥٤ .

(٣) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد ، أزمة ، ص ٣١ .

حول تلك الفترة أيضا قبيل عقد اتفاق الجلاء وحتى حدوث الإغارة الإسرائيلية على غزة حدثت مجموعة من التغيرات الهامة، إذ استقالت حكومة «منديس فرانس» وكان الموقف في شمال إفريقيا مشتتلا وأرجعت فرنسا ذلك لمصر على اعتبار مساعدتها المادية والإعلامية للجزائر، كما قدم «فارس الخوري» استقالته وألف «صبرى العسلى» وزارة سورية جديدة، وفقد الملك «سعود» أعصابه على غير عادته وأعلن رأيه في فكرة التحالف مع الغرب باعتبار أنها فكرة خطيرة وضد الصالح العربى، كما حدثت تغيرات هامة في قيادة الاتحاد السوفيتى، والتقى كل من «جمال عبد الناصر» و «تيتو» لمدة خمس ساعات وتحدثا في موضوعات عديدة^(١).

جاءت آراء «جمال عبد الناصر» في لقائه «بانتونى إيدن» فى السفارة الإنجليزية فى القاهرة يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٥ معبرة عن وجهة نظر القيادة المصرية فى التحالف العراقى - التركى والذى كان مزمعا عقده وفى النزاع العربى الإسرائيلى، وكان رأيه أن أمس المنطقة يجب أن ينبثق من داخلها، معتمدا على الدول العربية ذاتها، ويمكن للدول العربية أن تسهم فى رفع الكفاءة الأمنية فى تلك المنطقة بإمداد الدول العربية بالتطوير والمعونات الاقتصادية والتدريب، ووعد «إيدن» بالسعى كى لا تضم العراق دولا أخرى لحلفها، شريطة أن يوقف «جمال عبدالناصر» حملته على الغرب.

أعلن يوم ٢٤ فبراير من نفس السنة عن توقيع ميثاق التحالف بين العراق وتركيا، ثم كانت الإغارة الإسرائيلية على غزة فى ٢٨ فبراير، وقد وضح أن هذه الإغارة لم تكن بغرض الاستيلاء على أرض، وإنما كان الغرض منها هو إحداث ألم نفسى ومعنوى للجانب المصرى، لكنها كانت خطوة ضمن خطوات تصعيد

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٢٣٨.

العمل العسكرى الإسرائيلى ضد العرب من جانب إسرائيل، وفى سبيل تحقيق أحلامها وأمنها، لكن التصعيد بهذه العملية كان كبيرا عما سبق بشكل نسبى وكان التوقيت يدعو إلى التساؤل.

عما سبق عرضه وضح التقاء رغبتى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، الأولى فى إكمال سلسلة التطويق حول الاتحاد السوفيتى، وهو الأمر الذى لم ينجح «دالاس» فى تحقيقه مع مصر فاتجه إلى العراق، والثانية للحفاظ على مصالحها البترولية وغيرها من المصالح الأخرى فعادت لإحياء علاقاتها الدفاعية مع العراق قاعدتها السياسية التقليدية فى المنطقة، للدفاع عن تلك المصالح، ومن ثم فقد سعت الحكومتان مع «نورى السعيد» إلى تحقيق تلك الأهداف، واستقر الرأى على تحالف عراقى - تركى، ثم انضمت إليه بريطانيا وباكستان وإيران، وباركته الولايات المتحدة وانضمت وشاركت فى ثلاث لجان من لجانه.

يتضح أن أهداف إسرائيل كانت مزيجاً من أحلام دينية تاريخية، وضرورات استراتيجية وأمنية، وفى هذا السبيل ووسط دول عربية تشعر هى بعدم الأمن بينها، كانت حركتها دائبة استطلاعية لكل ما يدور حولها، ويعد أن مكنتها دول الغرب - التى أوجدتها - من التفوق فى أسبقية عاجلة حيثئذ بالتسليح والتزويد بالمهاجرين، بدأت إسرائيل فى السعى إلى تحقيق أمنها واستراتيجيتها، إما بعقد صلح مرحلى مع العرب، أو بقتالهم مع ضمان التفوق عليهم لتحقيق صلح أيضاً ولكن بالقوة، أو إلحاق هزيمة مادية ونفسية بهم.

تحركات القيادة المصرية:

لم تكن القيادة المصرية خامدة وسط تلك الأحداث، بل اتسمت بالحسوية العالية والنشاط، فها هى ذى توجه أنشطتها - من بين ما قامت به - داخليا وعربيا ودوليا، أما داخليا فقد بدأت إجراءاتها الفعلية بمجرد بدأ تحقيق الجلاء بإجراء

الدراسات استعدادا لاستلام القناة، ثم فرضت بعض الشروط على إدارة الشركة لصالح الجانب المصري، وعلى المستوى العسكري بدأت فى إعداد الدراسات لتطوير القوات المسلحة وبدأت فى تنفيذ إجراءات التطوير^(١).

وفى المحيط العربى بدأ إعداد الدراسات لخطط منسقة للجيش العربية لمواجهة إسرائيل عند هجومها على الدول العربية، وذلك منذ مايو سنة ١٩٥٤، وكان الداعى والمحرك لهذا الإجراء هى مصر، وعارض «جمال عبد الناصر» حلف بغداد منذ الإعلان عن فكرة الاستعداد لتكوينه، وطلب من رؤساء الحكومات العربية عدم الانضمام إلى ذلك الحلف من خلال اجتماع تم فى القاهرة، ثم شنت الإذاعة والصحف المصرية حملة ضخمة على ذلك الحلف، ولاقت تلك الحملة تأييدا واسعا من الجماهير العربية، وسقطت حكومة سورية، وتزامن تغيير حكومة فرنسية مع ازدياد إيقاع الثورة الجزائرية وألقى اللوم على «جمال عبد الناصر»، وفى لقاء «إيدن» و «جمال عبد الناصر» ورغم أن اللقاء كان وديا، فهو قد طلب منه أن يوقف حملته على السياسات الغربية فى المنطقة، كما أنه أبدى قلقه فى نهاية اللقاء من آراء «جمال عبد الناصر» حول الأحلاف الغربية الكبرى.

لم يكن ذلك النشاط الذى أبداه «جمال عبد الناصر» فى المحيط العربى مناسبا لدول الغرب، وكان مضادا للسياسات الغربية فى المنطقة، وكان نشاطه الداخلى ونشاطه العربى أيضا مثيرا لقلق إسرائيل، وكانت إجراءاته ودراساته هو ومعاونوه حول شركة قناة السويس مثيرة لقلق القائمين على إدارة تلك الشركة، وخاصة أنه بدأ فى تصعيد إجراءات قريية إلى التأميم فيما يخص الشركة وباضطراد الوقت، وكانت استجابة الجماهير العربية والقيادات الوطنية وتفاعلها مع دعوته مثيرة لقلق دول الاستعمار التقليدى.

(١) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص ٣٣، انظر أيضا، أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١٦٥.

تولد لدى كل هؤلاء حيثذ رغبة مشتركة فى الحد من نشاط ذلك العنصر الحيوى فى مصر، وهى القيادة المصرية، وإذا استدعى الأمر القضاء عليها نهائيا، لكن ذلك التفكير كان فى طور التكون ولم يكن قد تم تبلوره حيثذ، ولا بد أن هذه العملية خضعت لأسبقيات فرضتها أهمية الأهداف الغربية، وكذلك مدى تعارض قرارات القيادة المصرية بشكل مؤثر مع تلك الأهداف، وكذلك مع الأهداف الإسرائيلية، ومن جانب آخر لا بد أنه كان أيضا فى فكر القيادة المصرية مخططا لتحركاتها قائما على أهدافها، وفى نفس الوقت على ما يستجد عليها من ظروف تفرضها تلك القوى المضادة لها.

كانت الأسبقية الملحة حيثذ من وجهة نظر بريطانيا هى الحد من الدعايات المضادة والنشاط السياسى الصادر من القاهرة ضد السياسات الغربية فى المنطقة، والذي انصب على حلف بغداد، وقد حاول وزير الخارجية البريطانية حيثذ السير «أنتونى إيدن» أن يعدل من موقف الرئيس «جمال عبد الناصر» حيال الأحلاف، ولم يتفق الرجلان على هذه النقطة بالذات، بل أنه وبعد هذا اللقاء مباشرة حدثت عدة لقاءات عربية بين الرئيس المصرى والملك «حسين» والأمير «فيصل» فى نفس يوم سفر «إيدن».

أشارت الأحداث الجارية على الجانب البريطانى، والتي تم عرضها، إلى احتمال تورط بريطانيا فى توجيه إسرائيل للقيام بإغارة ٢٨ فبراير على مدينة غزة، وربما ساعدتها ماديا لإنجاح تلك العملية، من ذلك نخلص إلى أنه قد عنى بتلك الإغارة توجيه إنذار عملى لـ «عبد الناصر» لكى يهدئ من نشاطه فى المنطقة، ولكى يُعيد حساباته حول إمكانياته، وذلك عن طريق إظهار عجزه أمام بلكته وأمام العرب، وإحراجهم، ثم إعلامه بأن حدود مصر مكشوفة يمكن ضربها فى أى وقت، وهو يعلم أنه لن يستطيع الرد عليها، حيث يستدعى الرد المناسب قوة نظامية قد

يؤدي عملها إلى حرب كبيرة، هو يعلم أنه غير مستعد لها سواء بقواته أو بالقوات العربية، خاصة مع تفوق جيش إسرائيل في التسليح، وكان بريطانيا من جانب آخر أرادت أن توضح له أن مصر بعد جلاء القوات البريطانية وبدون التحالف مع الغرب لن تجد من يحقق لها أمنها.

من جانب آخر كانت تلك الإغارة متمشية تماما مع رغبة إسرائيل، وحلقة في سلسلة عملياتها نحو أهدافها التي كانت تسعى إلى تحقيقها حيثذ، أما بالصلح مع العرب طبقا للشروط التي فرضتها اتفاقية الهدنة سنة ١٩٤٩، أو إبقائهم مهزومين ماديا ونفسيا في مواجهته تفوقها الدائم عليهم، وعلى ذلك فقد كانت هناك وحدة في هدف الغرب وإسرائيل.

نخلص مما سبق إلى أن المصالح البريطانية في المنطقة كانت متعارضة مع الأهداف والمصالح المصرية، وذلك على اعتبار أن الخطوة نحو تكوين الحلف العراقي التركي كانت تحمل في طياتها تهديدا لاستقرار مصر وأمنها، ذلك أنه إذا ما انضمت سوريا ولبنان إلى ذلك التحالف وإذا ما جزئت الأردن بين العراق وإسرائيل، هذا بالإضافة إلى القاعدة الأمريكية في طرابلس، والتي حقق وجودها الاتفاقية الأمريكية الليبية في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٤، ستصبح مصر منعزلة - وهو الأمر الذي كان يعتل في فكر الرئيس «جمال عبد الناصر» بصورة ملحة - في مواجهة إسرائيل المتفوقة بفارق كبير في التسليح، وهو أيضا ما لم يكن ليمهد لعهد جديد بين مصر وبريطانيا، وأشارت إلى إمكانية وجود تلك الأصوات المعتدلة بين السياسيين البريطانيين.

ويمكن أن نتساءل هنا ماذا كان عليه رد القيادة المصرية حيال تلك الإغارة؟، وماذا كانت عليه خطواتها بعد ذلك؟، في شهر مارس من نفس العام أعدت مجموعات فدائية مصرية، وبدأت تنفذ مهام خلف خطوط العدو، وفي عمقه

الدفاعى، بغرض إرباكه وإحداث خسائر بين قواته، وردا على عملياته القتالية، ثم العودة إلى قواعد انطلاقها، واستمرت عمليات متبادلة بين الجانبين المصرى والإسرائيلى طوال سنة ١٩٥٥ ومع بداية ١٩٥٦.

باندونج - دفعات من الضدائين - صفقة الأسلحة - تحالفات عربية:

وفى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٥ عقد مؤتمر «باندونج»، وحضرته تسع دول عربية هى: مصر، وسوريا، ولبنان، والسودان، والعراق، والأردن، والسعودية، وليبيا، واليمن، وكان «جمال عبد الناصر» من نجوم هذا المؤتمر، وكان نشاطه كبيرا، وتحدث فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وندد فى خطابه بالدول الاستعمارية، وبالضغط السياسى من جانب الدول الكبرى ضد الدول الصغرى، ولجح هو وزملاؤه العرب فى أن يُضمّن قرارات المؤتمر تأييد حقوق الشعب الفلسطينى، وكذلك دعا المؤتمر إلى تسوية قضايا محميات الخليج تسوية سلمية، وجاءت المادة السادسة من قرارات المؤتمر تدعو إلى الامتناع عن استخدام التنظيمات الدفاعية الجماعية لخدمة المصالح الذاتية لأى دولة من الدول الكبرى، وبالتالي فقد جاءت قرارات المؤتمر مضادة للخط السياسى لدول الغرب فى المنطقة، وما كان منها يخص العرب جاء ضد سياسات دول بعينها وهى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل^(١).

عاد «جمال عبد الناصر» من «باندونج» وقد تركت الرحلة لديه انطبعا عميقا وتأثيرا كبيرا، وأكسبته رؤيا أوسع لقضايا العالم، ورسخت فكرة الحياد لديه بصورة واضحة، وقد أكسبته تلك الرحلة أيضا إعجاب دول إفريقيا وآسيا باعتباره شخصية

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢، ص ٥٠-٥١، انظر أيضا، عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط ١، ص ١٤٦-١٥١، وكذلك، هيئة البحوث، وزارة الدفاع، حرب العدوان الثلاثى على مصر، ج ١، ص ٢٦-٢٧، وكذلك، تيرنس روبرتسون تعريب خيرى حماد، أزمة، ص ٤٠، وكذلك، والتر لاكوثير، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ط ١، ص ٢٤٢.

كبيرة من شخصيات الحياض سواء فى إفريقيا أو آسيا، كما ازداد التفاف وثقة العرب به، وكلها كانت أمورا جديدة عليه^(١).

حيث لم تكن مباحثات المساعدات الأمريكية الخاصة بالمساعدات العسكرية بين مصر والولايات المتحدة قد وصلت إلى نتيجة، لكن مصر حاولت أن تحصل على السلاح خارج إطار قيود شروط المساعدات العسكرية الأمريكية، ولم تفلح، وفى نفس الوقت حاولت أن تحصل على السلاح من أغلب بلدان أوروبا، ولم توفق فى ذلك أيضا، اللهم إلا اتفاقات فردية كانت تخضع لوسطاء مغامرين، ولم تكن نتيجتها لتؤدى إلى تأثير فعال فى هذا المجال، هذا فى الوقت الذى كان فيه الإمداد بالمعدات والأسلحة لإسرائيل من جانب فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا مستمرا، بل وبدأت إسرائيل فى إحلال أسلحة حديثة بدلا من الأسلحة القديمة التى كانت لديها، فمثلا غيرت كل أسلحتها الصغيرة التشيكى التى لديها بأسلحة بلجيكية، كما توضح المصاد أن إسرائيل بدأت فى شراء أجهزة رادار متطورة بمبلغ ٣,٧٠٠ مليون دولار^(٢).

يرى «أنور السادات» أن تصريح سنة ١٩٥٠ الثلاثى لم يكن إلا لحرمان مصر من السلاح، وتحقيق تفوق إسرائيل عليها، وكان من رأيه أنه لا بريطانيا ولا

(١) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١١٩، انظر أيضا، أ. ح. ١٠ حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ص ٢٥١، وكذلك، والتر لاكوثير تعريب لجنة من الأساتذة الجامعيين، الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط، ط ١، ص ٢٤٢.

(٢) دار المحفوظات، ملف رقم ٥١٩ ج ٢، وزارة الحرية، تسليم، لجنة المشتريات الخاصة، ١٩٥٤/١٢/٢٢ وكذلك نفس المصدر، ملف ٥٠٦ ج ٢، تسجيل ١١٥، مخ ١٥٠، سنة ١٩٥٥، ص ٢٠٠، ثم أيضا نفس المصدر، ص ٢٠١.

إذا كانت إسرائيل قد اشترت معدات بما قيمته ٣,٧٠٠ مليون دولار وهى وسائل كشف رادارى، فلم يكن الأمر لمجرد رصد وكشف الأهداف والتفريغ عليها، وإنما كان هذا الحجم الكشفى يواكبه خطة دفاع جوى لنظام كبير، وبمعنى آخر نظام تسليح كبير للأسلحة المضادة للطائرات وللطائرات، خاصة وأن أنباء الصفقة الروسية لمصر كانت قد بدأت تتسرب لإسرائيل منذ شهر يونية ١٩٥٥، وكان محتملا تزويد مصر بطائرات حديثة، وهو ما حدث بالفعل

أمريكا ستورد السلاح لمصر، وأوضح أنه فى مقابل تلك الخطوة كان للقيادة المصرية خططها، والتي تقرر فى مارس سنة ١٩٥٥، وهى ضرورة الحصول على السلاح من أية جهة، وبدأت على ذلك سلسلة محادثات للحصول على السلاح من الاتحاد السوفيتى، وأوضح أنها كانت تتم بشكل مدروس، من جانب آخر توضح المراجع أن فكرة الحصول على سلاح من أى مصدر كانت واردة منذ وقت سابق، كانت واردة لدى وزارة الوفد، وكان الاتحاد السوفيتى هو المصدر المنتظر الحصول منه على سلاح، كما توضح المراجع أيضا أن الرئيس «محمد نجيب» كان قد حاول الحصول على حل لمشكلة التسليح، وجرت مقابلة بينه وبين السفير السوفيتى «بنيامين سولود» فى ديسمبر ١٩٥٣^(١).

كما حاول «جمال عبد الناصر» حيثذ عن طريق معاونيه التعرف على رأى السوفيت فى تسليح مصر، وشعر بإمكانية الموافقة، واحتفظ حيثذ بخطواته التالية فى هذا المجال، وقرر التريث لأسباب عديدة، فلم تكن مصالح بلاده الأساسية مع الغرب قد انتهت، وأراد ألا يقطع سبل التفاهم معهم، كما كانت مشاريع التنمية ذات أسبقية فى الاتفاق، وخاصة أن هناك اتفاقية هدنة قرر استغلالها إلى أبعد مدى، والتي كان مقررا أن تمنع أى نزاع مسلح^(٢).

تتفق الآراء على أن إغارة ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ دفعت «جمال عبد الناصر» إلى أن يغير خططه من حيث الاهتمام بمشاريع التنمية إلى أهمية سرعة تسليح الجيش المصرى، وتوضح أن هذا التحول إنما جاء من قبل ضباطه الشبان، حيث كانوا يحثونه منذ حدوث الإغارة على الاتجاه إلى أى مصدر يمكن الحصول منه.

(١) محمد أنور السادات، وثائق السادات، ص ٦٧، انظر أيضا، والتر لاكوثير تعريب لجنة من الأساتذة الجامعيين، الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط، ط ١، ص ٢٤١-٢٤٥.

(٢) محمود رياض، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط، ط ١، ص ١٨، انظر أيضا، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢، ص ٦٣-٦٦.

على السلاح، ولعل هذا الضغط قد نبع من شعور الضباط بالإهانة نتيجة تلك الإغارة، خاصة وقد صاحبها حملة دعائية واسعة في الصحف الأوروبية تشيد بالكفاءة الإسرائيلية، وتسيئ إلى القوات المصرية، ويوضح «البغدادي» أن التحول جاء من جانب القيادة المصرية حيث شذ لشعورها بأن تكرار مثل هذا الإغارات الإسرائيلية سيضعف موقفها أمام الجيش، وكانت مساندة الجيش مهمة لها حيث شذ لتتابع حركتها^(١).

لكن ذلك تم وطبقا لخطة مدروسة، إذ إنه وبعد إثارة موضوع إمكانية قيام الاتحاد السوفيتي بتقديم السلاح لمصر في لقاء «جمال عبد الناصر» «بشواين لاي» في «بورما» وقبيل مؤتمر «باندونج» جاءه الرد بالموافقة على توريد السلاح لمصر شرط إبقاء أية اتصالات في هذا الموضوع سرية، حتى ينتهي مؤتمر دول الغرب في جنيف، وفعلا بدأت الاتصالات واللقاءات بهذا الشأن، وفي نفس الوقت الذي كانت تجري فيه تلك الاتصالات، تمت الاتصالات بمفوضي بريطانيا والولايات المتحدة في مصر لإبلاغهم بما استقرت عليه نية القيادة المصرية ما لم تقوم حكوماتهم بالوفاء بتعهداتها وإمداد مصر بالسلاح الذي تحتاجه^(٢).

كان قرار إبرام الصفقة مع السوفيت تحكمه اعتبارات عديدة، ومع أن الرد بالموافقة على توريد سلاح سوفيتي إلى مصر مقابل القطن المصري وصل سريعا إلى مصر، إلا أن «جمال عبد الناصر» قرر قبل إبرام الصفقة القيام بمحاولة أخرى مع الغرب ربما تجدي، فقد اتصل بداية من شهر يونية سنة ١٩٥٥ بـ «هنري مايرود» الذي أبلغ بدوره السفير الإنجليزي، وبدأ «ناصر» يحذره من أنه على

(1) Trevelyan Humphrey, The Middle East in the Revolution, PP 6-7, 31, See also,

عبد اللطيف البغدادي، مذكرات، ط ١، ص ١٩٧.

(2) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٤٧-٣٥٣، انظر أيضا، محمد أنور السادات، وثائق السادات، ص ٦٩.

استعداد لقبول صفقة أسلحة روسية ما لم يعده الغرب بالأسلحة، وخاصة أن فيضا من السلاح يصل لإسرائيل، وقد أحدث خلا في ميزان التسليح في المنطقة»^(١).

ظل «جمال عبد الناصر» حيتذ وحتى إعلانه عن عقد صفقة الأسلحة يحاول إقناع الولايات المتحدة وبريطانيا بتزويده بالسلاح، إلا أن أيا من حكومتى الدولتين لم تستجيب لطلبه، وعلى العكس استمر تزويد إسرائيل بالسلاح، على عكس ما كان يقضى به الاتفاق الثلاثى، وأسهمت فرنسا بنصيب وافر فى هذه المسألة وكانت الولايات المتحدة ترسل شحنات الأسلحة إلى كل من العراق وإسرائيل فى آن واحد منذ قيل إعلان حلف بغداد وقبيل الإغارة الإسرائيلية، وتوضح المراجع الإنجليزية أن الحظر كان مفروضا على السلاح لكل من إسرائيل ومصر من جانب دول التصريح الثلاثى بسبب تصاعد التوتر على الحدود بين الدولتين، لكن تقارير العمليات، وتقارير موقف التسليح حيتذ أوضحت تفوق إسرائيل على مصر فى التسليح، كما واصلت إسرائيل اعتداءاتها الاستفزازية، ومن ثم لم يكن الحظر حتى ولو كان قد نفذ فعلا يعنى إلا بقاء المتفوق متفوقا فى تسليحه والمتخلف على ما هو عليه متخلف^(٢).

كانت تسوية تلك المسألة من وجهة نظر الولايات المتحدة يمكن أن تتم فقط - وكما أوضح «دالاس» فى رسالته التى سلمها «بايرود» إلى «جمال عبد الناصر» فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٥ - عن طريق تسوية شاملة للموقف بأكمله، تتم بتسوية موقف اللاجئيين الفلسطينيين عن طريق تعويضهم وحل مشكلاتهم وذلك بإقراض

(١) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٢٣٨، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٢٤٣ وكذلك، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص٦٩، وكذلك عبد اللطيف البغدادي، مذكرات، ط١، ص٢٠٢، القاهرة، وكذلك، انتونى ناتنج ترجمة شاكى إبراهيم سعيد، ناصر، ط١، ص١٢٤.

(2) Trevelyan Humphrey, The Middle East in Revolution, P. 29.

إسرائيل قرضاً دولياً لتقوم هى بعملية التعويض، ثم بعد ذلك بإعداد تدابير جماعية تشارك فيها الولايات المتحدة لإقرار الأمن بين الدول العربية وإسرائيل، على أن يوقع الطرفان اعترافاً بها، وبالتالي لن يكون هناك احتياج لتسابق تسليح من عدمه^(١).

فى يوليه سنة ١٩٥٥ حضر «شيلوف» رئيس تحرير البرافدا - والذي عين وزيراً للخارجية الاتحاد السوفيتى فيما بعد - إلى القاهرة ومعه تفويض بمشروع اتفاق بمطالب التسليح المصرية، ثم بعد فترة أعلن «جمال عبد الناصر» عن الصفقة رسمياً وفى خطاب ألقاه يوم ٢٧ سبتمبر من نفس العام، وكان مشروع الاتفاق الأول يقضى بإمداد مصر بأسلحة قيمتها ٨٠ مليون جنيه مصرى، ويتم الدفع بالقطن المصرى بفترة سماح ١٢ سنة، وقد احتوت تلك الصفقة على ٥٣٠ عربة مدرعة، و ٢٣٠ دبابة، و ٢٠٠ ناقلة جنود، و ١٠٠ مدفع داني الحركة، و ٥٠٠ قطعة مدفعية أنواع، و ٢٠٠ طائرة مقاتلة وقاذفة، ومجموعة بحرية تضم قوارب طوربيد ومدمرات وكاسحات ألغام، وثلاث غواصات، وشبكة اتصال إلكترونية، ومحطات رادار حديثة^(٢).

كانت صفقة الأسلحة تلك تعنى أن القيادة المصرية بدأت فى معالجة مشاكل مصر المرتبطة بالغرب بروح ثورية، وكانت الخطوة فى «لك من وجهة نظر الغرب

(١) دار المحفوظات، ملف رقم ٥٠٦ ج ١، مخ/١٥٠، ص ٢٢.

(٢) وصلت قيمة الأسلحة التى سلمت لمصر حتى منتصف سنة ١٩٥٦ من الأنواع السابق ذكرها وكما يوضح «همفرى تريفلان» إلى ١٥٠ مليون دولار، كما سلمت الغواصات فى عام ١٩٥٧.

لو أردنا أن نحدد حجم القوة المعادلة لهذا التسليح بالتقريب، ونعنى فقط القوة الضاربة أو قوة الصدمة وهى التى يجرى على أساسها مقارنة القوات أثناء المعارك لوجدنا أنها تعادل: ٢ فرقة مشاة ميكانيكى وتقريباً فرقة مدرعة هذا بالإضافة للقوات الجوية ومدفعية السلاح البحرى وهى قوة بالفعل وحيثل نسبياً تعتبر ضخمة، انظر أيضاً، Trevelyan; Op.cit., P 33، وانظر أيضاً،

هيئة البحوث وزارة الدفاع، حرب العدوان الثلاثى على مصر، ط ١، ص ٢٥، وكذلك، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ط ١، ص ٧٠.

أنها قد تتيح للاتحاد السوفيتى القفز فوق أحزماتها التطويقية إلى قلب الشرق الأوسط، والسيطرة على منطقة من أهم مناطق العالم، وخاصة أنه كان قد سبق تلك الصفقة بقليل تجمع دولى لدول تلك المنطقة فى «باندونج» وأقر فيه خطأ سياسة سيطرة الدول الكبيرة على الدول الصغيرة من خلال الأحلاف.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد أخذت بصورة جادة إيضاحات الرئيس «جمال عبد الناصر» لهم باحتمال التحول إلى الشرق فى حالة عدم تسليح مصر من جانبهم، بل استبعدوا حدوث مثل ذلك الإجراء، واعتبروه إحدى أساليب الضغط لإجابة مطالبه، لكنهم فوجئوا بأن الصفقة عقدت فعلا.

كان رد فعل الحكومة البريطانية أن قام «همفرى تريفيليان» السفير البريطانى فى مصر بإبلاغ الرئيس «جمال عبد الناصر» بأن بلاده تخشى من تأثير صفقة الأسلحة على الوضع فى الشرق الأوسط، وعلى إتمام عملية الجلاء عن مصر، هذا وقد قام «همفرى تريفيليان» بإيضاح نفس المعنى للرئيس المصرى قبل الصفقة، بل أنه وقبل ذلك اللقاء بوقت مبكر ومنذ أبلغ «بايرود» «رالف ستيفنسون» باتجاه «عبد الناصر» للتسلح من مصدر غير الغرب، وذلك فى يونيو ١٩٥٥، فإن الحكومة البريطانية كلفت «رالف ستيفنسون» وكان سفيرها حيثئذ بتقديم إنذار لـ «جمال عبد الناصر» بأنها ستوقف تسليح مصر إذا ما حصلت على أسلحة من الروس، وكذلك الإيضاح له بأن مصر ستقدم لإسرائيل بذلك الإجراء ذريعة للقيام بدعاية مثمرة ضدها^(١).

كما قامت الحكومة البريطانية بإصدار بيان فى ٢٠ سبتمبر بنفس المعنى الذى أبلغه «همفرى تريفيليان» للرئيس «جمال عبد الناصر» قبل وبعد الصفقة، ومن جانب آخر وفى ٢٠ سبتمبر هدد «جون فوستر دالاس»، وقرر توجيه إنذار مكتوب

(1) Trevelyan Humphrey, The Middle East in Revolution, P. 28.

لـ «جمال عبد الناصر» وقد تصادف أن اتخذ ذلك الإجراء من جانب «دالاس» حين كان «أيزنهاور» مريضاً^(١).

لكن الرئيس «جمال عبد الناصر» قرر رفض أية إنذارات محتملة من جانب أمريكا، وأوضح أنه في هذه الحالة سيقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، وبدأ في الاستعداد لتحمل آثار رد الفعل الأمريكى، فبدأ في تكوين رأى عام مؤيد للقيادة المصرية بين ضباط ووحدات الجيش، بل أنه قرر أنه سيلجأ إلى الكفاح المسلح لو استدعى الأمر.

كانت النتيجة أن انتظرت بريطانيا ترقب الأحداث في مصر بعد بيانها الذى ألقته، كما أن «دالاس» لم يقدم إنذاره المكتوب لـ «عبد الناصر»، بل أن «جورج آلن» وكيل وزارة الخارجية المساعد لشئون الشرق الأوسط وفى رده على سؤال ألقى عليه في مؤتمر صحفى بالقاهرة حول إمكانية تسليح أية دولة لنفسها، كان رده «بأن هذه مسألة من حق كل دولة ذات سيادة، والدولة التى لا تستطيع تسليح نفسها من أى جهة لن تصبح دولة ذات سيادة»، وهو عين ما أوضحه «دالاس» في مؤتمره الصحفى في ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥^(٢).

من جانب آخر فإن «عبد الناصر» سواء في لقائه بالسفير الإنجليزى أو «بانتونى هيد» أو عن طريق سفير مصر في واشنطن «أحمد حسين» كان يؤكد للحكومتين الأمريكية والبريطانية بأن تلك الصفقة تمت ولن تكرر، وكان إبرامها لتحقيق توازن في المنطقة، كما أن إصرار الغرب على عدم إمداد مصر بالسلاح كان هو الدافع لأن يلجأ لتلك الجهة، وأوضح أنه لا يريد أن يستبدل البريطانيين

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢، ص ٧١-٧٢، انظر أيضاً، البغدادي، مذكرات، ط ١، ص ٢٠٦-٢٠٧، وكذلك، محمد حسين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٥٩.

(2) American Foreign Policy, 1950-1955, Shipment of Soviet Arms to Arab Countries; Remarks by the Secretary of State News Conference, Oct. 4, 1955, PP. 2240-2241.

بالروس، كما أنه لا يريد أن ينزلق في علاقات إضافية معهم حتى لا يصل الموقف في بلاده إلى مثل ما وصل إليه في يوغسلافيا؛ ولهذا فقد كان حريصا على أن يضع حدا لتعاملاته مع الروس وهو ما أطلق عليه "Safety Catch" وأوضح من جانب آخر أنه بهذه الصفقة لم يتهك أي معاهدة، بل أوضح أنه يأمل في أن تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا بمساعدة مصر في بناء السد العالي^(١).

لم يكن بيان الحكومة البريطانية، أو اتصالات سفيرها في مصر بالرئيس «جمال عبد الناصر» قبل وبعد صفقة الأسلحة الروسية هم الخاتمة لردود أفعال تلك الحكومة تجاه ذلك الإجراء، وربما يؤدي بنا تلمس الأفكار السائدة حيثذ بين الأوساط الرسمية البريطانية إلى معرفة نوع وطبيعة ومدلول الإجراءات التي اتخذتها حيثذ الحكومة البريطانية.

توضح المراجع أنه ومع وجود قناعة كاملة في الأوساط الرسمية وغير الرسمية البريطانية بأن «جمال عبد الناصر» هو سبب عرقلة المصالح البريطانية في البلاد العربية، ومع انقسام تلك الآراء في تحقيق تلك المصالح إما بالقوة، أو بحصر نشاط الرئيس المصري واعتباره عدوا لبريطانيا، ومع كون تلك الآراء غير عملية حيثذ، ومع ترجيح الاتجاه إلى مساعدة أصدقاء بريطانيا من الحكام والشيخ العرب مع عدم توريطهم في سياسات تجعلهم في نظر باقي العرب خارجين على انتمائهم العربى أو معادين لباقي العرب، وعن طريقهم يمكن تحقيق المصالح المطلوبة، وتحقيق توازن في نفس الوقت بالمنطقة^(٢).

على ذلك ومع تصنيف موقف القوى العربية في اتجاهين متضادين؛ أحدهما على رأسه الرئيس «جمال عبد الناصر» مستخدما القومية العربية والثورة الاجتماعية العربية، والآخر على رأته الاتجاهات الرفضية والفروق التاريخية والإقليمية،

(1) Trevelyan Humphrey, The Middle East in Revolution, PP. 31, 35.

(2) Ibid., PP. 7-8.

وعلى رأس الاتجاه الأول مصر، والثانى العراق، يتضح طبيعة ونوع ومدلول الخطوات التى أرمت بريطانيا اتخاذها والسير فيها^(١).

حيث طلب «أنتونى إيدن» رئيس الوزراء البريطانى من رئاسة هيئة أركان حرب العامة للدفاع عن الإمبراطورية أن توافيه بتقرير عن النتائج والآثار المترتبة على عقد صفقة الأسلحة الروسية، وفى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥، قدم الجنرال «تمبلر» تقريره موضحاً أن الصفقة أدت إلى انقلاب فى هيكل الدفاع عن المنطقة فى الشرق الأوسط، وأن الاتحاد السوفيتى قفز فوق حلف بغداد، وأصبح له وجود سياسى مؤثر فى قلب الشرق الأوسط، أى فى القاهرة^(٢).

وقد تجر تلك الصفقة دولا أخرى لسلوك نفس الطريق، وهو ما سيؤدى إلى سباق تسلح فى المنطقة، ولا يستبعد أن تقرر إسرائيل مهاجمة مصر قبل استيعاب جيشها لأسلحته الجديدة، ولذلك فإن مستقبل الاستقرار فى قلب المنطقة مستبعد لفترة طويلة، وأوصى الجنرال «تمبلر» بضرورة التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، بقصد مواجهة المبادأة السوفيتية وانتزاعها منها وإقرار مصالح الغرب فى المنطقة^(٣).

كما سبق عرضه عن طبيعة الأفكار والآراء السائدة فى الأوساط الرسمية البريطانية ومن التقرير الذى قدمه الجنرال «تمبلر» يمكن أن نعرض الخطوات التى

(١) Ibid., P. 12.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٦٨.

(٣) عملت إسرائيل على تحقيق وتأكيد هذا المفهوم فى كل مناسبة، فقد كان ضمن ما يشغلها هو تفوق العرب عليها بما يهدد أمنها، ولكن هل كان عدم تسليح الجيش المصرى أو العربى سيوقف العمليات الإسرائيلية، وخاصة أن عملياتها لم تنقطع على الحدود المصرية بمناسبة وبدون مناسبة قبل الصفقة وبعدها، إذ إنها استمرت فى عملياتها الاستفزازية منذ سنة ١٩٥٢ وحتى سنة ١٩٥٥، واستمرت عملياتها حتى مع سنة ١٩٥٦، ربما كانت أهداف إسرائيل هى الدافع الأساسى لعدم الاستقرار فى المنطقة، وحاجة الغرب لها من جانب آخر، وليس تسليح العرب من عدمه.

اتخذتها الحكومة البريطانية مع تلمس مدلول تلك الخطوات من واقع تلك الآراء، فقد كان مطلوباً الاهتمام والتركيز على الأنظمة الصديقة لبريطانيا ومن بينها على الخصوص العراق، والبحث عن أنظمة موالية جديدة أو صنعها إن أمكن، ودعمها دون أن تتعرض لاتهامات باقى الدول العربية، مع استعادة زمام المبادرة من الرسول إن أمكن باستعادة ولاء النظام المصرى للغرب بأى طريقة سواء كان «عبد الناصر» على رأس هذا النظام من عدمه، مع تسوية المشكلة العربية الإسرائيلية لمنع المخاطر المحتملة فى المنطقة. ولكنها وكما يتضح خطوات مرتبطة ببعضها، وتؤدى إلى نتيجة واحدة، وهى مصلحة الغرب فى المنطقة.

لم يكن تحديد «همفرى تريفلان» لموقف القوى العربية بالشكل السابق عرضه بعيد عما نبأ عنه اجتماع رؤساء الحكومات العربية فى القاهرة فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٥، حيث أنه وضح أن محاور العمل العربى قد تحددت ممثلة فى السعودية ومصر فى اتجاه، وسوريا موزعة بين العراق وبين مصر والسعودية، وباقى الدول العربية مترددة لا تدرى أى اتجاه تسلك، لكن الأحداث بعد ذلك أثبتت سوريا للانضمام للمحور السعودى المصرى، وكان الوضع ينبئ عن تغيرات كبيرة مقبلة.

عملت بريطانيا على الاحتفاظ بصداقة أصدقائها فى العالم العربى، وعملت على تدعيم ذلك، ومن جهة أخرى حاولت أن تكون نظاماً مالياً لها فى سوريا، لكن مصر بتأييدها السياسى والدعائى، والسعودية بتأييدها المادى، أفشلتنا تلك الخطوة، إثر ذلك وجهت بريطانيا تحذيراً مادياً ومعنوياً فى آن واحد للسعودية وذلك باحتلالها واحة «البورى» المتنازع عليها، على خطوط الحدود المائعة بين أبوظبي بالإمارات والسعودية وذلك فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥، لكن خطواتها تلك أيضاً لم تكن موفقة فقد كان الأمر متعلقاً حيثئذ بمصلحة الشركات الأمريكية فى

المنطقة وتعارضه معها، وبعد ما تم مع سوريا والسعودية، كان متوقعا أن تتوالى خطواتها مع بلدان أخرى عربية^(١).

أما مصر فكان لها وضع آخر مرتب على أساس إما كسب ودها والتأثير عليها وكسب ولائها للغرب، وهو أمر أصبح مستبعدا من وجهة نظر بريطانيا، لكن المحاولة إذا ما نجحت - وكما فكرت بريطانيا - ستفيد، أو الاستمرار في عمليات عزلها حتى ترضخ في النهاية، أو الإطاحة بالرأس المدبرة في النظام المصري، بمعنى أنه كان هناك خياران بديلان للحل الأول، وكلاهما كان عنيفا ضد مصر، ومع ذلك فإن تحقيقها يحتاج إلى هدوء تام لإمكانية التنفيذ^(٢).

أوضح العرض السابق ردود الفعل المباشرة لبريطانيا وللولايات المتحدة من الصفقة، أما في إسرائيل فقد وصلتها أنباء تلك الصفقة أيضا مبكرة وقررت أن تعمل على استعادة تفوقها خاصة فيما يتعلق بالقوات الجوية والدبابات، وبدأت في التحرك للاستفادة من علاقة الصداقة القائمة بينها وبين فرنسا، وكانت ترى أن الوقت مناسب لكل من الطرفين لكي يستفيد بعلاقته مع الآخر، وسنوضح في موضع لاحق كيف أن فرنسا قررت الاستفادة بصداقة إسرائيل لها، خاصة مع استقرار نية الحكومة الفرنسية إما على استمالة «جمال عبد الناصر» لكي لا يهاجم سياستها في الجزائر، أو العمل على الإطاحة به بإنزال هزائم دبلوماسية أو عسكرية لمصر، وكانت إسرائيل في رأي «كريستيان بينو» وزير خارجية فرنسا هي خير من يحقق ذلك.

أخذت فرنسا في إمداد إسرائيل بالطائرات «سوبر ميستير»، كما توضح الوثائق أنها بدأت في إمدادها أيضا بالدبابات «إي. إم. إكس»، والمدافع «الهاوتزر»،

(١) نفس المرجع، ص ٣٦٩-٣٧١.

(2) Trevelyan Humphrey, The Middle East in Revolution, PP. 13-14, 35, See also,

محمد أنور السادات، وثائق السادات، ص ٧٤.

من جانب آخر استمرت إسرائيل على سياستها التي انتهجتها فتابعت عملياتها العسكرية على خطوط الهدنة أو فى عمق سيناء، إما تنفيذاً لمخططاتها الأمنية، أو رداً على العمليات الفدائية المصرية، والتي بدأت عملياتها منذ منتصف مارس عام ١٩٥٥، بل بدأت فى نقل نشاطها للحدود السورية، واتخذ الموقف بين إسرائيل والدول العربية وضعاً يندر بالخطر المتزايد^(١).

فى مصر استقبلت أنباء تلك الصفقة بفرح كبير، وسرت بين المواطنين فكرة التطوع لجمع اكشابات لتسليح الجيش وتقويته، وتسابق المواطنون لتنفيذ تلك الاكشابات، وازدادت مكانة «جمال عبد الناصر» بين الجماهير، وكما كان للصفقة من صدى فى مصر وتأثير، كان لها صدى كبير بين البلاد العربية، وبدأت سوريا فى التفكير حيثذ فى عقد صفقة شبيهة بالصفقة المصرية، وبعد فترة قليلة تعاقدت على شراء سلاح من الاتحاد السوفيتى، وتبعته اليمن، وتوالت بعد ذلك التعاقدات بين دول عربية أخرى وبين الاتحاد السوفيتى^(٢).

وفى نفس الوقت تم توقيع ميثاق للتعاون العسكرى بين مصر وسوريا وذلك فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥، وقد نص فيه على أن أى اعتداء على دولة من الدولتين يعتبر اعتداء على الأخرى، وكان الحديث بشأن هذا التعاون قد بدأ فى فترة مبكرة منذ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥، تلى ذلك فى ٢٧ أكتوبر من نفس العام أن وقعت السعودية اتفاقية دفاع مشترك خاصة بين مصر والسعودية، وفى ٢٩ أكتوبر سلكت اليمن نفس المسلك.

(١) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص ٥٢-٥٤، انظر أيضاً، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢، ص ٧٧-٧٨، وكذلك، أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١٢٢، كذلك، انظر أيضاً، دار للحفوظات، ملف رقم ٥٠٦ ج ٢، مخ/ ١٥٠، ص ٢٠١ وكذلك.

Frane, D.A., East and West, P: 719.

(٢) محمود رياض، البحث عن السلام فى الشرق الأوسط، ط ١، ص ١٩، انظر أيضاً، محمد حسين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٧١، وكذلك، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢، ص ٧٥-٧٦.

حيث، ومستزائنا مع الدعم الفرنسى لإسرائيل، قامت القيادة المصرية بعقد صفقة أسلحة ثانية، ومكملة لما قيمته ٣٠٠ مليون جنيه مصرى بالإضافة للصفقة الأولى، وهو مجموع الصفقتين، وكان المورد أيضا هو الاتحاد السوفيتى^(١).

أدى نشاط الاتحاد السوفيتى هذا فى مجال تسليح الدول العربية، بل ولما تعداه بعد ذلك إلى مجال التعاون التجارى، إلى انقسام منطقة الشرق الأوسط إلى قسمين: قسم ينطوى تحته الدول الوطنية المتحررة حديثا وكانت تجرى تعاملاتها سواء فى التسليح أو التجارة حيث مع الاتحاد السوفيتى دون قيد ولا شرط، وقسم آخر يتبع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب وكان أساس ارتباطهم هو التحالف، أو اندراج أى احتياجات لدول هذا القسم تحت ما ورد بشروط مشروع أيزنهاور، وهو ما سنوضحه فى موضعه.

جيلد هول:

لم تكن الخيارات التى حددتها الحكومة البريطانية للتعامل مع مصر بعد الصفقة صالحة كلها لتنفيذها حيث، لكن كان من الممكن تنفيذ بعضها، وإعداد الأخرى لتكون جاهزة للتنفيذ حالة الاحتياج لها.

أوضحت التحركات التى قامت بها الحكومة البريطانية حيث أنها بدأت فى تنفيذ الخيار الأول تجاه مصر وخاصة بعد أن هدأت ردود الأفعال حيال صفقة الأسلحة، وقد بدأت تلك التحركات فى اتجاهين الأول ويعد أن أقنع «بايرود» «دالاس» بضرورة الموافقة على القرض الذى تطلبه مصر لبناء سد فى أسوان، وقررت الولايات المتحدة الإسهام فى ذلك العمل، وقررت الحكومة البريطانية أن تسهم معها بجزء فى تكاليف هذا المشروع، وشرع مسئولو الحكومة البريطانية المتخصصون فى استقبال وزير المالية المصرى للاتفاق معه حول عروض القرض،

(١) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢، ص ٧٨.

مثل ما كان يفعله مسئولو الحكومة الأمريكية فى نفس الوقت، ومن جانب آخر قرر «أنتونى إيدن» أن يقدم اقتراحا كان يقدر أنه سيلقى قبول مصر، وقد عرض اقتراحه هذا من خلال خطابه السنوى الذى ألقاه فى قاعة الاحتفالات الكبرى فى بلدية لندن «جيلد هول» وذلك فى نوفمبر سنة ١٩٥٥، وكان يقوم على إيجاد حل وسط يرسم حدودا جديدة لإسرائيل على خط يتفق عليه بين خطوط الهدنة المؤقتة وقرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧^(١).

لاقى هذا الاقتراح قبولا لدى «جمال عبد الناصر» كما توقع إيدن، حيث وافق على هذا الاقتراح مع بعض الشروط، والمرجح أنه وافق حيثئذ بسبب الحالة التدريبية التى كانت عليها القوات المصرية، وقوات التعاون المشترك، حيث لم يكن قد تم بعد استيعاب الأسلحة الجديدة التى وصلت إليهم، ولم يكن على استعداد للدخول بقواته فى اختبار للقوى لم يكن متأكدا من نتيجته.

رفض «ديفيد بن جوريون» هذا الاقتراح، واعتبره تشجيعا للعرب على العدوان، وغضب صهاينة الولايات المتحدة وقاموا بحملة لتأييد إسرائيل وجمع التبرعات لتوفير السلاح لها كما ثار مؤيدو إسرائيل داخل مجلس العموم البريطانى وخارجه على مبادرة «إيدن» تلك، وسحب إيدن مبادرته على الفور، لكن كل ذلك تم بعد أن أعلن «جمال عبد الناصر» عن قبوله لتلك المبادرة، وانتشرت أنباء تلك الموافقة بين الأوساط العربية المختلفة فى الأقطار العربية^(٢).

وفى توقيت متناسق قبيل مبادرة «جيلد هول» وحتى فشلها، قامت بريطانيا بتجربة خيار ثان، أو حل آخر، وكان قد سبق الإيضاح بأنها فشلت فى إيجاد نظام موال لها فى سوريا، وجاء خطأها الثانى فى «البوريمى» ضد خطتها بسبب غضب

(١) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص ٤٧، انظر أيضا، أرسكين تشايلدرز، تعريب خيرى

حماد، الطريق إلى السويس، ص ١٣٠، وكذلك، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٧٣.

(2) Hansard, House of Commons, Nov. 15, 11, 1955, PP. 202-204, Oral Answers.

الشركات الأمريكية والتي أوصلت الأمر «لايزنهاور»، ومن ثم وبعد التطورات على الجانب العربى وخاصة مع نشاط المحور السعودى المصرى السورى وما قد يستجد، ومن وراء كل هؤلاء الوجود السوفيتى الحقيقى فى المنطقة دون تخيل، وجدت بريطانيا أن ضم الأردن التى اعتبرتها دائما مركزا إنذاريا متقدما لقاعدتها التقليدية العراق إلى حلف بغداد، أصبح حتميا فى ذلك الحين، لكن هل كان مجرد ضم الأردن إلى حلف بغداد هو ما تسعى إليه بريطانيا فقط؟، ذلك ما سنوضحه بعد قليل.

لنفس الهدف وهو الحفاظ على مصالح بريطانيا وهو هدفها النهائي، الذى يتم بعزل مصر حتى ترضخ وترجع إلى حظيرة الدول العربية التابعة لها، كان استقبال الحكومة البريطانية «لإسماعيل الأزهرى» مفعما بمظاهر الترحيب المبالغ فيه، حتى تم عقد اتفاق سرى بينهما (سبق الإشارة إلى تفاصيله فى الفصل الثانى)، وبموجبه اطمأنت بريطانيا على كسب ولاء السودان لها لفترة طويلة.

بالتوازي ماذا كان عليه موقف الولايات المتحدة وإسرائيل وفرنسا، فيما يتعلق بالولايات المتحدة، توضح أوراق الرئيس «أيزنهاور» أنه قرر معاونة مصر فى بناء سدھا، شريطة أن يتم الاتفاق والصلح بينها وبين إسرائيل لتحقيق استقرار فى المنطقة، ومثل ما وصلت إليه مبادرة «إيدن» وصلت إليه مهمة «روبرت إندرسون» - المبعوث الخاص للرئيس «أيزنهاور»، والتى بدأت فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥، فقد كان لكل من الطرفين مصر وإسرائيل مطالبه، ومع فشل تلك المهمة أصدر «أيزنهاور» توجيهاته بالعمل على هز استقرار والإساءة لهيئة كل الأفراد أو الأطراف التى تعمل فى علاقات معادية للولايات المتحدة، وتوضح المراجع أن «دالاس» بدأ بعد هذا الفشل يعد لتوجيه لطمة «لعبد الناصر» بسحب عرض قرض السد العالى، وتنفيذا للخطوط العامة لتوجيهات أيزنهاور وتنفيذا لغضبه، فقد كان يشعر أن

معاونيه خدعوه فيما يخص ردود أفعال مصر والعرب والتي جاءت تجاه الولايات المتحدة على غير ما كان يتوقع^(١).

أما فرنسا فقد كانت غاضبة لمعاونة مصر للجزائر، بإرسالها الفائض من أسلحتها للشوار، ولنداءاتها الإذاعية الدائمة للعرب بالالتفاف حول تلك الثورة، ومع تولي حكومة فرنسية جديدة برئاسة «جهوليه» كان وزير الخارجية فيها هو كريستيان بينو والذي وصفته المراجع بمهندس السياسة الخارجية الفرنسية، قرر أن ينظم حركته مع القيادة المصرية وخاصة منذ بدأ يناير ١٩٥٦ إما بكسب ودها ووقف معونتها ودعمها للثورة الجزائرية، أو بإتزال هزائم دبلوماسية بها ولو استدعى الأمر هزائم عسكرية، وقرر «بينو» أن أنسب من يمكن استخدامه لهذا الغرض هو إسرائيل^(٢).

أما إسرائيل فقد قامت منذ بداية شهر ديسمبر سنة ١٩٥٥ بالإعداد للقيام بضربة وقائية ضد مصر على وجه التحديد، لما حققتة الصفقة لها من قوة، وبدأت مناقشة الخطط في جلسة مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥، وكان هدف تلك الخطط أولا احتلال مناطق من سيناء مع تحرير المضائق المؤدية إلى إيلات، والقضاء على قواعد الفدائيين، وثانيا مراعاة أن تحقق تلك الأهداف كسر هيبة «عبد الناصر» وإسقاطه إن أمكن، وبعث «بن جوريون» رئيس المخابرات الإسرائيلية إلى واشنطن لإطلاعهم على الخطط الإسرائيلية ومحاولة الحصول على سلاح إضافي، كما بعث «بشيمون بيريز» إلى فرنسا للوصول إلى تحالف فرنسي إسرائيلي من أي نوع ضد الخطر المصري بحيث تحصل إسرائيل أيضا بمقتضاه على

(١) محمود فوزي، ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٣٣، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٨٠-٣٩٤، وكذلك، تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص٤٨، وكذلك، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، ص٢٧٨.

(٢) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص٥٤-٥٦، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٣٧٤-٣٧٥.

السلح وهو المهم، والشايد لخطوات أخرى ربما تقوم بها، واستمرت إسرائيل حيثذ فى تنشيط دفاعاتها والقيام بضرباتها الاستفزازية على كل من حدود مصر وسوريا.

يتفتح مما نسينق عرضه أنه مع نهاية عام ١٩٥٥ ومبع بداية عام ١٩٥٦ كان «أيزنهاور» غاضبا وحملت توجيهاته - بعد فشل مهمة مبعوثة الخاص - أهمية هز استقرار والإساءة لهيبة كل الأفراد والأطراف التى تعمل فى علاقات عدائية ضد الولايات المتحدة، وقررت فرنسا إما كسب ود «جمال عبد الناصر» إلى جانبها أو تحطيمه، كما كانت إسرائيل فى عجلة لإجراء ضربة إجهاض للقوات المصرية ووقائية لها، وكذلك الإطاحة «بعبد الناصر» إن أمكن، أما بريطانيا فقد كان اقترابها لأهدافها يسير فى خطوط عديدة متوازية، اهتمت بتقوية حلف بغداد، ومحاولة إضعاف التحالف المصرى السعودى السورى، وكسب ولاء السودان لها.

بعثة تمبلر - طرد جلوب؛

على الرغم من تأكيد «همفرى تريفليان» لـ «جمال عبد الناصر» بأن الحكومة البريطانية ما زالت محافظة على موقفها من حلف بغداد، وهى أنها لن تسمح بتوسيع دائرة الحلف، وكان ذلك قبيل خطاب «أنتونى إيدن» فى «جيلد هول» فإنه كان يجرى فى نفس الوقت وبعلم الحكومة البريطانية تفاوض فى العاصمة الأردنية بين الرئيس التركى «جلال بايار» وبين الحكومة الأردنية من أجل انضمام الأردن لهذا الحلف، وكان ردود الملك «حسين» مشجعة للرئيس التركى، وتلى ذلك اللقاء مبادرة «جيلد هول» وما أدت إليه من إعلان جمال عبد الناصر قبوله مبدأ التسوية، وانتشرت تلك الأنباء بين البلاد العربية، وفى تنسيق متزامن كانت تجرى أيضا محادثات بشأن تقديم قروض لمصر من الولايات المتحدة، ومن بريطانيا، ومن البنك الدولى، لبناء السد العالى^(١).

(١) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١٣٤.

مرت أسابيع قليلة وكان الملك «حسين» لا يزال حيثثد يرقب ما يجرى بالداخل في بلاده، وكان مترددا لا يدري ما يجب أن يقر رأيه عليه، حيثثد سلم السفير البريطاني في الأردن رسالة للملك من «أنتوني إيدن» يحثه على الدخول في الحلف، وقد حاول دعم هذا الطلب كل من «نوري السعيد» والأمير «عبد الإله»، وكانت هناك إغراءات كبيرة من جانب بريطانيا بتسليح الأردن، لكن الأردن كان لا زال مترددا، فبعثت الحكومة البريطانية بالجنرال «تمبلر» رئيس أركان حرب قوات الدفاع الإمبراطوري على رأس بعثة إلى الأردن، لإقناع الملك بالانضمام إلى الحلف وعدم التردد، وقد حمل معه مزيدا من عروض التسليح، ووصلت البعثة إلى الأردن في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥، لكن المظاهرات العنيفة عمت الأردن، واتخذ «تمبلر» و «جلوب» قرارات أعنف، لكن مهمة «تمبلر» فشلت، واستدعى «إيدن» تمبلر، وعادت البعثة إلى بريطانيا^(١).

أدت إذاعة صوت العرب، من القاهرة، دورا مساعدا وفعالا في تحريك الجماهير الأردنية ضد تلك المحاولة من جانب بريطانيا، ووضعت الملك «حسين» في وضع حرج بمتابعتها لأخبار استقالة أربعة من الوزراء الفلسطينيين من الوزارة القائمة حين علمهم بموافقة على التحالف، وكان للفلسطينيين ثقل لا يستهان به حيثثد في الضفة الغربية لنهر الأردن، وأمام المظاهرات العنيفة وأمام قرارات «تمبلر» و «جلوب» غير المستولة، ويبدو أيضا أنه قد ساعد على اشتعال الموقف في الأردن إرسال «جمال عبد الناصر» لعدد من معاونيه إلى الأردن لتحقيق بعض المهام منها إثارة جماهيره ضد الأحلاف^(٢).

كانت القيادة المصرية ترى في تلك الخطوة ضررا بالغاً إذا ما تمت، وكانت تعلن دائما أن هدف بريطانيا من ضم الأردن إلى حلف بغداد هو الاستيلاء عليه

(١) محمد حسين هيكل، ملفات السويس، ص ٣٨٢-٣٨٥، انظر أيضا، تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص ٥٨-٥٩، وكذلك، عبد اللطيف البغدادي، مذكرات، ج ١، ص ٢٠٠، ٢٠١.

(٢) أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢، ص ٥٥.

وتقسيمه بين العراق وإسرائيل، وهو أمر بالتأكيد فيه ضرر كبير بمصر، ويبدو أن ذلك الاتهام وجد فيما بعد الدليل الذى يؤكد من واقع الاتهامات التى وجهها «جون فوستر دالاس» إلى حكومة «أنتونى إيدن»، بعد العدوان الثلاثى، وكانت تلك القيادة ترى أن تحركها ضرورى لمنع هذا التحالف، لكن تلك الإجراءات أحنقت الغرب بصورة أكبر مما هى عليه تجاه مصر وتجاه «جمال عبد الناصر» بل دفعت بريطانيا لأن تتيقن من احتياجها إلى تنفيذ الاختيار الثالث والأخير، الذى طالما أجلته، وهو الإطاحة «بعبد الناصر» والتخلص منه، وحسم النشاط المصرى وإنهائه، خاصة مع النهاية المفاجئة، التى لم تتوقعها بريطانيا وهى قيام الملك «حسين» بطرد الجنرال «جلوب» من قيادة الجيش الأردنى^(١).

يوضح «أنتونى إيدن» فى مذكراته أن مفتاح سياسة بريطانيا وسلطانها فى الشرق الأوسط والمحور الرئيسى المضاد لكل ما يفعله «جمال عبد الناصر» وكل ما حوله من تبدلات، هو العهد القائم فى العراق فى ظل «نورى السعيد»، وكانت بريطانيا تعتبر الأردن مركزاً أمامياً للعراق، ومع طرد جلوب المثير من الأردن قضى على أية محاولة لضم الأردن للحلف وكانت «مصلحة» بريطانيا القومية تقوم على الحفاظ على استقلال الأردن الذى تعتبره مركزاً أمامياً للعراق، أما إذا كانت نتيجة التطور للأحداث، كإخراج جلوب من الأردن، وإحباط حلف بغداد فى الأردن، أن يصبح الأردن دولة تابعة لمصر، فإن نفوذ المملكة المتحدة سيتعرض للتحطم والانهيار هناك^(٢).

أدت تأكيدات «همفرى تريفيان» لـ «جمال عبد الناصر» بعدم مسئولية بريطانيا عن ممارسة أية ضغوط على الأردن بدفعها لدخول الحلف، وكذلك تأكيدات «سلوين لسويد» الذى كان فى زيارة للقاهرة فى مارس ١٩٥٦، والتى

(١) أرسكين تشايلدرز تعرب حبرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١٣٤.

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٨.

كانت من نفس نوع تأكيدات السفير الإنجليزي، إلى فقدان «جمال عبد الناصر» للثقة في «أنتوني إيدن» بل أصبح يعتقد أن بريطانيا تتآمر ضد مصر في كل عمل تقوم به وفي كل خطوة تخطوها؛ وذلك لأنه بينما كانت تلك التأكيدات تقدم له في القاهرة كانت الخطوات العملية التي تقوم بها بعثة «تمبلر» في الأردن تدعو إلى عكس ما تتضمنه تلك التأكيدات.

من جهة أخرى بدأت الحكومة البريطانية تضطرم حقدا وغيظا من «جمال عبد الناصر»، حيث وصل نبا طرد «جلوب» إلى «عبد الناصر» في وجود «سلوين لويد» في زيارته وأبلغه بذلك النبأ، كما أن «سلوين لويد» وبعد مغادرته القاهرة وزيارته للبحرين قوبل بمظاهرات عدائية صاخبة، وأرجع الموظفون البريطانيون في البحرين «وسلوين لويد» تلك المصائب كلها «لعبد الناصر»، علاوة على تقرير جلوب المثير وأحاديثه الصحفية، والتي أرجعت صخب الجماهير العربية إلى «عبد الناصر» وغوغاء الشارع العربي^(١).

حيثُ وبعد طرد «جلوب» من الأردن، ومع شعور بريطانيا أن تلك المملكة الصغيرة يمكن أن تدفعها الظروف لأد تخضع للسيطرة المصرية، وتخرج من تحت السيطرة البريطانية، بدأ التفكير جديا في ممارسة الاختيار الثالث، والذي يعنى وقف «جمال عبد الناصر» عند حده، وعزله، أو الإطاحة به على أيدي شعبه إن أمكن، نتيجة خطأ قد يقع فيه، أو بأية طريقة أخرى، وكان طبيعيا أن تستعين الحكومة البريطانية بكل الوسائل والطرق الممكنة والمتاحة لتنفيذ غرضها هذا.

إلغاء عروض القرض؛

كانت أحداثات لا تزال قائمة منذ بدأت بخصوص القروض المطلوبة من جانب مصر ' 'ء السد العالي، لكن حيثُ تحول الرأي العام الأمريكى ضد مصر،

(١) أنتوني ناتنج، ناصر، ط ١، ص ١٥٤-١٥٥، انظر أيضا، أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٢، ص ٥٥، وكذلك، أرسكين دالدرز، الطريق إلى السويس، ص ١٣٥.

ونجحت الأصوات الصهيونية فى التأثير على الكونجرس لتحويل رأيه عما كان عليه، وراح «دالاس» علاوة على غضبه من مصر المحايدة يستمع إلى شكاوى «ينو» من «جمال عبد الناصر» ويزداد غضبا، وحيث وفى ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ أعلن «دالاس» عن سحب الولايات المتحدة للعروض التى تقدمت بها لقروض السد العالى، وفى اليوم التالى أعلنت بريطانيا نفس القرار من جانبها، وجاء نفس القرار من البنك الدولى^(١).

توضح بعض الدراسات التى رجعنا إليها من الآراء حول سبب إلغاء عروض قرض السد العالى، وحول أسبقية الدول اللاغية لهذه العروض، فيوضح الفريق الأول أن الإلغاء إنما جاء من الولايات المتحدة لرفض مصر شروط القرض التى كانت ستجعل من مدير البنك الدولى - وهو أمريكى الأصل، كما أن البنك خاضع لأمريكا لأنها المساهم الأكبر فيه - مراقبا أساسيا لمالية مصر، ومهيما على اقتصادها، وجاء أيضا لأن «دالاس» كان يرغب فى معاقبة «عبد الناصر» لشرائه أسلحة سوفيتية، ولتبنيه سياسة عدم الانحياز، وجاء أيضا الإلغاء لأن إبرام القروض كان متوقفا على مدى رغبة «جمال عبد الناصر» فى البقاء بعيدا عن التورط مع الشرق، وأن يصبح إلى حد كبير متمشيا مع سياسات الولايات المتحدة وبريطانيا^(٢).

ويوضح فريق ثان أن الإلغاء جاء من جانب الولايات المتحدة، لأنها كانت تعتقد أن هذا المشروع ما هو إلا وسيلة جديدة من وسائل ابتزاز أموال الولايات المتحدة من جانب بريطانيا، عن طريق توريد كميات ضخمة من المعدات والآلات

(١) عبد الرحمن الرافى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط١، ص ٢٠٩، انظر أيضا، أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١٤٥-١٤٦، وكذلك، محمود رياض، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط، ط١، ص ٢١.

(٢) محمد أنور السادات، وثائق السادات، ص ٧٦، انظر أيضا، محمود رياض، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط، ط١، ص ٢١، وكذلك، تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص ٤٦.

اللازمة لبناء السد توردها شركات أوربية وبريطانية فى الغالب، وتدفع ثمنها الولايات المتحدة، كما أن التحريات التى قام بها كل من «جورج همفرى» وزير الخزانة الأمريكى وهربرت هوفر من الخارجية أثبتت أن مشروع السد لن يؤدى إلى تحسين أحوال الفلاح المصرى، هذا مع قصور الخزانة المصرية على أن تتابع مشروع مثل هذا، وعلاوة على تهديد «إيدن»، «دالاس» بضرورة مشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا فى بناء السد، وإلا فإنها لن تساعد فى قائمة المشاكل القائمة بينها وبين الروس، وهو الأمر الذى لم يقبله «دالاس»، وكذلك افتقار «أحمد حسين» السفير المصرى للدبلوماسية فى حثه «دالاس» على تلبية القرض، كل ذلك من وجهة نظر ذلك الفريق دفع الولايات المتحدة إلى المبادرة برفض عروض القرض (١).

ويوضح فريق آخر أن الإلغاء بشكله الذى تم به كان يوضح أن قرار الولايات المتحدة جاء بمبادرة منها وحدها دون استشارة أحد، وخاصة بعد ما أعلن محافظ البنك الدولى فى ٩ يوليو عن استعداد البنك لمتابعة محادثات القروض، وكذلك لإعلان الحكومة البريطانية فى صباح ١٩ يوليو نفس الشيء، لكن واقع الأمر كما يوضحه أصحاب هذا رأى مخالف لما بدا من موقف الولايات المتحدة، إذ يوضح هذا الفريق أن الإلغاء جاء بعد تشاور فى رأى بين الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية، وكانت الحكومة البريطانية هى المحرك القوى فى سبيل اتخاذ هذا القرار، وقد ذكر ذلك الجانب مجموعة من الأدلة تؤكد رأيه (٢).

يوضح أرسكين تشايلدرز فى كتاب «الطريق إلى السويس» أن فكرة الإلغاء كانت إحدى الطرق المساعدة ضمن مخطط «أنتونى إيدن» ومعاونيه فى الحكومة

(١) محمود فوزى، ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ص ٤٣، انظر أيضا، عبد الرحمن أنراقى، ثورة ٢٣ يوليو، ١٩٥٢، ط ١، ص ٢٠٨-٢١٠.

(٢) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١٤٨.

البريطانية للإطاحة بـ «عبد الناصر»، تلك الفكرة التي اختمرت برءوسهم وخاصة منذ حملة «عبد الناصر»، القاسية على حلف بغداد، وعلى وجه التحديد منذ فشل مهمة «تمبلر»، ومع طرد «جلوب» من الجيش الأردني، ولم تكن تلك الفكرة تدور برءوس البريطانيين وحدهم، وإنما تُرجع تلك الفكرة في الأصل إلى «نوري السعيد» الذي اقترح إلغاء القرض، خاصة وأنه كثيراً ما تضرر من سياسة لندن وواشنطن حينما بدأت في مناقشة إمكانية إمداد مصر بالقروض المطلوبة، وهو الأمر الذي كان يرى «نوري» أنه سيزيد من قوة «جمال عبد الناصر» في المنطقة وسيضعف من قوته، اقترح نوري تلك الفكرة، وذلك حين وجوده بلندن طوال شهر يوليو سنة ١٩٥٦، وقد شهدت فترة وجوده تلك أيضاً تبلور فكرة قديمة سبق مناقشتها بينه وبين الحكومة البريطانية وهي ضم الأردن للعراق وتجزئته بينها وبين إسرائيل، وطلب «نوري» إلغاء القرض أولاً تدعيماً لموقفه وثانياً لما سيتمخض عنه هذا الإلغاء من خطوات كان يقدرها ويتنظر حدوثها^(١).

اقترح «نوري السعيد» على بريطانيا أن لا تجعل رفض القرض صادراً من جانبها ولا تكون هي ابادئة به، كي لا يهتز وضعها بين الدول العربية التي مارالت على ولائها لها، وعليها أن تدفع الولايات المتحدة لإلغاء القرض ثم تتبعها هي، ويوضح «أرسكين تشايلدرز» أن «نوري السعيد» قدم هذا الاقتراح وهو يعلم أن «عبد الناصر» سيتصرف بطريقة من اثنتين؛ إما أن يرد بعنف على هذا الإجراء وهو الأمر الذي سيدفعه إلى المتزلق المخطط له، أو سيلتزم الصمت وهو ما سيضعف من موقفه أمام العرب، وسيؤدي إلى تقوية موقف «نوري السعيد».

توضح الآراء السابقة «أنه كانت قد توافرت قناعة تامة لدى الولايات المتحدة، مع حلول شهر يوليو سنة ١٩٥٦ بإلغاء عروضها لقرض السد العالي،

(١) نفس المرجع، ص ١٧٦-١٧٩.

ولا خلاف على أن ردود أفعال القيادة المصرية من حكومة الولايات المتحدة كان من شأنها دفع تلك الحكومة لاتخاذ ذلك القرار، فلم تترجم القيادة المصرية قراراتها نحو الولايات المتحدة من حيث تبادل المنفعة إلى أفعال أبدا، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة كانت تتذرع بالصبر لعلها تصل إلى ما ترجوه يوما ما، لكن أن يأتى يوم تسلك فيه القيادة المصرية مسلكا يؤدي إلى إرباك خططها الأمنية فى تلك المنطقة الهامة من العالم فهذا أمر غير محتمل، بل ويدعوها إلى أن تعمل على تقويم مسلك تلك القيادة بحرماتها من قرض هي «فى حاجة» إليه.

ولما كان للولايات المتحدة وبريطانيا من مصلحة فى تقوية حلف بغداد فإن الرغبة التى أبداهها رئيس الوزراء العراقى «نورى السعيد» بضرورة إلغاء القرض لإضعاف مكانة «عبد الناصر» قد أبداهها «لايدن» دون غيره، ولا بد أن «لايدن» عمل على تحقيق تلك الرغبة التى تمشت مع أهداف بريطانيا، وخاصة بعد التحول الذى قدرته فى الأحوال فى المنطقة بعد فشل «تبلر»، واحتمال ضياع الأردن بما يؤدي إلى انهيار السيطرة البريطانية هناك، وقد جاء ذلك التحول بعد شهر مارس ومع شهر يوليو على وجه التحديد، وهى الفترة التى قسب فيها «نورى السعيد» فى لندن انتظارا لتحقيق مطلبه وما وراء ذلك المطلب.

ولا بد أن تلك الرغبة قد لاقت قبولا لدى «دالاس» الذى كان حائقا غاضبا لاعتقاده بعث «عبد الناصر» به وبمعاونيه فى مصر، ولا بد أنه رحب بالموافقة على الإلغاء إذا ما صحت الآراء التى أوضحت أن الحكومة الأمريكية لم تكن مرحبة بابتزاز بريطانيا لأموال الولايات المتحدة عن طريق السد، أو للطريقة الفجة التى طلب بها «لايدن» اشتراك الولايات المتحدة مع بريطانيا فى تلك العملية.

كان تحرك الحكومة البريطانية للعمل على إلغاء القرض له دوافعه والتى اتفقت مع دوافع رئيس الوزراء العراقى، وكما أوضحنا كان هو البادئ بالدعوة إلى

نقل فكرة الإلغاء إلى حيز التنفيذ، وكان إلغاء القرض خطوة فى طريق معاقبة مصر تتلوها خطوات، وكانت كلها لصالح «نورى السعيد» ولصالح التحالف، ولصالح الأهداف البريطانية فى المنطقة، وقد كان ما توقع وقبع ليلة ٢٦ يوليو فى لندن مستمعا إلى قرار تأميم قناة السويس، وهى الخطوة التى كان يتظرها ولم يكن يعرف طبيعتها قبل أن تعلن، وهى الخطوة التى حركت الأحداث بسرعة كبيرة نحو الانهيار الكلى للعلاقات المصرية البريطانية، وبذلك كان الدافع قويا ومتوفرا لدى بريطانيا لتقوم هى من جانبها بإقناع «دالاس» بإلغاء القرض، وكان «دالاس» مستعدا للموافقة، وهو الأمر الذى يدعو إلى ترجيح ذلك الرأى الأخير.

كان قرار «دالاس» بإلغاء عروض القرض لمجرد دعم مكانة حلف بغداد، ولتوجيه لطمة لـ «عبد الناصر» لكى ينبهه وعلى وجه التحديد إلى حجم إمكانياته، أما أن تكون الحكومة الأمريكية على علم بما كان يدور بين «نورى السعيد» و «إيدن» من خطط أخرى متعلقة بذلك الإلغاء فهو أمر بعيد عن الاحتمال، ومما يمكن أن يكون دليلا على ذلك هو رد فعل «دالاس» حين إعلانه التهم والأخطاء التى وقعت بها حكومة «أنتونى إيدن»، وقد ذكر بالتحديد من بينها رغبة تلك الحكومة فى تقسيم الأردن بين العراق وإسرائيل لتسوية المشاكل العربية، وهى نقطة كان يمكن تجاوز دالاس عن ذكرها، لكن جانب الثأر فى شخصية دالاس غلب على جوانب أخرى ودفعه إلى ذكرها؛ لأن «إيدن» لم يكن قد أحاط وزير الخارجية الأمريكى بكل ما يجرى من مشاورات حول الحلف بينه وبين «نورى السعيد».

ألغى عرض القرض فى ١٩ يوليو، لكن حاجة مصر إلى السد كانت كبيرة، وعلى عكس ما أفهم دعاة الصهيونية وأنصارها أعضاء الكونجرس من الولايات الجنوبية بأن مصر ستتوسع بمشروعها هذا فى إنتاج القطن الذى تمد به روسيا، كانت مصر تفكر تفكيرا اقتصاديا جديدا لا يعتمد فقط على القطن كمحصول

نقدى، وإنما بدأت تغير من نظمها لتحرر من التبعية التى كانت مفروضة عليها اقتصاديا، وبالتالي كان السد العالى لازما لها بالفعل^(١).

تأميم قناة السويس

من ثم فقد كان الرد العملى المباشر هو تأميم شركة قناة السويس، وهو القرار الذى اتخذه «جمال عبد الناصر» وأعلنه يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦، وأعلن أنه قد قام بهذا الإجراء لتستطيع مصر تمويل مشروع السد العالى من موارد قناة السويس، ذلك هو رد الفعل الذى لم يكن «نورى السعيد» يعرف ما هو على وجه التحديد، ولكنه كان يتظره، وهى خطوة أساءت لشركة قناة السويس، وأساءت لكن المساهمين فى هذه الشركة وأساءت لفرنسا، وأساءت لبريطانيا^(٢).

أوضح العرض السابق أن فترة الاستقرار التى نجمت عن عقد اتفاق الجلاء بين مصر وبريطانيا لم يقدر لها أن تستمر طويلا، فقد توفرت مجموعة من العوامل والمؤثرات أدت إلى عدم استقرار تلك العلاقات، بل وصولها إلى أسوأ حالاتها وذلك بداية من النصف الأخير لسنة ١٩٥٦، كانت مقدمات تلك العوامل والمؤثرات قائمة فعلا قبل عقد اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤، لكن الجانب المصرى قرر ألا يشير ما يعرقل إجراءات الاتفاق.

بدأ التوتر فى العلاقات عندما قررت القيادة فى مصر أن هناك تعارضا فيما تقوم به الحكومة البريطانية مع أهداف مصر ومصالحها، فقد كانت الدعوة إلى تحالف يضم العراق وسوريا ولبنان والأردن مع تركيا ثم بريطانيا، مع تقسيم الأردن بين العراق وإسرائيل، وهو الأمر الذى كان مزمعا حدوثه فيما بعد، وكان يعنى

(١) محمود رياض، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط، ط١، ص٢١، انظر أيضا، أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص١٥٢.

(2) The Department of State, A Documentary Publication, The Suez Canal Problem, July 26-Sep. 22, 1956, Washington 1956, P. 30.

خطرا كبيرا على وجود مصر ذاتها، إن لم يكن سيؤدي بها إلى حالة أسوأ مما كانت عليه أثناء الاحتلال، فبعزلها عن المحيط الذي حولها، وخاصة مع رفضها لسياسة الأحلاف الغربية الكبرى، وإصرارها على تحقيق أمن المنطقة عن طريق دول الجامعة ما دام البقاء في أمان يستدعي التحالف.

لكن بريطانيا كانت قد قدرت أهمية ذلك التحالف للحفاظ على مصالحها سواء في العراق أو في منطقة الخليج، وقدرت أن ضم الأردن حيوي أيضا للحلف العراقي التركي، ومن ثم فقد لجأت إلى كل الأساليب لتحقيق هدفها ذلك، وقد ساعد في تقوية ذلك الاتجاه رغبة الحكومة الأمريكية في إدخال نفس تلك المنطقة التي تضم تلك البلدان في سلسلة التطويق الخاصة بها.

تطورت الأحداث بشكل سريع مع اتخاذ إسرائيل قرارها بوضع أهدافها الخاصة موضع التنفيذ، وهي أهداف كان تنفيذها مؤثرا بشكل أو بآخر لصالح الأهداف الأمريكية والبريطانية في المنطقة، وكانت بريطانيا من جانب آخر توجه ردود الفعل الإسرائيلية لصالح أهدافها.

استمت القيادة المصرية حيثئذ وعلى رأسها الرئيس «جمال عبد الناصر» بجرأة حققته لها أهدافها الواضحة لحقوق بلادها، وازدادت جرأتها لما لاقاه «جمال عبد الناصر» من تأييد جماعي من زعامات آسيا وإفريقيا، وما قرره القيادة السوفيتية من تقارب تجاه مصر، ومن ثم فقد كان تطور الأحداث أسرع، وتشكل محوران في العالم العربي؛ محور على رأسه مصر ويدعم حركته الاتحاد السوفيتي كلما أمكن، ومحور على رأسه العراق ويدعم حركته بريطانيا والولايات المتحدة^(١).

(1) Hansard, House of Commons, Dec. 7, 1955, P. 366, Oral Answers.

وصلت العلاقات إذن إلى طريق مسدود، وكان السبب تضارب المصالح وإن كان ذلك قد تم بطريق غير مباشر، وقد أسهم في تطورها ذلك التطور السيئ سياسة التعتيم التي اتبعتها الحكومة البريطانية مما ولد شعورا من جانب الغرب بالحق على مصر وعلى «جمال عبدالناصر»، وأسهمت إسرائيل بنصيب وافر، ثم كانت قرارات القيادة المصرية طموحة أكثر من اللازم وجمّعت أكبر قدر من الأصوات الغربية المؤيدة بضرورة عزل مصر، وبضرورة التخلص من «جمال عبدالناصر»، وأسهمت خطوة التأميم في ذلك التطور، من واقع التعارض المباشر للمصالح.



الفصل الخامس

الاختيار الاخير

- بريطانيا بعد تأميم القناة:
- الإعداد لغزو مصر والتحرك الدبلوماسي.
- استعدادات الجانب المصري وتحركاته.
- مجلس الأمن ونقاط همز شلد الست.
- العدوان الثلاثي ٢٩ أكتوبر - ٧ نوفمبر.
- مشروعا القرارين الأمريكي والسوفيتي بوقف إطلاق النيران.
- مبدأ أيزنهاور ٥ يناير ١٩٥٧.

بريطانيا بعد تأمين القناة:

استقر رأى الحكومة البريطانية على العمل للإطاحة بالرئيس «جمال عبدالناصر»، وعزل مصر عن باقى البلاد العربية، لِيَسْهُلْ على بريطانيا تحقيق أهدافها وتأمين مصالحها فى المنطقة العربية، وكان ذلك هو اختيارها الأخير، وتوافقت رغبتها تلك مع رغبات حكومات فرنسا وإسرائيل والعراق، وكانت محاولاتها قبيل تأمين قناة السويس قد انصبت على تحقيق ذلك الهدف بتهيئة ظروف داخلية فى مصر أو استغلال خطأ قد يقع فيه الرئيس المصرى بما يدفع شعبه للإطاحة به، لكن مع عدم نجاحها فى ذلك الاتجاه، ويتأيم القناة من الجانب المصرى، تلقفت الحكومة البريطانية وأصدقائها من الحكومات المعنية تلك الفرصة، لكن كان واضحاً من تصرفاتها منذ إعلان قرار التأمين أن الحل لتحقيق هدفها سيأتى هذه المرة من جانبها لا من داخل مصر، وعلى ذلك فقد جاء إعلانها بعد التأمين بضرورة حماية الملاحة الدولية فى قناة السويس بطريقة أو بأخرى متناسبا وما تتويجه^(١).

وللوصول إلى فهم ما كانت تتويبه الحكومة البريطانية حينئذ يمكننا أن نثير عددا من التساؤلات، مثل: هل كانت عملية تأمين قناة السويس فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ يمكن أن يترتب عليها أسانيد شرعية قانونية تمكن بريطانيا من التدخل لحماية وتأمين الملاحة الدولية فى القناة؟، ثم هل كانت الملاحة مهددة فعلا بالتوقف بعد التأمين وظروف فنية؟.

(1) Life, Vol. 21, No. 1, July 9, 1956, The Leaders Behind Algerias Rebellion, Gene Former, Life Foreign News Editor, PP. 80-84.

لكن إذا ثبت أنه لم يكن هناك داع من ذلك النوع للتدخل، فماذا كان معنى إصرار رئيس الوزراء البريطانى بذلك الخصوص؟ هل كانت هناك عوامل أخرى دافعة للتدخل غير حماية الملاحة فى القناة؟.

وعلى هذا، ما هى الطرق والأساليب المختلفة التى اتبعتها الحكومة البريطانية مع غياب سند شرعى، أو قانونى لذلك التدخل؟ وما هى نتيجته؟ تلك كلها تساؤلات بالإجابة عنها تفسر الأحداث على وجهها الصحيح، ثم بالتالى تحديد المدى الذى وصلت إليه العلاقات بين الطرفين المصرى والبريطانى، حيثئذ.

من المعلوم أن قناة السويس تقع كلها فى أرض مصرية وبالتالي فهى مصرية تماما، كما أن خطوة التأميم خطوة قانونية، وهى حقيقة أشار إليها رأى السائد فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى الذى انعقد مساء ٢٧ يوليو، وحينما نوقش الجانب القانونى لخطوة التأميم، وضح أن ناصر وإن كان قد أخل بعقد الالتزام الممنوح لشركة القناة، فإن قرار التأميم لا يشكل خرقا لمعاهدة القسطنطينية «سنة ١٨٨٨»، كما نشرت جريدة «التايمز» اللندنية حول ذلك التاريخ أن الشركة مصرية من الناحية القانونية^(١).

يفهم من ذلك أن أجهزة الحكم ذاتها فى بريطانيا كانت تقر بمصرية القناة وبقانونية خطوة التأميم، وذلك مما سيعفينا من ذكر الأدلة القانونية والمواثيق الدالة على صحة تلك الحقيقة، ومع ذلك فإن أجهزة الحكم البريطانية التى نشطت حيثئذ ممثلة فى مجلس الوزراء - وكان أنشط عناصره بهذا الصدد هو رئيس الوزراء نفسه - لم تكن لتقر بأن «يترك عبد الناصر ليتلع القناة وحده، أو تترك القناة لدولة واحدة هى مصر لتتحكم فى مصير الدول العابرة للقناة، أو أن تستغل هذا الطريق

(١) أوسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ١٨٨-١٩٢، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٤٧١.

المائى الدولى لأغراض سياسية أو قومية، أو أن تتعثر الملاحة فى القناة، وتهمل صيانتها»، وبصدد ذلك اقترح «سلوين لويد» أنه ولتأمين الملاحة الدولية لابد من إقامة إدارة دولية لقناة السويس يتم فرضها ولو بالقوة على مصر إذا كان ذلك لازماً^(١).

وعلى أثر إقرار مقترح «سلوين لويد» فى مجلس الوزراء البريطانى بدت المطالب البريطانية غير منطقية، فإن يطلب ضمان حرية الملاحة فى ظل إجراءات أمنية مع ضمان صلاحية ذلك المجرى المائى فهو أمر مقبول، أما أن يقترح إدارة دولية لمرق كله مصرى، فهو أمر بعيد عن المنطق وفى ظل الظروف المحيطة، كان المنطق أن تطالب الدول المتفعة بالقناة مثلاً بتأكيدات صريحة بأن مصر ستواصل احترام حرية المرور فى القناة، ولن ترفع قيمة الرسوم على العبور إلا بعد مفاوضات مع المنتفعين، وكذلك التعهد بتحديد نسبة معقولة من الدخل لصيانة القناة، أما أن يطلب أمراً لم يكن له سابقة دولية فيما يختص بالممرات المائية العالمية، فقد كان يبدو أمراً شائكاً، إذ إنه لم تكن هناك دوافع ملحة ومؤثرة على المصالح الدولية تدفع الحكومة البريطانية لاتخاذ موقفها هذا، كما أنه لم تُفرض سلطة على أى ممر مائى دولى، أو لم يطالب بها أحد من قبل^(٢).

وتحقيقاً لطمأنة الدول المتفعة بالقناة، وتأكيداً لمتابعة الإدارة المصرية لمهامها فى إدارة القناة، دأب الجانب المصرى على تقديم التأكيدات بصورة رسمية على احترام مصر لاتفاقية سنة ١٨٨٨، وقد استمرت تلك التأكيدات منذ التأميم وحتى قبيل العدوان، أى منذ ٢٧ يوليو وحتى يوم ١٩ أكتوبر، وتطور الأمر من تأكيدات

(١) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ط١، ص٢٢٨، انظر أيضاً، محمد حنين هيكل، ملفات السويس، ص٤٧١-٤٧٢، وكذلك

Marlowe John, Anglo Egyptian Relations, P. 424.

(٢) محمد حنين هيكل، ملفات السويس، ص٤٧٢.

رسمية إلى تقديم المقترحات المفصلة بشأن تحقيق حرية الملاحة وأمنها، والعمل على توفير الصيانة الدورية لذلك المرفق.

فقد أكد الرئيس «جمال عبد الناصر» احترام مصر لمعاهدة سنة ١٨٨٨م، وأوضح في ١٢ أغسطس لبريطانيا ولدول العالم أنه من الممكن عقد معاهدة جديدة توقعها كافة الدول المتفعة بالقناة، وتضمن هذه المعاهدة حرية الملاحة، وتوضع صورة من وثائق هذه المعاهدة في الأمم المتحدة، علاوة على ذلك الاقتراح أوضح في ١٠ سبتمبر أنه من الممكن قيام هيئة من المتفعين بالقناة تتولى التفاوض مع مصر لعقد اتفاقات ملزمة تحدد مستوى الرسوم، واستخدام العائدات في أغراض الصيانة، والقيام بمشروعات مقبلة لتحسين الممر المائي، هذا من جانب، ومن جانب آخر لم تتوقف الملاحة في القناة يوما واحدا منذ التأميم وحتى حدوث العدوان^(١).

الإعداد لغزو مصر - التحرك الديبلوماسي:

وبعد التأكيد منذ اللحظة الأولى للتأميم بواسطة الجانب المصرى لضمان حرية الملاحة، فإن محاولة «أنتوني إيدن» ووزير خارجيته «سلوين لويد» - منذ ذلك التاريخ أيضا ومن خلال لقاءاتهما أو باستخدام الإذاعة للبث على الشعب الإنجليزى - لإعطاء مسألة الإدارة الدولية للقناة قيمة حتمية بالادعاء بتطابق أهداف «جمال عبد الناصر» مع أهداف «هتلر» وتشبيه ما يحدث في القناة بما حدث في «الراين» مسبقا، مع أن الواقع يثبت أن القناة وظروفها تختلف كلية عن ذلك النهر بظروفه المعقدة، وكذلك فإن أهداف «عبد الناصر» تختلف عما كان «هتلر» يهدف

(١) الأهرام، ٢٥٤٨٣، ١١/٩/١٩٥٦، مذكرة مصرية إلى دول العالم، ص ١، انظر أيضا، أرسكين

تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ٢١٣-٢١٥، القاهرة ١٩٦٢، وكذلك

Utley Freda, Will the Middle East Go West, P. 76.

له، ومن الواضح أن تلك المحاولة من «إيدن» كانت تهدف إلى تهيئة المناخ الإنجليزي والغربي لفكرة التدخل البريطاني في مصر ولو بالقوة^(١).

وعلى الرغم من أن عملية التأميم كانت عملية شرعية، وثبت أنه لا خطورة على الملاحة الدولية أمنيا أو فنيا، حيث أكدت أعلا سلطة في الدولة المصرية ليس فقط عن نواياها الحسنة وإنما إصرارها على ضمان حرية الملاحة الدولية في القناة، وهما العاملان الرئيسيان التي رأت الحكومة البريطانية اتخاذها مبررا لتدخلها، ما هو المعنى إذن من إصرار رئيس الحكومة البريطانية على التدخل خاصة مع وعى حكومته التام للأبعاد ولتائج عملية التأميم؟.

من المرجح أن هذا التدخل لم يكن معنيا به ضمان حرية الملاحة في القناة على الأقل كهدف رئيسي، وإنما عنى به في المقام الأول عزل مصر، وعزل رئيسها، إذ إننا بالرجوع قليلا قبيل التأميم سنجد أن أحداث الأردن المأساوية من وجهة نظر بريطانيا قد بدأت تحركاتها في خطوات متتالية لعزل مصر ورئيسها عن باقى البلاد العربية، وقد ساعد على سرعة تلك الخطوات أن مصر لم تحافظ على «حد الأمان» الذى وعد به «عبد الناصر» فى اتخاذه أساسا عند تعامله مع السوفييت، بل وتداخلا معهم فى علاقات أوثق، وبالتالي فقد باتت اتفاقية القاعدة المصرية الإنجليزية مجرد حبر على ورق بفضل ذلك التقارب، فمصر وكما يوضح «همفري تريفليان» قد غيرت مناخها جذريا، فقد أصبحت دولة تستقبل كميات ضخمة من الأسلحة السوفيتية، وغيرت فى بناء قواتها وطرقها فى التدريب على أسس روسية، ولم يعد هناك مجال حقيقى لصداقة كانت تقرها مقدمة تلك الاتفاقية بل تحولت إلى ما يشبه العداء تقريبا من الجانبين^(٢).

(١) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ٢٠٣، وكذلك

Utley Freda, P. 75.

(2) Trevelyan Humphrey, The Middle East in Revolution, P13, see also, Mansfield Peter, The Middle East, a Political and Economic Survey, 4th Edition, P. 227, London, 1973.

يوضح مؤلف كتاب «الطريق إلى السويس» أن الهدف الحقيقي لاستخدام القوة ضد مصر كان يكمن داخل عقل رئيس الوزراء البريطاني، الذي كان متلهفا على القيام بتجربة تخوضها بريطانيا تحت لوائه، وقد دفعه إلى ذلك التلهف شعوره الشخصي حيال «عبد الناصر» والذي ربما تسبب له فى إهانات بطريق مباشر أو غير مباشر، وخاصة بعد توقيع اتفاق الجلاء، وما تلى ذلك من انتقاد الصحف الإنجليزية له بصورة هزلية، ثم تداعى وضعه أمام حزبه الحاكم، وللمعاملة العدوانية التي لاقاها من مجلس العموم فور أحداث الأردن والتي كان مفهومها للإنجليز أن «جمال عبد الناصر» هو محركها، ومن جانب آخر سببت له شعورا بالعصية وعقدة التخوف من عدم القدرة على اتخاذ القرار وفى المقابل رغبته فى اختبار ثقته بنفسه، ولم يكن ذلك يتأتى إلا بالقتال خاصة وأنه تصور أن الفرصة قد واثته بإجراء تأميم القناة^(١).

ولا يمكننا أن نهمل ذلك الرأى الأخير لما فيه من تحليل دقيق ومنطق وجيه، ومع الأخذ بذلك الرأى وبالرأى الذى توصلنا إليه، يمكن أن نحدد أسباب الإصرار على التدخل، غير المعلنة، من جانب رئيس الوزراء البريطانى أو حكومته فى تحقيق أهداف عامة متعلقة ببريطانيا وبوجودها فى المنطقة العربية، وأهداف خاصة متعلقة «بإيدن» نفسه، ولما كان ممكنا التوصل إلى تحقيق الأهداف العامة بطرق دبلوماسية مختلفة ليس من بينها بصورة ملحة الحل باستخدام القوة، يرجح أن الأهداف الخاصة قد تحكمت فى تشكيل القرار البريطانى، حيث كانت تستدعى حلا أسرع، ويحققه استخدام القوة فقط.

والتساؤلات التى تثيرها بصدد ذلك هى: هل قبل حلفاء بريطانيا سواء فى الولايات المتحدة أو فى حكومات دول جامعة الشعوب البريطانية، أو المعارضة

(١) المرجع السابق، ص ١٨٩.

البريطانية، أو حتى الحزب البريطانى الحاكم ثم والرأى العام البريطانى على العموم، هل قبلوا قرار رئيس الوزراء البريطانى باستخدام القوة فى مصر حينما وضع لهم أن هذا القرار لم يكن سببه حرية الملاحة بحال من الأحوال، أم أنهم كانوا قيذا ثقيلًا على قراراته سواء قبيل أو أثناء أو بعد العدوان على مصر؟.

ويتكون لدينا الآن سؤالان رئيسيان؛ الأول: ما هى الطرق والأساليب المختلفة التى اتبعتها الحكومة البريطانية مع غياب سند شرعى أو قانونى لتدخلها فى مصر؟ والسؤال الثانى هو: كيف تصرفت بريطانيا مع حلفائها وأصدقائها، هل أثرت عليهم، أم أنها هى التى تأثرت بهم؟ سيكون جزءا كبيرا من العرض التالى فيه إجابة لهذين السؤالين.

فى مساء الخميس ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ وعلى عشاء عمل انتظم فيه مجلس الوزراء البريطانى، وضم أيضا المارشال «تبلر» والأميرال اللورد «مونتباتن»، وبناء على دعوة «إيدن» ضم أيضا القائم بالأعمال الأمريكى والسفير الفرنسى، كانت تسود المجلس مشاعر قوية تجاه ما تم فى مصر وخاصة من قبل «إيدن» الذى بدا نائرا، ورغم قناعة أعضاء المجلس بقانونية خطوة التأميم إلا أن «إيدن» أوضح أنه لا يمكن أن تسمح بريطانيا «لناصر» بأن «يهرب بغنيمته»، وكان تخوف أعضاء المجلس موجهًا إلى احتمال اختلال حركة الملاحة والصيانة وغيرها من العمليات فى القناة.

جاءت قرارات المجلس فى وقت متأخر من تلك الليلة وفى صباح يوم الجمعة ٢٧ يوليو، وكانت أولا عدم اللجوء لمجلس الأمن بشأن تلك المشكلة خوفا من تعطيل الموقف وتجميده، ثم كان هناك إجماع من المجلس على ضرورة بحث حكومات الغرب عن إجراءات اقتصادية وسياسية وعسكرية يجب اتخاذها ضد مصر لكى تضمن سلامة قناة السويس، وحرية المرور فيها برسوم معقولة، كما قرر

المجلس رفع درجة استعداد القوات البريطانية فى البحر المتوسط، وأصدر رئيس الوزراء البريطانى تعليمات إلى رؤساء أركان حرب أن يقدموا له على وجه السرعة تقريراً عن حجم القوات المتاحة للقيام بعمل عسكري يتم به الاستيلاء على قناة السويس، كما قرر المجلس إصدار بيان رسمى برفض الاعتراف بتأميم قناة السويس، كما تم توجيه احتجاج بعد ذلك إلى الحكومة المصرية^(١).

لم يكن المجلس على علم بالمدى الذى يمكن أن تذهب إليه الولايات المتحدة فى تأييدها لقراراته فى تلك الليلة، ومن ثم فقد حث «إيدن» كلا من السفير الفرنسى والقائم بالأعمال الأمريكى بإبلاغ حكومتيهما بأنه يأمل فى أن تشارك الحكومة البريطانية فى إصدار بيانات مماثلة، ومن جانب آخر بعث رئيس الوزراء البريطانى إلى الرئيس الأمريكى فى ٢٨ يوليو برسالة يطلب منه تضامن الولايات المتحدة مع الخطوات البريطانية على أساس الحفاظ على المصالح الغربية فى الشرق الأوسط، كما قدم «بينو» و«لويد» الدعوة لـ «دالاس» للانضمام إليهما فى لندن.

بدأ المجلس فى تنفيذ قراراته، فقامت بريطانيا بتجميد الأرصدة الأسترلينية الخاصة بمصر لديها وذلك منذ ٢٨ يوليو وكان مقدارها ١١٢ مليون جنيه، كما وضعت جميع رموس الأموال المصرية فى بريطانيا تحت الرقابة، وحذت فرنسا حذوها فحجزت جميع أرصدة مصر وأموالها لديها، وكذلك فعلت الولايات المتحدة فى وقت لاحق، إذ جمّدت أرصدة مصرية قيمتها ٦٠ مليون دولار كانت مصر قد وضعتها وديعة لديها لسداد قيمة ما تشتريه منها، ويوضح «أنتونى ناتنج» أن هذا الإجراء قد بدر من بريطانيا خاصة بفعل الصدمة التى واجهتها من جراء

(١) تيرنس روبرتس نغريب خيرى حماد، أزمة، ص ١١٠، انظر أيضاً، عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ط ١، ص ٢٢٨، وكذلك، ومحمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٤٧٠-٤٧١.

التأميم وبصفتها من أكبر المتفعين بقناة السويس، وكانت تعتمد عليها حيثل
اعتمادا يكاد يكون كاملا^(١).

فى مجال إعداد القوات البريطانية وعقب مهلة قصيرة جدا أتاحها رئيس
الوزراء البريطانى لقادة القوات بعد توجيهاته لهم فوجئ بقراراتهم حين لقائهم به
تجمع على ضرورة إتاحة فترة لا تقل عن شهر إلى ثمانية أسابيع لكى تكون
القوات مستعدة لتنفيذ المهام المطلوبة منها، وكذلك كان قرار القادة الفرنسيين الذين
كانت نيتهم غزو مصر أيضا وفيما يتعلق بمدة إعداد القوات، واستقر الرأى على
الاستمرار فى الوقت المحدد لإعداد الخطط والقوات، وكان هذا يعنى الاستعداد فى
منتصف سبتمبر تقريبا، وبدأ القادة البريطانيون والفرنسيون بالفعل فى وضع
الخطط، بل وبدأت بعض المؤشرات والأدلة تشير إلى أن الإسرائيليين سيكون لهم
دور ما فى الأحداث العسكرية المتظرة وذلك منذ ٧ أغسطس سنة ١٩٥٦^(٢).

ومع أسابيع طويلة استغرقتها عملية إعداد القوات البريطانية والفرنسية،
اضطر رئيس الوزراء البريطانى والفرنسى إلى الدخول خلالها فى محادثات
ومفاوضات أنهيها مثل ما بدأت دون نتيجة ما، حيث إنه لم يكن لها أساس سليم
صحيح، ولكن بعد أن كانت قواتهم قد استعدت.

فى الفترة ما بين إصدار التعليمات إلى القيادات العسكرية البريطانية بإعداد
الخطط والقوات وحتى إعطاء تمام الاستعداد لها، قامت الحكومة البريطانية بعدة
إجراءات، إذ قامت بتحركات دبلوماسية واسعة، من حيث اتصالها بالدول الحليفة

(١) أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ناصر، ط١، ص١٨٧، انظر أيضا، محمد حنين هيكى،
ملفات السويس، ص٤٧٥، وكذلك، عبد الرحمن الرافعى، ثورة يوليو ١٩٥٢، ط١.

(٢) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص١١٣، انظر أيضا، أرسكين تشابلدرز تعريب خيرى
حماد، الطريق إلى السويس، ص٢٠٠، وكذلك، أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ناصر،
ط١، ص١٩٠.

والصديقة، أو عقد مؤتمرات ولقاءات أو إرسال بعثات، وكلها كانت تدور حول مشكلة التأميم، ومن جانب آخر كان هناك نشاط دعائى شرس من جانب رئيس الوزراء البريطانى ومن جانب وزير خارجيته ضد مصر ورئيسها، ليساعد فى إنجاح المساعى الدبلوماسية لصالح بريطانيا، وكان مقصودا به التأثير فى رأى العام الإنجليزى والغربى وبين رجال المال والمؤسسات الكبيرة والمتخصصة فى أعمال البترول، فى العالم كله، كما كان الإعداد للعمليات المنتظرة يجرى فى نفس الوقت على قدم وساق.

فيما يتعلق بالعمل الدبلوماسى قامت الحكومة البريطانية فى الفترة بين بدأ القيادات العسكرية البريطانية فى إعداد القوات أى منذ ٢٨ يوليو وحتى الميعاد المتظر لاستعدادها حول منتصف سبتمبر، قامت أولا بعقد أكثر من مؤتمر، كان الأول فى ٢ أغسطس والثانى فى ١٦ أغسطس، والثالث فى ١٩ سبتمبر، وقد عقدت كلها فى لندن.

ضم مؤتمر ٢ أغسطس وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، كما ضم مؤتمر ١٦ أغسطس مندوبى ٢٤ دولة من المستفيدين بالقناة، ومن هذه الدول اثنا عشرة دولة عضو فى حلف الأطلسى، وثلاث دول عضو فى حلف بغداد، وخمس دول أعضاء فى الكومنولث، وهو تشكيل وفر لهذا المؤتمر قدرة على حسم المسألة لغير صالح مصر، أما مؤتمر ١٩ سبتمبر فقد ضم أغلب أعضاء مؤتمر ١٦ أغسطس^(١).

كانت الأفكار التى دارت فى كل هذه المؤتمرات واحدة، وذلك إذا استثنينا مؤتمر ١٩ سبتمبر الذى عقد لأهداف مختلفة، وقد تلخصت تلك الأفكار فى أنه

(1) Documents on American Foreign Relations, Three Power Consultation, August 1-2, 1956, PP. 292-294, See also,

محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس، ط١، ص ٦٥.

أولا لا يمكن السماح لـ «عبد الناصر» بالاستيلاء على القناة خلافا للاتفاقات الدولية، ويجب تنحية مدى شرعية وقانونية العمل الذى قام به رئيس مصر فى مقابل الحظر الذى يهدد تموين أوروبا الغربية بالبترول، وما لم تنجح الضغوط السياسية فى إقناع «عبد الناصر» بالرجوع عن قرار التأميم فإن بريطانيا وفرنسا خاصة تحتفظان بحقوقهما فى اللجوء إلى القوة، وقد تبنى هذا الاتجاه بريطانيا وفرنسا، وفى رأى ثان أنه يجب أن يتم حل المشكلة على أساس إدارة القناة بواسطة مجلس إدارة دولى ينشأ بمقتضى معاهدة، ويكون ذا صلة بالأمم المتحدة، وقد تبنت الولايات المتحدة هذه الفكرة وقدمت مقترح بها، وقد وُفِّقَ عليها بأغلبية ثمانية عشر صوتا، وكان هناك مقترح لوزير خارجية الهند، ومقترح سوفيتى هندى^(١).

استقر الرأى فى ختام أعمال مؤتمر ١٦ أغسطس وبناء على مقترح الولايات المتحدة الأمريكية على إرسال لجنة إلى مصر، مكونة من خمس دول برئاسة «روبرت متريس» رئيس وزراء أستراليا لعرض ما تم التوصل إليه فى مؤتمر لندن ١٦ أغسطس على الرئيس «جمال عبد الناصر» بمحاولة التوصل معه إلى ما أجمعت عليه الثمانى عشرة دولة فى ذلك المؤتمر، وسافرت اللجنة إلى مصر وعرضت النقاط التى تم التوصل إليها، فكانت ملخصة فى تدويل القناة بقصد فصلها عن سياسة أى دولة، لكن «لجنة السويس» كما أراد «متريس» أن يسميها فشلت فى مهمتها التى استغرقت سبعة أيام من ٢ إلى ٩ سبتمبر، وعادت إلى

(1) Documents on American Foreign Relations, Proposals Approved by 18 Nations, Aug., 1956, P. 305, See also,

وزارة الخارجية شئون سياسية، إدارة الصحافة، نشرة أسبوعية خاصة حول تأميم قناة السويس، عدد ٤، ١٩٥٦/٨/٢٥، ص ٦، وكذلك، تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص ١١٦، القاهرة ١٩٦٥.

لندن وكان تقرير رئيس البعثة ملخصا في أن «جمال عبد الناصر لن يغير موقفه إلا بالقوة»^(١).

استعدادات الجانب المصرى وتحركاته:

قبل عرض واستكمال باقى الإجراءات البريطانية التى قامت بها الحكومة البريطانية حيال عملية تأمين قناة السويس فى فترة استعداد القوات البريطانية نعرض لرد فعل الجانب المصرى منذ تلقيه الإحتجاج البريطانى والفرنسى وحتى قدوم بعثة «متريس» إلى مصر.

أولا: أعلن الجانب المصرى فى أكثر من مناسبة حرصه على ضمان حرية الملاحة فى القناة، بل دعا إلى مؤتمر عام من الدول الخمس وأربعين الموقعة على معاهدة الأستانة والدول التى تمر سفنها بقناة السويس لإعادة النظر فى معاهدة الأستانة، ووضع اتفاق آخر يؤكد ضمان حرية الملاحة، بل اقترح تكوين هيئة للمتفعين تتفاوض مع مصر لعقد اتفاقات ملزمة فيما يتعلق بحرية الملاحة وأمن المرور وصيانة القناة وأى مشاريع أخرى مقترحة^(٢).

ثانيا: وعلى ما سبق فقد رفض الرئيس «جمال عبد الناصر» الإحتجاج البريطانى الفرنسى ورده إلى السفارة البريطانية دون أى تعليق عليه، ثم رفض بشكل واضح ما جاء فى البيان الثلاثى من إلغاء وانتقاص لسيادة مصر على القناة، وفى مؤتمر صحفى عقد فى مجلس الأمة المصرى فى ١٢ أغسطس وحضره ٣٠٠ مراسل أعلن أن مصر لا توافق على حضور مؤتمر يتعرض لسيادتها وتم إعداده بدون استشارتها، وما هو إلا خطوة فى سبيل التدخل فى الشئون الداخلية لمصر،

(1) Documents on American Foreign Relations, Meeting of the Suez Canal Committee with the President Nasser, pp 307-309, See also,

الأهرام، ٢٥٤٧٤، ١٩٥٦/٩/٢، تصريح خطير لوزير خارجية إيران وعضو اللجنة الخماسية، ص ١، وكذلك، أنتونى ناتنج ترجمة شاكى إبراهيم، ناصر، ط ١، ص ١٨٩.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، ثورة يوليو ١٩٥٢، ط ١، ص ٢٣٤، انظر أيضا، ناتنج، ناصر، ج ١، ص ١٩١.

بل إن الخط الذي قرره بيان ٢ أغسطس في لندن وعلى ما يبدو يُنتوى إقراره في المؤتمر المزمع عقده ما هو إلا انطلاقة لاستعمار جماعى على مصر، وبعد ذلك المؤتمر أعلن «عبد الناصر» رفضه للقرار المُجمع عليه من الدول الثمانى عشرة^(١).

لم يختلف رد فعل «جمال عبد الناصر» حيال مهمة بعثة «منزيس»، حيث إن أساس مباحثاتها فى مصر كان مبنيا على مشروع الدول الـ ١٨، بل اضطر «جمال عبد الناصر» إلى قطع مباحثاته مع البعثة لشعوره بلهجة تهديد واضحة يسوقها «منزيس» أثناء حديثه معه، كما كان واضحا أن أهداف هذه البعثة قد صيغت على أساس قاطع لتقبل أو تُرفض فقط من حيث بساطة طلباتها وحدتها فى آن واحد^(٢).

ثالثا: رغم رفض «عبد الناصر» للاحتجاج البريطانى الفرنسى ورفضه للبيان الثلاثى إلا أنه كان يسعى جاهدا لاستقطاب أصوات مؤيدة لموقف مصر داخل مؤتمر ١٦ أغسطس رغم رفضه تمثيل مصر فيه، ويوضح مؤلف كتاب «ملفات السويس» أن «جمال عبد الناصر» أعد مذكرة باسم الحكومة المصرية تشرح الموقف بكامله وصالحه لأن تكون الأساس الذى تقوم عليه الجبهة المؤيدة لمصر والتي تضم الاتحاد السوفيتى والهند وإندونيسيا وربما إسبانيا واليونان، بل وبعث مندوبين إلى لندن دون تمثيل رسمى فى المؤتمر لإيضاح سلامة الموقف المصرى وبساطته نحو ضمان حرية الملاحة دون التعدى على السيادة المصرية، وكان من هؤلاء «على صبرى»، و «على أمين»^(٣).

(١) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٦٧، انظر أيضا، أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ناصر، ط١، ص١٩١.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٠٠، انظر أيضا، محمود فوزى، ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧٤.

(٣) وزارة الخارجية شئون سياسية، إدارة الصحافة، نشرة أسبوعية خاصة بتأميم قناة السويس، عدد ٤، ١٩٥٦/٨/٢٥، ص٨٦، انظر أيضا، أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم، ناصر، ط١، ص١٨٩-١٩٠.

رابعاً: حدد الرئيس «جمال عبد الناصر» للأجهزة التنفيذية فى الدولة خطة عمل فى تلك المرحلة وأصدر تعليماته بضرورة الالتزام بها، حيث أوضح أنه لابد من انتظام الملاحة وعدم توقفها بأى شكل من الأشكال وخاصة بعد التأمين، وكذلك لابد من تحرك واسع فى العالم العربى وفى العالم كله لإقناعهم بحق مصر وكفاءتها فى إدارة القناة، ويجب أن تعمل الدبلوماسية المصرية على إطالة مدة المؤتمر بقدر الإمكان، لإثبات الكفاءة المصرية فى إدارة القناة، والبرهنة للعالم والدول المتفعّة بالقناة خاصة على أن الوضع لن يختلف بعد التأمين ويمكن أن يتيسر ذلك بإطالة المدة وبعيدا عن استخدام القوة.

خامساً: ومنذ التاسع من أغسطس تم إنشاء جيش التحرير، وأوكلت قيادته إلى «كمال الدين حسين»، وقد تألف من الحرس الوطنى وكتائب الشباب والمتطوعين من سن ١٨ سنة إلى سن ٥٠ سنة، وبدأ تدريبهم، كما تم إمدادهم بالسلاح، وذلك استعدادا للمقاومة الشعبية إذا ما تم الهجوم على مصر، بل وبدأ التنسيق مع دول الدفاع المشترك أيضا^(١).

نخلص مما سبق عرضه من إجراءات الجانب المصرى وردود أفعاله إلى أن الرئيس «جمال عبد الناصر» مع ثباته على قراراته نحو عملية التأمين ورفضه للاحتجاجات والبيانات أو حضور مصر للمؤتمرات التى عقدت فى لندن، ومع التجاوز عن إجراءات استعداد قواته النظامية والشعبية، إنما كان يسعى إلى هدف هام وهو إطالة أمد الإجراءات الدبلوماسية التى يقوم بها الجانب البريطانى دون لجوئه لاستخدام القوة، وذلك لإثبات صلاحية مصر فى إدارة القناة بعد التأمين دون عون شركة أجنبية أو إدارة دولية، وقد اعتمد فى ذلك على الجبهة التى تؤيد

(١) دار المحفوظات، ملف ٣٢١ ج ٣، وزارة الحربية والبحرية، مكتب رئاسة أركان حرب الجيش، ص ١-٣، انظر أيضا، عبد الرحمن الرافى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط ١، ص ٢٣٤.

مصر، وبناء أيضا على تقديره الشخصى من أن الولايات المتحدة وبهذا الصدد لن تحسم المسألة بشكل عنيف مع مصر.

استكمالا لعرض باقى الإجراءات التى قامت بها الحكومة البريطانية حيال عملية التأميم، نجد أنها بدأت من جهة أخرى منذ ٢٨ يوليو فى الاتصال برؤساء وزراء دول جامعة الشعوب البريطانية تطلب منهم التضامن معها فيما سيتم التوصل إليه فى مؤتمر ١٦ أغسطس، وتوضح الرسالة المرسلة من «إيدن» إلى «لويس سان لوران» رئيس وزراء كندا فى ٢٨ يوليو كيف يفكر «إيدن» من الاستفادة من تلك الأزمة، إذ يقول: «ونحن نعتقد أن الواجب يفرض علينا اختبار هذه الفرصة لنضمن الإشراف الدولى الصحيح على القناة فى شكل إجراء دائم»^(١).

وقد أخذت بريطانيا أيضا فى تأهيل العراق ليلعب دورا إيجابيا قبل التأميم وبعده، كما قامت بعملية من الاحتواء عن طريق المساعدات العسكرية والثقافية لكل من الأردن وليبيا والسودان، وذلك فى مجال عزلها لمصر، وعمل السودان فى التوسط بين السعودية والعراق لإزالة الجفاء الموجود بينهما^(٢).

من جهة أخرى بدأ رئيس الوزراء البريطانى ووزير خارجيته بالقيام بحملة إعلامية ضد مصر وضد «جمال عبد الناصر» سواء عن طريق الصحافة، الذى أذاعه «إيدن» على الشعب البريطانى فى ٨ أغسطس، أو بدفعه «سلوين لويد» بتوجيه حديث إذاعى فى ١٤ أغسطس عن ما رآه مطامع لـ «عبد الناصر»، فأوضح أن مطامعه لن تتوقف إذ أنها ستشمل السيطرة على الدول العربية بأكملها، ثم

(١) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص ١١٢.

(٢) دار المحفوظات، ملف رقم ٢٨٤، وزارة الخارجية، سفارة جمهورية مصر ببغداد، ١٩٥٦/٦/٢٧، ص ٢٤٤-٢٥٢، ص ٢٨٧-٢٨٨، وكذلك نفس المصدر، ملف رقم ٨٤، وزارة الخارجية المصرية، الإدارة العربية، ١٩٥٦/٧/٣٠، ص ١٧٦.

- تولى الوساطة للتقريب بين العراق والسعودية «الدرديرى محمد عثمان» عضو مجلس السيادة السودانى حينئذ.

السيطرة على إفريقيا كلها، وكذلك السيطرة على العالم الإسلامى، وبدأت بعض الصحف البريطانية تنعت «عبد الناصر» «ببتهلر النيل»^(١).

والحاقا لتلك الحملات الدعائية بدأت تظهر في شهر سبتمبر ظاهرة غريبة، إذ بدأت ترد لأعضاء البرلمان ولرؤساء تحرير الصحف ومديرو شركات البترول وغيرهم في بريطانيا، وخارجها، نشرة تحمل عنوان «مصر - معلومات عامة»، وكان من الواضح أن هذه النشرة مصطنعة ومزيفة ضد مصلحة مصر فهي تذكر «أن مصر تقترح إنشاء منظمة عربية جامعة تحت إشراف مصر، وسيؤدي خلق هذه المنظمة إلى حرمان أعداء مصر من النفط وعودته إلى أصحابه العرب»، لكن القاهرة بادرت إلى إعلان تزيف النشرة، ونفت نفيا باتا صدورها عن أية سفارة مصرية، ولا يعرف مصدر تلك النشرة، المهم أن إعلان القاهرة أكد ريف تلك النشرة، ومن جانب آخر كان الواضح أنها لصالح الجانب الإنجليزى^(٢).

لنفس الهدف ما اتضح من كتاب «ملفات السويس» أن الجانب البريطانى بدأ فى السعى عن طريق سفارته فى القاهرة بإجراء اتصالات ببعض الجهات فى مصر لترتيب مظاهرات فى شوارع القاهرة بما يؤدي إلى أحداث شغب عام لإعطاء الانطباع باضطراب الأوضاع فى مصر، وقد تم كشف هذه الاتصالات وأشخاص السفارة وشبكة التجسس التى جندتها المخابرات البريطانية لذلك الغرض بواسطة المخابرات المصرية فى ٢٧ أغسطس ١٩٥٦، ومن جانب آخر تدخلت الحكومتان البريطانية والفرنسية رسميا لدى إسبانيا واليونان والبرتغال وإيطاليا لمنع تعاقد هيئة قناة السويس مع تلك الدول من أجل الحصول على مرشدين بحريين^(٣).

(١) أرسكين تشابلدر تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ٢٠٣.

(٢) نفس المصدر، ص ٢١٠-٢١١.

(٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٤٩٤.

الأكثر من ذلك كَوْنُ مجلس الوزراء البريطاني من بين أعضائه لجنة سميت بلجنة «خلق الذرائع والمبررات» وكان لها دور واضح فى إقناع كثير من الدول التى حضرت مؤتمر لندن فى ١٦ أغسطس والتى كانت مترددة فى حضور ذلك المؤتمر لإدراكها مقصد «إيدن» و «موليه» من إصرارهما على حضورهم ذلك المؤتمر الذى لم يكن يعنى أكثر من إقرارهم المقترحات المقدمة فى المؤتمر لا بحثها أو مناقشتها^(١).

كما أنه وبعد التشاور بين «إيدن» و «موليه» بعد فشل بعثة منزيس، قررا أن يطلبوا إلى شركة قناة السويس سحب مرشديها من العمل فى القناة ليتعطل سير الملاحة لإيجاد المبرر للقيام باستخدام القوة للاستيلاء على القناة، وانسحب معظم المرشدين من عملهم يوم ١٥ سبتمبر^(٢).

هذا فيما يتعلق بتحريك بريطانيا الدبلوماسية، أما فيما يتعلق بإعداد الخطط والقوات، فقد قدم القادة العسكريون لمجلس الوزراء البريطانى خطة العمليات الأولى «الفارس» وذلك فى صباح السبت ٢٨ يوليو، لكن تلك الخطة تعدلت بناء على القرار السياسى الذى توصل إليه الجانبان البريطانى والفرنسى بالإعداد لعمليات مشتركة بين بريطانيا وفرنسا ضد مصر، فقد أبلغ «إيدن» الجنرال «ستوكويل» قائد القوات البريطانية بهذه التعليمات فى أوائل سبتمبر، وطلب منه أن يؤجل موعد بدأ الغزو من ١٥ سبتمبر إلى موعد آخر سيتم تقريره بالتشاور مع رئيس وزراء فرنسا بعد الاطلاع على نتائج بعثة «منزيس»، وفعلا بدأ الإعداد لخطة عمليات جديدة لقوات مشتركة اتخذت اسم «الفرسان»^(٣).

(١) أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ٢٠٩.

(2) Utley Freda, Will the Middle East Go West, P. 86.

(٣) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة ص ١٣٧، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٥٠١.

ومنذ بداية سبتمبر أخذ في التخطيط لإشراك إسرائيل في الغزو المنتظر بعد بدئه بأسبوع، وهو ما أوضحه الملحق العسكرى الإسرائيلى فى باريس للجنرال «موشى ديان»..

وفينما يتعلق بالقوات، فقد بدأت بريطانيا فى استدعائه ٢٥ ألفا من أفراد الاحتياطى وذلك منذ ٢ أغسطس سنة ١٩٥٦، كما فرضت حالة الطوارئ بين الجيش والبحرية والطيران فى بريطانيا، وحركت بعض الوحدات البحرية والجوية قواتها من إنجلترا إلى قواعد لها فى قبرص ومالطة.

كما سبق عرضه عن موقف الجانبين المصرى والبريطانى بعد عملية تأمين قناة السويس يتضح أولا أن الجانب المصرى حاول وبشكل أساسى فى المقام الأول أن يطيل المدة التى حددتها القيادة العسكرية البريطانية والفرنسية لاستعداد قواتهما، وذلك عن طريق إطالة أمد المحادثات والمفاوضات التى اتخذها الجانب البريطانى طريقا بالتوازي مع إعداد قواته، وقد استخدم الجانب المصرى فى ذلك كل الطرق الممكنة، إذ أكد مرارا حرص مصر واستعدادها لتنفيذ ما يحقق حرية الملاحة الدولية واعتمد على تأييد جبهة من أصدقاء مصر فى معاونته، وتجنب كل ما يمكن أن يتخذ ذريعة لاستخدام القوة العسكرية ضد مصر، ومن ثم فقد أصدر الرئيس المصرى أوامره بوقف غارات الفدائيين المتكررة ضد إسرائيل، وحافظ على هدوء الحدود طوال الشهور الثلاثة التالية للتأمين، كما عمل على ألا يعرقل تنفيذ أى نص من نصوص اتفاق ١٩٥٤ وخاصة تلك المتعلقة بتحركات معدات عبر القاعدة البريطانية منها أو إليها.

أما عن الجانبين البريطانى والفرنسى فقد كانت نواياهما المعلنة واضحة منذ التأمين، إذ أوضح الجانب البريطانى خاصة أنه ما لم تنجح الضغوط السياسية فى إقناع «جمال عبد الناصر» بالرجوع عن قرار التأمين فإنهما سيحتفظان بحقهما فى

اللجوء إلى القوة، وبدأ الجانب البريطاني والذي كان الأكثر ميلا لهذا الأسلوب في تنفيذ برنامج حدده لنفسه من المساعي الدبلوماسية لم يكن جادا في تنفيذها، ومع تلك المساعي غير الجادة كانت قواته وخططه تعد على قدم وساق في تنسيق بين القيادتين البريطانية والفرنسية، وكذلك برنامج آخر من الحرب النفسية والتخريبية دعائية إعلامية أو مستخدمة الخدمة السرية ضد مصر من جانب بريطانيا، والسعى لتأييد دول الكومنولث، وبعض الدول العربية التي تربطها بها علاقات طيبة.

حيث وبعد فشل بعثة «منزيس» أشارت كل الأدلة على أن الضغوط السابقة والمتتالية لدول الكومنولث، ومن جانب المعارضة البريطانية، بل والحزب الحاكم في بريطانيا، كانت تشير إلى أنها ستدفع بالحكومة البريطانية إلى عرض المشكلة على مجلس الأمن، بحيث إنه لو فرض واستخدمت بريطانيا وفرنسا القوة ضد مصر، تكون قد استنفدت كل الطرق السلمية الشرعية لحل المشكلة، من جانب آخر كان الاتجاه إلى مجلس الأمن من جانب الحكومة البريطانية مرغوبا حيث إنها كانت تعلم أن طلبها سيقابل بالرفض من مصر وربما يستخدم الروس «الفيتو»، وحيث تكون قد حققت غرضها بالاقتراب من استخدام القوة، بل سيمكنها اتخاذ ذلك الرفض أساسا ثابتا لتأييد تحركاتها^(١).

بعد أن عينت الإدارة المصرية لشركة قناة السويس مرشدين يونانيين ويوغسلافيين وروسين وألمانيين بالإضافة إلى المرشدين المصريين، أمكن المحافظة على استمرار الملاحة في قناة السويس، وذلك رغم انسحاب مرشدى الملاحة القدامى، حيث قام رئيس الوزراء البريطاني بالاتفاق مع وزير الخارجية الأمريكى بدعوة دول مؤتمر لندن السابق وخاصة الدول الثماني عشرة للاجتماع مرة أخرى، واجتمع المؤتمر فعلا في لندن في ١٩ سبتمبر^(٢).

(١) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص ١٤١.

(2) Documents on American Foreign Relations, PP 326-330, See also,

عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط ١، ص ٢٣٦.

أنهى المؤتمر جلساته فى ٢١ سبتمبر ببيانات ثلاثة، المدقق فيهم يجد تناقضا غريبا، إذ كان البيان الأول يدعو إلى عرض الأزمة على الأمم المتحدة فى وقت مناسب ما دام الاتصال المباشر مع مصر لم ينجح كما ثبت من نتائج بعثه «متريس»، وكان البيان الثانى هو المضى فى تأليف هيئة للمتفعين بقناة السويس تتصل بمصر وتتفاوض معها إذا أمكن، أما البيان الثالث فهو يوضح رغبة الولايات المتحدة فى الانضمام إلى هيئة المتفعين^(١).

ورغم ما فى هذه البيانات من ألفاظ غير دقيقة وغير محددة مثل «الدعوة فى وقت مناسب»، و«إذا أمكن» إلا أن عرض الأزمة على الأمم المتحدة كان مطلوبا لبريطانيا وفرنسا كخطوة للبدء بالقتال ضد مصر، لكنه وفى نفس الوقت كان مخالفا لرأى «دالاس»، حيث كان يرى أن ذلك سيؤدى إلى تعرض الثلاثة الكبار الذين لا تجمعهم وحدة لتكتيكات الروسين فى مجلس الأمن والتي تهدف إلى مزيد من الانقسامات بينهم، وكان اقتراح طريقة ووسيلة جديدة كهيئة المتفعين تدعمها وتنضم إليها الولايات المتحدة هى على ما يبدو طريقة جديدة لإطالة وقت المباحثات دون اللجوء للقوة، وهو على ما يبدو ما أحس به «كريستيان بينو» فسجل رسميا أن ذلك المؤتمر تصرف على نحو أدى إلى تجميع الموقف^(٢).

مجلس الأمن ونقاط همرشلد الست؛

ومع استعداد بريطانيا وفرنسا لعرض الأزمة على مجلس الأمن استمرت الولايات المتحدة الأمريكية فى محاولة تأجيل القرار البريطانى الفرنسى بالحرب

(1) Documents on F.R.U.S., Declarations Providing for the Establishment of a Suez Canal Users, No. 99, pp 334-335, and Also, Time, Vol. LXVIII, No. 4, Oct. 1, 1956, Foreign News, P. 20.

(٢) محمود فوزى، ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط ١، ص ٧٧، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٥٠٧.

وكان الرئيس «أيزنهاور» قد أوضح خطوط السياسة الأمريكية نحو تلك الأزمة على النحو التالي: لا تقر أمريكا التفكير غير العاقل لبريطانيا وفرنسا نحو تلك الأزمة، ولا تشجع القيام بأعمال عسكرية نحو مصر ولا تقرها ولن تشارك فيها. وعلى ذلك كانت تعليمات «أيزنهاور» «المورفي» و «دالاس» من بعد ذلك هي محاولة كسب الوقت لتلافي الحالة الهستيرية التي يتصرف بها «إيدن» نحو إعلان خطط وعمليات وغيره، «والتي ستؤثر سلبيا ومسبقا على أى قرارات قد تتوصل إليها وذلك فيما يخص كسر ناصر»، وكان «أيزنهاور» يرى أنه لن يتم إلا بعزله عن العرب وخاصة السعوديين، وبالتالي فقد أوضح أنه لا يختلف مع البريطانيين والفرنسيين في الهدف ولكنه يختلف معهم في الوسيلة^(١).

بدأ «دالاس» في تنفيذ تلك السياسة، وبمجرد وصوله إلى لندن في ٣٠ يوليو أوضح أنه لا يجب عرض الأزمة على مجلس الأمن، وكان بذلك يجنب الولايات المتحدة احتمال نقض قرار لها في الجمعية العامة في مواجهة الروسيين أو تصويت جماعي ضدها علاوة على ما أبداه الأمريكيون أنفسهم من خوفهم من تعرض الثلاثة الكبار لتكتيكات الروسيين، وأخيرا لتبقى الخيوط مركزة في أيدي أمريكا دائما، بعد ذلك أفع «دالاس» «إيدن» بمقترح الرئيس «أيزنهاور» بالدعوة إلى مؤتمر تحضره الدول البحرية للتباحث في شأن ما يجب أن يتخذ من إجراءات، كما اقترح أثناء المؤتمر فكرة الإدارة الدولية للقناة، وكان غير مخدوع في أنها لن تقدم ضمانات لحرية الملاحة أكثر فعالية مما عرضه الجانب المصري ثم وبناء على ذلك اقترح إيفاد بعثة إلى مصر برئاسة «روبرت منزيس» لإقناع «عبد الناصر» بمقترحه الذي وافقت عليه الدول الثماني عشرة، وأخيرا ومع الرفض الذي كان متوقعا للمقترحات التي قدمتها البعثة ومع تمام الاستعداد للقوات المشتركة «البريطانية الفرنسية» قدم مقترحا جديدا بتكوين جمعية للمتفعين، وقد استغرقت تلك المقترحات بداية بمؤتمر ٢ أغسطس وحتى مؤتمر ١٩ سبتمبر حوالي شهر

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٤٧٦-٤٧٩.

ونصف فى محاولة من الجانب الأمريكى للحل بطريقته، وهو الأمر الذى دعا «بينو» إلى الإعلان رسميا أن مؤتمر لندن ١٩ سبتمبر تصرف على نحو أدى إلى تميع الموقف^(١).

من جانب آخر فإن «أيزنهاور» ومع ارتفاع حمى إعلان بريطانيا وفرنسا عن استعداداتهما للحملة المنتظرة بعث إلى لندن وباريس فى ٢ سبتمبر بخطابات معربا عن قلق الولايات المتحدة الأمريكية، وأوضح أن رأى العام الأمريكى يرفض تماما فكرة استخدام القوة، ثم أعلن فى مؤتمر صحفى حيثل أن الولايات المتحدة لا تستطيع بأى حال من الأحوال تأييد استعمال القوة^(٢).

كان «أيزنهاور» يرى الخلاص من «ناصر» دون فتح الباب لقلقل كبيرة فى المنطقة يستفيد منها الروسون وخاصة أنهم بدأوا ينشطون دبلوماسيا حيال تلك الأزمة، فها هو «خروشوف» بدأ يحذر الغرب من القيام بأى عمليات غير حكيمة، ثم ها هو «بلوجانين» فى ١١، ١٩ سبتمبر بدأ يحذر «إيدن» و «موليه» من عواقب تصعيد الموقف فى المنطقة وكان من رأى «أيزنهاور» أن يتم عزل «ناصر» بمعاونة أصدقاء عرب هم أنفسهم كانوا يرون أنه أصبح أكبر من اللازم ولا بد من «قصه إلى حجمه الطبيعى»^(٣).

من جانب آخر قامت وزارة الخارجية الأمريكية بمحاولة مع الجانب المصرى فقد سلم «هنرى بايرون» لـ «جمال عبد الناصر» رسالة من «دالاس» وقد أوضح

(١) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧١، انظر أيضا، تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص١٣٣، وكذلك، أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص٢٠١.

(٢) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص١٢٦، انظر أيضا، محمود فوزى، ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧١ وكذلك،

Marlowe John, Anglo Egyptian Relations 1800-1956, 3rd Edition, P. 425.

(٣) تيرنس روبرتسن ترجمة خيرى حماد، أزمة، ص١٣٤، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٠٣-٥٠٥، وكذلك، محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧٧.

فيها أنه يمكن أن تنشأ عواقب خطيرة بناء على عملية تأميم القناة، كما عرض فكرة كانت تدور برأسه وهي إمكانية إعادة النظر في تمويل السد العالي في مقابل قبوله الإشراف الدولي على القناة، وأجاب «عبد الناصر» بالرد الذي لا يفقده صوت الأمريكيين إلى جانبه في ذلك الوقت، فأوضح أنه من الممكن أن تنشأ هيئة لهذا الإشراف ولكن بصفة استشارية، لكن ما يهمنا هنا هو أنه ومع مساعي «دالاس» لامتصاص غضب بريطانيا وفرنسا ومد أمد المفاوضات الدبلوماسية، فإنه كان يسعى إلى تحقيق سياسته أيضا بمحاولة إقناع مصر بقبول حل ربما يرضى كل الأطراف^(١).

وقد اقترح في مؤتمر لندن الثاني في جلساته بتاريخ ١٩ سبتمبر إلى ٢١ سبتمبر فكرة تكوين ناد أو جمعية للمتفعين، أوضح «أنتوني إيدن» في مذكراته أنه كانت من بين الأهداف الأساسية للجمعية إرسال قوافل من السفن التابعة لأعضائها للمرور في القناة قسرا إذا رفضت مصر السماح لها بالعبور، أو عجزت عن تأمين عبورها، ومع نجاح مصر في تأمين العبور، كان لابد من تغيير أهداف الجمعية، والذي أصبح محددًا في الامتناع عن دفع رسوم العبور حتى يتم الوصول إلى تسوية عامة بحيث تسلم تلك الرسوم إلى الجمعية بدلا من مصر^(٢).

يوضح «إيدن» أنه رغم أن ذلك الاقتراح كان أمريكيا، ورغم تأكيدات الوفد الأمريكي في المؤتمر باستعداد حكومته لاتخاذ إجراء يقضى بالامتناع عن دفع رسوم العبور لمصر، فقد كانت تصريحات «دالاس» في خطابه الافتتاحي بهذا الخصوص قليلة الدقة، فهي قد تركت لكل عضو حرية دفع الرسوم للجمعية من عدمه، كما أعطته الحرية في الامتناع عن الدفع لها من عدمه، وكان «دالاس» بذلك قد خالف المقترحات التي قدمها الجانب البريطاني في المؤتمر بشأن هاتين النقطتين؛ وهما الامتناع عن الدفع لمصر والدفع للجمعية.

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٤٨٠.

(2) Eden Anthony, Full Circle, P. 488.

رفضت عدة دول أعضاء في هذا المؤتمر دفع الرسوم لجمعية المنتفعين وصرحت النرويج وإسبانيا وإيطاليا بأنها ستدفع لمصر أو سترسل سفنها للدوران حول رأس الرجاء الصالح، وصرحت باكستان برفضها البات في الاشتراك في تلك الجمعية، بل إن «دالاس» عاد وصرح بأنه لا يضمن أن تدفع سفن الولايات المتحدة للجمعية قبل عرض الأمر على الكونجرس، وهكذا كان عدم التأييد الأمريكي للمقترحات البريطانية في ذلك المؤتمر، وموقف بعض الدول البحرية، وكذلك رد فعل «عبد الناصر» ووصفه لتلك المقترحات بأنها ستسبب فوضى دولية، كلها عوامل حكمت مقدما على تلك الجمعية بالفشل، وترك لكل دولة حرية دفع الرسوم لمصر أو لتلك الجمعية المقترحة، كما أعلن في ختام ذلك المؤتمر تأكيد الحاضرين لاعتقادهم باعتدال مقترحات الدول الثماني عشرة ووصفوها بأنها ما زالت تقدم الأساس الصالح لإيجاد حل سلمى لمشكلة القناة^(١).

يوضح «أنتوني إيدن» في أن الاتجاه إلى مجلس الأمن كان ضروريا بسبب الضغوط المتزايدة الواقعة عليه من مندوبي الدول المشاركة في مؤتمر لندن في ١٩ سبتمبر سواء في الجلسات المفتوحة أو المغلقة أو الخاصة، خاصة من جانب رؤساء وفود نيوزيلندا والنرويج والبرتغال وإيران، وقد ربطوا موافقتهم بمساعدة بريطانيا بالاشتراك في جمعية المنتفعين وذلك بعد اتخاذها تلك الخطوة، و«إيدن» بذلك يكذب حقائق عديدة ويسوق مبررات واهية لتحركاته إذ يبدو أنه نسي أن الإعداد للحملة على مصر يجرى منذ ٢ أغسطس، كما كان ترحيل العائلات البريطانية والفرنسية يجرى طوال شهور أغسطس حتى ديسمبر، ونسى أنه صرح مرارا للكنديين أن الإجراءات الدبلوماسية التي تجرى ما هي إلا تحصيل حاصل^(٢).

(١) أنتوني ناتج ترجمة شاكرا إبراهيم، ناصر، ط ١، ص ١٦٩، انظر أيضا، محمود فوزي ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط ١، ص ٧٧.

(٢) دار المحفوظات، ملف ٦٢٩ ج ٦، إدارة المباحث العامة، تقرير عن الموقف الداخلي، انظر أيضا،

Eden Anthony, Full Circle, P. 492, and also,

محمود فوزي ترجمة مختار الجمال، حرب السويس، ط ١، ص ٢٧٤.

فى ٢٣ سبتمبر أعلنت حكومتا فرنسا وبريطانيا أنهما قد أحالا مسألة قناة السويس إلى مجلس الأمن، وفيما بين إحالة الشكوى إلى المجلس ونظرها فى ٥ أكتوبر قام الجانبان البريطانى والمصرى بعدة إجراءات. . فعلى الجانب البريطانى قام رئيس الوزراء ووزير خارجيته بالطيران إلى باريس والالتقاء «بمولىه» و«بينو» فى ٢٦ سبتمبر، واتفقوا على الثبات على مقترحات الدول الثمانى عشرة عند بحث المشكلة فى مجلس الأمن، لكن كان واضحا من ذلك اللقاء أن فرنسا غير مقتنعة بأن هناك حلا سيقدم من جانب الجمعية العامة، ومن ثم كان من رأيهم أن الإبطاء فى مصلحة «عبد الناصر» وعلى ذلك كان لابد من العمل فى مرحلة مبكرة دون تضييع الوقت فى دهاليز الأمم المتحدة، وكان واضحا أيضا أن بريطانيا مصرة على انتزاع القناة من تحت سيطرة حكومة واحدة أو رجل فرد^(١).

أما على الجانب المصرى فكان أول ما تم بصدد شكوى بريطانيا وفرنسا إلى مجلس الأمن أن قامت وزارة الخارجية المصرية بإرسال كتاب إلى مجلس الأمن عن طريق مندوبيها الدائم فى الأمم المتحدة وذلك فى ٢٥ سبتمبر، تطلب فيه الاجتماع لبحث الأعمال التى تديرها بعض القوى وخاصة بريطانيا وفرنسا ضد مصر، وهى أعمال تشكل تهديدا للسلام وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة^(٢).

واستعدادا لبحث المسألة أيضا تم تحديد الدكتور «محمود فوزى» لتمثيل مصر فى مناقشات مجلس الأمن وفى الاتصالات السياسية فى كواليسه، كما تقرر حيثئذ سفره مبكرا قبل الجلسات لإجراء لقاءات قد تكون مفيدة، كما سافر «على صبرى» إلى نيويورك لكى يكون مسئولاً عن الاتصال بين نيويورك والقاهرة، وكذلك سافر دكتور «على بهجت بدوى» رئيس مجلس إدارة هيئة القناة إلى

(1) Duff R.E.B., 100 Years of the Suez Canal, P. 139, London, 1969, See also,

محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧٩.

(٢) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص٧٩.

الولايات المتحدة الأمريكية لكي يقوم بمهمة مساعدة لما يجرى من جانب مصر في مجلس الأمن، إذ كان عليه الاتصال بشركات الملاحة والبنوك وطمأنتها على الوضع الملاحي في القناة، كما سافر «محمد حسنين هيكل» إلى نيويورك للاتصال بالصحافة العالمية والأمريكية المهتمة بالأزمة^(١).

بالتوازي كان «جمال عبد الناصر» يسعى إلى اكتساب مزيد من المؤيدين له، وكذلك دعم الجبهة المؤيدة لمصر للإسهام في الإسراع بحل المشكلة في مجلس الأمن، خاصة أنه ومع طول مدة الأزمة بدأت الدول العربية المنتجة للبترول تتحمل، وكذلك الهند والاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، وتوضح مراسلاته مع «نهر» جانبا من ذلك السعي، كما عمل على ألا يتم عزل السعودية عن مصر، فقد بدأت المعلومات ترد إليه عن المحاولات التي تبذلها الولايات المتحدة للوقاية بين البلدين، ومع ظهور المؤشرات إلى تحول الملك «سعود» طار «عبد الناصر» إلى السعودية في ٢٣ سبتمبر، واجتمع بالملك مقترحا ضرورة إيجاد تنسيق أكبر بينهما، مع التشاور المبكر والصراحة في العلاقات^(٢).

عقد مجلس الأمن جلساته ابتداء من يوم ٥ أكتوبر، واستمرت الجلسات ما بين جلسات مفتوحة وجلسات سرية وجلسات مغلقة كان «دالاس» قد اقترح عقدها بعيدا عن جو المجلس وخارجه، وأيده «سلوين لويد» في ذلك باقتراح اجتماعات مغلقة للمجلس واجتماعات خاصة. بين الدول الرئيسية، واستمرت تلك الجلسات، وانتهت بجلسة علنية وذلك في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦^(٣).

(١) الأخبار، ١٣٢٥، ١/١٠/١٩٥٦، وفي مصر في مجلس الأمن طار إلى نيويورك، ص ١، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٥١٢-٥١٣.

(٢) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٥٠٣.

(٣) الأخبار، ١٣٣٠، ٧/١٠/١٩٥٦، دوائر لندن تقول سرية الجلسات تمهيدا للمفاوضات، ص ١، انظر أيضا، محمود فوزي ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط ١، ص ٧٩-٨٤.

كان «سلوين لويدي» أول المتحدثين فى الجلسة الافتتاحية، وقدم مشروع قرار بريطانى فرنسى يحتوى على خمس نقاط، وبعد خطاب وزير الخارجية الأمريكى بدأت المحادثات الخاصة بين وزراء خارجية مصر وبريطانيا وفرنسا، وبعد ست جلسات اتفق على أن يلخص السكرتير العام للأمم المتحدة «داج همرشلد» ما دار فيها ويعرضه، وقد جاء ملخصه فى ست نقاط، مثلت الجزء الأول من مشروع القرار البريطانى الفرنسى الذى قدم للمجلس، أما الجزء الثانى والذى أصر «بينو» و«لويدي» على عرضه وإجازته رغم معرفة النتيجة طوال فترة الأزمة، كان متعلقاً بمقترحات الدول الثمانى عشرة^(١).

أكدت النقاط الست على حرية عبور القناة لجميع الدول دون تمييز صريح أو ضمنى، واحترام سيادة مصر، وعزل إدارة القناة عن سياسة أى دولة، وتقرير طريقة تحديد الرسوم والمصاريف بالاتفاق بين مصر والدول التى تستخدم القناة وتحديد نسبة عادلة من الرسوم المحصلة لتحسين القناة، كما يحل أى نزاع بين الشركة السابقة والحكومة المصرية عن طريق هيئة تحكيم تحدد مهمتها واختصاصها تحديداً واضحاً، وقد تمت الموافقة على هذه النقاط الست بالإجماع كما وافقت مصر عليها أيضاً^(٢).

أما الجزء الثانى كان مجسداً لمطالب الدول الثمانى عشرة فى مؤتمر ١٦ أغسطس واعتبره «إيدن» الجزء التطبيقى للمبادئ الستة التى اتفق عليها من حيث كونه سيشجع رقابة دولية ستؤدى إلى تنفيذ النقاط الستة بدقة، كما ستعمل جمعية المتفعين على تحصيل رسوم المرور وستحقق نفس النقاط، ورغم موافقة تسعة

(1) Documents on American Foreign Relations, Action by the Security Council, No. 7, P. 342, See also,

محمد حسين ميكل، ملفات السويس، ص ٥٢٠، وكذلك، محمود فوزى، ص ٨٤.

(٢) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط ١، ص ٢٣٨-٢٣٩.

أصوات ومعارضة صوتين، فقد أسقط «الفيتو» الروسى حق الموافقة على هذا الجزء، وكذلك بسبب رفض مصر له^(١).

مع استبعاد الجزء الثانى من مشروع القرار البريطانى الفرنسى، ومع الموافقة بالإجماع على النقاط الستة، اعتبر «همرشلد» هذا التطور أساسا طيبا لبدأ مفاوضات مصرية بريطانية فرنسية حول تلك النقاط للخروج بقرارات نهائية، ومن ثم فقد اقترح أن تستأنف تلك المفاوضات المقترحة بعد أسبوعين فى جنيف، لكن رئيس الوزراء البريطانى يوضح رؤيا أخرى فى مذكراته لإحداث تلك الفترة، إذ يرى أنه بإسقاط الجزء الثانى من مشروع القرار البريطانى الفرنسى لم تعد هناك وسيلة لتنفيذ المبادئ الستة التى ظلت معلقة فى الهواء، كما أنه لم يحدد وقت للاتصالات بين حكومات فرنسا وبريطانيا ومصر لمزيد من المناقشة، لكن الواقع أن «همرشلد» حدد يوم ٢٩ أكتوبر موعدا لبدء استكمال المفاوضات، وبعثت مصر بموافقتها على الزمان والمكان^(٢).

استدلالات مما سبق عرضه كان المتوقع أن تتخذ الأحداث طريقا ينتهى باجتماعات جنيف فى ٢٩ أكتوبر، لكن يبدو أن الاتجاه الذى قرر الجانبان الفرنسى والبريطانى أن يسلكاه لم يكونا يتويان تغييره، حيث إنه ورغم إسقاط الجزء الثانى من مشروعهما المقدم إلى المجلس كانا لا يزالان يتمسكان بجزئية فيه، وهى دعوة مصر إلى التقدم بمقترحاتها الخاصة لتنفيذ النقاط الستة، وهو ما نص عليه ضمن الجزء الثانى، ولما كانت الحكومة البريطانية خاصة وكما يوضح «إيدن» «لقد وافقت على انتظار تلك المقترحات، وطال انتظارها، وبدأت مصر تسوف بعد انقضاء

(1) Eden Anthony, Full Circle, PP. 501-507.

(2) Eden Anthony, Full Circle, PP 505-506, See also,

عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط ١، ص ٢٣٨-٢٣٩، وكذلك، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٥٢٠.

المجلس، وأصبح الطريق مفتوحا أمامها لتجدد خططها العدوانية في ميادين أخرى، لذا كان لابد من تحرك بريطانيا بالتنسيق مع فرنسا لدراسة الوضع المائع الذى انتهت إليه قرارات مجلس الأمن، ثم البحث فى مسألة جمعية المتفعين والخطوات التى يجب أن تتم بهذا السيل، والإجراءات المحتمم اتخاذها فى الشرق الأوسط لمنع الخطر الناشئ بين مصر وإسرائيل فى ضوء التطورات هناك»^(١).

توضح المراجع أنه قبل مغادرة «بينو» و«لويد» لنيويورك فى مساء يوم ١٣ أكتوبر التقيا معا وأوضح «بينو» أنه لابد من التحرك سريعا مع تلك النتيجة فى مجلس الأمن، وحث «بينو» «لويد» على ذلك خاصة وكما أوضح أن الإسرائيليين بدأوا يفقدون صبرهم من الانتظار الطويل، لكن «لويد» أفهم «بينو» أنه لابد من ذريعة تستند إليها الحكومة البريطانية لتقدمها للرأى العام البريطانى ودول الكومنولث أساسا لتحركها^(٢).

وتوضح أن اجتماعا على مستوى الوزراء عقد فى فرنسا بين الطرفين الفرنسى والإسرائيلى ابتداء من يوم ١٤ أكتوبر للاستعداد وتنسيق العمليات المقبلة، كما يتضح أنه بعد اجتماع عقده «جى موليه» مع مساعديه لدراسة تلك الأوضاع، قام الجنرال «موريس شال» قائد الطيران الفرنسى وصديق «إيدن» بالسفر إلى لندن فى ١٥ أكتوبر لعرض مشروع عمليات - يضم فرنسا وبريطانيا وإسرائيل - على «إيدن» ووزرائه، ويوضح هذا المشروع أنه يمكن أن يتم هجوم إسرائيلى على سيناء وفى اتجاه قناة السويس، وبعده بأيام تطلب بريطانيا وفرنسا من الطرفين المتضادين - إسرائيل ومصر - أن يسحبا قواتهما بعيدا عن القناة وإلا ستضطر الدولتان إلى استخدام قواتهما المسلحة لاحتلال منطقة القناة بغرض حمايتها لمصلحة العالم، وقد استحسن «إيدن» مقترح «شال» هذا بشكل واضح^(٣).

(1) Eden Anthony, Full Circle, P. 511.

(٢) محمد حسنين هيكمل، ملفات السويس، ص ٥٢١.

(٣) إرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، ص ٢٢٨-٢٢٩، انظر أيضا، محمد حسنين هيكمل، ملفات السويس، ص ٥٢٢.

طبقا لرؤية «أرسكين تشايلدرز» فى كتابه «الطريق إلى السويس» طار «إيدن» إلى باريس فى اليوم التالى لوصول «شال» إلى لندن، أى يوم ١٦ أكتوبر واجتمع بـ «موليه» فى جلسة سرية، ويلمح إلى أن ما تم فى تلك الجلسة كان التنسيق للعمليات البريطانية الفرنسية الإسرائيلية المقبلة، أما مؤلف كتاب «ملفات السويس» فيوضح أن تنسيق تلك العمليات قد تم فى مساء يوم ٢٣ أكتوبر فى «سيفر» بفرنسا، وقد حضر عن الجانب البريطانى «سلوين لويدي» ومعه «باتريك دين» وكيل وزارة الخارجية البريطانية، وتم التوصل فى ذلك الاجتماع إلى خطة لعمليات مشتركة بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل - تلك التى عرضها «شال» على «إيدن» - تحدت فيها ساعة الصفر مساء الإثنين ٢٩ أكتوبر، وفى لندن اطلع «إيدن» على ما تم التوصل إليه وبعث بموافقته مع «باتريك دين» إلى باقى شركائه^(١).

توضح مذكرات «انتونى إيدن» تناقضا فيما رواه عما أورده كتابا «ملفات السويس» و«الطريق إلى السويس»، فيوضح أن لقاءه بـ «جى موليه» فى فرنسا كان لبحث الموقف الذى انتهى إليه قرار مجلس الأمن، ثم بحث التطور الواجب تحقيقه حيال جمعية المتفعين، ثم بحث التطورات التى تجرى فى الشرق الأوسط، ويركز على تلك التطورات، ويوضح أن المصريين أكدوا فى الأيام الأخيرة من أكتوبر أنهم سيقروون مكان المعركة الفاصلة مع إسرائيل وزمانها، ويوضح أن جميع الأدلة أشارت إلى أن هناك ضربة فعلية تزمع مصر فى توجيهها لإسرائيل من واقع حشودها فى ذلك الاتجاه، وهو الأمر الذى لن تسكت إسرائيل عليه، ثم يوضح بعد ذلك أن حكومة جلالتهام مع كل ما سبق كانت تفضل أن تتلقى الردود المصرية على كيفية التصرف فى تحقيق النقاط الستة، ومن ثم تتصرف على أساسها.

(1) Eden Anthony, Full Circle, P. 511, See also, Connell John, The True Story of the Suez Crisis, P. 172, London, 1957.

ويسترعى الانتباه أن اهتمامات «إيدن» الحقيقية تتضح فيما بين سطور مذكراته، مع أنها تأتي مع سياق الحديث عادية، لكن مع ذلك يحس فيها القارئ نشارا عن نغم صياغته الغالب، إذ يوضح أولا أنه أصيب بخيبة أمل للموقف الأمريكى الشاذ من جمعية المتفعين، ثم يوضح مباشرة بعد إصابته بخيبة الأمل أن العلاقات توثقت بين مصر وسوريا والأردن أكثر من أى وقت مضى وقد قامت قيادة عسكرية مشتركة للدول الثلاث، وأخذت إذاعة القاهرة تهدد إسرائيل، ثم يتقل بعد ذلك إلى فكرة أن النجاح الذى تصادف وحققته الدكتاتوريات العسكرية فيما سبق فى مغامرات مختلفة وشجع «هتلر» و«موسوليني» يجب ألا يسمح له بالتمكن من عقول المغامرين الحاليين، ومن ثم كان لابد من تدخل قوى الغرب لوقف تلك المغامرات^(١).

مع هذا التناقض الواضح فى رواية إيدن لما جرى فى لقائه «بجى موليه» عن ما أورده «هيكل» و «تشايلدرز» إلا أن ما كان يشغله فعلا وأوضحناه يؤكد أن ما ذكره أقرب لما تم مما ذكره هو، وبالتالي وعلى الأرجح فهو قد حاول أن يخفى ما تم فى ذلك اللقاء، لكن الواضح أنه كان هناك إقرار عميق متأصل فى عقل رئيس الوزراء البريطانى بالرغبة فى تأديب مصر ورئيسها، وأيا كانت الطرق أو الوسائل أو الأشخاص فإنه كان يتحرك، ومن البديهي أن شخصا يتحرك وينسى فى لهفته لتحقيق هدفه كثير من أصول الدبلوماسية، فلا بد له من سقطات، وهى التى ربما نستطيع أن نتخذ من حدوثها مقياسا للحكم على مدى صدقه من عدمه وعلى اتجاه الأحداث أيضا^(٢).

كما سبق عرضه منذ إصدار الاحتجاج البريطانى الفرنسى إلى مصر فى ٢٨ يوليو بسبب تأميم القناة وحتى التنسيق الثلاثى الذى تم فى «سيفر» فى ٢٣ أكتوبر

(1) Eden Anthony, Full Circle, P. 618.

(2) Marlowe John, Anglo Egyptian Relations 1800-1956, 4th Edition, P. 427.

يجدر بنا أن نتساءل: ما هي الصورة التي نخرج بها عن جميع الأطراف المشاركة في تلك الأحداث؟، يتضح من إجابتنا على هذا السؤال أن الجانب المصرى قام بخطوة التأميم وهي خطوة شرعية قانونية باعتراف القانون الدولى والمجتمع الدولى، مؤكدا حرصه على حرية وصيانة الملاحة فى تلك القناة، لكن الجانب البريطانى والفرنسى أصرا على تجاوز الشرع والقانون كما أوضحنا، فى سبيل مصلحة دول الغرب المستهلكة «للنفط»، ومن ثم لا بد من الاطمئنان على ذلك الممر الذى يوصل البترول إلى الغرب بوضع إشراف دولى عليه.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية على خلاف مع بريطانيا وفرنسا فى أهدافهما ولكنها اختلفت معهما فى الوسيلة التى يريدان بها تحقيق تلك الأهداف وأكدت أنها لن تقرر استخدام القوة ضد مصر، وكذلك فعل الاتحاد السوفيتى فى مناسبات عديدة منذ بدأ الأزمة، وأما الدول التابعة لجامعة الشعوب البريطانية فقد أوضحت أنه لا بد من تأجيل قرار استخدام القوة لحين استنفاد الوسائل السلمية، وكانت الدول العربية منقسمة إلى قسمين، قسم موال لمصر والقسم الآخر بدأ يتململ لتعطل مصالحه البترولية⁽¹⁾.

ومع توصل مجلس الأمن إلى حل وافق عليه جميع الأطراف، فإن أمر حرية الملاحة لم يكن يستدعى تحميله بأكثر مما تم التوصل إليه فى مجلس الأمن، إذ إن إصرار بريطانيا وفرنسا على اتخاذ إجراءات أخرى والتوصل إلى حلول غير التى تم التوصل إليها فى مجلس الأمن، إنما تشير إلى أن المسألة لم تكن حرية ملاحة فحسب، وإنما كانت لأهداف أخرى، سبق وأشرنا إليها، ونرجح أنها كانت تعنى عزل مصر ورئيسها بأسبقية ملحة، وقد وضع موقف الإصرار هذا بريطانيا وفرنسا موضع الاستنكار والغضب والتساؤل من جانب الولايات المتحدة ودول

(1) Life, Vol. 21, No. 3, October 15, 1956, Facts about U.S. Policy on Suez, P. 27.

الكومنولث، والدول العربية، مؤيدة لمصر أو ضدها، بل ومن المعارضة البريطانية ومن الحزب البريطاني الحاكم ومن رأى العام الإنجليزي كما سئرى لاحقاً.

العدوان الثلاثى ٢٩ أكتوبر - ٧ نوفمبر،

بعد أيام قليلة من اجتماع «سيفر» بدأ الهجوم الإسرائيلى فى محاور ثلاثة متجها إلى الغرب، فى أبو عجيبة والطريق الأوسط وفى الجنوب، وطوال ليلة ٢٩ ويوم ٣٠ أكتوبر لم تحقق القوات الإسرائيلية معتمدة على إمكانياتها ولو حتى تكتيكيا نجاحا محددًا، ومع استمرار تلك العمليات القتالية، وفى مساء يوم ٣٠ أكتوبر تسلم السفير المصرى فى لندن والسفير المصرى فى باريس إنذارا بريطانيا فرنسيا من وزارتي الخارجية للبلدين، يطلب إلى كل من مصر وإسرائيل الانسحاب بعيدا عن قناة السويس لمسافة عشرة أميال، علما بأنه ورغم معاونة الطيران والقوات الفرنسية للقوات الإسرائيلية للإسراع بمعدل قتالها لم تكن بعد إلا على مسافة ٢٠٠ كيلو متر من قناة السويس، وكذلك يدعو الإنذار مصر إلى قبول احتلال القوات البريطانية والفرنسية للمواقع الرئيسية فى بور سعيد والإسماعيلية والسويس، وقد أعطيت مهلة لمصر وإسرائيل للرد خلال ١٢ ساعة، بحيث إنه فى حالة عدم الرد ستتدخل بريطانيا وفرنسا بالقدر الذى تريانه ضروريا لضمان إجابة مطالبهما^(١).

على الجانب المصرى تم تصدى القوات المصرية للقوات الإسرائيلية المهاجمة، وكان قتالهم مشرفا، وكانت الأوامر الصادرة إلى القادة هى التمسك بمواقعهم قدر الإمكان لإتاحة الفرصة للفرقة الرابعة المدرعة بإخلاء مواقعها فى سيناء، وقد صدرت لها الأوامر بذلك يوم ٣٠ أكتوبر وخاصة بعد الإنذار الفرنسى البريطانى

(١) الأخبار ١٣٥١، ٣١/١٠/١٩٥٦، بريطانيا وفرنسا تقرران الهجوم على مصر، ص ١، انظر أيضا، عبدالرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط ١، ص ٢٤٠-٢٤٤، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٥٣٣.

وخوفا من أن تقع تلك الفرقة فريسة عملية تطويق واسعة من الشمال والغرب والشرق يتم فيها القضاء عليها، وبالفعل أدت قوات المشاة مهامها، وتمكنت تلك الفرقة من الارتداد^(١).

فى نفس الوقت واستكمالا لإجراءات الجانب المصرى، وفى نفس الليلة ٣٠ أكتوبر استدعى الرئيس «جمال عبد الناصر» السفير البريطانى والقائم بالأعمال الفرنسى وأبلغهما رفض مصر لذلك الإنذار، وأعلنت مصر قطع علاقاتها السياسية مع بريطانيا وفرنسا، وطلبت مصر انعقاد مجلس الأمن للنظر فى أمر ذلك العدوان، وأصدر رئيس مصر قرارا بإعلان التعبئة العامة فى مصر، ودعوة القوات الاحتياطية للخدمة العسكرية^(٢).

بعد ذلك عملت القيادة المصرية على تنظيم دفاعاتها على الضفة الغربية ولقناة السويس وفى عمق مصر، وذلك بالقوات بعد انسحابها مباشرة من سيناء، وكذلك نظمت المقاومة الشعبية فى مدن القناة خاصة ولمصر كلها، على أن تقوم بعملها إذا تمت عمليات إنزال بالقوات الغازية، أو إذا ما رحفت تلك القوات إلى عمق مصر، كما قام المصريون بإغراق سفن ملاحية عند مدخل القناة لمنع بريطانيا وفرنسا من تحقيق أى نجاح هناك^(٣).

على الجانب الآخر قام «إيدن» بحضور اجتماع لمجلس الوزراء البريطانى وكان يحضره القادة العسكريون، ومعهم الجنرال «كيتلى» قائد عمليات الغزو المشترك، وكانت النقطة الرئيسية التى حاول هؤلاء القادة التعرف عليها هى تحديد هدف استراتيجى لهذا الغزو، وكانوا قد أوضحوا أن قواتهم لا تكفى إلا للاستيلاء

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٥٣٨.

(2) Trevelyan Humphrey, PP 114-115, See also,

الدفاع الوطنى، عدد ٦٦١٧، ٤/١١/١٩٥٦، مصر تدافع عن نفسها، ص ١.

(٣) أنتونى ناتنج ترجمة شاكى إبراهيم سعيد، ناصر، ط ١، ص ٢٠٨-٢١١.

على منطقة القناة فقط بعد عمليات الإنزال، لكن الرد جاء يوضح أن مصر سوف تنهار بعد الإنذار الموجه لها، وستكون الجماهير المصرية الثائرة بسبب الغزو المحتمل أكبر عامل مساعد لقوات الغزو لتحقيق أهداف أخرى، حيث ستنتهي الجماهير كل شيء بتحطيمها وحرقتها كل شيء قبل الغزو الفعلي^(١).

بدأ الغزو فعلا ليلة ٣١ أكتوبر، واستخدمت القوات الغازية كل وسائل وطرق القتال المختلفة وذلك في المدة بين بدء القتال وإيقافه في ٧ نوفمبر إذ قامت بعمليات القصف الجوي والبحري، وقامت بعمليات الإنزال البحري والإسقاط الجوي، مستخدمة الطائرات والسفن الحربية، والمدفعية البحرية، ونفذت عملياتها معتبرة مصر كلها مسرحا لعملياتها دون تمييز بين مدنيين وعسكريين، فقصفت منطقة القناة، وقصفت العمق، وسببت أضرارا غير قليلة^(٢).

وتوضح الإحصائية التالية قيمة الخسائر في المعدات والأفراد والمهمات بين الجانب المصرى والناجمة عن تلك العمليات، حيث كانت خسائر الجيش المصرى ما توازي مبلغا وقدره ٢٧٩, ٨٢٣, ٢٣٢, ٢٨ مليون جنيه وخسائر القوات البحرية ما قيمته ٠٠٠, ٢٧٢, ٢٥٧, ٢ مليون جنيه مصرى، وكانت خسائر القوات الجوية ما قيمته ٣٤٧, ٤٨٤, ١٨٦, ٣٦ مليون جنيه مصرى، بالإضافة للمصالح التابعة لوزارة الحربية وسلاح الحدود مبلغا وقدره ٠٠٠, ٢٢, ٢٥٧, ٦ مليون جنيه مصرى، أى بإجمالي خسائر في المعدات والأسلحة والمهمات ما قيمته ٦٢٦, ٦٠١, ٩٣٣, ٧٢ مليون جنيه مصرى^(٣).

لم يكن للإرادة المصرية حيثئذ أن تنهار في مواجهة قوى آثمة، وإنما تماسك الجميع في مواجهة العدوان، وضربت أروع أمثلة البطولة رغم التفوق الساحق

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٥٤٥.

(2) Hansard, House of Commons, 5-11-1956, Military Situation, P. 1972.

(٣) دار المحفوظات العسكرية، ملف ٣٥٥ ج ٣، رئاسة هيئة أركان حرب القوات المسلحة، ١٩٥٧/٢/٢، ص ٢٢-١٨.

للجانب المضاد، فقام أبطال من الشعب ومن الجيش ومن البحرية بأعمال انتحارية سجلتها لهم صفحات التاريخ وفاء وعرفانا^(١).

استمر القصف الجوى البريطانى الفرنسى مركزا على مناطق العمليات، وفى صباح اليوم التالى لبدء القصف، وقامت الطائرات البريطانية بقصف محطة الإذاعة المصرية بما أدى إلى تعطيلها وتوقف الإرسال، ومباشرة استخدمت محطة إذاعة بريطانية معدة فى قبرص مستخدمة نفس موجة الإذاعة المصرية، وبدأت فى حث الشعب المصرى على الثورة على «عبد الناصر» وأذاعت أن تعنته أدى إلى ذلك الموقف الذى تواجهه البلاد، ودعت تلك الإذاعة الشعب إلى قبول اقتراح الدول الثمانى عشرة الذى يمكن أن يعود عليهم بالسلام والرخاء، وإلا فعليهم «بتحمل عواقب تصرف عبد الناصر الذى ينطوى على الجنون»^(٢).

على ذلك قام الرئيس «جمال عبد الناصر» بالخطابة من على منبر الأزهر لحث الشعب على التماسك، وطاف بشوارع القاهرة بعربة مكشوفة لنفس الغرض، كما نشط موظفو الإعلام فى مصر سواء فى القاهرة أو فى المدن المصرية الأخرى يحملون مكبرات الصوت لنقل الأنباء إلى الشعب، إلى أن أمكن إقامة شبكة بديلة للإرسال الإذاعى، وكانت إذاعة دمشق أيضا تقدم مساعدتها بإذاعة البلاغات الرسمية المصرية، التى كانت تبلغ تليفونيا من مقر القيادة المشتركة فى القاهرة، وكان الشعب حيثئذ فى أروع حالات تماسكه^(٣).

قام الرئيس «جمال عبد الناصر» فى غمار هذه الأحداث وفى يوم الجمعة ١ نوفمبر بإصدار عدة قرارات، أولها استرداد كل منابع البترول المصرى من

(١) الجمهورية، ١٠٥١، ١٩٥٦/١١/٦، الرئيس يمضى ليلة الامس بإسماعيلية ويستتبع معركة بور سعيد، ص ١، وانظر، توجد بالمتحف الحربى بالقاهرة صور لكل هؤلاء الأبطال، وكذلك سجل مسجلا أسمائهم.

(2) Utley Freda, Will the Middle East Go West, P. 105.

(٣) دار المحفوظات العسكرية، ملف رقم ٢٧ ج ٧، تليفونات تأييد.

الشركات الإنجليزية التي كانت تحتكره، وقد تم الاستيلاء عليها فى نفس يوم إصدار ذلك القرار، واعتبر «ناصر» تلك الخطوة مكتملة للتأميم، كما اتخذ قرار تنفيذ فرض الحراسة على رموس الأموال الأجنبية، وعلى المصالح البريطانية والفرنسية فى مصر، وكانت تشمل البنوك وشركات التأمين، وشركات التجارة الخارجية، وكان «عبد الناصر» يرى أن تلك الإجراءات إنما هى طريقة لتدعيم الاستقلال الاقتصادى، فى نفس الوقت الذى تخوض فيه مصر معركة حرية لتأكيد الاستقلال الوطنى، كما قام الرئيس المصرى باتخاذ قرار التحفظ على ممتلكات حوالى ستة آلاف فرد من الأجانب معظمهم من اليهود الذين لا ينتمون إلى جنسيات معروفة^(١).

قبل أن نعرض لرد فعل المجتمع الدولى من ذلك الاعتداء، يجدر بنا أن نعرض لقيمة تلك القرارات المتعلقة بتمصير البنوك والشركات الائتمانية وشركات البترول، لتقدير آثارها وخاصة إذا ما أضفنا عليها الآثار التى ترتبت على الإجراءات الاقتصادية العربية الضاغطة التى قام بها الجانب العربى للضغط على أوروبا لإنهاء الأزمة التى تواجهها مصر، وقد تمثلت تلك الإجراءات فى قطع البترول العربى عنها.

ففيما يتعلق باسترداد كل منابع البترول المصرى من الشركات الإنجليزية، يتضح أن تلك الخطوة وخاصة مع اقترانها بقطع البترول العربى عن أوروبا كانت ذات تأثير كبير على دول الغرب، إذ إنه من المعلوم أن البترول لعب دورا رئيسيا فى إثارة الصراع العالمى حول المنطقة العربية، ولم تكن الأهداف العامة لعدوان

(١) محمد صفى الدين أبو العز وآخرون، الموارد الاقتصادية، ص ٣١١-٣١٢، القاهرة ١٩٧٢، انظر أيضا، عاطف صدقى وآخر، التحول الاشتراكى فى ج.ع.، ص ٦٣، القاهرة ١٩٧١، انظر أيضا، حسين خلاف، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، ص ٤٢٤-٤٢٥، القاهرة ١٩٦٢، وكذلك، حسين خلاف التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، ص ٤٢٧.

السويس سنة ١٩٥٦ إلا تجسيدا لمشكلة هامة لبريطانيا مثلا وهي مصالحها وأهدافها في المنطقة العربية والممثلة من أهم نواحيها في البترول، وليس أدل على هذه الأهمية من ذلك الخلل الخطير الذى نشأ فى ميزان المدفوعات البريطانى بإغلاق قناة السويس، ومنع البترول العربى عنها، وإنهاء احتكار الشركات البريطانية للبترول المصرى.

فقد اشترت بريطانيا فى ثلاثة أشهر فقط وبعد قطع بترول العرب عنها وبعد إنهاء احتكار الشركات البريطانية للبترول المصرى، ما قيمته ٣٧٩ مليون دولار من البترول الفنزويلى ومن بترول الولايات المتحدة، وكان هذا القدر يمثل ١٥٪ من مجموع احتياطى الذهب والدولار فيها^(١).

أما أسباب ونتائج قرارات تمصير شركات الائتمان فيرجع لأسباب هامة، إذ إن بريطانيا ومنذ سنة ١٨٨٢ وعلاوة على احتلال قواتها لمصر، فإنها عملت باستمرار على السيطرة على الجانب الاقتصادى هناك وعادة ما كانت وسائلها للسيطرة فى هذا المجال تتم بالتحكم فى النظام النقدى فى مصر، ثم بالسيطرة على البنوك ومؤسسات الائتمان فى مصر، وفيما يتعلق بالنقطة الأولى ورغم انفصال الجنيه المصرى عن الجنيه الاسترلى سنة ١٩٤٧ من الناحية القانونية إلا أنه ظل تابعا له فعليا؛ لأن بريطانيا جعلت من نفسها العميل الأول لمصر فى تجارتها الخارجية، والدليل على ذلك هو انخفاض قيمة الجنيه المصرى سنة ١٩٤٩ حين انخفضت قيمة الجنيه الإسترلى^(٢).

وفيما يتعلق بالبنوك ومؤسسات الائتمان، فقد لجأت مصر إلى تأميمها فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ لعدة أسباب إذ لاحظت أن هذه البنوك والمؤسسات الائتمانية وطوال مدة وجودها فى مصر لم تعمل على توجيه الودائع المصرية

(١) محمد صفى الدين أبو العز، وآخرون، الموارد الاقتصادية، ص ٣١٢.

(٢) سيد عبد الفتاح عاشور، ثورة ٢٣ يوليو وتحقيق الاستقلال الوطنى، القاهرة ١٩٧١، ص ٥٤.

الموجودة لديها لخدمة أية مشروعات تخدم الاقتصاد الوطنى، بل كانت كلها مركزة فى تمويل عمليات أهمها التجارة الخارجية، والتي كانت تعنى بتصدير المواد الأولية ثم استيرادها مصنعة، وكانت تباع بأعلى الأسعار فى مصر، ومن جانب آخر لم يساعد هذا الأسلوب على خلق كوادرنية فى مصر.

ويتضح من الإحصائية التالية والتي صدرت فى نهاية سنة ١٩٥٦ حقائق هامة، فقد كان رأس مال البنوك التجارية الأجنبية الموجود فى مصر حوالى ٥,٢ مليون جنيه، وكانت ودائع تلك البنوك تزيد عن ١٩٥ مليون جنيه، منها ١٠٠ مليون جنيه وداائع مصرية، وبالتالي فقد تحكم رأس مال أجنبى مقداره ٥,٢ مليون جنيه فى رأس مال وطنى مقداره ١٠٠ مليون جنيه كان يمكن أن توجه إلى مشروعات وطنية مفيدة^(١).

لم يقتصر الأمر على مجرد توجيه الودائع إلى التجارة الخارجية، بل كانت تلك المصارف والمؤسسات الائتمانية تنسق سياستها مع اتجاهات السياسة الاستعمارية، مثل ذلك امتناع تلك المصارف والمؤسسات عن تمويل محصول القطن لموسم ١٩٥٦-١٩٥٧، وقد حدث ذلك بعد التأميم وبسببه.

على ذلك ومع إجراءات الحصار الاقتصادى التى فرضتها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، وبامتناع المصارف الائتمانية الأجنبية فى مصر عن تمويل محصول القطن لموسم سنة ١٩٥٦-١٩٥٧، وبعد خروج بريطانيا وفرنسا من مصر، أصدرت الحكومة المصرية القانون رقم ٢٢ فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٧ والذي يقضى بأن تتخذ البنوك التى تعمل فى مصر شكل شركات مساهمة مصرية، أى تمصيرها، وأن تكون أسهمها جميعا اسمية وملوكة للمصريين دائما، مع ضرورة

(١) الاتحاد العام للغرف التجارية، الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة، ص ١٣١، انظر أيضا، سيد عبد الفتاح عاشور، ثورة ٢٣ يوليو وتحقيق الاستقلال الوطنى، ص ٥٥.

تكوين مجالس إدارتها من أعضاء مصريين، وكذلك صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٧ خاص بشركات التأمين الأجنبية، وصدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧، خاص بالوكالات التجارية^(١).

شملت تلك الإجراءات ما يزيد على ١٥٠٠ مؤسسة تتفاوت في الحجم والأهمية، كانت تضم بنوكا وشركات تأمين، وشركات بترولية، وشركات تعدين، وشركات أقطان ونسيج وغزل وصباغة، وشركات تصدير واستيراد، وشركات ملاحية وسياحة.

هذا وقد نقلت ملكية البنوك الأجنبية إما إلى مؤسسات اقتصادية، أو بيعت لبنوك وطنية، فمثلا نقلت ملكية بنك «باركليز» إلى المؤسسة الاقتصادية، والبنك الشرقي إلى بنك اتحاد التجار، وأدمج بنك «الأيونيان» و«العثماني البريطاني» وبيعا لبنك الجمهورية، كما أدمج بنك «الكريدي ليونيه» و«الأهلي الباريسي» الفرنسيان وبيعا لبنك القاهرة، وطبق ذلك أيضا على شركات التأمين والوكالات التجارية^(٢).

كان من نتيجة تلك الإجراءات من فرض حراسة على أموال أجنب إلى تمصير وتأميم جزئي للمصارف الائتمانية الأجنبية والشركات الأجنبية، وكذلك الوكالات التجارية الأجنبية - أن قلت رموس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات المصرية، كما انقضى احتكار الأجانب لبعض القطاعات الأساسية في

(١) عاطف صدقي وآخر، التحول الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة، ص ٦٣، انظر أيضا،

Issawi Charless Egypt in Revolution, PP 248-250.

(٢) -عاطف صدقي وآخر، التحول الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة، ص ٦٣، انظر، كانت فروع البنوك الأجنبية أو البنوك المسجلة في مصر ولكن يملكها أجانب عددها خمس وعشرون بنكا تجاريا، منهم ثلاثة بنوك بريطانية، وبنكان فرنسيان، وبنكان يونانيان، وبنكان تركيان، وبنكان فلسطينيان بالإضافة إلى أربعة عشر بنكا كانت مدمجة مع بنوك وطنية، وقد وازن احتمال سيطرتهم على الاقتصاد المصري وجود البنك الأهلي وبنك مصر، وإلا لكان الأربعة عشر بنكا ملكية اجنبية بدرجة أساسية.

نشاط مصر الاقتصادى، وذلك فيما يخص قطاع المصارف والتأمين والوكالات التجارية والصناعية وتجارة الجملة، وملا المصريون الفراغ الذى تركه الأجانب، سواء بإدارتهم دفعة المشروعات الاقتصادية السابقة، أو بإنشائهم مشروعات جديدة.

بتلك القرارات الصادرة فى أول نوفمبر وأواخر ديسمبر سنة ١٩٥٦ يمكن القول أنه تم بالفعل التخلص من عنصر هام من عناصر تحكم بريطانيا فى الجانب الاقتصادى، وذلك بتمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية، ولما كانت الحكومة قد بدأت حيثث فى الأخذ بنظام «اتفاقيات التجارة والدفع» التى ساعدت على توسيع نطاق السوق العربية فى الخارج، يمكن القول أنها كانت إحدى الطرق للتغلب على التحكم فى النظام النقدى المصرى^(١).

ماذا كان عليه رد فعل المجتمع الدولى من ذلك الاعتداء، الولايات المتحدة الأمريكية، والدول العربية، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والاتحاد السوفيتى، ودول جامعة الشعوب البريطانية، وماذا كان عليه رد فعل رأى العام البريطانى ورأى الحزبين الحاكم والمعارض البريطانيين، وما تأثير ردود أفعالهم على الموقف بأكمله.

أولاً: رغم أن الرئيس «جمال عبد الناصر» رفض اشتراك دول عربية خاضة سوريا والأردن فى القتال الدائر فى مصر خوفاً من توريطهما فى موقف غير معروف الأبعاد فإن شعوب البلاد العربية وأبناءها رفضوا إلا أن يشاركوا بكل الطرق الممكنة، فقام الوطنيون السوريون والعراقيون بنسف أنابيب البترول الممتدة من العراق إلى مناطق شحنته على سواحل البحر الأبيض وذلك فى عدة مواقع، كما نسفت بعض أنابيب البترول فى السعودية، وقام الأردنيون بنسف أنابيب

(١) حسين خلاف، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، ص ٤٢٥.

البتروال الممتدة من العراق إلى حيفا، وكذلك تم تدمير أنابيب البترول فى قطر، وأوقف استخراج البترول هناك^(١).

واندلعت المظاهرات فى قطر والبحرين والكويت مستنكرة ما يحدث فى مصر، ومؤيدة لها، وانتشرت مظاهرات دموية فى ليبيا، وقد قامت بنسف بعض المعسكرات، وبعض البنوك، ورفض الملك «إدريس السنوسى» أن تتخذ بريطانيا من بلاده قاعدة حربية للهجوم على مصر، وكذلك تعرضت مقار الشركات والبنوك وغيرها من المؤسسات البريطانية فى العراق لهجمات متواصلة من جماهير الشعب العراقى، وقطعت سوريا والسعودية علاقتهما ببريطانيا وفرنسا، وكذلك قطعت الأردن والعراق علاقتهما بفرنسا^(٢).

كان لتلك الأعمال والإجراءات التى قام بها الجانب العربى خاصة فيما يتعلق بتدمير أنابيب البترول، ومع إغلاق قناة السويس، أثر كبير فى الموقف، فقد تأثرت دول الغرب بدرجة كبيرة، وخاصة مع مشارف شتاء أوروبا البارد والذى عادة ما يكون فى حاجة إلى الطاقة التى كان يوفرها حيتل البترول، وكذلك تحتاج إليها المصانع، وهو ما سيؤدى عموما إلى موقف خطر على الاقتصاد الغربى أن يواجهه.

ثانيا: بدت آثار الأزمة التى أحدثها توقف وصول البترول لأوروبا واضحة على الجانب البريطانى وذلك من خلال حديث جرى بين رئيس الوزراء البريطانى «وهارولد ماكميلان» وزير خارجيته، حيث أوضح له الوزير أن بتروال الشرق الأوسط قد توقف تماما، وأن الجنيه الإسترلىنى يواجه ضغطا عنيفا، ويقدر خبراء

(١) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ط١، ص٢٦٤، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص٥٤٦-٥٤٧.

(٢) دار المحفوظات، ملف رقم ٨٤، وزارة الخارجية المصرية، الإدارة العربية، ص١٧١، انظر أيضا، الجمهورية، ١٠٤٧، ١٩٥٦/١١/٢، الثورة فى البحرين، ص١.

وزارة الخزانة أن الخسائر في أسواق العملة سوف تصل إلى عشرة بلايين جنيه استرليني، وقد أوضح «ماكميلان» أنه لا مخرج من ذلك الموقف سوى بموافقة الولايات المتحدة على إمداد بريطانيا وفرنسا بالبترول لمدة أسابيع، ثم لا بد من العمل على تنظيم الملاحة في قناة السويس خلال أسابيع، وكذلك إصلاح خطوط الأنابيب التالفة، ولم يكن من بديل لهذين الحلين معاً سوى الإفلاس.

على ذلك عقد رئيس الوزراء البريطاني اجتماعاً عاجلاً لمجلس الوزراء ليعرض عليهم ذلك الموقف، وأوضح له وزراءه ومساعدوه أنه لا حل سوى مناشدة «أيزنهاور» لإمداد بريطانيا بالبترول، لكنهم أشاروا إلى ضرورة قيام «ونستون تشرشل» بهذه الخطوة حيث إن «أيزنهاور» لن يصغي لنداء صادر من «إيدن» لعدم ثقته به، أما «تشرشل» فله رصيد كبير من احترام «أيزنهاور» والرأي العام الأمريكي.

كان لذلك الاقتراح الذي أبداه أعضاء مجلس الوزراء دلالة واضحة وانعكاساً لنظرة الوزراء إلى رئيس المجلس، كما أنها عبرت في نفس الوقت عن مدى فقدانهم هم أنفسهم للثقة فيه، ولم تقتصر تلك القناعة على وزرائه، إنما شملت المعارضة، والرأي العام الإنجليزي الذي على ما يبدو سحب ثقته ليس فقط من رئيس الوزراء ولكن من الحكومة كلها، إذ يتضح أنه وبعد اعتداء بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر، شهدت لندن أعنف مظاهرات عرفتها في تاريخها، وكانت أضخمها تلك المظاهرة التي قادها «إينورين ييفان» الزعيم العمالي إلى ميدان «ترافلجار»، وكانت هذه المظاهرة من جانب آخر تجسيدا للانقسام الحاد الواقع بين مختلف الاتجاهات السياسية والشعبية البريطانية حيال تلك القضية، واستمرت المظاهرات حتى يوم ٦ نوفمبر^(١).

(1) Manchester Guardian, No. 34, 322, Nov. 6, 1956, 80 Oxford Undergraduates Lobby "Wavering" M.P.S., More Protests against Suez Policy, P. 3.

لم تكن الآراء المعارضة للحكومة البريطانية سواء حاكمة أو معارضة أو رأى عام حديثة عهد، وإنما بدأت منذ فترة طويلة ومنذ بدأ الأزمة، فمثلا فى مجلس العموم ومنذ ٢ أغسطس كان واضحا مدى الاختلاف فى الرأى بين «هيو جيتسكل» رئيس حزب العمال المعارض وبين رئيس الوزراء حول مسألة إعلان «إيدن» لاستدعاء الاحتياطى، واتهم «جيتسكل» «إيدن» بأنه يتصرف بهستيرية «فرضها عليه جنون السويس وهو الأمر الذى قد يورط بريطانيا فى حرب فعلية»^(١).

كما بدأت الاستفسارات تتوالى داخل مجلس العموم، وأثناء العمليات الحربية، عن الوضع السيئ الذى وصلت إليه القوات البريطانية الموجودة فى منطقة القناة بسبب تلك الحملة التى قام بها الجانبان البريطانى والفرنسى، كما قدمت عديد من الالتماسات لحث الحكومة البريطانية على أن تستجيب لكل بنود ميثاق الأمم المتحدة، وقُدمت كذلك الاستفسارات عن مدى التنسيق الذى أجرته وزارة الخارجية البريطانية مع ممثلى حكومات دول الكومنولث فيما يتعلق بتلك العمليات^(٢).

أما على مستوى الوزراء البريطانيين، فقد كان هناك اختلاف فى الرأى بدا واضحا بين «أنتونى ناتنج» منذ أواخر أغسطس يحذر «إيدن» و«لويد» من مغبة التعاون الحربى مع فرنسا وإسرائيل، وحثهما على ضرورة اللجوء للأمم المتحدة فى حالة فشل بعثة «متريس»، ولكن «ناتنج» أوضح أن ردود «إيدن» على نصائحه

(1) Connell John, The Most Important country, PP 192-193, See also,

محمد حسين هيكى، ملفات السويس، ص ٤٨٦.

(2) Hansard, House of Commons, 5-11-1956, P. 1917, Petition, See also, Hansard, House of Commons, 5-11-1956, P. 1944, Oral Answers, See Also, Manchester Guardian, No. 34, 322, Nov. 1, 1956, Mr. Gaitskell Savage Attack on Premier's Action, P. 16, and Mr. Gaitskell "Extraordinary Omission", P. 2, Parliamentary Correspondant.

كانت فظة، كما أنه لم يلق بالا لرأى المعارضة أو «جيتسكل»، ولم يكن يثق بأن الأمم المتحدة ستحقق أى نتيجة، ولم يكن يسيطر عليه سوى فكرة تخطيط «عبدالناصر»^(١).

انقسم رأى الوزراء البريطانيين قبيل الغزو حول استخدام القوة ضد مصر من عدمه، فقد وافق «ريتشارد بتلر» رعيم الأغلبية فى مجلس العموم على تجميع القوى العسكرية كإجراء احتياطى، لكنه عارض بشدة فى استخدامها، وقد اتفق معه فى ذلك الرأى «والترمونكتون» وزير الدفاع، وفى الجانب المضاد الذى أصر على استخدام القوة ضد مصر كان يقف «إيدن» ومعه «سلوين لويدي»، و«ماكميلان» و«انطونى هيد» و«اللورد هيوم» مع اللورد «سالسبورى» رئيس مجلس الملك الخاص، ومن ثم فلم تكن استقالة «والترمونكتون» فى ١٠ أكتوبر بغريبة حيثذ، وكذلك استقالة «انتونى ناتنج» التى تلتها بعدها بقليل^(٢).

بل انقسم القادة العسكريون فى جانب وذلك الفريق من مجلس الوزراء مؤيد استخدام القوة فى جانب آخر، وذلك قبيل الغزو مباشرة، حيث إنه ومن خلال اجتماع لهم فى ٣٠ أكتوبر، ومع عدم تحديد هدف استراتيجى واضح للغزو انفض الاجتماع والقادة غير مقتنعين وكذلك نصف الوزراء.

هكذا قبيل وأثناء الغزو كان الجهاز الحاكم للمملكة المتحدة منقسما على نفسه، وكان الرأى العام الإنجليزى غاضبا كل الغضب؛ لأن التقاليد البريطانية القديمة والراسخة لم تكن تسمح بتحقيق أهدافها بذلك الشكل من الهبوط الفكرى والسلوك المتخاذل، وربما كان من الأوفق وحسب منطقها أن كان يجب تحقيقها بمهارة أكثر وكياسة أكبر، وبعد كل تلك الاتجاهات المتعارضة كان رئيس الوزراء البريطانى يعانى الكثير.

(١) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط ١، ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص ١٤٥، انظر أيضا، محمود فوزى، ص ١١٠.

وليس أبلغ فى التعبير عن تلك الحالة التى وصل إليها «أنتونى إيدن» من عرض ذلك الحوار الذى دار بينه وبين «جى موليه»، حيث كان الثانى يلح عليه ألا يوقف إطلاق النيران فى منطقة السويس، قال «إيدن»: «إننى فى ركن، ولا أستطيع أن استمر، لقد تخلى عنى الجميع، لقد استقال زميلى المخلص ناتنج وزير الدولة، ولا أستطيع حتى أن أعتمد على الإجماع بين المحافظين، إن أسقف كتربرى والكنيسة ورجال الأعمال البتروليين وكل إنسان أصبح ضدى، والكومنولث يهدد بالتفكك، ويقول «نهرو» أنه سيقطع الروابط، وكندا وأستراليا توقفنا عن اتباع سياستنا، ولا أستطيع أن أقوم بدور حافر قبر التاج، ثم إننى أريدك أن تفهم، وتفهم جيدا، لقد كلمنى أيزنهاور تليفونيا، ولا أستطيع أن أسير فى الأمر وحدى بدون الولايات المتحدة، وستكون المرة الأولى فى تاريخ إنجلترا... لا، ليس هذا ممكنا»^(١).

مشروعا القرارين الأمريكى والسوفيتى بوقف إطلاق النيران:

وبعد، ترى ما هو دور الولايات المتحدة الأمريكية حيال ذلك الغزو، خاصة وكما سبق أن أشرنا إلى رفض الرئيس «أيزنهاور» والرأى العام الأمريكى لاستخدام القوة ضد مصر كحل للمشكلة، وخاصة أن خطوة إحالة المشكلة من جانب بريطانيا وفرنسا لمجلس الأمن كخطوة نهائية من خطواتهم الدبلوماسية وهو ما لم تكن الولايات المتحدة ترغب فى حدوثه، قد تم بدون علمها؟.

كان رئيس الوزراء السوفيتى «بولجانين» قد تابع عملية لفت نظر الحكومتين البريطانية والفرنسية لما فى سياستها نحو الشرق الأوسط من أضرار، ولم يكن «أنتونى إيدن» على استعداد لسماع تلك التوجيهات وخاصة بعد عودته من لقائه

(1) Manchester Guardian, No. 34, 323, Nov. 2, 1956, Liberals Vote with Labour, Reason For Change, From Political Correspondant, P.1. See also,

محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس سنة ١٩٥٦، ط١، ص ١١٢.

«بجى موليه» فى ٢٦ سبتمبر فى باريس وقد أصرا على التمسك بموقف موحد فى جلسة مجلس الأمن التى ستعقد للنظر فى المشكلة، وبالتالي فقد بعث مباشرة إلى «أيزنهاور» برسالة يوضح له خطورة التدخل الروسى فى مشاكل الشرق الأوسط، لكن «إيدن» يوضح فى مذكراته أنه ورغم ما أوضحه لـ «أيزنهاور» فقد صدر فى ٢ أكتوبر وهو اليوم التالى للاتصال به، صدر بيان تخريبي من «دالاس» فى مؤتمر صحفى يوضح أن الولايات المتحدة لن تقف بجانب الدول الاستعمارية، ولا الدول التى تطلب استقلالها كاملا بأسرع وقت ممكن، كما يوضح أن «دالاس» قد سخر من فكرة هيئة المتفعين من أساسها^(١).

من ثم فقد كان موقف وزير الخارجية الأمريكى تجاه فكرة هيئة المتفعين والإشراف الدولى حينما عرض الأمر على مجلس الأمن كان غامضا، إذ إنه مرة يشير إلى وجاهة فكرة المشروع البريطانى الفرنسى، ومرة أخرى يشير إلى ضرورة حل الخلاف بالوسائل السلمية وإلى العمل بالعرض الذى قدمته مصر، وأخيرا وفى خاتمة جلسات المجلس وحين استخدم الروسون حقهم فى معارضة الجزء الثانى من مشروع القرار البريطانى الفرنسى فإن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لم يبد أى قلق أو اهتمام لما تم التوصل إليه، بل أبدى سروره لما تم التوصل إليه من تقدم فى المباحثات، ووصف المبادئ الستة بأنها واقعية ومحددة وعادلة^(٢).

فى اليوم الثانى للعمليات الإسرائيلية العسكرية على شبه جزيرة سيناء تقدم عضو مجلس الأمن اليوغسلافى باقتراح دعوة الجمعية للانعقاد فى دورة طارئة، وذلك حين فشل مجلس الأمن فى تحقيق «شكوى مصر لمواجهته بالفيتو» البريطانى

(1) Eden Anthony, Full Circle, PP 497-499.

(2) American Foreign Policy, 1956, PP 110-120, Washington, 1957, See Also, Eden Anthony, Full Circle, PP. 505-506, See Also,

محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب ١٩٥٦، ط ١، ص ٧٩، ٩١.

فرنسى، وقبول ذلك الاقتراح بالترحيب من جانب الولايات المتحدة، وأحيلت المسألة إلى الجمعية العامة، التى أصدرت قرارا تلو الآخر، ففى نوفمبر أصدرت قرارا بوقف إطلاق النار، ولم يمثل له الجانبان البريطانى والفرنسى^(١).

من جانب آخر وفى يوم ٣٠ أكتوبر قدم «هنرى كايوت لودج» المندوب الدائم لأمريكا فى هيئة الأمم قرارا إلى مجلس الأمن يطالب إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط اليوم السابق، ويطلب من جميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين الامتناع عن استخدام أو التهديد باستخدام القوة فى منطقة النزاع، وطالب السكرتير العام بأن يراقب ويبلغ المجلس والجمعية العامة بتنفيذ القرار، لاتخاذ أى إجراء آخر يكون مناسباً طبقاً للميثاق، على أن تبقى الجمعية العامة فى جلسة طارئة لحين تنفيذ القرار.

وقد وُفقَ على مشروع القرار الأمريكى بأغلبية ٦٤ صوتاً ورفضه خمسة وامتنع عن التصويت ستة، لكنه من الملاحظ أن بريطانيا وفرنسا كانتا من الدول الخمس التى رفضت هذا المقترح^(٢).

وتأييدا للاتجاه الذى اتخذته الولايات المتحدة فى مجلس الأمن والأمم المتحدة، كان «دالاس» يؤكد نفس المعنى لـ «أنتونى إيدن» فى لقاء به فى ١ نوفمبر، فأوضح له أن الولايات المتحدة لن تخالف القانون والميثاق الدولى، وإلا فإن الأمم المتحدة ستتهار لو تم حل المشاكل بالقوة، كما أنه فى حالة إصرار

(1) Manchester Guardian, No. 34, 322, Nov. 1, 1956, Policy not Designed to Stop Egypt but to Stop War, Sir Anthony Eden, P. 2, and U.N.A. Deep Regret, P. 3, See also,

عبد الرحمن الرافى، ثورة ٢٣ يوليو، ط١، ص ٢٨٤.

(2) Documents on American Foreign Relations, U.S.A. Draft Resolution, No. 107, P. 346, See also,

أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم، ناصر، ط١، ص ٢١٢، وكذلك، محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب ١٩٥٦، ط١، ص ١٥٦.

بريطانيا على الاستمرار فيما تقوم به فى منطقة السويس فإن الولايات المتحدة ستقطع معونتها كلية لها، فلن تنفذ الإسترليني المتردى، ولن تساعد فى تمويل شحنات البترول البديلة، وأكد هذا الموقف أيضا عدم استعداد الرئيس الأمريكى للرد على اتصالات رئيس الوزراء البريطانى نهائيا فى هذين اليومين، ٣٠، ٣١ أكتوبر أو فى الأيام التالية حتى موافقة بريطانيا وفرنسا على إيقاف إطلاق النيران^(١).

كان «أيزنهاور» وحكومته يسعون إلى إزاحة «جمال عبد الناصر»، ولكن فيما يبدو كان هناك اتفاق على حد أقصى وآخر أدنى بين الولايات المتحدة وحلفائها للتعامل فى تلك الحالات، ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت قد تخطت الحد المتفق عليه بدرجات كبيرة عند تعاملها مع الأزمة القائمة بينها وبين مصر، كانت الحكومة الأمريكية تريد أن تنفذ هى وحلفاؤها مخططاتهم فى المنطقة بهدوء واتزان، لكن يبدو أن بريطانيا وفرنسا قد خرجتا على هذا الهدوء والاتزان كثيرا، بل وتحديتا شعور العالم كله تقريبا، إذن، وهذا وعلى ما يبدو كان قرار الولايات المتحدة، لا مانع من أن تتركهما الولايات المتحدة ليغرقا وحدهما، وإغراقهما ليس ضارا بها فهو مناسب جدا لمخططاتها فى المنطقة^(٢).

وأما عن موقف دول أوروبا الغربية، ودول جامعة الشعوب البريطانية، يتضح أن كثيرا من دول أوروبا وهى اليونان وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا الغربية كانت ساخطة إلى حد كبير على بريطانيا وفرنسا بعد قيامهما بالعدوان على مصر، أما دول

(١) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١، ص ١٠٨، انظر أيضا، أنتونى ناتنج

ترجمة شاكى إبراهيم، ناصر، ط١، ص ٢١٩.

(٢) الجمهورية، ١٠٤٦، ١١/١/١٩٥٦، إيدن يعلن فى مجلس العموم «بريطانيا لا تبالى بموافقة أمريكا»،

ص ٢.

«الكومنولث» فقد كانت آراؤها فيما تفعله بريطانيا وفرنسا واضحة منذ إعلانهم عن الاستعداد لاستخدام القوة ضد مصر^(١).

إذ يتضح أن كندا أبلغت رأيها بوضوح لمسئولى الحكومة البريطانية على كافة مستوياتهم، وكذلك للجانب الأمريكى، فقد أوضح وزير خارجية كندا «بيرسون» فى اجتماع حلف الأطلسى فى ١ سبتمبر أنه لا بد من لجوء بريطانيا وفرنسا إلى مجلس الأمن، وبذل محاولة أصيلة صادقة من جانبهما لحل الأزمة، ومهما كان قرار المجلس فهو هام لدعم أى مفاوضات أو إجراءات لاحقة، كما أنه فى لقاء السفير الكندى «روبرتسون» بوزير الدولة البريطانى اللورد «هيوم» أوضح له «روبرتسون» أنه لا يمكن أن تلقى بريطانيا تأييد أو موافقة كندا على استخدام فرنسا وبريطانيا القوة ضد مصر^(٢).

كما أوضحت الهند موقفها بوضوح، وذلك منذ وقت مبكر، منذ إعلان «أنتونى إيدن» فى مجلس العموم فى ٢ أغسطس استدعاءه لقوات الاحتياط، أوضحت حيثذ السيدة «بانديت» المندوب السامى للهند فى لندن وشقيقة «نهر» أوضحت للسياسيين البريطانيين أن ما يحدث فى مصر قد يؤثر على وجود الهند ضمن مجموعة دول الكومنولث، وقد نقل ذلك رأى أيضا زعيم حزب العمال البريطانى وأعلنه فى الجلسة الطارئة المنوه عنها أعلاه، كما أوضح «نهر» لـ «إيدن» ذات رأى، وكذلك فعلت باكستان رغم الخلاف القائم بينها وبين الهند^(٣).

أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى، فإنه لما كانت الجلسة الطارئة للجمعية العامة مستمرة طبقا لمقترح المندوب الأمريكى للوصول إلى قرار ملزم بإيقاف إطلاق النار، ومع استمرار العمليات وبدأ إسقاط قوات المظلات البريطانية والفرنسية

(١) محمد حسين هيكى، ملفات السويس، ص ٥٤٦.

(٢) تيرنس روبرتسون تعريب خيرى حماد، أزمة، ص ١٢٦-١٢٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٤٦-٥٤٧.

شمال منطقة القناة، فقد أرسل رئيس الوزراء السوفيتي بريقة إلى مجلس الأمن يطلب عقد اجتماع فوري للمجلس لمناقشة العدوان ولبحث عدم تنفيذ الدول الثلاث لقرار الجمعية العامة، وقدم «بولجانين» مشروع قرار يدعو إلى وقف إطلاق النيران خلال ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار، وانسحاب كل القوات الأجنبية من مصر في غضون ثلاثة أيام، وقدم مقترحا آخر على أن يتم في حالة رفض جميع الأطراف تنفيذ المقترح السابق، ويقضى بأن يقوم جميع أعضاء مجلس الأمن وخاصة روسيا وأمريكا بتنفيذ مواد ميثاق الأمم المتحدة نحو المعتدين وخاصة بنود المادة (٤٢)، وفي نفس الوقت بعث «بولجانين» بذكرات إلى حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل^(١).

ركز «بولجانين» في مذكرته التي بعث بها إلى الحكومة الأمريكية على ضرورة التمسك بميثاق الأمم المتحدة، والتعاون لإنهاء المشكلة، وفي مذكرته التي أرسلها إلى رئيس الوزراء البريطاني، وجه نداء إليه وإلى البرلمان الإنجليزي وإلى حزب العمال وإلى النقابات وإلى كل الشعب الإنجليزي، بوقف العدوان المسلح، هذا بالطبع بعد أن لمح له أن هناك دولا أكثر قدرة من بريطانيا يمكنها أن تضعها في نفس الوضع الذي تضع مصر فيه، وكذلك فعل مع فرنسا، وكانت مذكرته لإسرائيل أكثر عنفا^(٢).

حاول رئيس الوزراء البريطاني الاتصال بالرئيس «أيزنهاور» فور وصول المذكرة السوفيتية إلى لندن ولكن دون جدوى، غير أن «تشيرمان آدمز» كبير

(1) American Foreign Policy, Cablegram to the President of the U.N. Security Council, P. 147, See also, Manchester Guardian, No. 34, 326, Nov. 6, 1956, What if someone Attacked You?, Warning From Russia, P. 1, also,

وكالة نوفستي، وثائق ومواد، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ١٩٧٢، ص ٤٩-٥١، وكذلك والتر لاكونير تعريب لجنة من الأساتذة الجامعيين، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ص ٢٦٤.

(٢) وكالة نوفستي، وثائق ومواد، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ص ٤٧-٤٨.

المساعدين السياسيين للرئيس الأمريكى رد على مكالمة «إيدن» وأفهمه أنه على بريطانيا أن تتحمل وحدها نتيجة أخطائها، وأن الرئيس «أيزنهاور» على علم بكل ما حدث وبكل ما يبلغه له، حيثذ دعى «إيدن» إلى عقد مجلس الوزراء فى نفس اليوم، وكان هناك إجماع من المجلس على إيقاف إطلاق النيران^(١).

حاول «جى موليه» إقناع «إيدن» بإلغاء ذلك القرار ولكن «إيدن» وكما أشرنا سابقا أوضح له عدم إمكانية ذلك لأسباب عديدة، وحاول رئيس الوزراء الفرنسى السفر مصطحبا «إيدن» لمقابلة «أيزنهاور»، لكن السفير الأمريكى فى باريس أوضح له أنه من غير الممكن أن يقابله «أيزنهاور» هو و«إيدن» قبل إيقاف إطلاق النار، وإلا كان معنى ذلك أن الولايات المتحدة شريكة فى مغامرة الهجوم على مصر.

حيثذ ويوم ٦ نوفمبر أرسلت رسالة من «أيزنهاور» إلى «جى موليه» يوضح له أن على فرنسا ألا تستمر فى عملها الخاطئ، وإذا استمرت فعلها ألا تعتمد على تأييد الولايات المتحدة، وإنما عليها أن تمثل لأحكام الجمعية العامة ومجلس الأمن، وفى رسالة أخرى من «أيزنهاور» إلى «بن جوريون» أفهمه أن الأولوية يجب أن تعطى لانسحاب القوات من المنطقة، وكان رد «بن جوريون» فى ٧ نوفمبر أنه لا هو ولا أى شخص مسئول فى إسرائيل ينوى ضم شبه جزيرة سيناء^(٢).

أعلنت الحكومة البريطانية وبعدها بدقائق أعلنت الحكومة الفرنسية فى ليلة ٦ نوفمبر وصباح ٧ نوفمبر قبولهما وقف إطلاق النيران، وسحب قواتهما من مصر، وكذلك أعلنت إسرائيل.

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٥٥٥-٥٥٧.

(2) Time, Vol. LXVIII No. 19, Nov. 5, 1956, Middle East, Israel Mobilizes, P. 27, and U.S. Affairs, P. 11, See also,

محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس، ١٩٥٦، ط ١.

تضمن قرار الجمعية العامة فى ٧ نوفمبر بإيقاف إطلاق النيران قرار آخر بإرسال قوات الطوارئ الدولية إلى مصر للإشراف على وقف إطلاق النيران، وكذلك اتخاذ مواقع على خط الهدنة لمنع تجديد اشتباكات بين الطرفين المصرى والإسرائيلى، وكذلك كان من ضمن مقترحات الجمعية العامة الإشراف على عمليات تطهير قناة السويس للإسراع بفتحها للملاحة مرة أخرى، وقد وافق الرئيس «جمال عبد الناصر» على تلك المقترحات^(١).

حيثد ومع استعداد جميع الأطراف لمناقشة الوضع الذى تمخض عنه العدوان، ومناقشة مسألة حرية الملاحة وإعادة فتح القناة، أجرى «جمال عبدالناصر» عدة اتصالات لتدعيم موقف مصر، ولكسب تأييد الدول للوقوف بجانبها، فأجرى عدة اتصالات بعدد من زعماء حزب العمال فى بريطانيا، وكذلك بعث برسالة «لأيزنهاور» يطلب تأييده، وأجرى ستة لقاءات تليفزيونية مع المحطات الكبرى فى الولايات المتحدة، كما اتصل «بخروشوف» لشكره وطلب عقد صفقة أسلحة جديدة^(٢).

فى نفس الوقت كان الدكتور «محمود فوزى» فى نيويورك لحضور جلسات الجمعية العامة بشأن المشكلة القائمة، وكانت التعليمات التى بعث بها الرئيس «جمال عبد الناصر» له كخطوط رئيسية لسياسة مصر فى المرحلة القادمة من الأزمة هى أولا الإيضاح أن كل ما تستطيع أن تقدمه مصر هو ضمان حرية الملاحة حسب اتفاقية سنة ١٨٨٨، وكذلك ضمان الرسوم، مع عدم إمكانية الأخذ بأى مشروعات قرارات سبقت غزو مصر، كما أوضح «جمال عبد الناصر» لـ «محمود فوزى» أنه يجب العمل على تأخير البت فى مشكلة المرور فى قناة السويس ويمكن عرض مسألة بديلة عن طريق مصر بالتقدم للجمعية العامة بالمطالبة بتعويضات عن

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٥٦٣.

(٢) نفس المصدر، ص ٥٦٦.

خسائر مصر بسبب العدوان، وأوضح «عبد الناصر» أيضا أنه يجب وفيما يتعلق بإسرائيل إظهارها كقاعدة للعدوان وليست كدولة، ونفى أى أفكار للصالح معها، والتشدد حيال المطالبة بمرور سفنها عبر قناة السويس^(١).

على الجانب البريطانى كانت هناك أزمة اقتصادية قد بدأت تنشب مخالفاها وتؤثر فى قرارات الحكومة البريطانية، وبدأت تظهر آثارها فى ردود أفعال الشعب البريطانى، سبب هذه الأزمة انقطاع البترول العربى عن بريطانيا وإحجام شركات البترول الأمريكية عن المساعدة، وكذلك إصرار الخزانة الأمريكية على الإحجام عن تقديم أى قروض إلى بريطانيا، ومن جانب آخر للموقف المتردى والفشل الذريع الذى اتبعته الحكومة البريطانية فى إدارتها للأزمة، ومع انسحاب القوات البريطانية من مصر نهائيا فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ بعد الموقف السيئ الذى كانت تواجهه، أدى ذلك إلى انهيار الجزء المتبقى من الحكومة البريطانية، واستقال «أنتونى إيدن» فى ١٩ يناير ١٩٥٧، وذلك بعد إجماع رأى العام الإنجليزى على عدم الرغبة فى وجوده^(٢).

أما إسرائيل وبعد عود أمريكية بطمأنتها فقد بدأت انسحابها منذ أواخر ديسمبر، وأخلت القوات الإسرائيلية تماما فى ٧ مارس سنة ١٩٥٧، وبضغط أمريكية سمح لإسرائيل باستخدام خليج العقبة طبقا لمبدأ «حق المرور البرى»، لكنه وتحت ضغط شعبى دخلت القوات المصرية غزة ورغم احتجاج «دالاس» و«أبا اييان» و«سلوين لويد» و«كريستيان بينو»، وعادت غزة إلى الإدارة المصرية، حيث كان «بن جوريون» قد قرر اعتزال الحياة السياسية^(٣).

(١) نفس المصدر، ص ٥٧٨.

(٢) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط ١، ص ١٠٧، انظر أيضا، عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط ١، ص ٢٦٩، وكذلك، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٦١٠.

(٣) أنتونى ناتنج ترجمة شاكى إبراهيم، ناصر، ط ١، ص ٢٢٨، انظر أيضا، محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٦١٠.

وعلى الجانب المصرى فقد تخلصت مصر نهائيا من الوجود البريطانى وأغلقت سجلا حافلا لعلاقات استمرت فترة طويلة يحكمها ذلك الوجود، وقد أكد ذلك صدور وإعلان القرار الجمهورى بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بانقضاء اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ باعتباره كأنه لم يكن، وذلك فى يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦، يوم العدوان على مصر، ومن جانب آخر تأكدت سيطرة مصر وإدارتها لقناة السويس وعليها^(١).

أوضح العرض السابق أن الحكومة البريطانية كانت قد وصلت إلى أقصى حالات الغضب من مصر ومن الرئيس المصرى، وذلك بفشل بعثة «تمبلر» فى الأردن ومع طرد الجنرال «جلوب» من هناك، ومع احتمال ضياع الأردن من تحت السيطرة البريطانية، وذلك لتقديرها بأن الرئيس المصرى ومصر وراء كل تلك الأحداث، وكان أكثر أعضاء الحكومة البريطانية تأثرا هو رئيسها المستر «أنتونى إيدن» والذي اعتبر تلك الإجراءات فشلا لسياسة حكومته فى تلك المنطقة، كان عداء «إيدن» لمصر ولرئيسها يزداد لأسباب شخصية وعامة، وقد شاركه تلك المشاعر رئيس الوزراء الفرنسى والعراقى ورؤساء إسرائيل، وكانت خطوة التأميم التى قام بها الجانب المصرى تعنى لديهم مزيدا من الإهانة والإذلال والقضاء على حقوقهم فى المنطقة، وتخطيط أصدقائهم فيها، والذي سيوصل فى النهاية إلى خنقهم اقتصاديا عن طريق حرمانهم من الحصول على «البترول» اللازم لهم^(٢).

(١) محمد فؤاد شكرى وآخران، نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر، ص ٣٩١، انظر أيضا، عبدالرحمن الرافعى، ثورة يوليو ١٩٥٢، ط ١، ص ٢٧٤، وكذلك، أنتونى ناتنج ترجمة شاكى إبراهيم، ناصر، ط ١، ص ٢٣٠-٢٣١.

(2) The Times, No. 2, 851, October 19, 1956, The End of an ERA, Peter Young, P. 611.
See also,

تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، ص ١١٩.

واتخذ الجانب البريطاني مشتركا مع الجانب الفرنسي تلك الخطوة منطلقا لتنفيذ مخططاته التي تخدم حسب هدف كل منهما، وقد اتضح أن الأهداف التي كانت تعنى الجانب البريطاني وعلى الأخص رئيس الحكومة كانت الإطاحة «بعبد الناصر» وعزل مصر عن المجتمع العربى، مع القضاء على أى دور لها فى المنطقة، ولم يكن من الممكن تحقيق ذلك باستخدام القوة ضدها.

مع هذا الهدف كان لابد من تجاوزات عديدة وسقطات واضحة تردت إليها الدبلوماسية البريطانية رغم الحلول الواضحة والعادلة للمشكلة، فلم تأبه لتلك الحلول وعارضتها وتحدثت الرأى العام العالمى، والأدهى من ذلك وصولها إلى حد معارضة أكبر وأهم حليف لها وهو الولايات المتحدة الأمريكية، وحيث أن التحديد خسرت بريطانيا كل شىء.

لم يكن لدى الولايات المتحدة مانع وكما عبر رئيسها من «قص عبد الناصر إلى حجمه الطبيعى» ولكنها لم تكن ترغب فى تحقيق ذلك عن طريق القوة، ولما كانت فرنسا وبريطانيا مصرة على استخدام القوة، فهى بذلك تكون قد تخطت الحدود المتفق عليها بين الحلفاء، ومن ثم فقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتركها تتصرف دون عون قد يكون مطلوبا لها، وكانت فعلا كلا الدولتين فى حاجة إلى هذا العون.

أسهم فى إبراز تلك السقطات الضخمة للحكومة الفرنسية والبريطانية عدة عوامل، أولها التحرك المدروس للجانب المصرى تجاه الأزمة، والذي حاول اكتساب الرأى العام العالمى إلى جانبه مع تأخير العدوان قدر الإمكان لحين إثبات قدرة مصر وصلاحياتها لإدارة القناة، كما أكد هذا الجانب حرصه على حرية الملاحة، وعمل على ملاءمة كل أسباب الأزمة المفتعلة وقدم كل التسهيلات الممكنة، وأبدى استعدادا للحلول السلمية، ولكن فى حدود الشرع والقانون

الدولى، كما أنه ومع إصرار بريطانيا وفرنسا على غزو مصر بالتواطؤ مع إسرائيل، حاول العمل على قدر طاقته فى التصدى للقوات المعتدية.

وقد ساعد بدرجة كبيرة وملحوظة الموقف العربى الموحد والذي تمخض عنه إيقاف وصول البترول إلى دول أوروبا الغربية، وتلاه انهيار اقتصادى فى بريطانيا، والذي شكل بدوره عبئا على الولايات المتحدة، لم يكن مرغوبا لها، ولم تكن هى مستعدة لتحمله.

وبالإضافة إلى التمزق الداخلى فى بريطانيا وانقسام رأى الحاد نحو إجراءات الحكومة البريطانية وتصرفاتها تجاه أزمة السويس، كان هناك استنكار من جانب دول أوروبا الغربية، ودول الكومنولث، وآسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية للغزو البريطانى الفرنسى، وكان هناك رفض من جانبهم لاستخدام القوة ضد مصر^(١).

كانت تلك العوامل مجتمعة دافعا قويا لأن تتحرك الولايات المتحدة لتضغط؛ مستخدمة القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة فى إجبار بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على إيقاف إطلاق النيران، ومن جانب آخر كانت تعدهم بتقديم العون لهم إذا ما تطلب الأمر، لكن لم تكن الولايات المتحدة على استعداد هى الأخرى لأن توصم أمام العالم أجمع، والثائر على هذه الأوضاع، بأنها شريكة فى ذلك التواطؤ، ولم تكن تسعى من جانب آخر للمناعب وخاصة بعد الرسائل والمذكرات العقلانية والإنذارية والموجهة من الجانب الروسى إلى مجلس الأمن وإلى الولايات المتحدة ودول العدوان.

على ذلك فقد حكم بالفشل على التهور البريطانى الفرنسى الإسرائيلى ومثل ما بدأ العدوان الثلاثى على مصر انتهى بعد بعض الخسائر المادية على

(1) Mansfield Peter, The Middle East, P. 229.

الجانبيين، ورحل البريطانيون والفرنسيون عن مصر فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ والإسرائيليون فى ٧ مارس سنة ١٩٥٧، وانتهى الوجود البريطانى فى مصر تماما بذلك الرحيل وبإعلان إلغاء اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦. ومع إجراءات التمصير للمصارف والشركات الائتمانية وشركات التأمين والوكالات التجارية، كما تأكد لمصر سيطرتها وإدارتها لقناة السويس، بل وتدعم مركزها أكثر مما كان عليه بين الدول العربية.

مبدأ أيزنهاور ٥ يناير ١٩٥٧م:

لم يكن الموقف الذى وصلت الحكومة البريطانية والفرنسية إليه أو بأساليب الولايات المتحدة المتنوعة أمرا تأسف الولايات المتحدة عليه، بل كان مناسبا لأهدافها فى المنطقة، فهى كانت تسعى إلى أن تخلف بريطانيا وفرنسا كلية فى منطقة الشرق الأوسط وبطريقتها الخاصة، ومن ثم فقد بدأت تعد العدة لذلك، وتجهز المبررات^(١).

وقد بدا ذلك الاتجاه واضحا أثناء أزمة القناة ومن تصريحات «دالاس» «لأبا إيبان» حينما أبدى الثانى تخوفه من قصور الأمم المتحدة فى تحقيق مطالب الإسرائيليين المعلقة مع الجانب المصرى، أوضح له أن الولايات المتحدة قد شرعت بالفعل فى إعداد نظام جديد للمنطقة تتحمل فيه المسئولية وحدها، لتتملأ الفراغ الذى تركه أصدقاؤها القدامى، وأوضح له أن الرئيس «أيزنهاور» لديه خطة كاملة لمستقبل الشرق الأوسط، تتضمن ترتيبات سياسية وعسكرية ومساعدات اقتصادية وعسكرية واسعة، وسوف يكون التحرك سريعا وخاصة أن الأصدقاء القدامى لبريطانيا يناشدون الولايات المتحدة لحمايتهم، وعلى إسرائيل أن تطمئن.

(١) محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط١. ص ١٢٥-١٢٧.

من جانب آخر بدأت الولايات المتحدة تفهم مصر أنها على استعداد للتفاهم معها على أسس سليمة بنسبة مائة فى المائة، وعلى أساسها يمكن لمصر أن تتبوأ أنسب المواقع فى منطققتها أو العكس ما لم تتفق معها، وكان «لوى هندرسون» مساعد وزير الخارجية الأمريكية يشير بحديثه هذا مع الدكتور «محمود فوزى» إلى اندراج مصر ضمن خطة الرئيس الأمريكى فيما عرف بعد بمشروع «أيزنهاور»^(١).

حيثذ وأثناء الأزمة أيضا بدأ «هوفر» مساعد «دالاس» فى لقاءه مع «فوزى» يوضح له أن الولايات المتحدة لديها معلومات تفيد بأن مصر تسعى إلى التخريب فى بعض البلاد العربية، من بينها الكويت ولبنان، هذا بالإضافة إلى إسرائيل.

فى صباح ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وبعد إعادة انتخاب الرئيس «أيزنهاور» بإجماع ساحق لدورة رئاسية جديدة، وفى لقاء له بالبيت الأبيض مع مجلس الأمن القومى، أعلن أنه يريد تشكيل شرق أوسط جديد، وكان من ضمن محاور العمل لتحقيق ذلك الهدف هو عزل «عبد الناصر» والخلاص منه، وأوضح الرئيس الأمريكى أن ذلك يمكن أن يتم بعزل مصر اقتصاديا وبكل الطرق الممكنة لكن دون عنف، وخنقها، ومن ثم يسهل تصفية «عبد الناصر» بعد ذلك، ووجه إلى إبعاد «ناصر» عن «سعود» على وجه التحديد، وكان قد بدأ فعلا فى هذا العمل، كما أوضح الرئيس الأمريكى أن بريطانيا وغيرها لن تستطيع أن تجرؤ على العودة بعد ذلك إلى المنطقة، ومن ثم ستقوم الولايات المتحدة بملئ ذلك الفراغ.

بعد ذلك كان «أيزنهاور» وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٦ قد تقدم إلى الكونجرس بمشروع كان يخول للرئيس الأمريكى حق تقديم المساعدات لأصدقاء أمريكا فى الشرق الأوسط، والتدخل بالقوة المسلحة لحماية أى واحد منهم يتعرض

(١) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٥٨٥-٥٨٦.

لتهديد أو خطر تهديد من الشيوعية الدولية، ومن المتعاونين معها دون الرجوع إلى الكونجرس للحصول على تفويض منه، وقد أقر هذا المشروع في ٥ يناير سنة ١٩٥٧.

وهكذا أطلق ذلك المشروع - أو ما عرف بمبدأ أيزنهاور أو مشروع أيزنهاور - للولايات المتحدة تنظيم شرق أوسط جديد، عن طريق الإغراءات والمساعدات الاقتصادية أو غيرها، أو بالتدخل المسلح في حالة عدم جدوى المساعدات، وجعلت سبب التدخل التهديد أو خطر التهديد بالشيوعية الدولية، أو لمن يتعاون معها، وذلك بتفويض مطلق من الكونجرس للرئيس الأمريكى^(١).

بهذا المبدأ اختتمت الأحداث الصاخبة على الساحة المصرية وفي المنطقة العربية بزعة الاستعمار التقليدى والبريطانى والفرنسى، وحضور كامل للولايات المتحدة الأمريكية بمعاوناتها الاقتصادية وغيرها للراغبين فيها، أو بردع مسلح للتهديد أو خطر التهديد الشيوعى أو لمن يتعاون معه من المنطقة.

(١) والتر لاكويتز تعريب لجنة من الأساتذة الجامعيين، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ط ١، ص ٢٦٨، انظر أيضا، دار نشر وكالة نوفستى، وثائق ومواد، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ص ٢٦٨.

خاتمة

استخدمت بريطانيا منذ احتلالها لمصر عديدا من الأساليب لد بقائها هناك، ذلك الوجود الذى لم يكن يعتمد على أى سند شرعى أو قانونى، ومن ثم أخذت تسوق وتخلق المبررات لذلك، لكن تحقيق أساليبها تلك فى إدارة العلاقات بحرفياتها بين البلدين لم يكن ممكنا استمراره لأسباب عديدة، فقد كان هناك تحول جذرى - خاصة بعد الحرب العالمية الثانية - يجرى بين أطراف غير مباشرة فى العلاقات، والأطراف المباشرة، كما كان هناك تحول من عهد لآخر يخضع له أحد أطراف العلاقات المباشرة وهو مصر وذلك فى الفترة محل دراستنا، شكلت تلك التحولات قوى جديدة، وقناعات جديدة، وإرادات جديدة، كانت كلها عاثقا لتحقيق سياسة بريئة التقليدية فى مصر، بل دفعت لانتهاج استراتيجية جديدة نحو مصر، ونحو المنطقة كلها.

فمن جانب كانت هناك قوى عديدة حضورها غير ملموس على مسرح الأحداث المصرية البريطانية وخاصة قبل الحرب العالمية الثانية، لكن حضورها كان ملموسا ومؤثرا بعدها، وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، ثم الدول العربية وكل الدول المستقلة ما بعد تلك الحرب، وكانت تنبذ الاستعمار بكل أساليبه.

كانت الولايات المتحدة قد قررت أن تلقى بثقلها فى منطقة الشرق الأوسط، لكن اقترابها لتحقيق أهدافها فى تلك المنطقة كان محددا بمجموعة من الأسس، منها أولا درجة تنسيقها مع حلفائها خاصة دول شمال الأطلنطى على أسس

للتعامل مع دول تلك المنطقة، وذلك فيما بين حدين أقصى وأدنى من أسس
للتعامل لا يجب تخطيها، ثم مدى استعدادهم للتمسك بأسس ذلك التنسيق،
وثانيها مدى استجابة بلاد تلك المنطقة لتقبل التدخل الأمريكى بصورة مختلفة
والتي انحصرت فى معونات اقتصادية أو مشورات فنية اقتصادية أو إدارية أو
عسكرية بالتوازي مع تحقيق مبدأ الأمن المتبادل من وجهة نظره.

وفيما بين الحدين الأدنى والأقصى لأسس تحرك الحلفاء إزاء المناطق المطلوب
استغلالها، وبين محاولة إرضاء الولايات المتحدة للجانب المصرى ليقبل أى صورة
للتدخل الأمريكى فى مصر، تشكلت سياسة بريطانيا تجاه مصر وسياسة مصر تجاه
بريطانيا أحيانا، خاصة فى الفترة محل الدراسة فيما بين سنة ١٩٥١ إلى سنة
١٩٥٦، وعلى ذلك ويديها كان مفهوما أنه إذا ما خرج أى من الحلفاء، بريطانيا
مثلا، على الحدود المتفق عليها للحركة بينها وبين الولايات المتحدة، فإن الثانية
على أقل تقدير ستتخلى عنها، لحين الالتزام بتلك الحدود، وهو ما حدث بالفعل
أثناء أزمة التأميم وأثناء العدوان الثلاثى على مصر.

أما التواصل المصرى العربى فقد بدا أكثر وضوحا فى اضطرابه بعد الحرب
العالمية الثانية، وفى الفترة محل الدراسة، وظهر فى أقوى حالاته ووصل إلى
ذروته منذ بدأت الأزمة بين مصر وبريطانيا وفرنسا وذلك منذ يوليو سنة ١٩٥٦
وحتى انتهاء عدوانها على مصر، إذا انتقل التأيد الأدبى والمعنوى إلى مرحلة
التأييد المادى، وكان له دور بحق مؤثر وفعال فى رزلة الاقتصاد البريطانى،
واحدى عوامل تحريك قرار الحكومة البريطانية نحو إنهاء عدوانها على مصر.

ومن جانب آخر اتسمت حركة الجانب المصرى بموقفين واضحين، امتد
الأول منهما من الاحتلال وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، أما الثانى فقد امتد
بعد تلك الحرب وحتى إنهاء الوجود البريطانى من مصر.

أما عن موقف الجانب المصرى بعد الحرب العالمية الثانية فقد جاء مغايرا وذلك لما طرأ على أسلوب عمل القوى الوطنية من تطور. فها هى الحكومة المصرية قد اضطرت إلى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، وخاصة مع إصرار الحكومة البريطانية على إيقاع سياستها التقليدية إزاء الجانب المصرى، وخاصة أيضا أن الحكومة الأمريكية لم توافق على البديل الوحيد للإلغاء، وهو قبول إدماج مصر فى معاهدة على غرار دول شمال الأطلنطى بنفس القواعد والشروط، وأقيمت الحكومة الوفدية بعد إيجاد مبرر لإقالتها، ويجدر الإشارة هنا إلى خطأ الحكومة البريطانية الجسيم حين أشارت على الملك بإقالة تلك الحكومة، فلم يكن هناك قوى قادرة أو مستعدة على تقبل مسئولية تكوين وزارة بديلة.

كانت إقالة تلك الوزارة، وعدم وجود وزارة بديلة، بداية التصدع الفعلى لسياسة اتبعتها بريطانيا طويلا فى مصر؛ لذلك فإن الإنصاف يحتم علينا أن نؤكد أن بداية العد التنازلى للإيدان بانتهاء الوجود البريطانى فى مصر إنما بدأت فى تلك الأيام، فالتناقض القائم بين القوى الداخلية شعبية ورسمية كان قد بدأ حيثذ يتجه إلى التلاشى، والملك كان يسرع فى الإعداد لنهايته بكفاءة، كما أن القوى الوطنية تحولت إلى مرحلة جديدة تماما، ووزارة الأغلبية يبدو أنها كانت قد يثست من كل شىء، وهو أمر فى الأغلب كان واضحا تماما لبصيرة الجانب البريطانى.

حدث بعد ذلك التحول إلى عهد جديد وذلك بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، وكان اتجاه القيادة السياسية فى مصر وبالتوازي مع الإصلاحات الداخلية، هو الإسراع بإيجاد حل للقضية الوطنية، وكان فيما بين ما اتخذت من إجراءات، وفيما يتعلق بها، أن عملت على توحيد جهة إصدار القرار، والثبات على القرار الصادر منها، ورغم المحظورات التى يمكن أن تكتنف هذا الأسلوب، إلا أنه كان مطلوبا حيثذ، حيث كانت أهم الثغرات الأساسية التى استغلتها بريطانيا لإطالة مدة بقائها فى مصر، هى استغلال التناقض القائم بين القوى الداخلية هناك.

عملت تلك القيادة على التخلص من الوجود البريطاني في مصر بكل متعلقاته، والمرجح أنها قررت تحقيق ذلك الهدف على مراحل، وأعدت لعدة لتحقيق هدفها لكنها انتظرت الفرصة المناسبة، وقد استغلت الرغبة الأمريكية في تحقيق كيان ووجود لها في مصر في تحقيق هدفها، ومن ثم فقد نجحت في كسب تأييدها للضغط على الجانب البريطاني، وقد ضغط الجانب الأمريكي بالفعل على بريطانيا ولكن في حيز الحدود المتفق عليها بين الحلفاء، ومن ثم فقد تم إبرام اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والذي قرر إجلاء كل القوات البريطانية عن مصر، عدا ما لا يزيد عن ١٥٠٠ فرد بريطاني يقفون في مناطق تتركز محددة غرب القناة - بعض نقط في القاعدة البريطانية - لمدة سبع سنوات، لاحتمال عودة القوات البريطانية إلى تلك المناطق في حالات خاصة تضمنتها المادة (٤) من مواد ذلك الاتفاق.

انتقل الجانب المصري بعد إبرام ذلك الاتفاق إلى تنفيذ خطوة تالية، وقد تمثلت في تأميم قناة السويس، وقد رجحنا أن تلك الخطوة قد جاءت بعد إعداد وتخطيط لها، ففي نوفمبر سنة ١٩٥٤ كلف الرئيس «جمال عبد الناصر» المهندس «محمود يونس» بإعداد دراسة مستفيضة لأحوال ونظم إدارة شركة قناة السويس، وفي نوفمبر من نفس العام صدرت تعليمات القيادة السياسية للقيادة العامة للقوات المسلحة بتطوير القوات المصرية وإنشاء تنظيمات معينة، كانت تعنى على الأرجح بها الاستعداد لتنفيذ مهام ذات طابع خاص، وقد أفادت القيادة العسكرية بإمكانية تحقيق ذلك المطلب في يوليو سنة ١٩٥٦، وهو ما تم بالفعل للأسبقية (أ) منه، في نفس الوقت بدأ الجانب المصري في مطالبة إدارة شركة قناة السويس بإجراء تعديلات على مجلس إدارتها ليكون نصفه من المصريين، وزيادة عدد المرشدين المصريين، وطالب وزير التجارة المصري بنقل استثمارات الشركة في الخارج وتوجيهها للاستثمار في الداخل، هذا وقد استرعت تلك المطالب انتباه السفير

الإنجليزى وعدها فى مرتبة التأميم ونية واضحة لذلك، ومع رفض طلبات المصريين السابق عرضها، بدأ الجانب المصرى ومنذ يناير سنة ١٩٥٦ فى مناقشة المركز القانونى لتلك الشركة، مع إدارتها، موضحين أنها تخرق القانون المصرى خرقا تاما.

بالتوازي مع تلك الخطوات التى بدأت بعد إبرام اتفاق الجلاء، بدأت مصر فى تقوية الروابط بينها وبين دول العالم العربى، واستطاعت أن تشكل محورا هاما ضم السعودية وسوريا والأردن واليمن فى تحالف دفاعى، وكذلك كسب «جمال عبد الناصر» تأييد الشعوب العربية كلها، وعلى ذلك بدأ الموقف العربى يشهد تحولا من التأييد العاطفى المعنوى، إلى تأييد مادى لمواقف مصر.

أيضا قامت القيادة السياسية فى مصر بتوسيع علاقاتها الخارجية، وفى اتجاهات لم تكن قد طُرقت بشكل فعلى من قبل، فبدأت بالاتصال بزعماء دول عدم الانحياز، فى المؤتمرات المختلفة، وقد أقرت تلك المؤتمرات بالإجماع إدانة أساليب استغلال الدول القوية للدول الضعيفة، وأعلنت مصر أيضا التزامها بمبدأ الحياد وعدم الانحياز، وقطعت شوطا من العلاقات التجارية فى مجال التسليح أو مجالات أخرى مع تلك الدول وبعيدا عن عميلها التقليدى والممثل فى دول الغرب.

وهكذا فإن الأساليب والمبررات التى كانت بريطانيا تستخدمها للبقاء فى مصر قد اختلفت بشكل كبير عما كانت عليه قبل الحرب الثانية وقبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، فقد أصبحت أساليبها كلها منبوذة لنبد العالم ما بعد تلك الحرب لكل صور الاستعمار التقليدى، كما أن بريطانيا فقدت عناصر دعمها فى مصر، فالملك قد وصل بتصرفاته إلى الحضيض، وحكومة الوفد كانت فى أسوأ حالاتها لأسباب عديدة، وأصبح للقوى الوطنية شكل آخر، وكانت تلك القوى

ناقمة على الملك وعلى الحكومة وعلى الإنجليز، وسمحت بريطانيا بإسقاط الحكومة المصرية، لكنها لم تجد البديل ليعينها فى تنفيذ سياستها فى مصر، وكانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

شهدت تلك الفترة وعقب الثورة ولمدة ليست بالقصيرة وجوما وسكونا لدى المستويات الرسمية البريطانية إزاء الثورة، وإزاء القائمين على تنفيذها، ولما تحركت وحاولت تجربة أساليبها القديمة الهادئة والعنيفة لم تجدى، ومن ثم جاءت كل تحركاتها بعد ذلك وفى أغلب الأوقات مصحوبة بالجانب الأمريكى كطرف ثالث فى صورة وسيط وذلك حتى تم عقد اتفاق الجلاء، وجاءت بنود ذلك الاتفاق محققة لاتجاهات الولايات المتحدة نحو تلك المنطقة، لا للمخططات البريطانية.

بدأت بريطانيا قبيل اتفاق الجلاء وأثناءه تسوق المبررات تلك المرة لا لوجودها فى مصر، وإنما لقبولها إخلاء قواتها من هناك، فأوضحت أن الاكتشافات النووية قد قلبت ميزان الاستراتيجية وقللت من القيمة الحيوية لموقع مصر، وأوضحت أن بقاء القوات البريطانية هناك إنما هو أمر مرهق بشكل حاد للاقتصاد والميزانية البريطانية، وربما كانت بريطانيا تدرك حيثئذ أن أساليبها لم تعد مجدية، وربما طمعت أيضا أن تجد فى ميدان آخر بديلا عن استغنائها عن مصر، وهو ما أوضحه فعلا رئيس الوزراء البريطانى «تشرشل» فى حديثه مع الرئيس «إيزينهاور» فى معرض حديثهما قبيل إبرام اتفاق الجلاء حين أوضح أن بريطانيا تطمع مع إبرامها الاتفاق إشراكها فى البرامج المتطورة للولايات المتحدة، كما أنها على استعداد لتأكيد قناعتها بالعمل على تقوية الاتجاه نحو مزيد من معاهدات تقوية نصف الكرة الغربى، وقد أوضحنا مسبقا كم كانت الولايات المتحدة تسبغ على حلفائها من معونات ضخمة من جراء مشاركتها فى تحقيق مخططاتها الأمنى العالمى.

بدأت القوات البريطانية ومن جراء اتفاق الجلاء بإخلاء قواتها حتى تحقق إخلاء تلك القوات تماما فى ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦، ومع أن هذا الاتفاق جاء بعد

موافقة الجانبين المصرى والبريطانى، إلا أنه ترك غصنة فى حلق رجل الشارع الإنجليزى، والرأى العام، وحزب المعارضة العمالى لأسباب خاصة بينه وبين الحزب الحاكم، ولسوء الحظ جاء بعد «ونستون تشرشل» على رأس الحكومة رجل لم تكن ظروفه أو قدراته الذاتية تؤهله لتحمل كل أعباء الموقف حيثئذ، وعلاوة على المتطلبات الأساسية للسياسة البريطانية فى المنطقة، جاءت متطلباته الخاصة دافعا لأن يفكر فى اتخاذ إجراء عنيف ضد مصر، وضد الرئيس المصرى.

قررت بريطانيا ومع بدء الاتجاه لخروج قواتها من مصر بشكل جدى، فى تدعيم مركزها فى العراق والأردن وذلك عن طريق تكوين ما سسمى بـ «حلف بغداد»، وتكون الحلف من العراق وبريطانيا وباكستان وإيران وبمشاركة جزئية للولايات المتحدة، لكنه فشل فى ضم أى دولة عربية، وكانت بريطانيا قد بعثت بعثة لإقناع الأردن بالانضمام إلى ذلك الحلف، لكن تلك البعثة فشلت، وتلاها أن طرد الملك «حسين» الجنرال «جلوب»، وكان هناك قناعة كاملة لدى الجانب البريطانى بأن الرئيس المصرى ومعاونيه وراء كل ذلك.

كان غضب الحكومة البريطانية قد بلغ حدا كبيرا ضد مصر، فقد أظهرها اتفاق الجلاء وعلى المستوى الداخلى بمظهر العاجز الذليل، وكانت الحكومة العراقية حاقدة أيضا، وإسرائيل متنمرة لتحقيق أهدافها التوسعية فى المنطقة وفرنسا غاضبة على مصر لدعمها الثورة الجزائرية، وفى الجانب الآخر كان الرئيس المصرى قد وسع أمانيه إلى الدرجة التى أغضبت هؤلاء جميعا منه، ومن ثم فقد اتفقوا على القضاء عليه، وعلى عزل مصر، ولكن كانوا فى انتظار الفرصة، والتى جاءت لهم بتأميم قناة السويس.

بدأ الإعداد للعدوان من جانب بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وحذرت الولايات المتحدة حلفاءها من استخدام العنف لحل تلك الأزمة، لكنهم تجاهلوا تحذيرات

الولايات المتحدة، وهى من جانبها ومع تحرى الوضع بصورة أدق عملت على إغراقهم، وعند حد معين تركتهم ليغرقوا فى أوحال مخططاتهم، وتركتهم ليواجهوا غضب العالم كله، وليواجهوا التحذير السوفيتى لهم، بل كان لها هى مشروع قرار بإيقاف إسرائيل لإطلاق النيران والعودة إلى الحدود ما قبل الغزو، وانسحاب كل القوات الغازية.

كان الجانب المصرى يسعى إلى إطالة أمد الجهود الدبلوماسية إلى أقصى حد ممكن، مع عدم دفع بريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة. وذلك ليثبت كفاءته فى إدارة الملاحة فى القناة، وتحقيق الأمن لها، وقد نجح فى ذلك إلى حد كبير، وكذلك فإنه ومع بدأ الحرب قاوم بقدر إمكانياته، وبشجاعة وبسالة، ووقف العالم بجانبه، وكان للعرب دور مؤثر إلى حد بعيد باستخدام البترول كسلاح مؤثر فى اقتصاديات الدول المعتدية، وعامل ضاغط على قرارها السياسى.

بذلك فشل العدوان فى تحقيق أهدافه، وأخلت القوات البريطانية والفرنسية من مصر فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦، والقوات الإسرائيلية فى ٧ مارس سنة ١٩٥٧، وأقيمت حكومة «أنتونى إيدن» وتولى «هارولد ماكميلان» رئاسة الوزارة البريطانية بعد ترشيح له من زملائه ومن الملكة، أما مصر وبمسجد وقوع العدوان عليها فقد قطعت علاقاتها ببريطانيا وفرنسا، وأمت المصارف والشركات الائتمانية فى مصر، وأعلنت إلغاء اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ فى ١ يناير سنة ١٩٥٧، وبالتالي فقد انتهى الوجود البريطانى فى مصر تماما، ولم يتم عزل مصر، وعادت مكانتها إلى أقوى مما كانت عليه.

إذن فقد انتهى الوجود البريطانى من مصر بعد احتلال طويل، حقق ذلك تغيير الاستراتيجيات بعد الحرب العالمية الثانية، ورغبة الولايات المتحدة فى أن تحل محل الاستعمار التقليدى فى منطقة الشرق الأوسط، ولكن بطريقتها الخاصة،

وكذلك لتغير موقف القوى الداخلية فى مصر، ثم للدور العربى المؤثر تأثيرا واضحا فى وضع اللمسات الأخيرة لإنهاء ذلك الوجود.

كانت الولايات المتحدة قد خططت لأن تضم منطقة الشرق الأوسط فى حلف مكمل لباقى أحلاف نظامها الأمنى فى العالم، وكانت ترى أن موقع مصر يؤهلها لأن تكون مركزا لتحالف تلك المنطقة، ومع قيام الثورة قررت أن يكون لها وجود مادى فى مصر لكنها لم تنجح، ومع مرور الوقت كانت تريد وعلى ما يرجح أن تجعل من القيادة السياسية المصرية فى مركز متميز على رأس ذلك التحالف ولكن فى مقابل بعض التنازلات من الجانب المصرى، وعلى رأسها العودة عن عملية تأمين القناة، ومع فشلها فى هذا الاتجاه أيضا، بدأت تتجه إلى الملك «سعود» لوضعه فى نفس المركز الذى كانت تريد أن تضع «جمال عبد الناصر» فيه.

من جانب آخر كان لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الوجود البريطانى والفرنسى دافع ملح للولايات المتحدة لفرض سيطرتها على تلك المنطقة، أو كما عبر «أيزنهاور» لإعادة تشكيل شرق أوسط جديد، وكانت إحدى محاور العمل لتحقيق ذلك هو عزل «عبد الناصر» والخلاص منه ولكن بطريقة هادئة، ومن ثم كان قرار واضعى السياسة الأمريكية إبعاد «سعود» عن «عبد الناصر»، وهو ما كانت الولايات المتحدة قد سعت إليه بالفعل مسبقا ومنذ فشلها فى تحقيق أى من هدفها فى مصر.

كان يمكن تحقيق ذلك من وجهة نظر الرئيس الأمريكى عن طريق ما أسماه «مشروع أيزنهاور» الذى قدمه للكونجرس فى ٥ يناير سنة ١٩٥٧ ووافق عليه، وكان يخول للرئيس الأمريكى «حق تقديم المساعدات لأصدقاء أمريكا فى الشرق الأوسط، والتدخل بالقوة المسلحة لحماية أى واحد منهم يتعرض لتهديد أو خطر

تهديد من الشيوعية الدولية، ومن المتعاونين معها، وقد أعطى الرئيس الأمريكى حق المبادرة بما احتواه مشروعه دون الرجوع إلى الكونجرس للحصول على تفويض بأى إجراء يتخذه.

هكذا أطلق الكونجرس يد الرئيس الأمريكى فى تلك المنطقة لتنظيم شرق أوسط جديد عن طريق الإغراءات والمساعدات الاقتصادية أو غيرها، أو بالتدخل المسلح فى حالة عدم جدوى المساعدات، وجعلت سبب التدخل بالتهديد أو خطر التهديد بالشيوعية الدولية أو المتعاونين معها، لكن كانت تلك افتراضات أقرها البرلمان الأمريكى، لم يكن قبولها مؤكدا بين شعوب تلك المنطقة.

قامت بريطانيا، ومنذ باءت عملياتها المشتركة على مصر بالفشل، بتعديل سياستها فى المنطقة، فبدأت تركيز فى الحفاظ على مركزها فى منطقة الخليج العربى؛ ولذلك فقد أخذت فى تعديل خططها الدفاعية بالتخلى عن قاعدتها فى الأردن، وبتخفيض عدد القوات البريطانية المرابطة فى ليبيا، ثم نقلت جهودها الرئيسية من قاعدة قبرص إلى قواعد أخرى.

وبتلك الوسائل وغيرها تركت بريطانيا للولايات المتحدة مسئولية كفالة الأمن والنظام فى بقية العالم العربى، وشكلت خططها لتندمج بانسجام مع خطط الولايات المتحدة، والتى كانت بدورها مستعدة لاحترام ذلك النفوذ المحدود والتى رأت بريطانيا أنه لازم لسلامتها، من جانب آخر فإن بريطانيا ومع فشل تحالف بغداد من أن يحقق توسيعا للنفوذ الغربى فى المنطقة كان أملها كبيرا فى أن يحقق لها «مشروع أيزنهاور» الوصول إلى أهدافها فى منطقة الخليج.

وهكذا تنازلت بريطانيا للولايات المتحدة عن ميراثها السابق فى المنطقة لتقوم الثانية بدورها هناك، ولكن بطريقتها الخاصة، لقد تحولت بريطانيا وفى النهاية إلى دولة من الدرجة الثانية بل ربما الثالثة أو الرابعة؛ وهكذا حكمت أحداث التاريخ.



الملاحق

- ملحق (١): المبادئ الرئيسية الموقع عليها بالأحرف الأولى من الطرفين
المصرى والبريطانى فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤م.
- ملحق (٢): نص اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤م والمحضر المتفق عليه.
- ملحق (٣): قانون رقم ٢٨٥ فى يوليو سنة ١٩٥٦م بتأميم الشركة
العالمية لقناة السويس البحرية.
- ملحق (٤): قرار جمهورى مصرى بإنهاء اتفاقية ١٩٥٤-١٩٥٧م.

ملحق (١)

المبادئ الرئيسية

الموقع عليها بالأحرف الأولى من الطرفين المصرى والبريطانى

فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤

١- تم الاتفاق بين الوفدين المصرى والبريطانى على أنه رغبة فى قيام العلاقات المصرية الإنجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة، ومع مراعاة التزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، قد أصبح من الضرورى الآن إعداد مشروع اتفاق خاص بقاعدة قبّال السويس على النحو التالى:

(أ) يسرى الاتفاق حتى نهاية السبع سنوات من تاريخ توقيعه، وتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من هذه المدة لاتخاذ ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق.

(ب) تبقى بعض أجزاء قاعدة قناة السويس الحالية فى حالة صالحة وفق الحاجات المينة فى الملحق المرفق وتكون معدة للاستخدام فورا وفق الفقرة التالية:

* فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر، أو على أى بلد عربى يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، أو على تركيا، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر.

* فى حالة قيام تهديد بهجوم على أى بلد من البلاد سالفة الذكر يجرى التشاور فوراً بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية.

٢- يكون تنظيم القاعدة وفقاً للملحق المرفق.

٣- تمنح الحكومة المصرية لحكومة المملكة المتحدة حق نقل أية مهمات بريطانية فى القاعدة أو إليها حسب تقديرها بحيث لا تزيد هذه المهمات على القدر الذى سيتم الاتفاق عليه إلا بموافقة الحكومة المصرية.

٤- يتم جلاء جميع قوات جلالة الملكة جلاءً تاماً عن الأراضى المصرية فى مدة لا تزيد عن عشرين شهراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق وفقاً للجدول الذى يتفق عليه فى أقرب وقت، وتقدم الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لهذا الغرض لنقل الجنود والمعدات.

٥- يقرر هذا الاتفاق أن قناة السويس البحرية التى تعد جزءاً لا يتجزأ من مصر هى طريق مائى له أهمية دولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية، ويعبر عن تصميم كل من الطرفين على احترام اتفاق سنة ١٨٨٨ الذى يكفل حرية الملاحة فى القناة.

٦- تقدم الحكومة المصرية التسهيلات الخاصة بالطيران والتزول والصيانة للطائرات التى يتم الإخطار عنها وتكون تابعة لسلاح الطيران الملكى وتمنح الحكومة المصرية شرط الدولة الأكثر رعاية للطائرات المسموح بها.

٧- تبحث المسائل التفصيلية الباقية عند صياغة الاتفاق، ومن بينها تخزين البترول والتدابير المالية الضرورية وغير ذلك من المسائل التفصيلية التى تهم كلا من الجانبين، وتسوى هذه المسائل بالاتفاق الودى فى مفاوضات تبدأ فوراً.

(ملحق)

تنظيم القاعدة:

- ١- تمنح الحكومة المصرية حكومة صاحبة الجلالة حق إبقاء بعض المنشآت التي سيتفق عليها، وإدارتها للأغراض المعتادة، فإذا رغبت حكومة صاحبة الجلالة فى أى وقت ألا تحتفظ بجميع هذه المنشآت فإنها تبحث مع الحكومة المصرية كيفية تصفية المنشآت التى لم تعد بحاجة إليها، ويتعين الحصول على موافقة الحكومة المصرية لإقامة منشآت جديدة.
- ٢- تأخذ الحكومة المصرية على عاتقها عقب جلاء قوات صاحبة الجلالة مسئولية تأمين القاعدة وجميع المعدات الموجودة فيها أو التى تكون فى طريقها فى الأراضى المصرية من القاعدة أو إليها.
- ٣- تعقد حكومة جلالة الملكة عقودا مع شركة أو أكثر من الشركات التجارية البريطانية أو المصرية لحفظ المنشآت المشار إليها فى الفقرة (١) وإدارتها وكذلك صيانة المخازن الموجودة داخل تلك المنشآت؛ ولهذه الشركات التجارية أن تستخدم فنيين وموظفين من البريطانيين والمصريين المدنين على أن لا يزيد عدد الفنيين البريطانيين الذين تستخدمهم تلك الشركات التجارية على العدد الذى سيتفق عليه فى المفاوضات التفصيلية، ولهذه الشركات التجارية أيضا أن تستخدم ما يلزمها من العمال المحليين.
- ٤- تقدم الحكومة المصرية المعونة الكاملة للشركات التجارية المشار إليها فى الفقرة (٣) لتمكينها من القيام بمهامها، وتعين الجهة التى تستطيع الشركات الرجوع إليها للتعاون معها على أداء واجباتها.
- ٥- تحافظ الحكومة المصرية على المنشآت والمنافع العامة والمواصلات والكبارى وأنابيب البترول وأرصفت الموانئ وغيرها مما قد يسلم إليها بمقتضى الاتفاق

بين الحكومتين، وتمنح الشركات المشار إليها في الفقرة (٢) التسهيلات اللازمة للقيام بأعمالها.

٦- تمنح الحكومة المصرية لحكومة صاحبة الجلالة ما يلزم من تسهيلات للتفتيش على المنشآت المشار إليها في الفقرة (١) والأعمال الجارية فيها، ولتسهيل هذه المهمة يلحق بسفارة جلالة الملكة بالقاهرة ما يلزم من موظفين على أن يتفق بين الحكومتين على الحد الأقصى لعدد هؤلاء الموظفين.

ملحق (٢)

نص اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والمحضر المتفق عليه

إن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلنده، إذ ترغبان في إقامة العلاقات المصرية - الإنجليزية على أساس جديد من التفاهم المتبادل والصداقة الوطيدة.

قد اتفقتا على ما يأتى:

(المادة ١)

تجلى قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الأراضى المصرية، خلال فترة عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالى.

(المادة ٢)

تعلن حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦، وكذلك المحضر المتفق عليه، والمذكرات المتبادلة، والاتفاق الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى.

(المادة ٣)

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية فى حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فورا وفق أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالى.

(المادة ٤)

فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية الموقع عليها فى القاهرة فى الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠، أو على تركيا، تقدم

مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازماً لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية فى حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر.

(المادة ٥)

فى حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس وفقاً لأحكام المادة (٤)، تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال المشار إليه فى تلك المادة.

(المادة ٦)

فى حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفاً فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، أو على تركيا يجرى التشاور فوراً بين مصر والمملكة المتحدة.

(المادة ٧)

تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكى التى يتم الإخطار عنها، وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن بأية رحلة لها، معاملتها لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أخرى مع استثناء الدول الأطراف فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، ويكون منح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفاً فى المطارات المصرية فى منطقة قاعدة قناة السويس.

(المادة ٨)

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية - التى هى جزء لا يتجزأ من مصر - طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية والتجارية

والاستراتيجية، وتعريان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في القسطنطينية في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨.

(المادة ٩)

(أ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها.

(ب)

(المادة ١٠)

لا يمس الاتفاق الحالي، ولا يجوز تفسيره على أنه يمس، بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

(المادة ١١)

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءاً لا يتجزأ منه.

(المادة ١٢)

(أ) يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه.

(ب) تتشاور الحكومتان خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قدم يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق.

(ج) ينتهى العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه، وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل، أو تتصرف، فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات في القاعدة ما لم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مد هذا الاتفاق.

(المادة ١٣)

يُعمل بالاتفاق الحالى على اعتبار أنه نافذ من تاريخ توقيعه وتبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن.

واقرار بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه.

تحرر فى القاهرة فى اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين باللغتين العربية والإنجليزية ويعتبر كلا النصين متساويين فى الرسمية.

هـ.أ. نتينج

جمال عبد الناصر

ر.س. ستيفنسون

عبد الحكيم عامر

ر.ب. بنسون

عبد اللطيف البغدادي

صلاح سالم

محمود فوزى

محضر متفق عليه

القاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

يرغب وفد مصر والمملكة المتحدة في الوقت الذي توقع فيه حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة الاتفاق الحالى، أن يسجلا النقط الآتية،
التي اتفق عليها في تفسير هذا الاتفاق:

- ١- من المفهوم لدى الحكومتين المتعاقبتين أن النص على أن تجلو القوات البريطانية فوراً بمجرد وقف القتال كما ورد في المادة الخامسة من الاتفاق يقصد به أن يبدأ الجلاء بمجرد وقف القتال، وأن يتم جلاء القوات مع ما يزيد من العتاد على القدر المشار إليه في المادة التاسعة دون أى إبطاء.
- ٢- يقصد باصطلاح دولة من الخارج كما هو مستعمل في المادتين ٤، ٥ من الاتفاق، أى بلد عدا:

(أ) الدول المشار إليها في هاتين المادتين.

(ب) إسرائيل.

وقع عليه بالقاهرة في اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من
صورتين.

رالف سكرابن ستيفنسون

محمود فوزى

ملحق (٣)

قانون رقم ٢٨٥ فى يوليو ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفرمانين الصادرين فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، و ٥ يناير ١٨٥٦ بشأن الامتياز الخاص بإدارة مرفق المرور بقناة السويس وتأسيس شركة مساهمة مصرية للقيام عليه .

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة .

وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى .

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ، أصدر القانون الآتى :

(مادة ١) تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة مصرية) وينقل إلى الدولة جميع ماله من أموال وحقوق ، وما عليها من التزامات ، وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة حالياً على إدارتها ويعرض المساهمون وحملة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة حسب سعر الإقفال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس .

ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة .

(مادة ٢) يتولى إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة، يصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية، ويكون لها فى سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظام والأوضاع الحكومية .

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامى يكون للهيئة ميزانية مستقلة يُتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية، وتبدأ السنة المالية فى أول يوليو وتنتهى فى آخر يونيه من كل عام، وتعتمد الميزانية والحساب الختامى بقرار من رئيس الجمهورية، وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهى فى آخر يونيه سنة ١٩٥٧ .

ويحق للهيئة أن تنتدب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو القيام بما تعهد به إليه من أعمال .

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها فى البحوث والدراسات .

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها وينوب عنها فى معاملاتها مع الغير .

(مادة ٣) تتجمد أموال الشركة المؤممة وحقوقها فى جمهورية مصر وفى الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف فى تلك الأموال بأى وجه من الوجوه أو صرف أى مبالغ أو أداة أية مطالبات عليها ومستحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية .

(مادة ٤) تحتفظ الهيئة بجميع موظفى الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها الحاليين وعليهم الاستمرار فى أداء أعمالهم ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلص عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا بإذن من الهيئة المنصوص عليها فى المادة الثانية.

(مادة ٥) كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازى ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة لأحكام المادة الرابعة يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو المعاش أو التعويض.

(مادة ٦) ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ نشره.

ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

ملحق (٤)

قرار جمهورى مصرى بإنهاء اتفاقية ١٩٥٤ - ١٩٥٧

باسم الأمة

أصدر الرئيس جمال عبد الناصر

القرار الآتى:

بعد الاطلاع على الاتفاق المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلنده الموقع عليه بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

وعلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة فى ٢ ، ٤ ، ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ والمتعلقة بالاعتداء البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على الأراضى المصرية، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة، ونظرا لأن هذا الاعتداء يعتبر نقضا للاتفاق المذكور من جانب بريطانيا، وبناء على ما عرضه علينا وزير الخارجية .

قرر

مادة أولى

يثبت أن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلنده بتدبيرها الاعتداء وباعتدائها فعلا على الأراضى المصرية مشتركة قواتها مع القوات الفرنسية والإسرائيلية وبمحاولاتها غزو منطقة قناة السويس ابتداء من يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦ قد تصرفت على أساس أن الاتفاق الذى عقده مع حكومة جمهورية مصر بالقاهرة فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ كان لم يكن، يثبت كذلك انقضاء هذا الاتفاق بالاعتداء المذكور ومن تاريخ حصوله.

مادة ثانية

يلغى بناء على ذلك القانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على الاتفاق المذكور وملحقاته والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه، كما يلغى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بإصدار الاتفاق المذكور وملحقاته المشار إليها.

مادة ثالثة

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار.

جمال عبد الناصر حسين

أول يناير سنة ١٩٥٧



المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق.

ثانياً: الدوريات.

ثالثاً: المؤلفات والبحوث والدراسات.

رابعاً: اللقاءات الشخصية

أولاً: الوثائق:

(أ) وثائق عربية (غير منشورة):

وثائق رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات والإدارات المحفوظة بدار المحفوظات:

١ - مخ/ح، ملفات أرقام ٥٠٦ ج ٢، ٥٥٥ ج ٣، ١٥٩ ج ٣، ١١٨ ج ٥، ١٠٩ ج ٥.

٢ - مخ/ح، بريطانيا ملف ٥٠٩ ج ٢.

٣ - مخ/ع، تسليح ملف رقم ٥١٩ ج ٢.

٤ - مخ/ع، نشاط داخلي، ملف ١٣٩ ج ٦، ٦٢٩ ج ٦.

٥ - مخ/ع، رئاسة مجلس الوزراء، مكتب الرئيس، ملف ٦٠٩ ج ٧.

٦ - وثائق مصرية، ملف رقم ٥٣٢١ ج ٢.

٧ - وثائق مصرية، ملف رقم ١٥٦ ج ١.

٨ - وثائق مصرية، ٢١٠ ج ٦.

٩ - وثائق مصرية، ملف ٣٥٥ ج ٣.

١٠ - وثائق مصرية، ملف رقم ١١٠ ج ٣.

١١ - وزارة الخارجية المصرية، الإدارة العربية، ملف رقم ٨٤.

١٢ - وزارة الخارجية، سفارة جمهورية مصر ببيغداد، ملف رقم ٢٨٤.

١٣ - تلغرافات تأييد، ملف رقم ٢٧ ج ٧.

(ب) وثائق أجنبية (غير المنشورة):

(Foreign Office)

مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية

وقد استعنت بمجموعتين منها هي:

وقد استخدمت منها السنوات والأرقام التالية:

1. 1923: F.O. 409, 196.
2. 1933: F.O. 407, 217.
3. 1934: F.O. 407, 14700.
4. 1935: F.O. 407, 218.
5. 1936: F.O. 407, 219.
6. 1937: F.O. 407, 221.
7. 1940: F.O. 407, 224.
8. 1941: F.O. 407, 225.

F.O. 371

٢ - مجموعة

وقد استخدمت منها السنوات والأرقام التالية:

1. 1950: F.O. 371, 80380.
2. 1951: F.O. 371, 90139, 90140, 90143, 90145.
3. 1952: F.O. 371, 96858, 96859, 96862, 96923, 96932, 96971, 96979.
4. 1953: F.O. 371, 102731, 102738, 102738, 102795, 102798, 102803.
5. 1954: F.O. 371, 108422, 108423, 108424, 108463.
6. 1954: F.O. 371, 108463, 108478, 108424.

(ب) وثائق عربية (المنشورة):

- ١ - وزارة الخارجية الملكية المصرية، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ١٩٥٠-١٩٥١، القاهرة ١٩٥١.

٢- مضابط جلسات مجلس النواب المصرى لسنة ١٩٥١ .

٣- هيئة الاستعلامات، القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، القاهرة، ١٩٥٥ .

وثائق أجنبية:

- 1 - American Foreign Policy, 1950-1955, Washington, 1957.
- 2 - Department of State, 3462, North Atlantic Pact, 1949.
- 3 - Department of State, a Documentary Publication, The Suez Canal Problem, July 26 - Sep. 22, 1956, Washington, 1956.
- 4 - Document Concerning Constitutional Development, and Self Government and Self Determination For The Sudan, London, 1963.
- 5 - Document On American Relations, 1956, Washington, 1957.
- 6 - Foreign Relations, 1945, Vol. VIII, Washington, 1945.
- 7 - Foreign Relations, 1948, Vol. V, Washington, 1948.
- 8 - Foreign Relations, 1949, Vol. VI, Washington, 1949.
- 9 - Foreign Relations, 1950, Vol. V., Washington, 1950.
- 10- Foreign Relations Of USA 1952-1954, Vol. IX, Part 2, Washington, 1986.
- 11- Hansard, House of Lords Debates, Vol. CL XXIV, First Volume of Sessions 1951-1952.
- 12- Hansard, House of Commons Debates, Vol. 490, 1950-51, Vol. 517, 1952-53, Vol. 519, 1952-53, Vol. 539, 1954-55, Vol. 546, 1955-65, and November 1956.
- 13- Senate 1st Session, 1949.

ثانياً: الدوريات:

(أ) العربية:

(١) دوريات خاصة:

نشرة أسبوعية خاصة، إدارة الصحافة شئون سياسية، وزارة الخارجية، عدد رقم ٤، بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢٢، تأميم قناة السويس، ص ٦.

(٢) دوريات عامة:

أ- العربية:

- ١- الأخبار: الأعداد ١٣٢٥، ١٣٣٠، ١٣٥١ أكتوبر سنة ١٩٥٦.
- ٢- الأهرام: الأعداد ٢٥٤٧٤، ٢٥٤٨٣، سبتمبر سنة ١٩٥٦.
- ٣- الجمهورية: العدد ٢٠٥ يوليو سنة ١٩٥٤، الأعداد ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٥١ نوفمبر سنة ١٩٥٦.
- ٤- الجمهور المصري: الأعداد ٥٣، ٥٤ يناير سنة ١٩٥٤.
- ٥- الدفاع الوطني: العدد ٦٦١٧ سنة ١٩٥٦ شهر نوفمبر.
- ٦- المصري: الأعداد ٥٠٠١، ٥٠٥٧، ٥٠٥٩، ٥٠٦٠ لشهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥١، العدد ٥٠٦٢ لشهر يناير سنة ١٩٥٢، العدد ٥٤٦٧ لشهر فبراير سنة ١٩٥٣.
- ٧- المصور: العدد ٣١٩٧ يناير سنة ١٩٨٦.
- ٨- أكتوبر: الأعداد ٥٦٠، ٥٧٨ لشهرى يوليو ونوفمبر سنة ١٩٨٧، والأعداد ٥٨٤، ٦٠٧ لشهرى يناير ويونيو سنة ١٩٨٨.
- ٩- صوت الأمة: الأعداد ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥٣٠ من أول نوفمبر إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥١، العدد ١٥٤٩ يناير سنة ١٩٥٢.
- ١٠- روزاليوسف: الأعداد ١٢٢١-١٢٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥١، الأعداد ١٢٨٨، ١٢٨٩ فبراير سنة ١٩٥٣.

ب- الأجنبية:

1. Department of State Bulletin, November 19, 1951.
2. Life, Vol. 21, No. 1, July 9, 1956, Vol. 21, No. 8, October 15, 1956.
3. Manchester Guardian, No. 34, 322, November 1, 1956, No. 34, 323, November 2, 1956, No. 34, 326, November 6, 1956.
4. The Times, No. 2, 851, October 19, 1956.
5. Time, Vol. LXVIII, No. 14, October 1, 1956, No. 19, November 5, 1956.

ثالثاً: المؤلفات والبحوث والدراسات:

(أ) العربية:

- ١- أحمد حمروش، قصة ثورة ٢٣ يوليو، بيروت ١٩٧٥.
- ٢- أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس، القاهرة، ١٩٦٦.
- ٣- أحمد زكريا، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٢.
- ٤- أرسكين تشايلدرز تعريب خيرى حماد، الطريق إلى السويس، القاهرة ١٩٦٢.
- ٥- إكرام عبد القادر عابدين، رسالة ماجستير، ظاهرة الاستقلال السياسى فى مصر، القاهرة، ١٩٨١.
- ٦- الاتحاد العام للغرف التجارية، الاقتصاد المصرى فى عهد الثورة ١٩٥٢-١٩٥٧، القاهرة بدون.
- ٧- الحكومة المصرية، الكتاب الأبيض، تأميم شركة قناة السويس، القاهرة ١٩٥٦.
- ٨- أنتونى ناتنج ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ناصر، ط١، بيروت، ١٩٨٥.

- ٩- بكر مصباح، رسالة دكتوراه، تطور النظام السياسى فى مصر، القاهرة ١٩٧٩.
- ١٠- تيودور روزستين تعريب على أحمد شكرى، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده، القاهرة ١٩٢٧.
- ١١- تيرنس روبرتسن تعريب خيرى حماد، أزمة، القاهرة ١٩٦٥.
- ١٢- حسين خلاف، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث، القاهرة ١٩٦٢.
- ١٣- راشد البراوى، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس، القاهرة ١٩٥٢.
- ١٤- راشد البراوى، حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر، القاهرة ١٩٥٢.
- ١٥- سعيد عبد الفتاح عاشور، ثورة ٢٣ يوليو وتحقيق الاستقلال الوطنى، القاهرة ١٩٧١.
- ١٦- صلاح شادى، حصاد العمر، القاهرة ١٩٨٧.
- ١٧- طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢، القاهرة ١٩٨٣.
- ١٨- عاطف صدقى وآخر، التحول الاشتراكى فى الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٧١.
- ١٩- عبد الرحمن الرافعى، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، القاهرة ١٩٥٩.
- ٢٠- عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ط١، القاهرة، ١٩٥٩.
- ٢١- عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، القاهرة ١٩٧٥.
- ٢٢- عبد الوهاب بكر، الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ١٩٣٦-١٩٤٧، القاهرة ١٩٨٢.
- ٢٣- فادية أحمد سراج الدين، رسالة دكتوراه، القضية المصرية فى المرحلة الأخيرة ١٩٥٠-١٩٥٤، القاهرة ١٩٨٧.
- ٢٤- محمد أنيس، حريق القاهرة، القاهرة ١٩٨٢.

- ٢٥- محمد أنور السادات، وثائق السادات، القاهرة ١٩٥٧ .
- ٢٦- محمد جمال الدين المسدى وآخران، مصر والحرب العالمية الثانية، القاهرة ١٩٧٨ .
- ٢٧- محمد حسين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، القاهرة، ١٩٦١ .
- ٢٨- محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، القاهرة ١٩٨٦ .
- ٢٩- محمد زكى عبد القادر، محنة الدستور، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٣٠- محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، القاهرة ١٩٥٢ .
- ٣١- محمد صفى الدين أبو العز وآخران، الموارد الاقتصادية، القاهرة ١٩٧٢ .
- ٣٢- محمد فؤاد شكرى وآخران، نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة ١٩٦١ .
- ٣٣- محمد مصطفى صفوت، إنجلترا وقناة السويس، القاهرة ١٩٥٣ .
- ٣٤- محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، القاهرة ١٩٨٤ .
- ٣٥- محمد وقيع الله، موقف الحزب الشيوعى السودانى من الاستقلال، إيداع ١٩٨٦ .
- ٣٦- محمود رياض، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط، بيروت ١٩٨١ .
- ٣٧- محمود سليمان غنام، المعاهدة المصرية الإنجليزية، القاهرة، ١٩٣٦ .
- ٣٨- محمود عزمى، المعاهدات وميثاق الأمم المتحدة، القاهرة ١٩٤٦ .
- ٣٩- محمود فوزى ترجمة مختار الجمال، حرب السويس ١٩٥٦، ط ١، القاهرة ١٩٨٧ .
- ٤٠- هدى جمال عبد الناصر، الرؤيا البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦-١٩٥٢، القاهرة ١٩٨٧ .
- ٤١- هنس رزنى، مصر فى عهد الاحتلال الإنجليزى والمسألة المصرية، القاهرة ١٩٨٧ .

٤٢- هيئة البحوث، وزارة الدفاع، حرب العدوان الثلاثى على مصر، القاهرة ١٩٨٨.

٤٣- والتر لاكوتير تعريب مجموعة من الاساتذة الجامعيين، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، بيروت ١٩٥٩.

٤٤- وحيد مانع، وثائق السادات، القاهرة ١٩٧٩.

٤٥- وفيق عبد العزيز فهمى، قضية الجلاء وثورة ٢٣ يوليو، القاهرة، بدون.

٤٦- وكالة الإعلام الأمريكية، موجز التاريخ الأمريكى، الولايات المتحدة ١٩٨٦.

٤٧- وكالة نوفستى، وثائق ومواد، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، موسكو ١٩٧٢.

٤٨- يونان.ليب رزق، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، القاهرة ١٩٧٥.

(ب) الأجنبية:

- 1 - Abd El-Wahab Mohamed: Nasser and American Foreign Policy 1952-1956, London, 1989.
- 2 - Acheson Dean: Power and Diplomacy, USA, 1958.
- 3 - B. Ponomaryov: History of Soviet Foreign Policy 1917-1945, Moscow, 1969.
- 4 - Connell John: The Most Important Country, The True Story of the Suez Crisis, London, 1957.
- 5 - Duff R.E.B.: 100 Years of the Suez Canal, London, 1969.
- 6 - Eden Antony: Full Circle, London, 1960.
- 7 - Farnie D.A.: East and West of Suez, The Suez Canal in History, London, 1969.
- 8 - Issawi Charless: Egypt in Revolution, London, 1963.

- 9 - J.C. Hurewitz: Diplomacy in the Near and Middle East 1914-1955, 2nd Edition, Vol. II, USA, 1958.
- 10 - Mansfield Peter: The Middle East, a Political and Economic Survey, 4th Edition, London, 1973.
- 11 - Marlowe John: Anglo Egyptian Relations 1800-1953, London, 1954.
- 12 - Marlowe John: Anglo Egyptian Relations 1800-1956, 2nd Edition, USA, 1965.
- 13 - Schonfield Hugh J.: Suez Canal in Peace and War, 2nd. Edition, London, 1969.
- 14 - Trevelyan Humphrey: The Middle East in Revolution, London, 1970.
- 15 - Utley Freda: Will Middle East go West, Chicago, 1957.

رابعاً: اللقاءات الشخصية:

- ١- لقاء مع السيد فؤاد سراج الدين بمقر حزب الوفد بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٧.
- ٢- لقاء مع السيد إبراهيم فرج بمقر حزب الوفد بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٧.
- ٣- لقاء مع السيد وجيه أباطة بمنزله بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٨٧.
- ٤- لقاء مع السيد لطفى واكد بمقر جريدة الأهالي بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٨٨.
- ٥- لقاء مع السيد خالد محي الدين بمنزله بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٨٨.
- ٦- لقاء مع السيد إحسان عبد القدوس بمقر جريدة الأهرام.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	إهداء
٧	تقديم

الفصل التمهيدي

معاهدة سنة ١٩٣٦م بين الإبرام والنقض

علامات بارزة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية قبل إبرام معاهدة ١٩٣٦ .

١٧

٥٤

نقد وتحليل لمعاهدة ١٩٣٦م

٦٥

الصداقة والتعاون الودى وحقوق مصر

٧٨

القوى الدولية والقوى الشعبية

٩٠

الدفاع المشترك - مجلس الأمن - حرب فلسطين

الفصل الأول

أزمة العلاقات المصرية البريطانية بعد إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

١٠٣

أهداف القوى العظمى فى منطقة الشرق الأوسط

١١٣

المحادثات المصرية البريطانية ١٩٥٠/١٩٥١

١٢٧

إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وبيان القوى الأربع

١٣٨

موقف القوى الداخلية بعد الإلغاء

١٥٢

العمل الفدائى

١٥٧

ردود فعل بريطانيا والقوى العظمى من الإلغاء

١٦٢

حريق القاهرة ونتائجه

الفصل الثانى

العلاقات المصرية البريطانية ١٩٥٢-١٩٥٤

١٧٣	القيادة الجديدة فى مصر بعد الثورة
١٨٢	القيادة الشابة والقضية الوطنية
١٨٢	اتفاق السودان/فبراير ١٩٥٣
١٨٩	محادثات أبريل/ مايو ١٩٥٣
١٩٦	العمل الفدائى
٢١٣	المساعى الأمريكية من خلال الوثائق الأمريكية
٢١٦	المحادثات غير الرسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى

الفصل الثالث

اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

٢٣٣	الاتفاق على المبادئ الرئيسية قبل إبرام الاتفاق النهائى
٢٣٩	دور الولايات المتحدة
١٥٥	التوقيع على اتفاق ١٩ أكتوبر ١٩٥٤
٢٦٢	نقد وتحليل للاتفاق

الفصل الرابع

مقدمات العدوان الثلاثى على مصر

٢٨١	دور بريطانيا فى تطور العلاقات
٢٩٦	تحركات القيادة المصرية
٣١٧	جيلد هول
٢١٣	بعثة تمبلر - طرد جلوب

٣٢٤

إلغاء عروض القرض

٣٣٠

تأمين قناة السويس

الفصل الخامس

الاختيار الأخير

٣٣٥

بريطانيا بعد تأمين القناة

٣٤٦

استعدادات الجانب المصرى وتحركاته

٣٥٤

مجلس الأمن ونقاط همز شلد الستة

٣٦٧

العدوان الثلاثى ٢٩ أكتوبر - ٧ نوفمبر

٣٨٠

مشروع القرارين الأمريكى والروسى بوقف النيران

٣٩٢

مبدأ أيزنهاور ٥ يناير سنة ١٩٥٧

٣٩٥

خاتمة

٤٠٥

الملاحق

٤٢١

المصادر والمراجع

٤٣٣

فهرس المحتويات

٢٠٠١ / ١١٢٣٣	رقم الإيداع
977 - 10 - 1481 - 1	I. S. B. N الترقيم الدولى

دار الفكر العربي

مؤسسة مصر للطباعة والنشر والتوزيع

الإدارة
وإدارة التسويق
١٠ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة
ت: ٢٧٥٢٩٨٤ - ٢٧٥٢٧٩٤ فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥
www.darelfikrelarabi.com
INFO@barelfikrelarabi.com

الإدارة المالية:
١١ ش جواد حسنى - القاهرة
ص. ب: ١٣٠ - الرمز البريدى ١١٥١١
فاكس: ٣٩١٧٧٢٣ (٠٠٢٠٢)
ت: ٣٩٢٥٥٢٣ - ٣٩٢٠٩٥٦

نشاط
المؤسسة
١ - طبع ونشر وتوزيع جميع الكتب العربية فى شتى مجالات
المعرفة والعلوم
٢ - استيراد وتصدير الكتب من وإلى جميع الدول العربية
والأجنبية.

تطلب جميع منشوراتنا من فروعنا بجمهورية مصر العربية:

فرع مدينة نصر: ٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة.
ت: ٢٧٥٢٧٩٤ - ٢٧٥٢٩٨٤ فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥.
فرع جواد حسنى: ٦ أ شارع جواد حسنى - القاهرة.
ت: ٣٩٣٠١٦٧.
فرع الدقى: ٢٧ شارع عبد العظيم راشد المتفرع من شارع محمد شاهين
- المعجورة. ت ٣٣٥٧٤٩٨.

وكذلك تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بالكويت والجزائر

بواسطة دار الكتاب الحديث

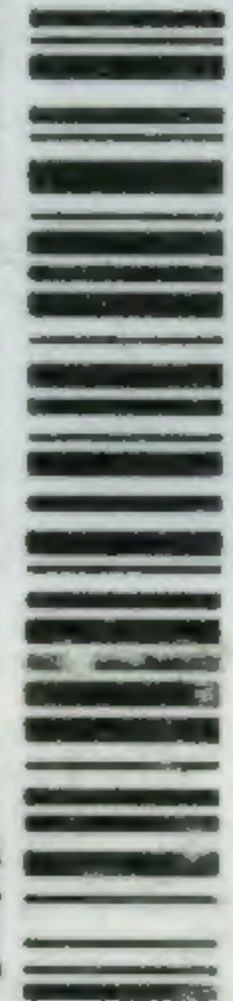
Inv:2681

Date:9/4/2015

من تاريخ مصر المعاصر

في هذه الدراسة حول فترة من تاريخ مصر المعاصر، وفيما بين أحداثها ركزنا الضوء على عدد من النقاط يرجح أنها حققت إجابات لعدد من تساؤلات هي بالضرورة ألحت على أذهان القراء والدارسين مثلاً: هل جاء إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦م بعد تخطيط من جانب حكومة الوفد؟ وهل كانت بريطانيا تنوي الجلاء فعلاً من مصر وفق أسلوب الوفد السلمي؟ ثم هل كانت خطوة التأميم محسوبة؟ وأخيراً هل كانت تحركات القيادة السياسية المصرية بعد الثورة وحتى إتمام الجلاء فيما يتعلق بالقضية الوطنية هل كانت كلها مخططة أم أنها جاءت وفق ما أملت الظروف؟ لقد ساعد في الإجابة على هذه التساؤلات أيضاً ما توفر من وثائق مصرية هامة، وأمريكية وإنجليزية، على أن أهم ما في هذه الإجابات حول تلك الفترة فيما يتعلق بالقضية الوطنية، أن كفاح المساومات والذي استمر من سنة ١٩١٨م وحتى يناير ١٩٥٢م، لم يكن ليجدي أبداً في التخلص من الوجود البريطاني، وبنفس القدر الذي جرى به بعد الثورة من توحيد لجهة اتخاذ القرار والثبات على قرار واحد في مواجهة الأساليب السياسية البريطانية المتنوعة.

Bibliotheca Alexandrina



1473657



I.S.B.N. 977-10-1981-1

تطلب جميع منشوراتنا من مكتبنا الوحيد بالكويت والجزائر
دار الكتاب الحديث